

# الواجباتُ الكِفائيةُ وأثرها

في تحقيقِ التنميةِ الاقتصاديةِ

إعداد

عمر محمد مونة

المشرف

الأستاذ الدكتور: محمود صالح جابر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الفقه وأصوله

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين الثاني، ٢٠٠٥م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الذُّهْنُ

إلى من خالطت محبَّتُهما شفافَ الجَنَانِ، إلى من أُسِرَتِ النَّفْسُ بِكَرِيمِ  
فَضْلِهِمَا، وما كانَ مِنْهُمَا من جَنَرِيلِ الإِحْسَانِ، إلى من أَقَامَا فِي النَّفْسِ الْأَوْدَ  
مَجْلِيلِ صَنَائِعِهَا وَعَظِيمِ مَنَّتِهَا، إلى الوالدينِ الْكَرِيمَيْنِ -حَفَظَهُمَا اللهُ وَأَدَامَ  
عَظَمَتَهُمَا- أَهْدِي ثَمَرَةَ هَذَا الْبَحْثِ الْمَتَوَاضِعِ، سَائِلًا الْمَوْلَى الْكَرِيمَ أَنْ يَجْمَعَ  
لَهُمَا أَقْسَامَ الْفَضْلِ وَالْعَطَاءِ، وَأَنْ يَمُدَّ فِي طَاعَاتِهِمَا، وَيَحْسِنَ عَاقِبَتَهُمَا فِي الْأُمُورِ  
كُلِّهَا.



# الشُّكْرُ وَالْتَّقْدِيرُ

الحمد لله على عظيم إنعامه، والشُّكر له على توفيقه وإفضاله

لو كنت أعرف فوق الشُّكر منزلةً      أعلى من الشُّكر عند الله في الثَّمن  
إذا منحتُها مني مُهنَّةً      شكراً على صنْع ما أوليت من حَسَنٍ

أَتَقَدَّمُ في افتتاح هذا البحث بالشُّكر والامتنان لفضيلة أستاذي الكريم: الأستاذ الدكتور:  
محمود صالح جابر، على تفضُّله أن قَبَلَ الإشرافَ على هذه الرسالة بدءاً، وعلى ما غمرني به من  
كريم خِلاله أثناء البحث، وعلى جميل توجيهاته وتسديداته التي كان لها الأثر البَيِّنُ في ما آل إليه  
هذا البحثُ أخرةً: - فرفع الله قدره وأعلى منزلته في الصَّالحين، ونفع بعلمه أُمَّةَ المسلمين.

كما أرفع شكري الخالص إلى الأساتذة الفضلاء الذين تَكْرَّمُوا بقبول مناقشة هذه الرِّسالة،  
وبذلهم من نفيس أوقاتهم في تقويم البحث وتصويبه؛ حتَّى يكتملَ انتهاءً بكرِيم نصِّحهم  
وتوجيهاتهم.

والشُّكر موصولٌ إلى جميع إخواني الذين لم يألوا نصِّحاً في إسداء يد العون والمساعدة، حتَّى  
انتهت هذه الرِّسالةُ في حُلَّتِها الأخيرة، فجزاهم الله عني كلَّ خير، وأمدَّهم بالعون والتَّوفيق.

والشُّكر وإن خُصَّ بالعرفان، وجرى بضروب البيان؛ فإنه يَقْصُرُ عن تواتر النِّعمة بعد  
النِّعمة، وتظاهر الفائدة بعد الفائدة؛ فعند الله العطاءُ الحسنُ، والثَّوابُ الجميلُ، ولله الحمدُ من قبلُ  
ومن بعدُ.



## المحتويات:

ب	قرار لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	المحتويات.....
٠١	المقدمة.....
٠٢	إشكالية البحث وأهميته.....
٠٤	الخطة المتبعة في البحث.....
٠٦	الدراسات السابقة.....
٠٩	المنهجية المتبعة في البحث.....
١١	<b>الفصل التمهيدي: مضمون الحكم الشرعي وأقسامه.....</b>
١٢	المبحث الأول: مفهوم الحكم الشرعي وأقسامه.....
١٣	المطلب الأول: تعريف الحكم الشرعي.....
١٣	الفرع الأول: التعريف الاصطلاحي للحكم الشرعي.....
١٤	الفرع الثاني: الحكم الشرعي بين الأصوليين والفقهاء.....
١٥	المطلب الثاني: أقسام الحكم الشرعي.....
١٥	الفرع الأول: الحكم الشرعي التكليفي.....



١٦	الفرع الثاني: الحكم الوضعي.....
١٧	الفرع الثالث: الفرق بين الحكم التكليفي والوضعي.....
١٩	<b>المبحث الثاني: مضمون الواجب وأقسامه.....</b>
٢٠	<b>المطلب الأول: مفهوم الواجب.....</b>
٢٠	الفرع الأول: تعريف الواجب في اللسان العربي.....
٢٠	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للواجب.....
٢٢	<b>المطلب الثاني: أقسام الواجب.....</b>
٢٢	الفرع الأول: أقسام الواجب باعتبار التوقيت.....
٢٤	الفرع الثالث: أقسام الواجب باعتبار التقدير.....
٢٦	الفرع الرابع: أقسام الواجب باعتبار مُتعلِّقه "الفاعل".....
٢٧	<b>الفصل الأول: الواجب الكفائي حقيقة وأحواله.....</b>
٢٨	<b>المبحث الأول: مضمون الواجب الكفائي وأقسامه.....</b>
٢٩	<b>المطلب الأول: مفهوم الواجب الكفائي.....</b>
٢٩	الفرع الأول: الواجب الكفائي في اللسان العربي.....
٣٠	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للواجب الكفائي.....
٣٦	<b>المطلب الثاني: الفرق بين الواجب الكفائي والواجب العيني.....</b>
٣٨	<b>المطلب الثالث : أقسام الواجب الكفائي.....</b>
٣٨	الفرع الأول: أقسام الواجب الكفائي باعتبار مُتعلِّقه.....
٤١	الفرع الثاني: أقسام الواجب الكفائي باعتبار حصول المراد منه.....



٤٣	المبحث الثاني: جهات تعلق الخطاب في الواجب الكفائي وحكمه.....
٤٤	المطلب الأول: متعلق الخطاب في الواجب الكفائي.....
٤٥	الفرع الأول: آراء الأصوليين في متعلق الخطاب في الواجب الكفائي وأدلتهم.....
٥١	الفرع الثاني: رأي الإمام الشاطبي في المسألة.....
٥٤	الفرع الثالث: الرأي الرَّاجح.....
٥٧	الفرع الرابع: أثر الخلاف في المسألة.....
٥٩	الفرع الخامس: تكليف مسؤولية الجميع على فرض الكفاية.....
٦١	المطلب الثاني: حكم الواجب الكفائي.....
٦٣	المطلب الثالث: قضاء الواجب الكفائي.....
٦٥	المبحث الثالث: أحوال تعين الواجب الكفائي وسقوطه وتزاحمه مع غيره.....
٦٦	المطلب الأول: أحوال تعين الواجب الكفائي.....
٦٦	الفرع الأول: إن عُدِمَ القادرُ إلاَّ شخصاً واحداً أو مَنْ تحصلُ بهم الكفايةُ وحسبُ....
٦٧	الفرع الثاني: إن عَلِمَ تركُ الآخرين له.....
٦٧	الفرع الثالث: إذا عَيَّنَه وليُّ الأمرِ أو الهيئاتُ المعنية.....
٦٨	الفرع الرابع: إذا شرع المكلفُ فيه عند الجمهور.....
٧٢	المطلب الثاني: أحوال سقوط الواجب الكفائي.....
٧٢	الفرع الأول: إناطة الواجب الكفائي بين الظنِّ والتَّحقيق.....
٧٤	الفرع الثاني: حالات سقوط الواجب الكفائي.....
٧٨	المطلب الثالث: أحوال تزامم الواجب الكفائي مع غيره.....
٧٨	الفرع الأول: المفاضلة بين الواجب العينيِّ والواجب الكفائي.....



٨٢	الفرع الثاني: تعارض الواجب الكفائي مع الواجب العيني.....
٨٥	<b>الفصل الثاني: تكييف الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد الشرعية، و</b> <b>أثرها في حفظ الكليات الضرورية.....</b>
٨٦	<b>المبحث الأول: تكييف الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد الشرعية.....</b>
٨٧	<b>المطلب الأول: مضمون المقاصد الشرعية.....</b>
٨٧	الفرع الأول: التعريف اللغوي للمقاصد.....
٨٨	الفرع الثاني: تعريف المقاصد في الاصطلاح.....
٩٠	<b>المطلب الثاني: علاقة الواجبات الكفائية بالمقاصد الشرعية.....</b>
٩٠	الفرع الأول: المقاصد الأصلية والمقاصد التابعة.....
٩٢	الفرع الثاني: تكييف الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد الأصلية والتبعية.....
٩٤	<b>المبحث الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثره في حفظ المقاصد الضرورية...</b>
٩٦	<b>المطلب الأول: مضمون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....</b>
٩٦	الفرع الأول: إطلاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في اللسان العربي.....
٩٦	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....
٩٩	<b>المطلب الثاني: حكم الأمر بالمعروف والنهي عن</b> <b>المنكر.....</b>
١٠١	<b>المطلب الثالث: أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر</b> <b>وفضله.....</b>
١٠٣	<b>المطلب الرابع: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ المصالح الضرورية.....</b>



١٠٤	الفرع الأول: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ الدين.....
١٠٦	الفرع الثاني: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ النفس.....
١٠٨	الفرع الثالث: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ العقل.....
١١٠	الفرع الرابع: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ النسل.....
١١٢	الفرع الخامس: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ المال.....
١١٥	<b>المبحث الثاني: أثر الواجبات الكفائية في حفظ الكليات الخمس.....</b>
١١٨	<b>المطلب الأول:</b> أثر الواجبات الكفائية في حفظ الدين.....
١١٩	الفرع الأول: الدعوة إلى الله.....
١٢٧	الفرع الثاني: الاجتهاد بالرأي في الأحكام الشرعية.....
١٣٤	الفرع الثالث: الجهاد في سبيل الله.....
١٤٠	<b>المطلب الثاني:</b> أثر الواجبات الكفائية في حفظ النفوس.....
١٤٢	الفرع الأول: التكافل الاجتماعي.....
١٦٣	الفرع الثاني: إقامة الطب والرعاية الصحية.....
١٧٠	<b>المطلب الثالث:</b> أثر الواجبات الكفائية في حفظ العقل.....
١٧٢	الفرع الأول: طلب العلم وتعليمه.....
١٧٥	الفرع الثاني: تعزيز البحث العلمي وتطويره.....
١٧٧	الفرع الثالث: ردُّ الشبهات ودفع الأفكار الدخيلة.....
١٨٠	<b>المطلب الرابع:</b> أثر الواجبات الكفائية في حفظ النسل.....
١٨١	الفرع الأول: النكاح.....
١٨٥	الفرع الثاني: الترغيب في نكاح الولود وتكثير النسل.....



١٨٦	الفرع الثالث: إعانة الشباب على تكاليف النكاح.....
١٨٧	الفرع الرابع: رعاية شؤون الحوامل والأبناء الرضع.....
١٨٩	المطلب الخامس: أثر الواجبات الكفائية في حفظ المال.....
١٩٠	<b>الفصل الثالث: دور الواجبات الكفائية في تحقيق التنمية الاقتصادية.....</b>
١٩٢	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في الإسلام حقيقتها وأهدافها.....
١٩٣	المطلب الأول: مضمون التنمية الاقتصادية.....
١٩٤	الفرع الأول: التخلف الاقتصادي.....
١٩٥	الفرع الثاني: بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....
١٩٧	المطلب الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام.....
٢٠٢	المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام.....
٢٠٥	المبحث الثاني: الحاجات الأساسية للمجتمع ومسؤولية تغطيتها بين الأفراد والدولة.....
٢٠٦	المطلب الأول: الحاجات الأساسية للمجتمع المسلم.....
٢٠٦	الفرع الأول: مفهوم الحاجات الأساسية.....
٢٠٦	الفرع الثاني: أنواع الحاجات الأساسية.....
٢١٣	المطلب الثاني: تكيف واجب تغطية الحاجات الأساسية في ضوء مسؤولية الدولة والمجتمع..
٢١٣	الفرع الأول: مسؤولية الملكية الخاصة على تحقيق التنمية الاقتصادية الإسلامية.....
٢١٧	الفرع الثاني: ضرورة المشاركة الشعبية في إحداث التنمية الاقتصادية.....
٢١٨	الفرع الثالث: دور الدولة في التنمية الاقتصادية.....
٢٢٠	المبحث الثالث: تطبيقات عن دور فروض الكفايات في تحقيق التنمية الاقتصادية.....



٢٢١	<b>المطلب الأول:</b> العمل وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية.....
٢٢١	الفرع الأول: منزلة العمل في التشريع الإسلامي.....
٢٢٣	الفرع الثاني: العمل واجبٌ كفائيٌّ باختلافٍ مراتبه.....
٢٢٥	الفرع الثالث: تكييفُ مسؤوليَّةِ الدولة والمجتمع على واجب العمل.....
٢٢٦	الفرع الرابع: أثر المفهوم الإسلامي للعمل في تحقيق التنمية الاقتصادية.....
٢٢٩	<b>المطلب الثاني:</b> أثر الموارد الخاصة في تمويل عجز الميزانية العامة.....
٢٢٩	الفرع الأول: سدُّ عجز الميزانية واجبٌ كفائيٌّ على القادرين.....
٢٣٠	الفرع الثاني: التشريعات المسهِّمة في سدِّ عجز الموازنة العامة.....
٢٣٢	الفرع الثالث: الاقتراضُ و توظيفُ الضرائب الاستثنائية.....
٢٣٣	الفرع الرابع: توظيفُ الضرائب الاستثنائية أداةً لسدِّ عجز الميزانية.....
٢٣٩	<b>المطلب الثالث:</b> أهميَّة المجتمع المدني في إقامة فروض الكفايات الكفيلة بتحقيق إنماء اقتصادي.....
٢٤٠	الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني.....
٢٤٢	الفرع الثاني: الأهميَّة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني.....
٢٤٨	الفرع الثالث: مسؤوليَّة الواجب الكفائي في ظلِّ مؤسسات المجتمع المدني.....
٢٥٠	<b>خاتمة:</b> وفيها أهم التوصيات والنتائج.....
٢٥٣	<b>الفهارس</b> .....
٢٥٤	<b>فهرس الآيات</b> .....
٢٥٨	<b>فهرس الأحاديث والآثار</b> .....



٢٦١	فهرس المصادر والمراجع .....
-----	-----------------------------



# الواجبات الكفائية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

إعداد

عمر مونة

المشرف

الأستاذ الدكتور: محمود صالح جابر

## ملخص

إنَّ موضوع الواجبات الكفائية ذو جوانبَ متعدِّدةٍ حرَّيةٍ بدراساتٍ جديَّةٍ في مختلفِ تصاريفه، لا جرم وإقامة هذه الفروض كفيلٌ بانتهاضِ الأُمَّةِ في جميعِ المجالاتِ الحيويَّةِ بإنماءٍ شاملٍ متكاملٍ؛ وقد تناولت هذه الدِّراسةُ جملةً من هذه الجوانبِ أجملها فيما يأتي:

١- أبان البحثُ عن حقيقة الواجبات الكفائية ومتعلِّقِ الخطابِ بها، ومن ثَمَّةِ تحديدِ المسؤوليَّةِ عن إقامتها -إيجاداً وأداءً-.

٢- وما دامت الواجباتُ الكفائيةُ ذو صبغةٍ عمليَّةٍ ميدانيَّةٍ؛ لازم أن تعترِها أحوالٌ إبَّانِ تطبيقها-: فعرضت هذه الدِّراسةُ إلى أحوالٍ تعيَّنَها وسقوطها، وكذا دفع التَّراحمِ حالِ تعارضها مع غيرها.

٣- أهميَّةُ هذه الواجباتِ في واقعِ الحياة، من خلالِ رصدِ علاقتها بالمقاصدِ الشرعيَّةِ، وأثرها في حفظِ الكليَّاتِ والمصالحِ الضروريَّةِ، التي تُعتَبَرُ أساساً لإقامةِ حياةٍ سويَّةٍ، والفوزِ بالتَّعَمُّمِ والراحَةِ الأبديَّةِ.

٤- الكشفُ عن أهميَّةِ هذه الواجباتِ التَّضامنيَّةِ في أحدِ المجالاتِ التَّنمويَّةِ -وهو المجالِ الاقتصاديُّ- نظراً لأهميته في واقعِ الحياة، وتصديقاً للدَّعوى السابقة من كونِ إقامةِ فروضِ الكفایاتِ سبيلٌ لتحقيقِ الإنماءِ الشاملِ المتكاملِ في جميعِ مناحي الحياة.

وختمَ البحثُ بمجموعة من التَّوصياتِ والنتائج التي توصَّلت إليها هذه الدِّراسة



## المقدمة:

الحمد لله الذي جعل الحقُّ مُعَزَّاً لمن اعتقده وتوَّخَّاه، ومُعِيناً لمن اعتمدَه وابتغاه، وجعل الباطلَ مُذْلاً لمن آثرَه وارتضاه. شُكْراً على تفضُّله وهِدايته، ووسيلةً إلى حفظه ورعايته، ورغبةً في المزيد من كريم آلائه، سبحانه؛ يبدأ بالنَّوَالِ قبل السُّؤال؛ فكم سترَ عيباً وغفر ذنباً وكشف كريباً.

أحمدهُ على نِعَمه؛ وأنعمُ بحمده، وأقصدُ كرمه؛ وأكرِّمُ بقصده، وأشهدُ ألاَّ إلهَ إلاَّ الله وحده لا شريك له، شهادةً لا تنبغي لأحد من بعده، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، عليه شرائفُ صلوات ربِّنا وسلامه، وعلى آله وصحبه، وحزبه وكلِّ مؤمن به، وبعد:

فإنَّ الإنسان مخلوقٌ مكرَّمٌ ذو مكانةٍ عاليةٍ يفوقُ بها نُظراءَه من موجودات هذا الكون، اختصَّه الله بذلك منَّا وفضلاً، واستتبع هذا التَّكريمُ تكليفه بأمانةٍ ساميةٍ ثقيلةٍ غالية، هي رسالة الاستخلافِ وعمارة الأرض: قال ﷺ: ﴿هو الذي جعلكم خلائفَ في الأرض﴾<sup>١</sup>، أجيالاً متعاقبةً يخلفُ بعضها بعضاً في إقامة هذه الوظيفة: خلافةٌ في الدِّين وإقامة الدُّنيا به، يقول الله ﷻ: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾<sup>٢</sup>، فالانتهاضُ بمهمةِ عمارة الكونِ بالعمل الصالح، وإقامتها على أساس من الحقِّ والعدل؛ هو المضمون الحقُّ للحضارة الإنسانية روحاً ومادةً.

والقيام بوظيفة الاستخلافِ الإنسانيِّ في عمارة الأرض، والاضطلاعُ بالتنمية الدَّائمة الشَّاملة، يتطلَّبُ تضامناً بين مهاراتٍ متنوِّعةٍ ومواهبٍ مختلفةٍ وقدراتٍ متكاملةٍ، تكون جميعُها على تواعدٍ وتلاقٍ لإقامة هذا الواجبِ الكفائيِّ الدينيِّ السَّاميِّ الرفيع، ومن تأمَّل في صنع الله وتوزيعه لمواهب الناسِ أدرك مدى تفاوتهم في القدراتِ وتنوعهم في المواهب والمهاراتِ، حتَّى تتكاملَ فيهم مجملُ هذه الصِّفَاتِ فيضطلِّعوا بمجموعهم لبناءٍ مختلفٍ نواحي الحياة، ويحصلَ بالمجموع الاقتدارُ على التَّهَوُّصِ بمهمةِ تعمير الكون، وخلافة الله في مملكته، هذا هو سننُ فروعِ

<sup>١</sup> - [سورة فاطر: ٣٩].

<sup>٢</sup> - [سورة هود: ٦١].



الكفايات، التي تتغيّر إقامة الصّلاح العامّ الكفيل بسعادة الإنسان جمعاء، فغاية هذه الواجبات التضامنيّة الاضطلاع بمهمّة الاستخلاف الإنسانيّ الحقّ، وهذا التّكليف يتوزّع في الخلق على حسب تنوع القدرات وتوزّع المؤهّلات، لكنّهم بالجموع مسؤولون عن الانتهاض بعمارة الكون.

إنّ إقامة التّربية الشّاملة المتكاملة، في المجال الاقتصاديّ والسياسيّ والاجتماعيّ والعسكريّ والعلميّ الثقافيّ، من فروض الكفايات، تأثمّ الأُمّة جميعها بالتفريط في جانب من تلك الجوانب الحيويّة، التي انبنى عليها ترتيب أحوال الدّنيا وأهلها، بيد أنّنا وللأسفّ؛ نعيش زماناً انكمشت فيه الواجبات الكفائيّة التي تطول جميع مجالات الحياة، لتُقتصر على قضايا وأحكام الأموات! هذا الضّمور والانحسار الذي قعد بهذه الواجبات العظام عن النهوض بالتّربية الشّاملة في جميع المناحي الحيويّة، وأقصاها عن مقتضيات الحياة العامّة وأداء وظيفتها في عمارة هذا الكون، الذي لن يتأتّى إلّا بانتهاض أفراد الأُمّة وقيامهم بواجبهم في جميع المجالات على اختلاف القدرات والمسؤوليّات، وإنماؤها إنماءً حقيقيّاً: لإحداث الرّفقيّ والازدهار الذي يمكنها من تقويم حياة الناس وتسييرها وفقّ شرع مليكهم، ويعيشتها من جديد لتستعيد ريادة الأمم وقيادتها؛ حتى تتأهّل للقيام بوظيفة الشّهود الحضاريّ؛ التي أنيطت بها.

فمن أدرك هذه الحقيقة واستشعر عظيم الخطر الذي استتبع الغياب الحضاريّ للأُمّة الإسلاميّة في واقعنا الرّاهن، تقرّر لديه قطعاً أنّ الكتابة في بحر فروض الكفايات تأصيلاً وتفرّيعاً، تنظيراً وتطبيقاً: من أوجب الواجبات، وخير ما تنصرف إليه الجهود والأبحاث.

## مشكلة الدراسة وأهميتها:

لما كان القيام بوظيفة الاستخلاف الإنسانيّ من أهمّ الفروض الكفائيّة، بل عدّت أكدّ هذه الواجبات؛ فهي غاية إيجاد الخلق، وفي ظلّ الغياب الحضاريّ للأُمّة الذي تبع عزوف أفرادها عن إقامة ما كُلفوا به من الواجبات الكفائيّة التضامنيّة التي تنتظم حضارة الأُمّة وريادتها: أضحي واجباً كفائياً على الباحثين؛ الإبانة عن حقيقة فروض الكفاية ومدى مسؤوليّة أفراد الأُمّة على إقامتها، وتجليّة أهميّة الانتهاض بتلك الواجبات، في ازدهار الأُمّة



ونماؤها في جميع مناحي الحياة، وإنما قَصَرْتُ البحثَ على المجال الاقتصادي لسببين اثنين سيأتي بيانهما قريباً.

وتظهر أهمية دراسة موضوع: «الواجبات الكفائية ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية»؛ في جملة من العناصر النظرية التأصيلية التي تعرض لحقيقتها من جهة، وفي الأهمية الواقعية التي تتعلق بالتطبيق الفعلي للأحكام الشرعية من جهة أخرى؛ وفيما يلي رصدٌ لأكثر العناصر أهمية في مشكلة الدراسة:

١ - أنها تتعرض لحقيقة الواجبات الكفائية ومدى المسؤولية عنها، لا جرم وقد انطبع في مكنونات النفوس، إذا ما حدث أحدٌ عن مجالٍ من مجالات فروض الكفايات؛ أن الخطاب فيها يتعلق بالغير وينسلخ هو عن المسؤولية رأساً، ويراهنا إلى التوافل في حقه أقرب، فلا يستشعر ذنباً في تركها-: تبع هذا بداهةً تواكل جماعيٌّ أدَّى إلى ترك الواجبات الكفائية وتخلي أفراد الأمة عنها، فجعلنا نغيب عن الركب الحضاري في الوقت الراهن، بينما في حقيقة الأمر تقع مسؤولية القيام بالواجب الكفائي على الجميع كما سيتبدى من خلال هذه الدراسة.

٢ - ولأن الواجبات الكفائية لها درجة كبيرة من الحركة والتطبيق، لازم أن تعثرها أحوال ساعة إقامتها-: فتعرضت هذه الدراسة لما يعترى تطبيق هذه الواجبات من أحوال تُوجب تعيُّنها أو إسقاطها أو دفع التزاحم الحادث بينها وبين غيرها.

هذا بإجمال ما تعرض له الفصل الدراسي الأول؛ فهو فصلٌ نظريٌ تأصيليٌ يُبين عن حقيقة هذه الواجبات وحكمها وما يعثرها من أحوال. ولبيان أهميتها في إقامة الحياة الإنسانية، ناسب أن أُنْثِي بفصلٍ يُبين علاقتها بالمقاصد الشرعية، وأثر فروض الكفايات في إقامة المصالح الخمس الضرورية، والتي لا يرتاب عاقلٌ في أنها أساس قيام الدين والدنيا، لذا لم تخل شريعة عن اعتبارها، بل ولا قانون محترم يتغيَّ صلاح الفرد والمجتمع<sup>٣</sup>.

٣ - فكانت هذه الدراسة تهتم بالجانب العملي المباشر من التشريع؛ وذلك من خلال علاقتها بتصرفات المكلفين، ومقاصد التشريع ووسائل حفظ كليّاته الضرورية، وهذا ما أبان عنه الفصل الدراسي الثاني من هذه الرسالة، فهو يمثل أهميتها في إقامة مصالح الحياة الضرورية، وهذا من كنه حقيقتها.

<sup>٣</sup> - ينظر: الموافقات في أصول الشريعة: (١٤/٢/١).



٤- أنها تُخرجُ هذا الموضوعَ من طابعه التقليديّ إلى طرح جديد يبرز أهميّته في الواقع، ويُظهرُ ثماره العملية في المجالات التّنمويّة، وبالأخصّ في مجال التّمية الاقتصاديّة. ولا امتراء ولا شكّ في أنّ ثَمَرَةَ الموضوع تتبدّى في حُلّةٍ كاملةٍ عند دراسة: الواجب الكفائيّ ودوره في جميع المناحي التّنمويّة، ولكنني اضطررت اضطراراً إلى قصره على جانب واحدٍ منها لأمرين:

**الأوّل:** ضيق المجال المقدّر للبحث على ما هو معهود الرّسائل الجامعيّة؛ إذ لو عمّم هذا البحث على جميع المناحي التّنمويّة فأحسبه يستغرقُ على الأقلّ ما يربو عن رسالتين، أو أن يُدرّس كلّ مجالٍ باختصارٍ واقتضاب فلن يُستوفى بحثه ولا يُؤدّى حقّه، وهذا ما تأباه الرّسائلُ العلميّةُ الأصيلة.

**الثاني:** لما استوجبَ هذا السببُ الموضوعيُّ قصرَ البحث على أحد المجالات التّنمويّة، لاح لي أنّ الجانب الاقتصاديّ من أهمّ تلك المجالات، فقد غدت القوّة الاقتصاديّة في العالم اليوم أهمّ الأبعاد والمعايير في تصنيف الدّول قوّةً وضعفاً، وصار التخلّف الاقتصاديُّ موجباً للتبعيّة المقيّنة والقاعدة العالميّة القطعيّة -ثبوتاً ودلالة- هي البقاء للأقوى، في عالمٍ لا يسوسه ميزان العدل وقانون الحقّ، ولهذا كان من مقاصد التشريع أن تكون هذه الأُمّة قويّةً مطمئنّة البال مرهوبة الجانب، حتّى تسوسَ هذا العالم بقانونٍ إلهيٍّ قوامه جلب المصالح وإقامة العدل.

هذه الأسبابُ هي التي وجّهت الاختيارَ إلى البُعد الاقتصاديّ، فجاء الفصلُ الثّالثُ في بيانه مدلّلاً على صدقِ الدّعوى المقرّرة من كون إقامة فروض الكفاياتِ كفيلاً بالإِنماء الشّامل للأُمّة.

## خطة البحث المتبعة:

الفصل التمهيديّ: مضمونُ الحكم الشرعيّ وأقسامه

المبحث الأوّل: مفهومُ الحكم الشرعيّ وأقسامه

<sup>٤</sup> - ولقد قرّر هذا المقصد العلامة الطاهر بن عاشور في كتابه «مقاصد الشريعة الإسلامية»: (ص/٤٠٥).



المبحث الثاني: مضمون الواجب وأقسامه

الفصل الأول: الواجب الكفائي حقيقة وأحواله

المبحث الأول: مضمون الواجب الكفائي وأقسامه

المطلب الأول: مفهوم الواجب الكفائي

المطلب الثاني: الفرق بين الواجب الكفائي والواجب العيني

المطلب الثالث: أقسام الواجب الكفائي

المبحث الثاني: جهات تعلق الخطاب في الواجب الكفائي وحكمه

المطلب الأول: متعلق الخطاب في الواجب الكفائي

المطلب الثاني: حكم الواجب الكفائي

المطلب الثالث: قضاء الواجب الكفائي

المبحث الثالث: أحوال تعين الواجب الكفائي وسقوطه وتزاحمه مع غيره

المطلب الأول: أحوال تعين الواجب الكفائي

المطلب الثاني: أحوال سقوط الواجب الكفائي

المطلب الثالث: أحوال تزاحم الواجب الكفائي مع غيره

الفصل الثاني: الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد الشرعية، و أثرها في حفظ الكليات

الضرورية

المبحث الأول: تكييف الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد الشرعية،

المطلب الأول: مضمون المقاصد الشرعية

المطلب الثاني: علاقة الواجبات الكفائية بالمقاصد الشرعية.

المبحث الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثره في حفظ المقاصد الضرورية

المطلب الأول: مضمون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المطلب الثاني: حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المطلب الثالث: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحفاظ على المصالح الضرورية

المبحث الثالث: أثر الواجبات الكفائية في حفظ الكليات الخمس

المطلب الأول: أثر الواجبات الكفائية في حفظ الدين



المطلبُ الثاني: أثر الواجباتِ الكِفائيةِ في حفظِ النَّفوسِ

المطلب الثالث: أثر الواجباتِ الكِفائيةِ في حفظِ العقلِ

المطلب الرابع: أثر الواجباتِ الكِفائيةِ في حفظِ النَّسلِ

المطلب الخامس: أثر الواجباتِ الكِفائيةِ في حفظِ المالِ.

الفصل الثالث: دور الواجباتِ الكِفائيةِ في تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديةِ

المبحث الأول: التَّنميةِ الاقتصاديةِ في الإسلامِ حقيقتها وأهدافها

المطلب الأول: مضمون التَّنميةِ الاقتصاديةِ

المطلب الثاني: خصائصُ التَّنميةِ الاقتصاديةِ في الإسلامِ

المطلب الثالث: أهدافُ التَّنميةِ الاقتصاديةِ في الإسلامِ

المبحث الثاني: الحاجاتُ الأساسيةُ للمجتمعِ ومسؤوليةُ تغطيتها بين الأفرادِ والدولةِ

المطلب الأول: الحاجاتُ الأساسيةُ للمجتمعِ المسلمِ

المطلب الثاني: تكييف واجب تغطية الحاجاتِ الأساسيةِ في ضوءِ مسؤوليَّةِ الدَّولةِ والمجتمعِ:

المبحث الثالث: تطبيقاتُ عن دورِ فروضِ الكفاياتِ في تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديةِ

المطلب الأول: العمل وأثره في تحقيقِ التنميةِ الاقتصاديةِ

المطلب الثاني: أثر المواردِ الخاصَّةِ في تمويلِ عَجَزِ الميزانيَّةِ العامَّةِ

المطلب الثالث: أهميَّةُ المجتمعِ المدنيِّ في إقامةِ فروضِ الكفاياتِ الكفيلةِ بتحقيقِ إنماءٍ اقتصاديٍّ

## الدراساتُ السابقةُ:

يظهر من خلال إشكاليَّاتِ البحثِ للموضوعِ المعروضِ وكذا من هيكله العامِّ؛ أنه

ذو شِقَّينِ اثنين: **أولاهما:** جزءٌ تأصيليٌّ؛ والذي يتعرض إلى الدراسةِ الأصوليةِ النَّظريَّةِ

للموضوعِ والمتمثلة في الفصلِ الدَّراسيِّ الأوَّلِ.

وثانيهما: جزءٌ تطبيقيٌّ يبرزُ أهميَّتهِ الواقعيَّةِ في جميعِ مناحي الحياةِ، وهو ما أبان عنه الفصل

الثَّاني بإجمالٍ وجاء الفصلُ الأخيرُ المتعلِّقُ بالجانبِ الاقتصاديِّ، تطبيقٌ لأحدِ أهمِّ مجالاتِ

التَّنميةِ وتكييف تحقيقه وإنمائه في ضوءِ التكاليفِ بالواجبِ الكفائيِّ.



لذا كانت الدِّراسات السَّابقة، مركَّزةً على أحد الجانبين، مُقتضبةً في قسيمه، وفيما يلي عرض للدراسات السابقة التي عاجلت نفس إشكاليَّاتِ هذا البحثِ أو بعضها:

١/- **الواجب عند علماء الأصول وأثره الفقهي:** رسالة ماجستير، سنة: ١٤١١هـ / ١٩٩٠م. الجامعة الأردنية.

إعداد: محمد الحسن مصطفى البُغا، إشراف الدكتور: حسن أبو عيد.  
حيث تناول في الفصل الرَّابع من الدِّراسة: تقسيمَ الواجب من حيث تعيُّن من يجب عليه: «الواجب العيني والواجب والكفائي»، وقسمه إلى ثلاثة مباحث:  
المبحث الأول: الواجب العيني والكفائي ومجالات ذلك والفرق بينهما.  
المبحث الثاني: آراء العلماء في الواجب الكفائي وأحواله.  
المبحث الثالث: الأثر الفقهي لكل من الواجب العيني والكفائي.

لكننا نجد هذه الرِّسالة تناولت جانباً من الموضوع فقط، وهو جزءٌ من الفصل الأول، علاوةً عن كونها تبحث في الواجب بمختلف تقسيماته، فلم تكن مركَّزة الدِّراسة على الفرض الكفائي؛ كما هو الحال في البحث المعروض، كما أنَّه لم يعرض إلى أهمية الفروض الكفائية، من حيث إقامة المصالح الضَّرورية، وعلاقتها بالمجالات التنمويَّة: فكان خِلواً عن التَّطرُّق إلى الفصلين الآخرين، هذا وجه مفارقة هذه الدِّراسة للموضوع محلَّ البحث.

٢/- **الحكم ذو الكفاية،** رسالة دكتوراه، سنة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. الجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبويَّة. إعداد: عبد الله عمر محمد الأمين الشنقيطي، إشراف الدكتور: عمر عبد العزيز.

وكان موضوعه جامعاً للفرض الكفائي والسَّنة الكفائيَّة، وتناول في الباب الثاني منه عن الحكم ذي الكفاية وعرض إلى مسائل الواجب والمندوب ثمَّ تعرَّض إلى فرض الكفاية وتعريفات العلماء ومتعلِّق الخطاب فيه وأحوال سقوطه وتعيُّنه وغير ذلك، فكان بحثاً مطوَّلاً له علاقةٌ كبيرةٌ بالفصل الأوَّل من الموضوع وقد أطلَّ فيه غير أنَّه لم يكن مستوعباً لجميع الأقوال في مختلف المسائل -على أنني لم أقف إلا على بعض الأجزاء من الرِّسالة-



وهذا طبيعي؛ فقد أُعدَّت الرسالة في وقت متقدِّم نوعاً ما، لم تكن فيه الكثير من المراجع والكتب الأصولية قد حُقِّقت وطُبعت.

هذا فضلاً عن أنَّه تناول الموضوع من شقِّه الأصوليِّ البحت، فلم يعرِض إلى الفصلين الأخيرين من الدِّراسة.

٣- فرض الكفاية وأثره في بناية المجتمع المدني، للدُّكتور: عبد الله الكيلاني، والدُّكتور عبد الرحمن الكيلاني. مقالٌ في مجلَّة: دراسات الشريعة والقانون. الجامعة الأردنية.

العدد الثاني، المجلد الخامس: (ص/٢٢٧ - ٢٣٩): سنة ١٩٩٨م.

وفي المقال مبحثان: - الأول: حقيقة المجتمع المدني نشأته ومزاياه.

- الثاني: علاقة المجتمع المدني بفروض الكفاية.

وفيه تحدَّث عن تعريف فروض الكفاية، وتحديد المخاطب بها، ومجالات فرض الكفاية وأثرها في استيعاب المجتمع المدني، وعلاقة المقال بالبحث واضحة بيَّنة خاصة في بعض المباحث الأولى: التعريفات، ولو اُحِقِّها؛ وكذا آثارها في بناء المجتمع المدني، وإن كان لا يختصُّ بالمجال الاقتصاديِّ بالذات؛ إلاَّ أنَّه يتعلَّق به كما تُحلِّيه الدِّراسة، ويظهر المقال أهميَّة الفروض الكفائية؛ وهذا من أهداف الموضوع محلَّ البحث.

لكنَّه في الجزء التأصيليِّ لفرض الكفاية كساه نوعاً من الإيجاز والاختصار، لكونه مقالاً وليس بحثاً مطوَّلاً، وهذا ما يفتقر فيه والدِّراسة المعروضة، علاوةً عن كونه لم يتطرَّق للفصلين الأخيرين إلاَّ في مبحثه الأخير: مدى أهميَّة المجتمع المدني في إقامة فروض الكفاية الاقتصادية.

٣- إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع، للدُّكتور عبد الباقي عبد الكبير، مقال في كتاب الأمة عدد ١٠٥، محرَّم: ١٤٢٦، مارس ٢٠٠٥م. قطر.

وتناولت هذه الدِّراسة الجانبَ الأصوليَّ للموضوع: حقيقة فرض الكفاية وأقسامه ومتعلِّق الخطاب فيه، ثمَّ تناولت أثر الفهم القاصر لأبعاد الواجبات الكفائية، وأسباب ذلك، وضرورة التَّجديد في فهم أبعادها وتفعيل ممارستها.

غير أنَّه مرَّ على الجزء التأصيليِّ باختصارٍ شديدٍ، وركَّز الدِّراسة على أبعاد الفهم القاصر وأسبابه، وضرورة علاج هذا الوضع، ولها علاقةٌ بالموضوع في بعض جوانبه، لا



جرم في الفصل الثاني، لكن هذه الدراسة بطبيعتها دراسة فكرية، تليق بالمقالات، وليست دراسة علمية مستوعبة شاملة.

٥ - عجز موازنة الدولة وعلاجه في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه سنة: ١٩٩٧م.

الجامعة الأردنية. إعداد: حسين الريان، إشراف الدكتور: محمود الشراطوي.

وقد تعرض الباحث في الفصل الثاني: إلى عجز الموازنة وأسبابه، وأهم التشريعات المالية التي تسهم في تخفيفه.

وفي الفصل الرابع إلى: تعزيز إيرادات الضرائب ودورها في تقليل عجز الموازنة في الدولة الإسلامية.

وتظهر علاقة الرسالة بموضوع البحث في الفصل الأخير منه، حيث عرض إلى: أثر المصادر الخاصة في تمويل عجز الميزانية، وكذا اقتراض الدولة والتوظيف وأثره في سد عجز ميزانية الدولة.

وما يتميز به موضوع البحث هو تكيف ذلك في ضوء الواجبات الكفائية، وتحديد مدى الاشتراك في المسؤولية عن ذلك بين الدولة وأفراد الأمة.

## المنهجية المتبعة في البحث:

أتبعت في إعداد هذا البحث المنهج التحليلي في القسم التأصيلي النظري، وأما في الفصل الثاني والثالث والذي يبرز أثر الواجبات الكفائية في حفظ المقاصد الضرورية ودورها في التنمية الاقتصادية؛ فكان المتبع فيه أسلوب الطريقة الوظيفية والتي تُعنى بدراسة العلاقات التأثيرية والتأثرية بين القضايا، والمتفرعة عن الأسلوب الحوارية، كما اعتمدت المنهج الوثيقي في نقل المعلومات والآثار وعزوها إلى مصادرها وفقاً لما يلي:

١- عزو الآيات القرآنية إلى سورها بأرقامها، وكذا تخريج الأحاديث النبوية التي وردت في الرسالة، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما، أو في موطأ مالك -مما لم ينص الحفاظ على ضعفه- اكتفيت بالعزو إليها، وإن لم تكن فيهما ذكرت من خرجها، دون التزام استيعابهم، مع ذكر الحكم على الحديث.



٢:- إذا استفدت من غيري مباشرةً، أنقل استفادتي بحرفها وأجعلها بين قوسين، وأعزو إلى مكان الاستفادة، وغالباً ما أعزو بصيغة: "ينظر" إذا كانت الاستفادة عبارةً عن اقتباس فكرة، مع تصرّف في أسلوب صياغتها.

٣:- الحرصُ على توثيق المسائل الأصوليّة أو الفقهيّة المنقولة، وذلك بعزوها إلى مصادرها، مع بيان رقم الجزء والصفحة، مع التزام توثيق الأقوال من كتب أصحابها مباشرةً ما أمكنني ذلك.

٤:- لم أترجم للأعلام، تفادياً للحشو الذي لا يخدمُ موضوعَ الرسالة؛ علاوةً عن عَوْدِهِ عليها بنوع تطويلٍ، مع أنّ غالبيّة المذكورين من الأعلام المشهورين.

٥:- أثبت فهرسَ علميّةٍ في آخر الرسالة على النحو التالي:

فهرستُ الآياتِ الواردة في الرسالة ورّبتها حسب ترتيب المصحف.

وفهرستُ الأحاديث والآثار ورّبتها ترتيباً هجائياً.

وفهرستُ المصادر والمراجع المعتمدة مرتّبة ترتيباً هجائياً حسب اسم مؤلفها.

هذا؛ وقد بذلت في البحث جُهدِي المستطاع، ولا أدّعي فيه كمالاً ولا ما قاربه، ولكنّ عذري أنّه جُهد العبدِ المعترفِ بالعجز والتقصير، فما كان فيه من صواب فمن الله وله الحمد والمنّة، وما كان فيه من زلل وخطاء فمن نفسي والشيطان، وتوجيهاتِ الأساتذة الكرام يكتملُ النَّقص بإذن الله، وصدق القائل:

وإن تجد عيباً؛ فسدّ الخلا فجلّ من لا عيب فيه وعلا

مَن ذا الذي سوى الرّسولِ كاملُ أو جُمعت لغيره الفضائلُ

والله أسألُ التّوفيقَ والسّداد، لما فيه الخيرُ والصّلاحُ والرّشادُ، وصَلَّى اللهُ وسلّم على النبيِّ الكريم، وآله وصحبه والتابعين، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يومِ الدّين.



# الفصل الثاني في أحكام البيع

مضمون الحكم الشرعي وأقسامه

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** مفهوم الحكم الشرعي وأقسامه

**المبحث الثاني:** مضمون الواجب وأقسامه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفهوم الحكم الشرعي وأقسامه

وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** تعريف الحكم الشرعي

**المطلب الثاني:** أقسام الحكم الشرعي



## المطلب الأول:

### تعريف الحكم الشرعي

إنَّ الحديث عن الحكم الشرعي مفهوماً وأقساماً؛ لا يكادُ يخلو منه كتابٌ في أصول الفقه، ولا رسالةٌ جامعيةٌ من الرسائل التي كُتبت في مواضيع تقرب منه، فضلاً عن أنه ليس المقصودُ من هذا البحث: - لأجل ذلك استغنيتُ عن كثيرٍ من التفصيلات؛ فلم أَعنَ بالتعريفات اللغوية، وتدقيقات الأقسام والاختلاف المعلوم في ضبط تعريفاتها، فاخترتُ في الغالب رأي الأكثرِ المشتهر، وأوردتُ هذا المبحث بوجهٍ من الإيجاز والاختصار، للتسلسل وربط الأفكار؛ إذ الواجب الكفائيُّ أحدُ أقسام الواجب الذي هو أحد أقسام الحكم الشرعي: - من هنا؛ جاء هذا المبحث التمهيدي بين يدي الرسالة.

### المفهوم الأول: التعريف الاصطلاحي للحكم الشرعي:

الحكمُ الشرعيُّ: هو خطابُ الله المتعلقُ بأفعالِ المكلفين، بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع<sup>٥</sup>.

فالخطابُ: هو الكلامُ الذي قُصِدَ منه إفهامٌ من تهيأ للفهم<sup>٦</sup>. وفعلُ المكلف: هو ما صدر من المكلف؛ وتعلّقت به قدرته من قولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ<sup>٧</sup>.

وإنَّما قُيِدَ بفعلِ المكلف حتى يُحْتَرَزَ مِنْ خِطَابَاتِ الشَّارِعِ المتعلّقة بغيرِ المكلفين؛ كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾<sup>٨</sup>.

<sup>١</sup> - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: (٩٦/١-٩٦)، والعضد الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي: (ص/٧٢)، والقراي، شرح تنقيح الفصول: (ص/٥٩)، والشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: (٧١/١).

<sup>٦</sup> - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: (٩٥/١/١).

<sup>٧</sup> - الإسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول: (٣٣/١).



والاقتضاء: هو الطلب، وقد يكون على سبيل الجزم أولاً، وقد يكون طلب فعل أو طلب ترك. والتخيير: هو التسوية بين الفعل والترك. والوضع: هو جعل الشيء أمانة عن شيء آخر؛ إما سبباً له أو شرطاً أو مانعاً.<sup>٩</sup>

### الفصل الثاني: الحكم الشرعي بين الأصوليين والفقهاء:

إنَّ الأصوليين يجعلون الحكم الشرعي هو ذات الخطاب؛ فقوله ﷺ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>١٠</sup>؛ هو ذات الإيجاب، فالحكم عُلِمَ على الخطاب ذاته. أمّا الفقهاء فيعتبرون الحكم الشرعي هو مدلول الخطاب وأثره المترتب عليه، لا نفس الخطاب، فوجوب الصلاة هو الحكم، وهو مدلول قوله ﷺ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ وأثره؛ فالحكم عندهم هو الإيجاب، والحرمة والتدب... مما هو من صفات فعل المكلف<sup>١١</sup>.

فيكون الحكم الشرعي في قول الله ﷻ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>١٢</sup>؛ عند الأصوليين: طلب الشارع من المكلفين ترك الربا، أمّا عند الفقهاء: فالحكم الشرعي هو اتّصاف الربا بالحرمة؛ بسبب الخطاب السابق؛ فهو أثر له.

---

<sup>٨</sup> - [سورة الذاريات: ٤٧].

<sup>٩</sup> - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: (٩٦/١)، أبو زهرة، أصول الفقه: (ص/٢٧).

<sup>١٠</sup> - [سورة البقرة: ٤٣].

<sup>١١</sup> - وهبة الزحيلي، مباحث الحكم: (ص/٧٢).

<sup>١٢</sup> - [سورة البقرة: ٢٧٥].



## المطلب الثاني:

### أقسام الحكم الشرعي:

للحكم الشرعي قسمان اثنان؛ هما التَّكْلِيفِيُّ والوَضْعِيُّ، وفيما يلي بيان مفهوم كل واحد منهما:

#### الفصل الأول: الحكم الشرعي التَّكْلِيفِيُّ

وهو خطابُ الله تعالى المتعلِّقُ بأفعالِ المكلفينِ بالاقتضاء أو التَّخْيِيرُ<sup>١٣</sup>.

والاقتضاء هو الطَّلَب، ويأتي على أقسام: فإن كان طلب فعلٍ على سبيل الحتم والإلزام؛ فهو الإيجاب، فإن لم يكن على سبيل الحتم والإلزام؛ فهو النَّدْبُ، وإن كان طلب تركٍ على سبيل الحتم والإلزام؛ فهو التَّحْرِيمُ، فإن لم يكن على سبيل الحتم والإلزام؛ فهي الكراهة. والتَّخْيِيرُ: التَّسْوِيَةُ بين الفعلِ والتركِ؛ وهي الإباحة<sup>١٤</sup>.

على أن الإباحة ليست من أقسام التَّكْلِيفِ حقيقةً؛ إذ ليس في المباح تكليفٌ، وإنما أُدْخِلَ في التَّقسِيمِ مسامحةً وتكملةً للقِسْمَةِ<sup>١٥</sup>، وهذه الخمسة هي أقسام الحكم التَّكْلِيفِيِّ<sup>١٦</sup>.

<sup>١٣</sup> - ينظر: الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (٩١/١)، والإسنويُّ، نهاية السُّؤل في شرح منهاج الوصول: (٤٣/١)، وأبو زهرة، أصول الفقه: (ص/٢٦).

<sup>١٤</sup> - القرافيُّ، شرح تنقيح الفصول في اختصار الحصول: (ص/٦٠).

<sup>١٥</sup> - ينظر: الشُّوكَايُ: إرشاد الفحول: (٧٢/١)، على أن بعضهم اعتبره تكليفاً من حيث إنَّ المكلفَ مكلفٌ باعتقاد كونه من الشرع، واستبعده الغزاليُّ. ينظر: الغزاليُّ، المستصفى من علم الأصول: (ص/٦٠).

<sup>١٦</sup> - أقسام الحكم التَّكْلِيفِيِّ هي الإيجابُ والحُرْمَةُ والتَّدْبُ والكراهةُ والإباحةُ، أمَّا الواجبُ والمندوبُ والحرامُ والمكروهُ والمباحُ، فهو فعلُ المكلفِ تعلَّقَ به الحكمُ، فالواجبُ مثلاً: هو فعلُ المكلفِ تعلَّقَ به الإيجابُ، ولكنَّ بعضهم تجوَّزَ، فأطلق الواجبَ والمندوبَ والحرامَ على أقسامِ الحكم التَّكْلِيفِيِّ. ينظر: العضدُ الإيجيُّ، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي: (ص/٧٤).



## الفصل الثاني: الحكم الوضعي:

وهو خطابُ الله المتعلّق بجعلِ الشّيء سبباً لشيءٍ آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً. وزاد بعضهم الرُّخصة والعزيمة، والصّحة والفساد<sup>١٧</sup>.

وعليه يكون خطابُ الوضع هو ربطُ الشّارع بين أمرين أو جعلُ الشّيء علامةً على آخر؛ إمّا سبباً له كرويةِ الهلالِ لصيامِ رمضان، أو شرطاً كالطّهارة للصّلاة، أو مانعاً كالحيض للصّلاة، وإن غيّر حكمُ الأصل إلى بدلٍ للعدر تخفيفاً فالرُّخصة؛ كالفطر في السّفر والمرض، والحكمُ الأصليُّ هو العزيمة، والصّحة هي موافقةُ فعلِ المكلفٍ للحكمِ الشرعيّ؛ ففي العبادة يسقطُ القضاء على المكلف وتبرأ ذمّته، وفي المعاملات والعقود تترتب آثارها، وأمّا الفساد فعكس ذلك؛ فالعبادة الفاسدة يطالبُ المكلفُ بقضائها ولا تسقط إلاّ به؛ والعقدُ الفاسد لا تترتب عليه آثاره<sup>١٨</sup>.

وإنّما جعل خطابُ الوضع من الأحكام الشرعيّة؛ علامة ومعرّفاً بالحكم؛ لأنّ التّكليف بالشرعية دائمٌ إلى قيام الساعة، لكنّ خطابَ الشّارع ممّا يتعدّز على المكلف معرفته في كلّ حال؛ لأنّ الشّارع هو الله ﷻ، أو الرّسول ﷺ؛ أمّا خطابُ الله فلا يدرك إلاّ بواسطة الأنبياء، ولأنّ الرّسول ﷺ غيرُ مخلّد وكذا حالُ الأنبياء؛ اقتضت حكمةُ الله البالغة نصبَ أشياء تكون علاماتٍ على الأحكام ومعرّفاتٍ بها، فكان ذلك كالقاعدة الكلّيّة في الشريعة؛ تحصيلاً لدوام حكمها وأحكامها مدّة بقاء المكلفين في دار التّكليف<sup>١٩</sup>.

<sup>١٧</sup> - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: (٩٦/١/١)، أبو زهرة، أصول الفقه: (ص/٢٧).

<sup>١٨</sup> - لا فرق بين الفساد والبطالان في العبادات، أمّا في العقود فالجمهور على أنّهما سيّان، وخالف الحنفيّة فالباطل عندهم ما تعلّق الخلل فيه بركنٍ من أركان العقد، والفساد ما تعلّق الخلل فيه بشرط من شروطه، ينظر في تفصيل ما سبق: أبو زهرة، أصول الفقه: (ص/٧٧)، والولائيّ، فتح الودود على مراقبي السُّعود: (ص/١٥-١٦).

<sup>١٩</sup> - الغزالي، المستصفى من علم الأصول: (ص/٧٤).



## الفصل الثالث: الفرق بين الحكم التكليفي والوضعي:

ذكر الأصوليون فروقاً بين الحكم التكليفي والوضعي من أهمها:

١. المقصود من الحكم التكليفي هو طلب فعل أو كف أو التخيير بينهما، بينما مقصود الحكم الوضعي لا يتعلق بطلب أو تخيير؛ وإنما غايته ربط أمرٍ بآخر؛ على سبيل الشرطية أو السببية أو غيرها<sup>٢٠</sup>.

٢. الحكم التكليفي لا يتعلق إلا بالمكلفين -من توفرت فيهم شروط التكليف؛ من عقل وبلوغ وغيرها-، أما الحكم الوضعي فقد يتعلق بغير المكلفين؛ كضمان المتلفات وأروش الجنايات: فلو أن مجنوناً أو صبيّاً أتلّف مالَ غيره كسيارة مثلاً؛ وجبَ على وليّه الضمان؛ ذلك أن الشارع جعل الإتلاف سبباً للضمان، وهو من خطاب الوضع وقد تعلّق بغير المكلف، وهذا ما لا نظير له في خطاب التكليف<sup>٢١</sup>.

٣. الحكم التكليفي لا يكون في غير مقدور المكلف؛ إذ القدرة والوسع شرطُ التكليف، أما الحكم الوضعي فقد يكون من مقدور المكلف وقد لا يكون كذلك؛ مثاله في السبب: السرقة سببٌ لقطع اليد؛ وهو في وسع المكلف، ودخول الوقت سببٌ في وجوب الصلاة؛ وهو ليس في مقدوره<sup>٢٢</sup>.

٤. قد يجتمع خطاب التكليف وخطاب الوضع في شيء واحد، وقد ينفرد خطاب الوضع في شيء وما يترتب عنه من خطاب التكليف في آخر، بينما خطاب التكليف لا ينفرد بحالٍ من الأحوال؛ إذ لا تكليف إلا وله سببٌ أو شرطٌ أو مانعٌ؛ مثال اجتماعهما الوضوء وستر العورة؛ فهما من شروط الصلاة وهذا من قبيل خطاب الوضع، وهما واجبان أيضاً، والوجوب من قبيل خطاب التكليف.

<sup>٢٠</sup> - ينظر: القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١/١٦١)، والزركشي، البحر المحيط: (١/٩٨).

<sup>٢١</sup> - ينظر: الزركشي، البحر المحيط: (١/٩٩)، والطوفي، مختصر الروضة: (ص/٢٠)، والفتوح، شرح الكوكب المنير: (١/٤٣٦).

<sup>٢٢</sup> - ينظر: القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١/١٦١-١٦٢)، والزركشي، البحر المحيط: (١/١٠٠)، والفتوح، شرح الكوكب المنير: (١/٤٣٦).



ومثالُ انفرادِ خطابِ التَّكْلِيفِ رؤيةُ الهلالِ؛ إذ هي سببٌ لوجوب الصَّومِ في رمضانَ،  
ودخولِ الوقتِ سببٌ في وجوبِ الصَّلَاةِ، ولا تعلقُ لخطابِ التَّكْلِيفِ بهما<sup>٢٣</sup>.

---

<sup>٢٣</sup> - القرافيُّ، شرح تنقيح الفصول: (ص/٧٠).



# المبحث الأول في مفهوم الواجب وأقسامه

مضمون الواجب وأقسامه

وفيه مطلبان:

**المطلب الأول: مفهوم الواجب**

**المطلب الثاني: أقسام الواجب**



## المطلب الأول:

### مفهوم الواجب:

### الفصل الأول: تعريف الواجب في اللسان العربي:

يُطلق الواجب في اللسان العربي ويرادُ به السُّقُوطُ واللُّزومُ والثُّبُوتُ؛ تقول: وَجَبَ الحائِطُ إذا سقطَ، وَوَجَبَ الرَّجُلُ أي سقط إذا مات<sup>٢٤</sup>؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ﴾<sup>٢٥</sup>، أي إذا سقطت على الأرض<sup>٢٦</sup>.

وأما ورودُه بمعنى اللُّزوم والثُّبُوت فمثل قولنا: وَجَبَ البَيْعُ إذا ثبتَ وَلَزِمَ<sup>٢٧</sup>، قال الجوهري: «وَجَبَ الشَّيْءُ أي لَزِمَ، يجب وجوبا»<sup>٢٨</sup>.

ووجهُ المناسبةِ بين المعنى اللُّغويِّ والاصطلاحِيّ ظاهرٌ في اللُّزوم والثُّبُوت؛ فالواجب شرعا يَثْبُتُ في حقِّ المكلفِ بالتَّكْلِيفِ به، ويلزِمُهُ أدائُه.

### الفصل الثاني: التعريف الاصطلاحي للواجب:

تقدّم سابقاً أنَّ الواجبَ فعلُ المكلفِ تعلقَ به الإيجابُ، وإنَّما يُطلقُه بعضُ الأصوليين على الإيجاب تجوُّزا.

---

<sup>٢٤</sup> - الجوهري: الصَّحاحُ: (٢٢٩/١-٢٣٠)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص/١٨٤٨-١٨٤٩)،  
والفيومي، المصباح المنير: (٨٠٣/٢/١).

<sup>٢٥</sup> - [سورة الحج: ٣٦].

<sup>٢٦</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٦٢/١٢).

<sup>٢٧</sup> - ينظر: الفيومي، المصباح المنير: (٣٠٣/٢/١)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص/١٨٤٨).

<sup>٢٨</sup> - الجوهري: الصَّحاح: (٢٢٩/١).



فالواجب هو ما طلب الشارع من المكلف فعله طلباً جازماً<sup>٢٩</sup>.

قولهم: ما طلب الشارع: ويدخل فيه الواجب والمندوب إذ كلاهما طلب، ويخرج بهذا القيد المباح؛ لعدم تعلق الطلب به، وقولهم: فعله، قيدٌ يخرج به الحرام والمكروه لأن الشارع طلب تركهما. وقولهم: جازماً قيدٌ يخرج به المندوب؛ إذ الطلب فيه غير ملزم<sup>٣٠</sup>.

وحكم الواجب: أن يثاب فاعله بنية الامتثال والتقرب، ويستحق تاركه العقاب، وإنما لم يُجزم بالعقاب لتاركه؛ لأن الله قد يعفو ويصفح، وكما هو مقرر في العقيدة أن الوعد منجز والوعيد تحت المشيئة<sup>٣١</sup>.

---

<sup>٢٩</sup> - الإسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول: (٤٤/١)، وخلاف: علم أصول الفقه (ص/١١٨).

<sup>٣٠</sup> - ينظر: الإسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول: (٤٤/١).

<sup>٣١</sup> - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: (٩٧/١/١)، والعبد الإيجي: شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي: (ص/٧٥)، والطوفي: مختصر الروضة: (ص/٢٢)، والمازري، إيضاح المحصول من برهان الأصول: (ص/٢٣٨).



## المطلب الثاني:

### أقسام الواجب

لِلوَاجِبِ عِدَّةُ تَقْسِيمَاتٍ، تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الِاعْتِبَارَاتِ، وَمِنْهَا الْوَاجِبُ الْكِفَائِيُّ -مَجَالُ الْبَحْثِ- وَقِسْمُهُ الْعَيْنِيُّ؛ وَهُمَا قِسْمَانِ لِلوَاجِبِ بِاعْتِبَارِ الْمَخَاطَبِ بِهِ، وَضَمَّنَتْ هَذَا الْمَطْلَبَ عَرْضًا مَجْمَلًا لِلتَّقْسِيمَاتِ الْآخَرِ، لِاتِّضَاحِ الصُّورَةِ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ؛ حَتَّى يَتَسَنَّى وَلَوْجُ صُلْبِ الْبَحْثِ، بِنَظَرَةٍ كَامِلَةٍ شَامِلَةٍ لِأَطْرَافِ الْمَوْضُوعِ، مِمَّا لَهُ بِهِ نِسْبٌ؛ وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ:

### الفصل الأول: أقسام الواجب باعتبار التوقيت:

يَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ بِاعْتِبَارِ التَّوْقِيتِ إِلَى قِسْمَيْنِ اثْنَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْوَاجِبُ الْمَطْلُوقُ: وَهُوَ مَا طَلِبَ الشَّارِعُ مِنَ الْمَكْلَفِ فَعَلَهُ، طَلِبًا جَازِمًا، وَلَمْ يُحَدِّدْهُ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ<sup>٣٢</sup>. فَهُوَ مَطْلُوقٌ عَنِ الْوَقْتِ. مِثَالُهُ: الْكُفَّارَاتُ؛ فَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٌ وَالْمَكْلَفُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ يُوَدِّيْهَا مَتَى شَاءَ؛ فَيَسْعُهَا الْعَمْرُ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمُبَادَرَةَ بِهَا أَفْضَلُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْوَاجِبُ الْمُؤَقَّتُ: وَهُوَ مَا طَلِبَ الشَّارِعُ مِنَ الْمَكْلَفِ فَعَلَهُ طَلِبًا جَازِمًا، فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ<sup>٣٣</sup>. وَمِثَالُهُ: الصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَةُ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَمَا شَابَهَهُ، فَهَاهُنَا يُقَالُ إِنَّ الْوَقْتَ جَزْءٌ مِنَ الْوَاجِبِ؛ إِذِ الْمَطْلُوبُ أَمْرَانِ: فِعْلُ الْوَاجِبِ، وَإِيقَاعُهُ فِي الْوَقْتِ الْمَحْدَدِ؛ فَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ، وَيَأْتِي مِنْ أُخْرَى بِغَيْرِ عُذْرٍ؛ وَلِذَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>٣٤</sup>.

<sup>٣٢</sup> - السُّبْكِيُّ، الْإِهْمَاجُ شَرْحُ الْمُنْهَاجِ: (٩٨/١)، وَالزَّرْكَشِيُّ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: (١٦٦/١)، وَالْفُتُوْحِيُّ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: (٣٦٣/١)، وَخِلَافٌ، عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ: (ص/١٠٦).

<sup>٣٣</sup> - مُحَمَّدُ الرَّحِيلِيُّ، أَصُولُ الْفَقْهِ: (ص/٢٤٤).

<sup>٣٤</sup> - [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١٠].



والواجب المؤقت ينتظم قسمين:

الأول: الواجب الموسع: وهو ما اتسع وقته له ولغيره من جنسه<sup>٣٥</sup>، فهو الواجب المؤقت بوقت يسع أدائه، وأداء غيره من جنسه. مثاله: الصلوات المكتوبة؛ فوقت الظهر من ذلوك الشمس عن كبد السماء إلى صيرورة ظل كل شيء مثله، وهذا وقت يسعها و غيرها من الصلوات، والمكلف مخير في الأداء متى شاء في كامل الوقت، على أن الأفضلية لأول الوقت؛ فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: (الصلاة لأول وقتها)<sup>٣٦</sup>

الثاني: الواجب المضيّق: وهو الواجب الذي يستغرق جميع وقته؛ بحيث لا يتسع وقته لغيره من جنسه<sup>٣٧</sup>. مثاله: صوم رمضان؛ فإن وقته من طلوع الفجر إلى غروب الشمس - في أيام رمضان -، وهذا الوقت لا يسع إلا الواجب فقط؛ فهو مساوٍ له، لا يتسع لأداء غيره من جنسه<sup>٣٨</sup>.

<sup>٣٥</sup> - أبو الحسين البصري: المعتمد: (١/١٣٤)، وأبو زهرة، أصول الفقه: (ص/٣١).

<sup>٣٦</sup> - أخرجه الترمذي في «السنن»: (رقم: ١٧٠)؛ كتاب الصلاة، باب ما في الوقت الأول من الفضل: (٣٢٠/١)، وأحمد في «المسند»: (رقم: ٢٧١٤٧) (٦/٣٧٤)، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين»: (رقم: ٦٧٤)؛ كتاب الصلاة، باب أولمواقيت الصلاة، قال الحاكم: «وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»: ينظر المستدرک: (١/٣٠٠)، قال ابن حجر: «أخرج له الحاكم متابعين وصححه على شرطهما، وله شواهد من حديث بن عمر وأم فروة وغيرهما... وهو في الصحيحين بلفظ: "على وقتها" بدل قوله: "لأول وقتها"» (التلخيص الحبير: ١/١٤٥).

<sup>٣٧</sup> - الإسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول: (١/٩٢)، الطوفي: مختصر الروضة: (ص/٢٤)، أبو زهرة، أصول الفقه (ص/٣٢).

<sup>٣٨</sup> - على أن الواجب الموسع يتضيّق وقته بأحد أمرين: أولاً: الانتهاء إلى آخر الوقت، بحيث لا يفضل الوقت عنه، كأن لم يبق من وقت الظهر إلا مقدار أداء أربع ركعات، فحينها يتضيّق. ثانياً: غلبة الظن على عدم البقاء إلى آخر الوقت، كأن يعلم المكلف أنه سيموت بالإعدام بعد دخول الوقت بما يسع أربع ركعات، فيتعيّن عليه الأداء في أول الوقت، فإن لم يفعل أثم، ينظر: الإيجي، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: (ص/٨٠)، والإسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول: (١/٩٨).



## الفصل الثاني: أقسام الواجب باعتبار ذاته:

وللواجب بهذا الاعتبار قسمان أيضا:

القسم الأول: الواجب المعين: وهو ما يكون الواجب فيه واحداً بعينه<sup>٣٩</sup>. وأكثر الواجبات من هذا القبيل، ومثله: الصلوات المفروضات، وصيام رمضان، والوفاء بالعهود، وأداء الديون وغيرها كثير، فلا تبرأ ذمة المكلف إلا بأداء ذلك الواجب بعينه.

القسم الثاني: الواجب المخير "المبهم": وهو ما يكون فيه الواجب واحداً مبهماً من أشياء محصورة<sup>٤٠</sup>، فيكون المكلف مخيراً في أداء واحدٍ من تلك الخصال المعينة المحصورة، مثاله: خصال الكفارة في اليمين: فهو مخير بين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة<sup>٤١</sup>.

## الفصل الثالث: أقسام الواجب باعتبار التقدير:

والواجب باعتبار التقدير ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الواجب المحدد: وهو الواجب<sup>٤٢</sup> الذي عيّن الشارع له مقداراً معلوماً<sup>٤٣</sup>؛ فهو ما حدده الشارع وقدره بمقادير معينة؛ كصيام شهر رمضان، والصلوات المكتوبات وغسل

<sup>٣٩</sup> - السبكي، الإيجاز شرح المنهاج: (٨٤/١)، وأبو زهرة، أصول الفقه: (ص/٣٣).

<sup>٤٠</sup> - الغزالي، المستصفى من علم الأصول: (ص/٥٤)، والسمرقندي، ميزان الأصول: (ص/١٢٨)، والزركشي، البحر المحيط: (١٤٨/١).

<sup>٤١</sup> - وزعم المعتزلة أنّ التخيير مطلقاً يُنافي الوجوب، والحقُّ ألاّ منافاة، فقد أجاب العلماء عن هذا فقالوا: إنّهُ إنّما اعتُبرَ واجباً، من حيث إنّ المكلفَ مطالبٌ بأداء واحدٍ من تلكم الخصالِ وجوباً، وإنّما تَخِيْرُهُ في إيجاد نوعٍ منها، ولم يَخِيْرْ بين الفعل والتّرك، ولا تعارضَ إذ ذاك بين التّخِييرِ والإيجابِ، فبالاتّفاق ليس له تركُ الجميع، وإن فعلَ ذلك أثمَ ولم يُعَدَّ مُمْتِثِلاً، ينظر: محمد الأمين الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر: (ص/٣٤).



اليدين إلى المرافق وغيرها ممَّا لا تَبْرَأُ ذِمَّةُ المَكْلَفِ إلَّا إذا أتى بها على القَدْرِ المطلوبِ منه تحديداً، وفي ذلك قال الإمامُ أبو إسحاق الشَّاطِئِيُّ: «الحقوقُ الواجبةُ على المَكْلَفِ ضربان: ...أحدهما حقوقٌ محدودةٌ شرعياً، والآخرُ حقوقٌ غيرُ محدودةٍ؛ فأما المحدودةُ المقدَّرةُ فلازمةٌ لذِمَّةِ المَكْلَفِ مترتبةٌ عليه ديناً حتَّى يَخْرُجَ عنها؛ كأثمانِ المشترياتِ وقيمِ المُتَلَفَاتِ، ومقاديرِ الزَّكَاةِ وفرائضِ الصَّلواتِ وما أشبه ذلك»<sup>٤٤</sup>.

القسم الثاني: الواجب غيرُ المحدَّد: وهو الواجب الذي لم يُعَيَّن له الشَّارِعُ مقداراً معلوماً<sup>٤٥</sup>. وهو الواجب الذي وقعَ عليه الطَّلَبُ دونَ تحديد، فيجبُ أدَاؤُهُ بأقلِّ ما يُطْلَقُ عليه الاسمُ، وهو أقلُّ الواجبِ؛ كمقدارِ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ ومدَّةُ القيامِ، وكذلك وجوبُ النَّفَقَةِ على الأقاربِ، وإطعامُ الجوعانِ، وإغاثةُ اللَّهْفَانِ؛ فالعبرةُ في ذلك كُلِّه بَسَدِ الخَلَّةِ وقضاءِ الحاجةِ، فمتى قُضِيَتْ حاجةُ الفقيرِ سقطَ الوجوبُ، وثمةَ مَلَحَظٌ دقيقٌ في علَّةِ عدمِ تحديده؛ وهو أنَّ هذه الواجباتِ إضافيةٌ تَخْتَلِفُ باختلافِ الطُّرُوفِ والشُّخُوصِ؛ لذلك لم تُحدَّدْ<sup>٤٦</sup>.

على أنَّ هذا الواجبَ إذا فات لا يُقْضَى، ولا يَتَرْتَبُ دَيْنًا في الذِّمَّةِ؛ لأنَّه غيرُ محدَّدٍ، ولو تَرْتَبَ في الذِّمَّةِ لكان محدَّداً، قال الشَّاطِئِيُّ: «وأما غيرُ المحدودةِ فلازمةٌ له، وهو مطلوبٌ بها؛ غيرَ أنَّها لا تترتبُ في ذِمَّتِهِ»<sup>٤٧</sup>.

<sup>٤٢</sup> - الأصلُ ألا يذكر الواجب في التعريف، لأنه مرادٌ بالتعريف، ولكنَّه ذُكِرَ سابقاً فلم أَعِدْهُ اختصاراً.

<sup>٤٣</sup> - السُّبُكِيُّ، الإبهامُ شرح المنهاج: (١١٧/١)، والخُضْرِيُّ، علم أصول الفقه: (ص/٤٧)، وخلاَّف، علم أصول الفقه: (ص/١٠٩).

<sup>٤٤</sup> - الشَّاطِئِيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١١١/١/١).

<sup>٤٥</sup> - الغزاليُّ، المستصفى: (ص/٥٩)، وآل تيمية، المسوَّدة: (ص/٥٢)، وخلاَّف، أصول الفقه: (ص/١١٠).

<sup>٤٦</sup> - أبو زهرة، أصول الفقه: (ص/٣٤)، وخلاَّف، أصول الفقه: (ص/١١٠).

<sup>٤٧</sup> - الشَّاطِئِيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١١٢/١/١).



## الفصل الثاني: أقسام الواجب باعتبار متعلّقه "الفاعل":

وينقسم الواجب باعتبار متعلّقه إلى قسمين أيضاً:

القسم الأول: الواجب العيني: وعَيْنُ الشَّيْءِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ نَفْسُهُ وَذَاتُهُ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ لَزِمُهُ بِذَاتِهِ<sup>٤٨</sup>، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِّلْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ: فَهُوَ الْمُهْمُّ الْمُتَحْتَمُّ الَّذِي يُقْصَدُ حُصُولُهُ مَنْظُوراً بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ<sup>٤٩</sup>.

وَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ الطَّلَبُ الْإِزَامِيُّ وَحَتْمِيٌّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكْلَفِينَ؛ كَالصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ وَالصِّيَامِ، وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ؛ فَهُوَ مَطْلُوبٌ مِنَ الْمَكْلَفِ ذَاتاً لَا يَسْقُطُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ، وَعَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ عَابِدِينَ بِأَنَّهُ: «وَاجِبٌ ثَابِتٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ»<sup>٥٠</sup>.

القسم الثاني: الواجب الكفائي: وَهُوَ قَسِيمُ الْعَيْنِ؛ فَهُوَ الْمُهْمُّ الْمُتَحْتَمُّ الَّذِي يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى فَاعِلِهِ أَصَالَةً<sup>٥١</sup>، فَاَلْمَقْصُودُ حُصُولُ الْفَعْلِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى ذَاتِ الْفَاعِلِ إِلَّا بِالتَّبَعِ مِنْ حَيْثُ الْجُزْأُ، كَمَا أَنَّه لَا فَعْلَ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ؛ وَذَلِكَ كِإِغَاثَةِ الْمَلْهُوفِينَ، وَإِنْقَاذِ الْغُرَقَى، وَإِقَامَةِ الْمَرَافِقِ الْعَامَّةِ كَالْمَسْتَشْفِيَّاتِ وَالْمَصَانِعِ وَغَيْرِهَا.

وَلَأَنَّهُ مَوْضُوعُ الْبَحْثِ؛ أَرْجَأُ تَفَاصِيلَ الْحَدِيثِ عَنْهُ؛ فَسَيَأْتِي مَفْصَلاً فِي الْفَصْلِ الدَّرَاسِيِّ الْأَوَّلِ؛ وَالَّذِي يُعْنَى بِمَضْمُونِ الْوَاجِبِ الْكِفَائِيِّ وَحَقِيقَتِهِ وَأَحْكَامِهِ.

<sup>٤٨</sup> - ينظر: الرَّازِيُّ: مَخْتَارُ الصَّحَاحِ: (ص/٤١٠).

<sup>٤٩</sup> - أمير باد شاه: تيسير التحرير: (٢/٢١٣)، وينظر في معناه، ابنُ أمير الحاج، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ: (٢/١٣٥).

<sup>٥٠</sup> - ابن عابدين، ردُّ المختار على الدرِّ المختار: (١/٥٣٨).

<sup>٥١</sup> - ينظر التَّعْرِيفُ: (ص/٣٥).



# الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

## الواجبُ الكفائيُّ حقيقةً وأحواله

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

**المبحثُ الأولُ:** الواجبُ الكفائيُّ حقيقةً وأقسامه.

**المبحثُ الثاني:** جهاتُ تعلقِ الخطابِ في الواجبِ

الكفائيِّ وحكمه.

**المبحثُ الثالثُ:** أحوالُ تعيُّنِ الواجبِ الكفائيِّ وسقوطه

وتنزيحه مع غيره.



# الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ

مضمونُ الواجبِ الكِفائيِّ وأقسامه

وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلبُ الأول:** مفهوم الواجبِ الكِفائيِّ

**المطلبُ الثاني:** الفرق بين الواجبِ الكِفائيِّ والواجبِ

العينيِّ

**المطلبُ الثالث:** أقسام الواجبِ الكِفائيِّ



## المطلب الأول:

### مفهوم الواجب الكفائي:

#### الفصل الأول: الواجب الكفائي في اللسان العربي:

سبق تعريف الواجب في اللغة، وأمّا الكفائي فهو مأخوذ من الكفاية، والكفاية هي ما يستغني به الإنسان عن غيره، من كفى يكفي كفايةً، تقول كفاه الأمر إذا قام فيه مقامه، وكفاه ما أهمه أي قام بالأمر الذي أهمه<sup>٥٢</sup>.

قال الراغب الأصفهاني: «الكفاية ما فيه سدُّ الخلة وبلوغُ المراد في الأمر»<sup>٥٣</sup>، قال الله ﷻ: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾<sup>٥٤</sup>، وقال ﷻ: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾<sup>٥٥</sup>.

قال الفيومي: «كفى الشيء يكفيه كفاية فهو كافٍ؛ إذا حصل به الاستغناء عن غيره، واستكفيت بالشيء استغنيت به»<sup>٥٦</sup>.

وظاهر وجه التوافق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فكأن الواجب الكفائي يستغنى فيه بفعل البعض عن الباقي؛ لتحقيق المصلحة المرجوة من تشريع الفعل بمطلق الأداء، ثم إنَّ القائمين به يكفون البقية مؤنة الواجب ويسقطون الحرج عنهم، كما أن مبنى الفرض الكفائي على سدِّ الخلات.

<sup>٥٢</sup> - ينظر: ابن منظور، لسان العرب: (١٣٢/١٢)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص/١٥١٨)، الرّازي، مختار الصحاح: (ص/٥٠٦).

<sup>٥٣</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: (ص/٧١٩).

<sup>٥٤</sup> - [سورة الأحزاب: ٢٥].

<sup>٥٥</sup> - [سورة الحجر: ٩٥].

<sup>٥٦</sup> - الفيومي، المصباح المنير: (١/٢/٦٥٠).



## الفصل الثاني: التعريف الاصطلاحي للواجب الكفائي:

اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفهم الواجب الكفائي، تبعاً لاختلافهم في تصور حقيقته، وهو ما يثمر الخلاف في تعيين المخاطب به، وكذا حدوده ومجالاته.

ومن هنا؛ كان لزاماً على الباحث أن يعرض لذلك على وجه عدل بين التّطويل المورث للملل، والاختصار الموجب للخلل، وفيما يلي عرض لأهمّها وأشهرها.

(١) - التعريف الأوّل: الواجب الكفائي هو: «كُلُّ مُهِمٍّ دِينِي يُرَادُ حُصُولُهُ وَلَا يَقْصَدُ بِهِ عَيْنُ مَنْ يَتَوَلَّاهُ» وهو للإمام الغزالي - رحمه الله -<sup>٥٧</sup>.

والمهم ما يُحرِّكُ الهمةَ لأهميته، فهو معني به<sup>٥٨</sup>.

وتخصيصه بالدينيّ: بناء على رأيه أنّ الحرف والصناعات وما به قوام المعاش ليست من فرض الكفاية كما صرح به في "الوسيط"<sup>٥٩</sup>؛ تبعاً لإمامه أبي المعالي الجويني، وحثّهم أنّ في بواعث الطّباع ما يُغني عن إيجابه، والرّسم التّشريعيّ المُستقرّ من أحكام الشّريعة قاض: أنّه إذا كان في داعية الجبلة وبواعث الطّبع ما يدعو إلى فعل ضرورة؛ لم يأت الشرع بإيجابه في الغالب؛ فيكون مندوباً أو مباحاً اكتفاءً بالضرورة الطّبيعية<sup>٦٠</sup>، يقول الزّركشي: «قال الرّافعي: ومعناه أنّ فرض الكفاية أمرٌ كليّ تتعلّق به مصالح دينيّة ودينيّة، لا ينتظم الأمر إلاّ بحصولها... وقول الرّافعي ودينيّة لا يوافق الغزالي؛ فإنّه يرى أنّ الحرف والصناعات وما به قوام المعاش ليس من فروض الكفايات، لكن المرجح خلافه»<sup>٦١</sup>، كذا ذكر الزّركشي.

<sup>٥٧</sup> - الغزالي، الوجيز: (١٨٨/٢)

<sup>٥٨</sup> - ينظر: العطار، حاشية العطار على شرح المحلّي على جمع الجوامع: (٢٣٧/١).

<sup>٥٩</sup> - الغزالي، الوسيط: (٦٠٦/٧).

<sup>٦٠</sup> - وقد أشار إلى هذا الإمام الشاطبيّ أيضاً في الموافقات: (١٣٨/٢-١٣٩).

<sup>٦١</sup> - الزّركشي: المنشور في القواعد الفقهيّة: (٣٤/٣)، الزّركشي، البحر المحيط: (١٩٤/١).



وفيه نظر؛ أمّا تعريفه السابق فهو حقّاً؛ مُشعرٌ بالاعتراض الذي أوردّه الزركشي، ولكن الذي لا يستقيم هو إطلاق القول بأنّ الغزالي يرى عدم دخول ما يتعلّق بالمعاش والدنيويّات في مصافّ فروض الكفایات، فالغزالي في كتابه الوسيط شرح مراده بتفصيل، وأورد ما يدل على اعتبار ما يتعلّق بالمعاش من الواجبات الكفائيّة، وذلك لائح من قوله وصنيعه في كتابه الوسيط وغيره، وبيان ذلك من وجوه:

١- قسّم الغزالي رحمه الله - الواجبات الكفائيّة في كتابه "الوسيط" إلى ثلاثة أقسام، وجعل القسم الثاني ما يتعلّق بالمعاش؛ فقال: «القسم الثاني: ما يتعلّق بالمعاش، كدفع الضرر عن محاييج المسلمين»<sup>٦٢</sup>، وهذا يدل على عدم تخصيص الواجب الكفائي بالديني فقط.

٢- يقول الغزالي في تفصيل القسم الثاني - وهذا الكلام هو الذي استنبط منه الزركشي ما ذهب إليه -: «وأما البياعات والمناكحات والحراثة والزراعة، وكل حرفة لا يستغني الناس عنها؛ لو تصوّر إهمالها؛ لكانت من فروض الكفایات... ولكن في بواعث الطباع مندوحة عن الإيجاب؛ لأن قوام الدنيا بهذه الأسباب»<sup>٦٣</sup>، إن مفاد كلامه هذا هو عدم فرضيّة هذه التكاليف في حقّ آحاد الناس، وهذا لا يدل على عدم وجوبها في حقّ المجموع، بل صرح بكونها تجب حال تواطئهم على تركها؛ إذ لا بُدّ من إقامتها في الأُمّة، وهو مفاد الواجب الكفائيّ.

٣- ولينجلي الأمر بوضوح؛ يجب التّفریق بين نوعين من الواجبات الكفائيّة؛ فمنها ما هو واجب كفائي في حقّ الآحاد أيضاً؛ كغسل الميت والصّلاة عليه، ومنها ما هو مندوب في حقّ الآحاد واجب في حقّ المجموع<sup>٦٤</sup>، كحال ما تدعو إليه داعية الجبلّة ويتّرع إليه الطّبع كالنّكاح وسائر الصّناعات الضّروريّة وغيرها.

فالذي يلوح لي أنّ قصر الواجبات الكفائيّة في رأي الغزالي - رحمه الله - على الدّينيّة؛ لا يستقيم، حقّاً؛ هذا ما يبدو من تعريفه المختصر، لكنّ شأن الاختصار الإيهام وللشرح أثر في

<sup>٦٢</sup> - الغزالي، الوسيط: (٥٦/٧).

<sup>٦٣</sup> - الغزالي، الوسيط: (٥٦/٧-٥٧).

<sup>٦٤</sup> - وهو ما عقد له الشّاطبي مسألة "ما كان مندوباً بالجزء يكون واجباً بالكلّ"؛ الموافقات في أصول الشريعة: (٩٤/١).



فهم المراد -لا حَرَمَ وهو من الإمامِ نفسه-، وإنَّما يؤخذُ رأيُ العالمِ من مجموعِ كلامه، والذي يُؤكِّدُ ذلك؛ تصريحُ الغزاليِّ -رحمه الله- في كتابِ "الإحياء"؛ باعتبارِ العلومِ المختلفةِ وأصولِ الصَّناعاتِ من الفروضِ الكفائيَّةِ، قائلاً: «أمَّا فرضُ الكفايةِ فكلُّ عِلْمٍ لا يُستغنى عنه في قِوامِ أمورِ الدُّنيا؛ كالطِّبِّ إذ هو ضروريٌّ في حاجةِ بقاءِ الأبدانِ، وكالحسابِ فإنَّه ضروريٌّ في المعاملاتِ وقسمةِ الوصايا والموارث وغيرها، وهذه العلوم لو خلا البلدُ عَمَّن يقومُ بها حَرَجَ أهلُ البلدِ؛ وإذا قام بها واحدٌ كفى وسقط الفرض عن الآخرين... فإنَّ أصولَ الصَّناعاتِ أيضاً من فروضِ الكفايةِ كالْفِلاحةِ والحِياكةِ والسِّياسةِ بل والحِجامةِ والخياطةِ»<sup>٦٥</sup>، فهو صريحٌ منه في عدِّها من الواجباتِ الكفائيَّةِ، بل إنه أشارَ إلى المصلحةِ المقصودةِ منه؛ كما مثَّلَ في علومِ الطِّبِّ الذي يُعدُّ ذا أثرٍ بالغٍ في الحفاظِ على المُهجِّ وإبقائها، ومصلحةُ إحياءِ النُّفوسِ والأرواحِ من الضَّرورياتِ الخمسِ الكليَّةِ المعتبرة في كلِّ المللِ، ولها في شريعتنا مكانةٌ عاليةٌ؛ فهي تاليةٌ لمصلحةِ الدِّينِ، وما كان هذا مقصوده فالأليقُّ عدُّه في مصافِّ الواجباتِ.

**ومعنى الشَّطْر الأخير من التَّعريف:** أنَّ المَقْصودَ من فرضِ الكفايةِ وقوعُ الفعلِ من غيرِ نظرٍ إلى فاعله، بخلاف فرضِ العينِ فإنَّ المقصودَ منه الفاعلُ، فهذا قيدٌ يُخرُجُ به فرضُ العينِ.

لكن اعترضَ على هذا التَّعريفِ بما يلي:

(١) - التَّعريفُ يشمَلُ الواجبَ الكِفائيَّ والسُّنةَ الكِفائيَّةَ على السَّواءِ، أمَّا قوله: **مهمٌّ** فحتَّى السُّنةَ مهمَّةٌ أيضاً، وإن كانت أقلَّ من الفرضِ أهميَّةً، فيصيرُ التَّعريفُ غيرَ مانعٍ، ولهذا زاد بعضهم على التَّعريفِ نفسه لفظةَ "مُتَحْتَمٍ".

(٢) - يُشكِلُ عليه -باعتبارِ ما يظهر من تعريفه- تخصيصُه الواجبَ الكِفائيَّ بالدِّينيِّ؛ قال الزَّرَكشيُّ -بعدما أوردَ تعريفَ الغزاليِّ -: «لكن الصَّحِيحُ خِلافُه، ولهذا لو تَرَكوهُ أَثْمُوا، وما حَرَمَ تَرَكَهُ وَجَبَ فِعْلُهُ»<sup>٦٦</sup>، فيصبحُ التَّعريفُ غيرَ جامعٍ.

<sup>٦٥</sup> - ينظر: الغزاليُّ، إحياء علوم الدِّين: (١٦/١).

<sup>٦٦</sup> - الزَّرَكشيُّ، البحر المحيط: (١٩٤/١)، وفي معناه: الزَّرَكشيُّ، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٣٤/٣).



(٣) - لا يُسَلَّم القولُ بعدمِ النَّظَرِ إلى الفاعلِ في الواجبِ الكِفائِيِّ، لكنَّ النَّظَرَ إليه بالتَّبَعِ لا بالأَصَالَةِ كما في العَيْنِيِّ، بدليلِ الثَّوَابِ الذي يَلْحَقُهُ، كما أنَّه لا فعلٌ بغيرِ فاعِلٍ، قال الزَّرْكَشِيُّ: « لكن الحقُّ ؛ أنَّ فرضَ الكفايةِ لا يَنْقَطِعُ النَّظَرُ عَنْ فاعِلِهِ بدليلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، نعم ليس الفاعِلُ فِيهِ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ بل بِالْعَرَضِ؛ إذ لا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ من فاعِلٍ، والقَصْدُ بِالذَّاتِ وَفُوقُ الفِعْلِ»<sup>٦٧</sup>.

(٢) - التَّعْرِيفُ الثَّانِي: الواجب الكِفائِيُّ هو: «مَهْمٌ يُقْصَدُ حَصُولُهُ من غيرِ نظرٍ بالذَّاتِ إلى فاعله»<sup>٦٨</sup>.

يلاحظ أنَّ أصلَ التَّعْرِيفِ للغزاليِّ، إلَّا أنَّهم حذفوا قيدَ الدِّينِيِّ لإدخالِ الدُّنْيَوِيِّ، وهو من فروضِ الكفاياتِ أيضًا كما سبق، واستغنوا عن لفظة "كُلُّ" في بدايته، لأنَّها لشمولِ الأفرادِ والتَّعْرِيفُ للمَاهِيَّةِ والحَقِيقَةِ، فُيَسْتغْنَى عنها<sup>٦٩</sup>.

على أنَّ تعريفَ أميرِ بادِ شاه: «مَهْمٌ مُتَحَتِّمٌ يُقْصَدُ حَصُولُهُ...» أدقُّ من غيره؛ لسلامته من كونِ التَّعْرِيفِ غيرَ مانعٍ بدخولِ سُنَّةِ الكفايةِ.

ومع كلِّ هذا فإنَّ التَّعْرِيفَ لا يَسَلِّمُ من الاعتراضِ؛ فلا يُسَلَّمُ القولُ بعدمِ النَّظَرِ إلى الفاعلِ فيه مطلقاً، نَعَمْ لا ينظرُ إليه أَصَالَةً كما في الواجبِ العَيْنِيِّ؛ لكن بالتَّبَعِ، وهو نفس الاعتراضِ الواردِ على التَّعْرِيفِ الأوَّلِ؛ ومع أنَّ الشُّرَّاحَ بَيَّنُّوا المَقْصِدَ من ذلك على ما ذُكِرَ، لكنَّ صِنَاعَةَ التَّعْرِيفَاتِ تَأْبَى ذلك، فلا بُدَّ من التَّوْضِيحِ في صُلْبِ التَّعْرِيفِ<sup>٧٠</sup>.

<sup>٦٧</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (١/١٩٤)، وينظر في معناه: الفُتُوْحِيُّ، شرح الكوكب المنير: (١/٣٧٥)، المَحَلِّي، شرح جمع الجوامع: (١/٢٣٧).

<sup>٦٨</sup> - الجلال المحلِّي، شرح جمع الجوامع (١/٢٣٧)، والفُتُوْحِيُّ، شرح الكوكب المنير: (١/٣٧٤)، وابن أمير الحاج، التقرير والتحبير: (٢/١٣٦)، وأمير باد شاه، تيسير التحرير: (٢/٢١٣) لكن بزيادة (متحتم) فقال: «مَهْمٌ مُتَحَتِّمٌ يُقْصَدُ حَصُولُهُ من غيرِ نظرٍ بالذَّاتِ إلى فاعله».

<sup>٦٩</sup> - العطار، حاشية العطار على شرح المَحَلِّي على جمع الجوامع: (١/٢٣٧).

<sup>٧٠</sup> - ينظر: الفُتُوْحِيُّ، شرح الكوكب المنير: (١/٣٧٥)، المَحَلِّي، شرح جمع الجوامع: (١/٢٣٧).



### (٣) - التَّعْرِيفُ الثَّالِثُ: الواجب الكفائي هو واجبٌ على الجميع، وَيَسْقُطُ بِفَعْلِ بَعْضِهِمْ<sup>٧١</sup>.

وهذا الأخيرُ تعريفٌ بالحكم وليس بالماهية، وهذا الصَّنِيعُ تأباه صناعةُ الحدودِ، وهو مَعِيْبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ، وكما قال النَّازِمُ:

وعندهم من جملة المردود  
أن تدخل الأحكام في  
الحدود<sup>٧٢</sup>

فكونه يسقطُ عن الجميع بفعلِ البعضِ هذا حكمه، ولم يعرِضْ للمقصودِ الأهمِّ منه؛ وهو حصولُ مصلحةِ الفعلِ بإيقاعه، دونَ نظرٍ بالأصالةِ إلى فاعله.

وقريب منه تعريفُ الرَّازِيٍّ إِذْ قَالَ: «الأمرُ إذا تناولَ جماعةً؛ فإمَّا أن يتناولهم على سبيل الجمع.... أمَّا إذا تناول الجميع فهو من فروض الكفاية، وذلك إذا كان الغرضُ من ذلك الشَّيْءِ حاصلًا بفعلِ البعض؛ كالجهاد الذي الغرضُ منه حراسةُ المسلمين وإذلالُ العدوِّ»<sup>٧٣</sup>، غيرَ أنَّ طوله لا يليقُ بمعهودِ الحدودِ.

وعلى هذه المفاهيمِ دارت تعريفاتُ غيرهم من القدامى والمُحَدِّثِينَ<sup>٧٤</sup>، ولأنَّ الإسهابَ في إيرادِ التعريفاتِ ليس من محامدِ البحوثِ، لا سيَّما وقد بحثَها بتفصيلٍ من كَتَبَ في موضوع الكفايةِ<sup>٧٥</sup>؛ استغنيْتُ بما سبق، إِذْ المَدَارُّ عليه وهو للمقصودِ مُبَيَّنٌّ، لكن لا بُدَّ من إعطاءِ تعريفٍ يراه الباحثُ أقربَ لحقيقةِ الواجب الكفائيِّ ويسلم من الاعتراضاتِ السَّابِقَةِ.

<sup>٧١</sup> - ابنُ الحاجب، منتهى الوصول والأمل: (ص/٣٤)، وابن قدامة، روضة الناظر وجنة الماظر: (ص/٢٠٨)، ابن الهمام، التحرير: (٢/٢١٣) مع شرح أمير باد شاه، وابن عبد الشَّكُور، مُسَلِّمُ الثُّبُوتِ: (١/٥٦).

<sup>٧٢</sup> - الأخضريُّ، السُّلَمُ المنورُ في علم المنطق: (ص/٤٠).

<sup>٧٣</sup> - الرَّازِيُّ، الحصول من علم الأصول: (٢/٣٦٩).

<sup>٧٤</sup> - كَأَبِي زُهْرَةَ وَالْخَضْرِيُّ وَغَيْرِهِمْ، ينظر: أَبُو زَهْرَةَ، أصول الفقه: (ص/٣٥-٣٦)، ومحمد الخضري، أصول الفقه: (ص/٤٤).

<sup>٧٥</sup> - عمر عبد الله الشَّنْقِيطِيُّ، الحكمُ ذو الكفاية: (ص/١٤٠ - ١٥٢)، محمد مصطفى البغا، الواجب عند الأصوليين: (ص/١٨١ - ٢٩٠).



التعريف المختار: الواجب الكفائي: هو ما أمر الشارع به أمراً جازماً، يقصد حصول الفعل من غير نظر إلى فاعله أصالةً

فهو كل أمر من الشارع على سبيل الحتم والإلزام -الواجب-، مع ملاحظة كون المقصود منه حصول مطلق الفعل لما يشتمل عليه من المصلحة؛ فتلك هي غاية الكفائي<sup>٧٦</sup>، ولا يُنظر إلى فاعله بالأصالة بل تبعاً؛ من حيث لحوق الثواب والعقاب، كما أنه لا فعل من غير فاعل.

وبهذا الإطلاق في التعريف تدخل الواجبات الكفائية الدنيوية والدينية على السواء، ولا يُستغنى بدفع الطبع وداعية الجبلة عن إيجابها، فالأمة مطالبة بإقامتها على السواء؛ إذ لا يخفى ما لمختلف العلوم والتخصصات المتنوعة؛ كالرياضيات والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والسياسية والإعلامية وغيرها؛ من أثر في تنمية المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة المستوجب لعزتها، ولعله من الممكن في العصور البسيطة المتقدمة أن يُستغنى بحث الطبع عن حث الشرع؛ لبساطة الحياة التي كانت تكفي فيها الجهود الفردية في التصدي لحاجات المجتمع وضرورياته. لكن عصر التكنولوجيا الحديثة، والتطور المشهود في جميع مناحي الحياة-: يحتّم علينا القول بوجوب الكفائيات الدنيوية، خاصة مع ضياع مصالح الأمة وتضررها الكبير جرّاء تخلي أفرادها عن القيام بالواجبات الكفائية المناطة بهم، ولم يعد الوازع الطبعي والداخلي كافٍ في توجيه القدرات والكفاءات، بل لا بُدَّ من توزيع للمسؤوليات على حسب اختلاف الميول والقدرات، بأخذ الحاجة العامة للأمة بعين الاعتبار، مع توزيع ذلك على شتى المجالات التنموية لتحقيق الازدهار والرقي للأمة، وإخراجها من التبعية للغير ومن سياسة الاستهلاك فقط مع انقطاع نسبها بعملية الإنتاج.

هذا هو بيان مفهوم الواجب الكفائي، وتلك هي حقيقته؛ ليسلم من الاعتراضات السابقة، ويكون جامعاً مانعاً على ما هو معهود صناعة الحدود والتعريفات.

<sup>٧٦</sup> - لذا قال الشَّاطِئِي -رحمه الله-: «وحاصل الثاني -طلب الكفاية- إقامة الأود العارض في الدين وأهله»، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١٤).



## المطلب الثاني:

### الفرق بين الواجب الكفائي والواجب العيني:

١-: يجتمع الواجب العيني والكفائي في الجنس، فجنسهما واحد وهو الوجوب؛ إذ يجب أداء كل منهما، غير أنهما يختلفان بالنوع؛ فالواجب الكفائي يسقط الإثم فيه عن الأمة بفعل من تحقق بهم الكفاية لسقوط علته؛ إذ علته وقوع مطلق الفعل لأن مصلحته حاصلة بذلك، على خلاف الواجب العيني الذي لا يسقط إلا بأداء كل المكلفين.

وهذا ما أشار إليه الزركشي بقوله: «فرض الكفاية لا يُباين فرض العين بالجنس... بل يباينه بالنوع؛ لأن كلاً منهما لا بد من وقوعه، غير أن الأول شمل جميع المكلفين، والثاني ليس كذلك؛ بدليل تأييم الجميع عند الترك، لكنه يسقط بفعل البعض؛ لأن المقصود منه تحصيل المصلحة من حيث الجملة»<sup>٧٧</sup>.

٢-: فرض العين ما تكررت مصلحته بتكرره؛ كالصلوات الخمس وغيرها، فإن مصلحتها الخضوع لله وتعظيمه ومناجأته، والتذلل له والمثول بين يديه، وهذه المصالح تتكرر كلما كررت الصلاة، والأصل في فرض الكفاية أن لا تتكرر مصلحته بتكرره؛ كإنقاذ الغريق إذا شاله إنسان فالتأزل بعد ذلك في البحر لا يحصل شيئاً من المصلحة، فجعله صاحب الشرع على الكفاية نفياً للعبث في الأفعال، وكذلك كسوة العاري وإطعام الجيعان، وغسل الميت ودفنه ونحوها، فالمصلحة تتحقق بمجرد الفعل دون تكراره<sup>٧٨</sup>.

غير أن ثمة واجبات كفاية تتكرر مصلحتها بتكررها؛ كالأمر بالمعروف، وطلب العلم، وبذل الحرف والصناعات وغيرها، بل عُدَّ تكرار المصلحة معياراً لإحدى تقسيمات

<sup>٧٧</sup> - الزركشي، البحر المحيط: (١٩٥/١).

<sup>٧٨</sup> - الفتوح، شرح الكوكب المنير: (٣٧٤-٣٧٥)، القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١١٦/١)، والبعلي الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية: (١٨٦-١٨٧)، المقرئ، الكليات: (ص/١٠١).



الواجبات الكفائية<sup>٧٩</sup>، فقد يُقال إنَّ الواجبَ الذي لا تَتَكَرَّرُ مصلحته بتكرُّرِ فعله هو واجبٌ على الكفاية من غيرِ عكسٍ؛ حتَّى يَسَلَمَ الضَّابِطُ من الاعتراضِ، فلا يَلَزِمُ من هذا الفرقُ أنَّ ما تَكَرَّرَت مصلحته هو عينيٌّ مطلقاً، بل يُنظرُ في طلبه ومصلحته المتغيِّاة؛ هل هي مُتَحَقِّقَةٌ بمجرَّد حصولِ الفعلِ؟ فيُلحَقُ بفرضِ الكفاية، أو مطلوبٌ بها كلُّ مكلفٍ فيُلحَقُ بقسيمه.

٣-: فرضُ الكفاية أمرٌ كليٌّ تتعلَّقُ به مصالح دينيَّةٌ ودنيويَّةٌ؛ لا ينتظمُ الأمرُ إلَّا بمصولها فقصدَ الشَّارِعَ تحصيلَها ولا يُقصدُ تكليفُ الواحدِ وامتحانه بها، بخلافِ فُرُوضِ الأعيانِ فإنَّ الكلَّ مكلفونَ بها، مُمتَحِنونَ بتحصيلها<sup>٨٠</sup>.

٤-: أداءُ فرضِ العينِ يُسقطُ التَّكليفَ عن الفردِ نفسه، ويؤدِّي إلى رفعِ شأنه وتحقيقِ مصلحته؛ فهو إنَّما شَرِعَ لحفظِ دينِ المكلفِ ونفسه وعقله ونسله وماله، وذلك لإقامة حياة المكلفِ خاصَّةً، فضلاً عن الثَّوابِ اللاحقِ به، أما فرضُ الكفاية فيُحقِّقُ مصلحةَ المجتمعِ وبه قوامُ الأحوالِ العامَّةِ، قال الشَّاطِبيُّ: «وحاصلُ الثاني -طلبُ الكفاية- إقامةُ الأوَدِ العارضِ في الدِّينِ وأهله»<sup>٨١</sup>.

٥-: فرضُ العينِ يَلَزِمُ بالشُّروعِ فيه إلَّا لعذرٍ كمرَضٍ في أثناءِ الصَّيامِ، بينما الخلافُ قائمٌ بين أهل العلمِ في لزومِ فرضِ الكفايةِ بالشُّروعِ، كما سيأتي<sup>٨٢</sup>.

٦-: الأصلُ في فرضِ العينِ ترثُّبه في ذمَّةِ كلِّ واحدٍ من المكلفين حتَّى يؤدِّيَه، وإذا فات يقضيه؛ كما لو فاتته صلاة أو صيامٌ فيطالبُ بالقضاءِ، بينما الفرضُ الكفائيُّ لا يُقضى إذا فات وقته؛ فإذا هلكَ العريقُ أو لم تُسدَّ حلَّةُ المحتاجِ لا يُتصورُ القضاءُ، اللَّهُمَّ إلَّا إذا بَقِيَتْ حاجته قائمةً؛ فيطالبُ القادرُ بسدِّها؛ لقيامِ الموجبِ إذ ذاك لا لفواتِ ما لم يؤدَّ<sup>٨٣</sup>.

<sup>٧٩</sup> - ينظر: (ص/٤١).

<sup>٨٠</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٣/٣٣)، الفتوحى، شرح الكوكب المنير: (١/٣٧٥)، الرافعي، الشَّرح الكبير: (١١/٣٢٥).

<sup>٨١</sup> - الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١١٤).

<sup>٨٢</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٣/٣٨).

<sup>٨٣</sup> - ينظر: الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١١٢-١١٣).



## المطلب الثالث :

### أقسام الواجب الكفائي:

يظهر بادي الرأي أن الواجبات الكفائية محدودة جداً، ولو طُلبَ من أحد إحصائها؛ ما عدَّ إلا القليل، بيد أنها في واقع الأمر كثير، وما سيذكر الآن غيضٌ من فيض، ولكنني قصدتُ في هذا المطلب تعدادها إقامةً للبيّنة على الدّعوى السابقة، فقد يُنازع فيها مُنازع؛ ولا يخفى ما لكثرة الأمثلة الواقعية من إزالة اللبس في الفهوم، وترسيخ للفكرة في الأذهان، وكما أن تعداد الواجبات الكفائية مظهرٌ لأهميتها البالغة والمصالح المتغيّة منها؛ قصد إصلاح الأمة الإسلامية وإقامة الأود الموجد بها؛ بل والإنسانية جمعاء، ولمن تتبّع البحث خاصّةً في فصله الثاني؛ أيقن القول، ولا غرور ولا عجب؛ فالإسلام دينٌ جاء بالصّلاح والإصلاح للبشريّة كافّة؛ فأنعم به قانوناً ودستوراً يقود الحياة ويسوسها.

الفرد الأول: أقسام الواجب الكفائي باعتبار متعلّقه: وهو على قسمين:

#### القسم الأول: الواجب الكفائي الديني:

ذكر جمعٌ من العلماء هذا النوع ومثّلوا له، وقليلٌ منهم من أفردَه بالحديث، وهذه مجموعة قصدتُ ذكرها جميعاً؛ ليتبيّن عدم انحصار الواجبات الكفائية في أحكام الجنازات؛ كما هو شائع، فمن الفروض الكفائية الدينية:

إقامة الحجج والبراهين القاطعة على وجود الله، وإثبات النبوات، ودفع الشبهات التي تُثيرها المذاهب الفكرية المعاصرة، مع حتمية التّجديد في وسائل إقامة الحجج والبراهين وفقاً لمنطق العصر وعلومه. والاشتغال بسائر علوم الشرع<sup>٨٤</sup>؛ من تفسير وحديث وفقه وغير ذلك، قال ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي

<sup>٨٤</sup> - قال العز بن عبد السلام: «وقد دلّت قواعد الشريعة على أن حفظ الشريعة فرض كفاية»، قواعد الأحكام في مصالح الأنام: (٢/٢٠٥)، وفي معناه: آل تيمية، المسوّدة: (ص/٥١٠).



الدِّينَ وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ<sup>٨٥</sup>، وفي الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ قال: (طلب العلم فريضة على كلِّ مسلم)<sup>٨٦</sup>، فتعلَّم العلم وتعلَّمه واجبٌ كفايٌّ على الأمة، ويلزم استخدام مختلف الوسائل في تيسير وصول العلوم الشرعيَّة إلى النَّاسِ من مَوْسُوعاتٍ ومعاجم وفهارس، والإعلام الآلي ووسائل الاتصال الأخرى.

ومنها: تصنيف كتب العلم لمن منحه الله ﷻ فهمًا وإطلاعًا، فالعلم مُشاعٌ لا يحلُّ كتمه؛ فلو تُركَّ التصنيفُ لضاع العلم على النَّاسِ، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾<sup>٨٧</sup>، ولن تزال هذه الأمة مع قصر أعمارها في ازديادٍ وترقٍّ في المواهب والمهارات، والعاقبة للمتقين.

والاجتهاد في الأحكام الشرعيَّة من فروض الكفايات، وقد نصَّ عليه أكثر العلماء<sup>٨٨</sup>، وينبغي في إقامة هذا الواجب اليوم مراعاة التطوُّر الحادث في شتى صور الحياة، والتَّشَابُكِ الواقع في مجالاتها المتنوعة؛ ممَّا يستدعي إقامة مؤسسات الاجتهاد الجماعي، ومؤسسات إعداد المجتهدين بما يكفل ازدهار الاجتهاد وأداءه وظيفته، فالفقه صدَى البيئة.

ومنها: القضاء والفتوى، وتحملُ الشَّهادة وأداؤها؛ فهي وسيلةٌ لواجب حفظ حقوق النَّاسِ من الضَّياع، ومنها الأمرُ بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وهو أصلٌ في الدِّينِ عَظِيمٌ؛ به حفظُ المصالح الدِّينيَّة والدُّنيويَّة؛ فلا بدَّ من إقامة مؤسسات الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر

<sup>٨٥</sup> - [سورة التوبة: ١٢٢].

<sup>٨٦</sup> - أخرجه ابن ماجه في «السنن»: (رقم: ٢٢٤): المقدمة باب فضل العلماء والحث على طلب العلم: (٨١/١)، قال العجلوني: «وهو حسن، وقال المزي: روي من طرق تبلغ رتبة الحسن»؛ كشف الخفاء: (٧٥/٢)، وينظر: النواوي، فيض القدير: (٥٤٢/١).

<sup>٨٧</sup> - [سورة آل عمران: ١٨٧].

<sup>٨٨</sup> قال الشَّهرستاني: «الاجتهاد من فروض الكفايات حتَّى لو اشتغل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع، وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه أشرفوا على خطر عظيم، فإنَّ الأحكام الاجتهاديَّة إذا كانت مرتبة على الاجتهاد ترُتَّب المسبَّب على السَّبب ولم يوجد السَّبب كانت الأحكام عاطلة... فلا بدَّ إذن من مجتهد»: كتاب الملل والنحل: (٢٠٥/١)، والشَّاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (٧٥/٤/٢)، وابن رشد، بداية المجتهد في نهاية المقتصد: (١٦/١).



ضمن أنظمة متخصصة مُتطوّرة؛ تكفل تحقيق الوظيفة دون تعسّف في الفهم أو إساءة في الممارسة، ومع بقاء دور الأفراد كاملاً غير منقوص، وتنظيم قيامهم بهذا الواجب.

ومنها: إظهار شعائر الله من إقامة للجماعات، وإحياء الكعبة كل سنة بالزيارة من حج أو عمرة أو طواف، ومنها تجهيز الموتى غسلًا وتكفينًا، وصلاةً ودفنًا، ومنها ردّ السّلام وكذا الأذان.

ومنها: الجهاد في سبيل الله؛ فينبغي تعميم الإعداد والتّعبئة الشّاملة للأمة بما يكفل دفع العدوان عنها، وحماية الإسلام والعدل والسّلام، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصّناعات الحربيّة بما يكفل القيام بواجب الإعداد دون اعتماد على الغير<sup>٨٩</sup>.

### القسم الثّاني: الواجب الكفائي الدّنيوي:

ولا يقل شأن هذا القسم عن سابقه أهميّة؛ فالشريعة جاءت لحفظ مصالح الخلق العاجلة والآجلة، وباستقراء أحكام الشريعة كما نصّ غير واحد من العلماء؛ ليس ثمة في أحكامها ما يناقض المصلحة الدّنيّة، والدّنيويّة التي مرّدها إلى إقامة الدّين، وهذه المطلوبات الكفائيّة الدّنيويّة؛ مقصدها المشترك هو تحقيق الصّلاح العام، والذي يشمل الأفراد قطعاً، وبه تقوم سعادة الأمة الإسلاميّة في الدّنيا قبل الآخرة، ومن جملة هذه الواجبات:

الاشتغال بالعلوم الدّنيويّة المفيدة؛ كعلم الطّبّ والهندسة والرياضيّات والكيمياء، وعلوم الاقتصاد والعلوم الاجتماعيّة، والإعلام والاتصال، وغيرها مما يدرّ نفعاً للأمة المسلمة، ويلحق صاحبها جزيل الأجر، وكفاه فضلاً أنّه من طلاب العلم، وفضل هؤلاء لا يجهله أحد. ومنها إقامة المعاهد والكلّيّات التعليميّة ومؤسسات البحث العلميّ، والنّظم التدريبيّة الكفيلة بتقدم الأمة في جميع المجالات وتكوين العناصر المتخصّصة اللازمة لتغطية هذه المجالات.

<sup>٨٩</sup> - ينظر في معنى الأمثلة السّابقة: الرافعي، الشرح الكبير: (٣٥٢/١١-٣٥٤)، الزّركشي، المشور في القواعد الفقهيّة: (٣٤-٣٥)، التّووي، روضة الطّالبيين وعمدة المفتين: (٢٢١/١٠-٢٢٢)، آل تيمية، المسودة: (ص/٥١٠)، وجمال عطية، قراءة معاصرة لفروض الكفاية: (ص/٦-٨)، وجمال عطية، حقوق الإنسان في الإسلام، مقال منشور على الإنترنت في موقع: لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان قي شبه الجزيرة



ومنها دفعُ ضرِّ المحاوِيجِ من المسلمين؛ من كسوةٍ أو طعامٍ إذا لم تندفعْ بالزَّكاةِ، أو بيت المال، قال الإمام الجويني: «ولا أعرف خلافاً أن سدَّ خلَّاتِ المضطَّرينَّ في سببِ المجاعاتِ محتومٌ على الموسرين»<sup>٩٠</sup>، وذلك بإقامةِ المؤسساتِ الكفيلةِ بتأمينِ ضروراتِ المعيشةِ من غذاءٍ وكساءٍ ومسكنٍ، وصحَّةٍ وتعليمٍ مجَّاناً لغيرِ القادرين، وتنظيمِ التكافلِ المعاشيِّ بكافَّةِ صورهِ لجميعِ المواطنينِ

ومنها إقامةُ الحرفِ والصَّناعاتِ وما به قِوامُ المعاشِ، وبذلُ المِهْنِ والخِبراتِ المختلفةِ؛ قصدَ تحقيقِ الاكتفاءِ الذاتيِّ للدولةِ في جميعِ المجالاتِ الاقتصاديَّةِ؛ بدءاً بالضرَّوريَّاتِ المعيشيَّةِ؛ من زراعةٍ وصناعةٍ لمتطلباتِ الغذاءِ والملبسِ والمسكنِ، والصحَّةِ والتَّعليمِ، وتيسيرِ هذه الضرَّوريَّاتِ لأفرادها القادرين وغيرِ القادرين، مع لزومِ إقامةِ المؤسساتِ الاقتصاديَّةِ والماليَّةِ والمصرفيَّةِ في إطارِ الشَّريعةِ ووفق مبادئها؛ كلُّ هذا حتَّى نكفُلَ الاستقلالَ الاقتصاديَّ للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ<sup>٩١</sup>.

## الفصل الثاني: أقسامُ الواجبِ الكفائيِّ باعتبارِ حصولِ المُرادِ منه:

لا يشكُّ من له علمٌ بالفروضِ الكفائيَّةِ أنَّها مراتبُ وأنواعٌ، وهي في حصولِ مقصدٍ الشَّرْعِ منها قسمان:

### القسم الأول: ما تكررَ مصلحتُه بتكرُّرِ الفاعلين:

وهذا النوعُ يمثِّلُ أكثرَ الواجباتِ الكفائيَّةِ، مثل: حفظِ القرآنِ، والاشتغالُ بطلبِ العلمِ بمختلفِ التخصصاتِ؛ فالدينيُّ والدُّنيويُّ في ذلك شرعٌ، وكالأمرِ بالمعروفِ والنهيِّ عن المنكرِ، والجهادِ في سبيلِ الله، والاشتغالِ بالحرفِ والصَّناعاتِ، وأنواعِ البياعاتِ، وبذلِ الخِبراتِ في

<sup>٩٠</sup> - الجويني أبو المعالي، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/٢٠٥).

<sup>٩١</sup> - ينظر: الرافعي، الشرح الكبير: (٣٥٤/١١)، والزركشي، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٣٥-٣٤/٣)، النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين: (٢٣٣/١٠)، وجمال عطية، قراءة معاصرة لفروض الكفاية: (ص/٦-٨)، وجمال عطية، حقوق الإنسان في الإسلام: مقال منشور على الإنترنت في موقع: لجنة الدفاع



جميع المجالات الاقتصادية، بل والصلاة على الأموات عند بعضهم؛ فمقصودها الشفاعة ولا يُدرى بأي من المصلين تحصل<sup>٩٢</sup>.

### القسم الثاني: وهو ما يحصلُ تمامُ المرادِ منه بمجرد إيقاعه:

وهذا النوعُ لا فائدة في تكرار فعله إذا ما وقع مرةً؛ بحيث تتحقق المصلحة التي يتغيها الشارعُ من طلب الفعل بمطلق إيقاعه، وهو قليلٌ مقارنةً بقسيمه؛ ومنه: إنقاذ الغريق، وكسوة العاري وإطعام الجائع وسدُّ خلّة المحتاج، وهذا لا فائدة في تكرار فعله؛ فإذا أُطعم الجائع وقُضيت حاجة المحتاج بفعل واحدٍ مثلاً، فقد ارتفعت علة التّكليف بالفعل.

وعلى هذا التّقسيمِ ينبي الخلافُ في مسألة حكمِ الفاعلين لفرض الكفاية بعد أداء الطائفة الأولى؛ هل يقع فرضاً أم لا؟ وعليه يُخرَج حكمها؛ فما كان ممّا تتجددُ مصلحته بتكرارِ الفاعلين يقع فرضاً<sup>٩٣</sup>.

<sup>٩٢</sup> - الزّركشي، البحر المحيط: (٢٠٣/١).

<sup>٩٣</sup> - ينظر: الزّركشي، البحر المحيط: (٢٠٣/١)، وسيأتي بحثُ المسألة بتفصيل: ص/٥٨.



# المطلب الثالث

جهات تعلق الخطاب في الواجب الكفائي وحكمه

وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** متعلق الخطاب في الواجب الكفائي

**المطلب الثاني:** حكم الواجب الكفائي

**المطلب الثالث:** قضاء الواجب الكفائي



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ:

### متعلّق الخطاب في الواجب الكفائيّ:

الواجباتُ الكفائيّةُ واجباتٌ جماعيّةٌ تضامنيّةٌ، يجب على الأُمّةِ جميعًا القيامُ بها، فإن تركتها رأسًا أو أقامها من لم تحصلُ بهم الكفاية؛ أثمَ الجميعُ باتّفاقِ العلماءِ قاطبةً، كما اتّحدَ رأيهم في سقوطِ الإثمِ عن الجميعِ بأداءِ البعضِ الذي يُحقّقُ الكفايةَ، لكنّ الاختلافَ بينهم جارٍ في تحديدِ المخاطَبِ بالفروضِ الكفائيّةِ؛ أهُمُ الجميعُ أم البعضُ -مادام الإثمُ يسقطُ بفعلِ البعضِ-؟ ثم اختلف هؤلاء في تحديدِ البعضِ؛ هل هو معيّنٌ أم مبهمٌ؟

قال النّازم مشيرًا إلى هذا الاختلافِ:

وَهُوَ عَلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	لِإِثْمِهِم بِالْتَّركِ وَالتَّعَذُّرِ
وَفِعْلُ مَنْ بِهِ يَقُومُ مُسْقِطٌ	وَقِيلَ بِالْبَعْضِ فَقَطْ يَرْتَبِطُ
مَعِيْنًا أَوْ مُبْهِمًا أَوْ فاعِلًا	خُلِفَ عَنْ الْمُخَالَفِينَ نُقْلًا <sup>٩٤</sup>

ولما كانت هذه المسألةُ من أهمِّ المسائلِ المطروقةِ في الواجباتِ الكفائيّةِ، ارتأيتُ عرضَ آراءِ العلماءِ وأدلّتهم فيها بنوعٍ مِنَ التّفصيلِ؛ إذ لا بُدَّ من تحديدِ المخاطَبِ بالتّكليفِ، حتّى تتّضحَ المسؤوليّةُ عنه، لا جَرَمَ وبحرُ الفروضِ الكفائيّةِ رَحْبٌ فسيحٌ، يشمُلُ الكثيرَ من المجالاتِ كما تبدّى من تقسيماته جليًّا، وفيما يلي ذكرٌ للأقوالِ وأدلّتها:

<sup>٩٤</sup> - عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، مراقي السُّعود لمبتغي الرُّقيِّ والصُّعود: (ص/٤٥).



## الفصل الأول: آراء الأصوليين في متعلق الخطاب في الواجب الكفائي وأدلتهم:

**القول الأول:** المخاطب بالواجب الكفائي هم جميع الأمة، وإذا قام به البعض أو الكل سقط الوجوب، ولم يعد له وجود؛ لأن علته زالت وهي إيقاع مطلق الفعل؛ لتحقيق مصلحته بمجرد إيقاعه ممن تحصل بهم الكفاية، بغض النظر عن فاعله.

وسبب تعلقه بالكل ابتداءً؛ لئلا يتعلق الخطاب بغير معين، فيؤدى ذلك إلى تعذر الامتثال، وضياح المصالح، أما إذا وجب على الكل ابتداءً انبعث داعية كل واحد للفعل؛ حتى لا يلحقه العقاب؛ فيؤدى الواجب الكفائي ويتحقق مقصوده<sup>٩٥</sup>.

ومن هنا؛ كان الواجب متجهًا إلى الجميع، وهذا قول الجمهور<sup>٩٦</sup>؛ وصرح بذلك الإمام الشافعي في الأمّ قائلاً: «حَقُّ عَلَى النَّاسِ غُسْلُ الْمَيِّتِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ، لَا يَسَعُ عَامَّتَهُمْ تَرْكُهُ، وَإِذَا قَامَ مِنْهُمْ مَنْ فِيهِ كِفَايَةُ أَجْزَاءِهِ عَنْهُمْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَهُوَ كَالْجِهَادِ عَلَيْهِمْ حَقٌّ أَلَّا يَدْعُوهُ، وَإِذَا انْتَدَبَ مِنْهُمْ مَنْ يَكْفِي النَّاحِيَةَ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْجِهَادُ أَجْزَاءً عَنْهُمْ، وَالْفَضْلُ لِأَهْلِ الْوِلَايَةِ بِذَلِكَ عَلَى أَهْلِ التَّخَلُّفِ مِنْهُمْ»<sup>٩٧</sup>، ونقل الفتوحي عن الإمام أحمد أنه قال: «الغزو واجبٌ على النَّاسِ كُلِّهِمْ فَإِذَا غَزَا بَعْضُهُمْ أَجْزَاءُ عَنْهُمْ»<sup>٩٨</sup>.

<sup>٩٥</sup> - القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١٧/٢).

<sup>٩٦</sup> - الشافعي، الرسالة: (ص/٣٦٣)، أبو الحسين البصري، المعتمد: (ص/٤٣٦)، القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١٧/٢)، آل تيمية، المسودة: (ص/٢٧)، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير: (١٣٦/٢)، الزركشي، البحر المحيط: (١٩٥/١)، المحلي، شرح جمع الجوامع: (٢٣٧/١)، شرح الكوكب المنير: (٣٧٥/١)، ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد: (٣٩٨/١). والبعلي الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية: (١٨٧/١)، ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر: (ص/٢٠٨).

<sup>٩٧</sup> - الشافعي، الأمّ: (٢٧٤/١).

<sup>٩٨</sup> - الفتوحي، شرح الكوكب المنير: (٣٧٦/١)، ونقله عنه أيضا: البعلي الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية: (١٨٧/١).



وعزاه ابنُ السَّمْعَانِيَّ لِلأَشْعَرِيَّةِ<sup>٩٩</sup>، وبه قال القاضي الباقلاني والصِّيرْفِيُّ والغَزَالِيُّ<sup>١٠٠</sup>، واختاره ابنُ الحَاجِبِ<sup>١٠١</sup> ونقله الأَمَدِيُّ<sup>١٠٢</sup> عن الشَّافِعِيَّةِ، قال الغزالي: «فإن قيل: فما حقيقةُ فرضِ الكفاية؟ أهو فرضٌ على الجميع، ثُمَّ يَسْقُطُ الفرضُ بفعل البعض، أو هو فرضٌ على واحدٍ لا بعينه أي واحدٍ كان...؟ قلنا: الصَّحِيحُ من هذه الأقسامِ الأوَّلُ؛ وهو عمومُ الفرضية»<sup>١٠٣</sup>.

## أدلة هذا المذهب:

(١) - من الكتاب: يقول الله ﷻ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾<sup>١٠٤</sup>، وقال أيضا: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>١٠٥</sup>.

والآيات صريحة الدلالة على أن وجوب القتال على الجميع، وهو من الواجبات الكفائية إذ يسقط بفعل البعض لتحقق المقصد الشرعي منه، والأصل أن يُحمل العام على عموميه كما هو مقرر في علم الأصول، ولا يُصار إلى تخصيصه إلا بدليل مخصص<sup>١٠٦</sup>، وقال الشافعي لما أورد بعض الآيات المشابهة: «فأمَّا الظاهر في الآيات فالفرض على العامة»<sup>١٠٧</sup>.

<sup>٩٩</sup> - ابن السَّمْعَانِيَّ، قواطع الأدلة: (ص/٢٥).

<sup>١٠٠</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (١/١٩٥).

<sup>١٠١</sup> - الإيجيُّ، شرح مختصر ابن الحَاجِبِ: (ص/٧٧).

<sup>١٠٢</sup> - الأَمَدِيُّ، الإحكام في أصول الأحكام: (١/١٠٠).

<sup>١٠٣</sup> - الغزالي، المستصفى من علم الأصول: (ص/٢١٧).

<sup>١٠٤</sup> - [سورة البقرة: ٢١٦].

<sup>١٠٥</sup> - [سورة التوبة: ٢٩].

<sup>١٠٦</sup> - الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: (١٠/٩٣).

<sup>١٠٧</sup> - الشَّافِعِيُّ، الرِّسالة: (ص/٣٦٣).



(٢) - من السنّة: يقول النبي ﷺ: (طلب العلم فريضة على كل مسلم)<sup>١٠٨</sup>، و"كل" من ألفاظ العموم، فهو بين الدلالة على أنّ الخطاب للجميع، وهو مطلق يدخل فيه طلب العلم العيني والكفائي على السواء<sup>١٠٩</sup>.

(٣) - من المقرّر عند أهل العلم أنّ الواجب الكفائيّ إذا ترك يَأْتُم الجميع، ومعلوم أنّ الجزاء فرعُ التّكليف؛ ولو كان الوجوبُ على البعض لما سوّغ تأثيمُ الجميع، فصار الجميع مخاطباً، كما أنه لو اشترك الجميع في فعله أثيموا ثواب المؤدّي للواجب لتعلّق الوجوب بهم<sup>١١٠</sup>.

وسقوطُ الحرجِ بفعلِ البعض لا يدلُّ على توجُّه الخطابِ للبعض؛ لأنّ سقوطه إنّما هو متعلّقٌ بتحقيقِ مقصوده، والذي قد يتأدّى بفعلِ البعض.

علاوةً على أنّ البعضَ قبل التّركِ غيرُ معيّن؛ فاحتمل أن يكون كلّ واحد هو المراد، وتعليقهُ بالبعضِ غيرِ المعيّنِ يرُدُّه معهودُ الشّرع من عدم تكليف المجهول، وليس البعض بأولى من غيره<sup>١١١</sup>.

**القول الثاني:** وقد ذهب قائلون إلى أنّ المخاطبَ بالواجب الكفائيّ البعض، وليس الجميع ويُنسب للرازي واختاره ابنُ السّبيكي<sup>١١٢</sup>.

---

<sup>١٠٨</sup> - أخرجه ابن ماجه في «السنن»: (رقم: ٢٢٤): المقدمة باب فضل العلماء والحث على طلب العلم: (٨١/١)، وقال العجلوني: «وهو حسن، وقال المزيّ: روي من طرق تبلغ رتبة الحسن»؛ كشف الخفاء: (٧٥/٢)، وينظر: المناوي، فيض القدير: (٥٤٢/١).

<sup>١٠٩</sup> - ابن نظام الدّين، فواتح الرّحموت: (٦٣/١).

<sup>١١٠</sup> - ينظر: ابن القيم، الصّلاة وحكمُ تاركها: (ص/٤٥).

<sup>١١١</sup> - ينظر: العطار، حاشية العطار على شرح المحلّي على جمع الجوامع: (٢٣٩/١)، عبد الله الشنقيطي، الحكم ذو الكفاية: (ص/٢٧٣ وما بعدها).

<sup>١١٢</sup> - ينظر: ابن الأمير، التّقرير والتّحجير: (١٣٦/٢)، العطار، حاشية العطار على شرح المحلّي على جمع الجوامع: (٢٣٩/١)، ابن الحسين المالكي، تهذيبُ الفروق: (١٢٩/١)، والبعليّ الحنبليّ، القواعد والفوائد الأصولية: (١٨٧/١).



## أدلة هذا المذهب:

(١) - من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>١١٣</sup>، وقوله أيضا: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾<sup>١١٤</sup>؛ فالآية الأولى تدلُّ على أنَّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المنكر - وهو من الواجباتِ الكِفائية - واجبٌ على بعضِ الأمة؛ فإنَّ من تبعيضية<sup>١١٥</sup>، ومثله ما دلَّت عليه الآيةُ الثانيةُ؛ من وجوبِ طلبِ العلمِ - وهو من الواجباتِ الكِفائية - على طائفة من الفرقة أي بعضهم<sup>١١٦</sup>.

- وأجيب عنه بأنَّ "من" في الآية الأولى لبيان الجنس وليس للتَّبعض؛ أي يكونوا هم الأمة الدَّاعية إلى الخير، والآمرة بالمعروف<sup>١١٧</sup>.

ثمَّ إنَّ هناك وجهًا جيِّدًا للجمع بين الأدلَّة السَّابقة الدَّالة على تَوَجُّهِ الخطابِ في الواجباتِ الكِفائية إلى العموم، وهذه الأدلة التي تدلُّ على تَوَجُّهِ الخطابِ للبعض، ذكره عضدُ الدِّين الإيجي<sup>١١٨</sup>، وهو أنَّ الخطابَ إنَّما تَوَجَّه للبعض من حيث إنَّ فعلهم مسقطٌ للتَّكليف عن غيرهم.

<sup>١١٣</sup> - [سورة آل عمران: ١٠٤].

<sup>١١٤</sup> - [سورة التوبة: ١٢٢].

<sup>١١٥</sup> - ابن العربي، أحكام القرآن: (٣٤٠/١)، والقرطبي، جامع أحكام القرآن: (١٦٥/٤)، الماوردي، الأحكام السُّلطانية والولايات الدينية: (ص/٢٧٠)، والتَّووي، شرح مسلم: (٢٣/٢).

<sup>١١٦</sup> - ابن عاشور، التَّحْريِر والتَّنْويِر: (٣٩/٤).

<sup>١١٧</sup> - ابن عاشور، التَّحْريِر والتَّنْويِر: (٣٩/٤).

<sup>١١٨</sup> - عضد الدِّين الإيجي، شرح مختصر ابن الحاجب: (ص/٧٧).



ومن هنا؛ ساغ أن يخاطبوا به ويلاَموا على تركه، أمّا في الأصل فالخطابُ للجميع كما هو مدلولُ الآيات الأخرى، وهو تفقُّهٌ جيّدٌ من الشيخ -رحمه الله- فالجمع أولى من الترجيح.

(٢) - من السُّنَّة: ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ أنّه قال لأبي ذرٍّ رضي الله عنه: (يا أبا ذرٍّ إني أراك ضعيفاً، وإني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي، لا تأمرنَّ على اثنين، ولا تولِّين مالَ يتيم) <sup>١١٩</sup>، وكلا الأمرين من فروض الكفاية ومع ذلك فقد نهاه عنها، فلو فرضَ إهمالُ النَّاسِ لهما؛ لم يصحَّ أن يُقال بدخولِ أبي ذرٍّ رضي الله عنه في حَرَجِ الإهمالِ ولا مَنْ كان مثله.

- ونهى أبو بكرٍ رضي الله عنه بعضَ النَّاسِ عن الإمارة فلَمَّا مات رسولُ الله ﷺ وَلِيَهَا رضي الله عنه؛ فجاءه الرَّجُلُ فقال: «نَهَيْتَنِي عن الإمارة ثُمَّ وَلَيْتَ؟! فقال له رضي الله عنه: (وأنا الآنَ أَهْمَاكَ عنها) واعتذرَ له أنّه لم يجد من ذلك بدءاً <sup>١٢٠</sup>.

وأجيب عليه بأنَّ توجُّهَ الوجوب على الجميع لا يعني عدمَ اعتبارِ الأهلية والكفاءة، بل الولاياتُ لا يُلِيهَا إلَّا مَنْ كان أهلاً، ويُحْمَلُ الحديثُ على عدمِ توفُّرها في أبي ذرٍّ رضي الله عنه <sup>١٢١</sup>.

٣- ما جَرَى عليه العلماءُ في تقريرِ كثيرٍ من فروضِ الكفايات فقد جاءَ عن مالكٍ -رحمه الله- أنّه سُئِلَ عن طلبِ العلمِ أفرضُ هو؟ فقال: «أمّا على كلِّ النَّاسِ فلا»؛ يعني به الزائدَ على الفرضِ العيني <sup>١٢٢</sup>.

وأصحاب هذا القول اختلفوا في تحديدِ هذا البعض:

(١) - ذهب جمعٌ منهم إلى أنَّ هذا البعضَ مبهمٌ دون تحديدٍ، ويسقطُ بفعلِ أيِّ بعضٍ حصلت منهم الكفاية، وإليه ذهب الرّازي <sup>١٢٣</sup> وابن السُّبكيّ خلافاً لوالديه <sup>١٢٤</sup>.

---

<sup>١١٩</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ١٨٢٦)؛ كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة : (١٤٥٧/٣).

<sup>١٢٠</sup> - ينظر: ابن المبارك، الزهد: (ص/٢٣٥)، وعبد الرزاق، المصنف: (٢٣١/١١).

<sup>١٢١</sup> - محمد مصطفى البغا، الواجب عند الأصوليين: (ص/٣٠٧).

<sup>١٢٢</sup> - وينظر: ابن رشد، البيان والتحصيل: (١٨/٤٢٥)، والموافقات في أصول الشريعة: (١/١٢٧).



قال ابن الحسين المالكي: «ومذهب الإمام الرّازي واختاره السُّبكي أي صاحب جمع الجوامع أنّه واجب على البعض، وعليه فالمختار وهو المشهور أنّه أيُّ بعض؛ إذ لا دليل على أنّه معيّن فمن قام به سقط الوجوب بفعله»<sup>١٢٥</sup>.

وقد نسبته محمد البغا<sup>١٢٦</sup> إلى الشّاطبيّ، وغريبٌ منه ذلك، بل في كلام الشّاطبيّ - رحمه الله - ما ينفيه، إذ قال: «والضّابط أنّ الطّلب واردٌ على البعض، ولا على البعض كيف كان»؛ وربّما فهم منه أنّ المراد أيُّ بعضٍ، لكنّ الكلام لم ينته بعد؛ فيواصل الإمام قائلا: «ولكن على من فيه أهليّة القيام بذلك الفعل المطلوب، لا على الجميع عموماً»<sup>١٢٧</sup>، فيظهر أنّ البعض في كلام الشّاطبيّ محدّد وليس أيُّ بعضٍ؛ فهم المؤهلّون القادرون، ومع هذا فليس رأي الشّاطبيّ كذلك، بل هو مع الجمهور، والأغرب أن محمّد البغا لم يرح المسألة حتى عزا إليه قولاً آخر؛ وهو الجمع بين الرّأيين<sup>١٢٨</sup>! وسيأتي الحديث عن رأي الشّاطبيّ قريباً.

(٢) - وقيل معيّن عند الله تعالى دون النّاس يسقط الواجب بفعله وبفعل غيره؛ كما يسقط الدّين عن المدين بأداء غيره<sup>١٢٩</sup>.

(٣) - وقيل البعض هو الذي قام بالفعل<sup>١٣٠</sup>.

---

<sup>١٢٣</sup> - وفي نقل مذهب الرّازي اضطراب، فقد نقل عنه الكثير القول بأنّ المخاطب بالفرض الكفائي هو البعض، كصنيع ابن الشّاط، واعترض عليه بعضهم، كالعطار في حاشيته فقال: «قوله: وفاقاً للإمام الرّازي - يقصد المحلّي - تبع فيه المراغي والذي في محمول الإمام إنّما هو وجوبه على الكلّ، كما فهمه الإسنيّ وغيره»: (٢٣٩/٢)، غير أنّ الزّركشيّ صوّبه، جمعاً بين أقوال الإمام فقال: «وكلام الإمام في المحصول = مضطرب في المسألة، والظاهر أنّه يقول: على البعض، لأنّه جعله متناولاً لجماعة لا على سبيل الجمع، ومراده بالجمع أعم من التعميم والاجتماع بدليل أنّه قسمه إليهما... ويؤيّده قوله: "فمضى حصل ذلك بالبعض لم يلزم الباقي" ولو كان على الجميع لقال: "سقط عن الباقي"» البحر المحيط: (١٩٧/١).

<sup>١٢٤</sup> - المحلّي، شرح جمع الجوامع (٢٣٩/١). ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير: (١٣٦/٢).

<sup>١٢٥</sup> - ابن الحسين المالكي، تهذيب الفروق (١٢٩/١).

<sup>١٢٦</sup> - محمد مصطفى البغا، الواجب عند الأصوليين (ص/٣٠٠).

<sup>١٢٧</sup> - الشّاطبيّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١٢٦/١/١).

<sup>١٢٨</sup> - محمد مصطفى البغا، الواجب عند الأصوليين: (ص/٣٠٩).

<sup>١٢٩</sup> - ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير: (١٣٦/٢)، ابن الحسين المالكي، تهذيب الفروق: (١٢٩/١).



(٤) - وقيل البعض الذين شاهدوا الفعل وحضروه؛ كمن شهد الجنازة<sup>١٣١</sup>.

### الفصل الثاني: رأي الإمام الشاطبي في المسألة:

للشاطبي في المسألة مذهبٌ فريدٌ؛ وإن كان له تعلقٌ بمذهب الجمهور، ولكن له تفصيلٌ جيدٌ خاصٌ به، أشار من خلاله إلى تنبيهاتٍ مهمّةٍ لم يتفطن لها الكثيرون، وللأسف فلم يُعَنَ به من كتب في الموضوع عنايةً دقيقةً: أمّا مُحمّد البغا؛ فلم يتعرّض له في كتابه إلّا مروراً، وأورده عبد الله الشنقيطيُّ بنوعٍ من التفصيل<sup>١٣٢</sup> - وقد أحسن مناقشته -؛ إلّا أنّه خلص في النهاية إلى رأي الشيخ دراز؛ من أن التناقض في كلامه لا محالة واقعٌ، ولأنّ رأي الإمام أثار نكتة علمية دقيقة، هي بالإبانة حقيقة؛ فسيأتي بيان مذهبهِ مفصّلاً في ما يأتي:

وبادئ الأمر لا بدّ من عرضٍ لكلامه في الموضوع، قال - رحمه الله -: «طلب الكفاية يقول العلماء بالأصول إنّهُ متوجّهٌ على الجميع؛ لكن إذا قام به بعضهم سقطَ عن الباقي، وما قالوه صحيحٌ من جهةٍ كُلِّيِّ الطَّلَب، وأمّا من جهةٍ جزئيّةٍ ففيهِ تفصيل، وينقسم أقساماً وربما تشعب تشعباً طويلاً، ولكن الضابط للجملة من ذلك؛ أنّ الطَّلَبَ واردٌ على البعض - ولا على البعض كيف كان - ولكن على مَنْ فيه أهليّةُ القيام بذلك الفعل المطلوب، لا على الجميع عموماً... لكن قد يصحُّ أن يُقال إنّهُ واجبٌ على الجميع على وجهٍ من التَّجَوُّز؛ لأنّ القيامَ بذلك الفرض قيامٌ بمصلحةٍ عامّةٍ، فهم مطلوبون بسدّها على الجملة،... وبهذا الوجه يرتفع مناطُ الخلاف؛ فلا يبقى للمخالفة وجه ظاهرٌ»<sup>١٣٣</sup>.

وهنا رأى الشيخ دراز في كلام الشاطبي تناقضاً، منشؤه قوله: «لكن قد يصحُّ أن يُقال إنّهُ واجبٌ على الجميع على وجهٍ من التَّجَوُّز» من وجهين:

---

<sup>١٣٠</sup> - ابن الحسين المالكي، تهذيب الفروق: (١/٢٩)، محمد الأمين الشنقيطي، نثر الورود على مراقي السعود: (ص/٢٢٨).

<sup>١٣١</sup> - ابن نظام الدّين، فواتح الرّحموت: (١/٥٦).

<sup>١٣٢</sup> عبد الله الشنقيطي، الحكم ذو الكفاية: (ص/٢٩٩ - ٣١٤).

<sup>١٣٣</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١٢٦ وما بعدها) كما ينظر فيه تعليق دراز واعتراضاته.



**الوجه الأول:** لا يتأتى الوجوبُ على التجوُّز؛ لأنَّ الواجبَ لا يُتصوَّر فيه ذلك، فإمَّا أن يكون واجباً على الحقيقة فيأثم الجميعُ بتركه، لأنَّ غير المؤهلين أيضاً مطالبون بإعداد المؤهلين، ومن ثمَّ لا يبقى للاختلاف أثرٌ وثمرة، على أنَّه يُناقضُ قوله في البداية إنَّ الوجوبَ على المتأهلين لا على الجميع.

**الوجه الثاني:** وكيف يحكم أنَّ الخلافَ بينه وبين الجمهورِ يرتفع باعتبار الوجوبِ على الجميع تجوُّزاً؛ بينما هم يعتبرونه حقيقةً؟!

والذي توصَّل إليه البحثُ أنَّ الاعتراضَ الموجهَ إلى الشَّاطِبيِّ -رحمه الله- غيرُ وارد؛ إذا نحن أحلُّنا النَّظَرَ في كلامِ الإمامِ بكامله، وتفهمنا مقصوده في ظلِّ السِّباقِ واللِّحاق، مع الأخذ بعين الاعتبارِ منهجَ الشَّاطِبيِّ في مؤلِّفه.

ومن هنا؛ ينبغي أن تُفهم نصوصُ الأئمَّةِ في إطارها الكليِّ العامِّ، وأن يُقيَّدَ مطلقها حيث وُجِدَ التَّقْيِيدُ؛ ويُخصَّصَ عمومُها حين يردُّ مُسوِّغُه، وهكذا الشَّأن حين يحتملُ كلامُهم التَّعارضُ؛ صوناً للأئمَّةِ الأعلام من التَّنَاقُضِ والتَّهافتِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَّضِحَ الْبُؤْسُ وَيَتَعَذَّرَ الْمَخْرَجُ فلا مناص؛ إذ الإنسانُ موكَّلٌ به السَّهْوُ والتَّسيانُ، وقضى اللهُ -جلَّ في علاه- أن لا عصمة إلا للذكر الحكيم، وعليه لا بدَّ أن يُحاولَ الباحثُ جهده لفهم كلامِ العلماءِ في سياقه العامِّ، وإيجاد التَّوجيهِ اللَّائِقِ على مرادِ المتكلِّم، وهو الشَّأنُ في كلامِ الإمامِ أبي إسحاقٍ معنا، فالظَّاهر -والعلم عند الله- أنَّ فكاكِ المشكلِ في كلامه هو التَّفَرُّقَةُ بين أمرين هما: المطالبةُ بإيجادِ الواجبِ الكِفائيِّ، والمطالبةُ بتأديةِ الواجبِ الكِفائيِّ، فلو فرَّقنا بينهما لتوجَّهَ كلامُ الإمامِ.

وكذلك فرقٌ بين أن يَأْثُمَ زيدٌ على عدمِ تأديةِ عملٍ معيَّن، وأن يَأْثُمَ عمروٌ على عدمِ أمره زيداً بالقيام بذلك العمل، أو على تهيئةِ الأسبابِ له حتَّى يؤدِّيَه، فالوزرُ على الواجبِ ذاتاً يتوجَّهُ إلى زيدٍ، وإن صحَّ أن يتوجَّهَ إلى عمرو تجوُّزاً، إذ الكلُّ مسؤولٌ على إيجادِ المطلوب، وهو تماماً ما وقع في مسألتنا؛ فمرادُ الشَّاطِبيِّ من قوله: «وما قالوه-أي الجمهورُ من أنَّ المخاطَبَ بالواجبِ هم الجميعُ- صحيحٌ من جهةِ كُلِّيِّ الطَّلَبِ»؛ أي إيجادِ المطلوبِ الكِفائيِّ، وأما اعتبارُ البعضِ هم المكلفين به في جزئيِّ الطَّلَبِ؛ كما نصَّ بعده مباشرةً؛ فمقصوده القيامُ بالفعل وتأديته، بدليلِ اعتباره للأهليَّةِ والكفاءةِ فيه، وتصريحه بذلك في أثناءِ كلامه قائلاً: «فالقادر إذاً مطلوبٌ بإقامةِ الفرضِ»، وهذا حتَّى يتَّسَقَ كلامُه ومنطقُه في التَّنْظِيرِ للواجباتِ الكِفائيَّةِ، ويجمعَ



مع قوله في الأخير: «لكن قد يصحُّ أن يقال إنَّه واجب على الجميع على وجه من التَّجَوُّز»، إذ المؤهَّل هو المطالب حقيقةً بالقيام بالفعل، وتكليفٌ غير المؤهَّل تكليفٌ بما لا يُطاق، وهو مخالفٌ لسنن التشريع، بل الاتفاقُ على عدم وقوعه في الشريعة، وإنَّما هو مطلوبٌ بإعداد المؤهلين القادرين، وتهيئة الظروف لهم حتَّى يؤدُّوا الواجب، فساغ القول بأنَّ وجوب الفعل عليهم تجوُّزٌ، فهم مطالبون به من باب ما لا يتم الواجب إلَّا به فهو واجبٌ.

فيندفع الاعتراضُ الثاني للشيخ دراز على الإمام؛ لما قرَّر في آخر المسألة بأنَّ الاختلافَ بينه وبين الجمهور يرتفع، ولا يبقى له وجه؛ فالجميع مطالبٌ بإيجاد الواجب الكفائي، ويأثمون بتعطيله؛ ولكن السبب الجزئي للتأثير مختلفٌ، فبانعام النَّظر يتجلى عدم الفارق من حيث المآل بين القولين، اللهم إلَّا في الاختلاف في مسؤولية كلِّ طرف، وهذا من أغراض إيراد الإمام الشَّاطبي للمسألة، وهي نكتة المبحث العجيبة - كما سيأتي - ولم يتطرَّق لها الجمهور، فبان أنَّ خلافَ بينه وبينهم.

قال - رحمه الله -: «لكن قد يصحُّ أن يُقال: إنَّه واجبٌ على الجميع على وجه من التَّجَوُّز؛ لأنَّ القيام بذلك الفرض قيامٌ بمصلحة عامَّة، فهم مطلوبون بسدِّها على الجملة؛ فبعضهم هو قادرٌ عليها مباشرةً وذلك من كان أهلاً لها، والباقيون وإن لم يقدرُوا عليها قادرُونَ على إقامة القادرين؛ فمن كان قادراً على الولاية فهو مطلوب بإقامتها، ومن لا يقدر عليها مطلوبٌ بأمرٍ آخر؛ وهو إقامة ذلك القادر وإجباره على القيام بها، فالقادر إذاً مطلوب بإقامة الفرض، وغير القادر مطلوبٌ بتقديم ذلك القادر؛ إذ لا يُتوصَّل إلى قيام القادر إلَّا بالإقامة، من باب ما لا يتم الواجب إلَّا به»<sup>١٣٤</sup>، ولا شك أنَّ الإمام لا يقصد التَّجَوُّز في الواجب ذاته؛ فهذه لا يقولها من كانت له أدنى مُسكَّة من علم؛ فضلاً أن يكون كأبي إسحاق الذي يشهد له الغريب عن فنِّ الأصول قبل القريب بتضلُّعه في هذا الفنِّ، ولهذا احتَمَلَ الشيخُ دراز لكلامه وجهاً آخر؛ وهو الصَّواب، ولكن ما برح الشيخ دراز المقام حتَّى ثنى عليه باعتراضٍ آخر؛ - بعد أن أورد الاحتمال السابق، بل هو الصَّريح من كلام أبي إسحاق - يقول دراز: «ويجعلُ البحثَ كُلَّهُ والمسألة جميعها غير مُنتجة ثَمرةً في الدين، وتدخلُ تحت المسائل التي لا هي من صلب العلم ولا من مُلجه».

<sup>١٣٤</sup> - الشَّاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١٢٨-١٢٩).



والحقُّ أنَّها ذاتُ ثَمَرَةٍ عَظِيمَةٍ في الدُّنْيَا والدِّينِ، ألا وهي **توزيعُ المسؤولياتِ**، -وهو تَفَقُّهُ جَيِّدٌ من الإمام- وقد قال ﷺ في أثناء كلامه التَّنْظِيرِيِّ المَوْجَّهٍ لِلأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ؛ حَتَّى تَنْتَهِضَ حَضَارَتُهَا وترتقي في سُلَّمِ الأُمَمِ والحضاراتِ، وذلك بعد أن أبانَ عن أَهَمِّيَّةِ اعتبارِ الفروقِ الفَرْدِيَّةِ، والمهاراتِ والمواهبِ الرَّبَّانِيَّةِ، التي وزَّعها الحَكِيمُ العادلُ الخبيرُ على عبادِهِ، على مَرِّ الدُّهُورِ وكرِّ العصورِ، وضرورةِ تفعيلِ ذلك في توجيهِ التَّخَصُّصَاتِ، وتوزيعِ الواجباتِ الكِفَائِيَّةِ على ضوئِها بين أفرادِ الأُمَّةِ من لَدُنِ الصَّغَرِ، حَتَّى يَعلَوْ شأنُ الأُمَّةِ ويصلَحَ حالُها -وهو المقصِدُ الشرعيُّ والغرضُ الأهمُّ من غالبِ الواجباتِ الكِفَائِيَّةِ- قال: «وبذلكَ تستقيمُ أحوالُ الدُّنْيَا وأعمالُ الآخِرَةِ»، وللهُ دَرُهُ من إمامٍ أوتيَ تَفَهُمًا عَجيبًا لمقاصدِ التَّشريعِ الرَّبَّانيِّ؛ فلم يكتب أحدٌ من العلماءِ في الواجباتِ الكِفَائِيَّةِ ورامَ قصده، من السَّابِقِينَ له بل حَتَّى مَنْ أتى بَعْدَهُ!

وعجيبٌ أَمْرُ الإمامِ هل هو في الأصولِ يَصْنَفُ، أم في التَّربِيَةِ والاجتماعِ يَنْظُرُ؟! حَقِيقُ أن يقال: إِنَّهُ أَصُولِيٌّ مَفَكَّرٌ مَجْدِّدٌ، لم يكتب لعصرِهِ؛ وكأنَّه يَخاطِبُ عصرَنَا الحاضرَ؛ فقد تعالت أصواتُ جِلَّةٍ من المفكِّرينَ المسلمين في هذا العصر -وبعد مضيِّ أَزِيدَ من سبعةِ قرونٍ على كتابَةِ الإمام-؛ بإحياءِ الواجباتِ الكِفَائِيَّةِ باعتبارِها سَبِيلًا لِلانْتِهَاضِ بِالأُمَّةِ وإحياءِ مجدها، ومعاودةِ بعثِها مِن جَدِيدٍ.

ولقد طال بنا في هذا الرَّأيِ المقامُ، ولكن لا بدَّ من توضيحِ رأيِ الإمامِ، سَيِّما أَنَّهُ يُبَيِّنُ عليه شِقُّ من التَّرجيحِ في المسألةِ، ولأنَّ طَرَحَهُ هذا يَمَسُّ صَلبَ الموضوعِ في إطارهِ الكُلِّيِّ، بل لا أَكْثَمُ أَنَّهُ هو المُثِيرُ لِلهَمَّةِ، والباعثُ على الكتابةِ في الموضوعِ، كما أَنَّا نربأُ بِالإمامِ أن يتناقضَ في المسألةِ الواحدة لا تعدو صفحتين؛ وهو مَنْ هو، والفنُّ فَتْهُ! رَحِمَهُ اللهُ عليه وعلى جميعِ السَّادَةِ الأئمةِ الكرامِ، وأكرمنا ﷺ بفهمِ مقاصدِهِم العظامِ.

## الفصلُ الثَّالثُ: الرَّأيُ الرَّاجِحُ:

من خلالِ عرضِ الأقوالِ وحاصلِ أدلَّتِها؛ توَصَّلَ البَحْثُ إلى تَرجيحِ قولِ قَريبٍ من مذهبِ الجُمهورِ بتفصيلِ الشَّاطِطِيِّ؛ وقد بانَ ألاَّ فرقَ بينهما من حيثِ الجزاءِ وتعلُّقِ الخطابِ، ولنا أن نقولَ هو جَمْعُ بينهما.



ومن هنا؛ فالذي أستلوحه -والله أعلم- أنَّ الواجبات الكفائية ليست على سطح واحد ولا على ترتيبٍ متَّحدٍ؛ أعني من حيثُ تعلُّقُ الخطاب فيها، فهي درجاتٌ تنتظم قسمين اثنين:

**القسم الأول:** واجباتٌ كفائيةٌ تتعلَّقُ بجميع الأُمَّة، إيجاباً وآداءً؛ فالكلُّ مطالبٌ بإقامتها، وهي ما لا يحتاجُ إلى تخصُّصٍ وأهليَّةٍ وكفاءةٍ؛ ممَّا يُحسِّنُه الجميعُ؛ كالأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المنكر فيما عُلِمَ من الدِّينِ بالضرَّورة، وكصلاةِ الجنازة وغيرها؛ فهنا يكون المخاطبُ بها إيجاباً وآداءً جميع الأُمَّة.

**القسم الثاني:** وهو ما يحتاجُ إلى تخصُّصٍ وكفاءةٍ، وهنا يكونُ المخاطبُ به إيجاباً جميع الأُمَّة، ويُخاطبُ بإقامته المؤهلون، فالمسؤوليَّةُ متفاوتةٌ ومختلفةٌ، لكنَّ الكلَّ من حيثُ العمومُ مطلوبٌ بالفعل إيجاباً، فضلاً عن توزُّعِ المسؤوليَّةِ على الجميعِ باختلافِ مجالاتهم، فالكلُّ هو مطالبٌ بإحسانٍ وإتقانٍ بحاله؛ إذ الفرض الكفائيُّ هو من بابِ العامِّ الذي يرادُّ به العامُّ ويدخله الخصوصُ؛ توضيح ذلك أنَّ الخطابَ متوجَّهٌ ابتداءً إلى المجموعِ الكليِّ الذي يشملُ القادرين وغيرِ القادرين على تحصيله وأدائه، لكنَّه انتهاءً يخصُّ بالخطابِ من له الأهليَّةُ من قُدَّراتٍ عقليةٍ وكفاءاتٍ علميَّةٍ وعمليَّةٍ، وكلُّ مُيسَّرٍ لما خُلِقَ له، قال الشَّيخُ أبو زهرة: «إنَّ تسميةَ المطلوبِ كفايةً أنَّه عامٌّ أريدَ به العامُّ ويدخله الخصوصُ؛ يُؤمِّنُ إلى معنَى جليلٍ في الفروضِ الكفائيةِ، وهو أنَّ فروضَ الكفايةِ على الجميعِ وموزَّعةٌ على الطوائفِ والآحادِ؛ فالتَّفَقُّه في الدِّينِ فرضٌ كفايةٌ والزَّراعةُ فرضٌ كفايةٌ، وكذا الجهادُ والطُّبُّ وكلُّ صناعةٍ أو عملٍ لا تَسْتَغْنِي عنه الجماعةُ، ويقومُ عليه نظامُها الحكوميُّ أو الاجتماعيُّ أو الاقتصاديُّ، يُخاطبُ به الكافةُ ويطلبُ على الخصوصِ مِنَ الخاصَّةِ»<sup>١٣٥</sup>.

فتكاملُ مسؤوليَّةُ الجميعِ من حيثُ آحادُ هذه الواجباتِ ومجموعُها -كما سيأتي في تكييفِ مسؤوليَّةِ الجميعِ عليها- هو ما وصفه الشَّاطِبيُّ بجهةٍ كُلِّيِّ الطَّلَبِ؛ فمَنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا

<sup>١٣٥</sup> - أبو زهرة، الشافعي: (ص/ ١٩٧)، وفي معناه الدُّرَيْنِيُّ، المناهجُ الأصوليَّةُ في الاجتهاد بالرأي: (ص/ ٤١٢ وما بعدها).



فهو مطلوب بإقامتها ومن لا يقدر عليها مطلوب بأمرٍ آخر؛ وهو إقامة ذلك القادرِ وهيئة الظروف له، وإجباره على القيام بها.

وهذا القسم هو غالبُ الفروضِ الكفائية؛ ولذا اعتنى بذكره الشاطبي؛ ومثاله: إقامة الولاياتِ العامّة، والأمرُ بالمعروف الذي يحتاج إلى رُسوخٍ علميٍّ، وإقامة الصناعات والحرفِ المتنوّعة، التي تحتاجها الأمّة، والتخصُّص في شتّى المجالاتِ العلميّة كالعلوم الشرعيّة والاقتصاد والطبّ والرياضيات والإعلام، والعلوم الاجتماعية والسياسيّة، وقليلُ الأمثلة يدلُّ على ما سواها ممّا هو في معناها.

ومن الواضح أنّ هذا الرأْيَ له تعلقٌ كبيرٌ برأْي الجمهور، وفيه استبعادٌ لرأْي القائلين بأنّ متعلّق الخطابِ البعض، وذلك لما يأتي:

١-: وجاهة أدلة الجمهور، وما أوردَ عليهم أُجيبَ عنه بما يُزيلُ اللبسَ؛ وقد سبق ذلك<sup>١٣٦</sup>.

٢-: وأما أدلة الفريقِ الثاني الدّالة على أنّ البعض هو المخاطبُ، فتوجيهها واضحٌ بينٌ؛ مفاده أنّ الخطابَ إنّما توجه للبعض من حيث إنّ فعلهم مسقطٌ للتكليف عن غيرهم، ومن هنا؛ ساغ أن يُخاطبوا به ويلاموا على تركه، أمّا في الأصل فالخطابُ للجميع كما هو مدلول الآياتِ الأخرى، وهذا جمعٌ بين الأدلة، فهو الأوّل بالاتباع<sup>١٣٧</sup>.

٣-: ولأنّ الجميع يلحقه الإثم في الترك، فكيف يعاقب المرء على ما لم يكلف به؟ ولا شك أنّ الجزاء فرع التّكليف، فلزم أن يكون الجميع مطالباً بالواجب الكفائيّ.

٤-: ثمّ إنّ القولَ بأنّ البعض هو المخاطبُ مشكّلٌ؛ فليس بعض المكلفين بأوّلَى من غيره، وإن قيل مبهمٌ، فخلافاً معهودِ الشرع ومقرّراته من عدم وقوع تكليف المجهول، هذا ما أدّى بأصحاب ذلكم الرأْي إلى الاضطراب الملحوظ في تحديد البعض، وكفاه دليلاً على ردّه.

<sup>١٣٦</sup> - ينظر في أدلة الجمهور: ص/٤٦ وما بعدها.

<sup>١٣٧</sup> - وهو جمعٌ نَبّه إليه العضدُ الإيجيُّ، شرح مختصر ابن الحاجب: (ص/٧٧).



إلا أن يُقصدَ بالبعضِ ما أراده الشَّاطِئُ - وليس هذا مقصودهم - إذ هو صرَّحَ بأنَّه مع الجمهور؛  
إلا أنَّه اختلفَ معهم في التَّكْيِيفِ فقط.

أمَّا عن النَّوعِ الأوَّلِ فَالتَّكْيِيفُ به واقعٌ لعمومِ الأُمَّةِ، ولا ينطبقُ عليه كلامُ الشَّاطِئِ؛ فقد  
اعتنى بالغالبِ الأعمِّ، وقد يتخلَّفُ عن الكلِّ بعضُ جزئياته ولا يضرُّه ذلك، فيترجَّحُ القولُ  
بعمومِ الخطابِ في هذا النوع؛ لزوالِ العلةِ الموجبةِ للتَّخصيصِ، وجَرَيًّا على الأصلِ من قول  
الجمهور.

وأما النَّوعُ الثَّاني؛ فَالتَّفْصِيلُ الذي أورده الشَّاطِئُ؛ وجيَّةٌ ودقيقٌ، يظهر فيه بُعدُ نَظَرٍ  
وحسنُ تفهُّمٍ لمقاصدِ التَّشْرِيعِ؛ وهو ما لا يُستغنى عنه في عصرٍ تزايدت فيه الفروض الكفائيَّةُ  
وتعدَّدت، وتنوَّعت مجالاتُها وتجدَّدت؛ فصار لزماً توزيعُ المسؤوليَّاتِ بدقَّةٍ وتحديدٍ؛ بحسبِ  
المواهبِ والمهاراتِ المختلفةِ والكفاءاتِ المتنوعةِ؛ حتى يُسهَمَ الجميعُ في تكاملٍ تنمويٍّ شاملٍ  
يُعِيدُ بَعَثَ الأُمَّةِ من جديدٍ ووصلها بالحياة؛ لتحقيقِ الشُّهُودِ الحضاريِّ، والحفاظِ على الخيريَّةِ،  
فالفروضُ الكفائيَّةُ تتطلَّبُ الكفاءةَ لتحقيقِ الكفايةِ.

مع أنَّ الطَّلَبَ الكلِّيَّ بإقامتها يبقَى موجَّهاً لجميعِ الأُمَّةِ لعمومِ الخطابِ فيها، علاوةً عن  
أهميَّتها وخطورتها؛ فبذلكم تتحرَّكُ همةٌ ووازعٌ كلٌّ واحدٍ من أفرادِ الأُمَّةِ، وتنبعثُ داعيةُ  
التَّكْيِيفِ فيه حتَّى يُؤدَّى الواجبُ، وتتحقِّقَ مصلحتُه؛ فإنَّ شُعُورَ المسلمينَ بعدمِ المسؤوليَّةِ عن  
الفروضِ الكفائيَّةِ، هو الذي أدَّى إلى انكماشِ مجالاتِها، وقُصورِ فهمِها، استتبعَ ذلكَ بدهاءةُ  
تفريطِ الجميعِ أو الجُلِّ فيها بروحِ التَّوَاكُلِ؛ فضاعت مصلحٌ ومقاصدُ عامَّةٌ هامةٌ، جرَّاءَ هذا  
الفهمِ الخاطئِ، لا جرمَ وأنَّ مقصودَ الكفائيَّاتِ تحقيقُ الصَّلاحِ العامِّ؛ ليكونَ المجموعُ في خدمةِ  
المجموعِ، فيجبُ ترسيخُ الحكمِ الحقيقيِّ لفروضِ الكفائيَّاتِ، وتصحيحُ الفهمِ الخاطئِ لها، وإشعارُ  
الأُمَّةِ أنَّها جميعاً مخاطبةٌ بفروضِ الكفايةِ، إنَّ أداءً أو إيجاداً، ليأمنَ المجموعُ العقابَ والمساءلةَ عنه،  
فُتَوَدَّى الواجباتُ الكفائيَّةُ جميعُها.

## الفء الدائم: أثرُ الخلافِ في المسألة:

وقبل مغادرة هذا المقام لا بدَّ من الحديث عن مسألةٍ هامةٍ؛ حقيقٌ علينا أن لا نتجاوزها،  
وهي: هل الخلاف في المسألة خلاف لفظيٌّ؛ أم ثَمَّةُ أثرٍ يترتب عليه؟



قال ابنُ السَّمْعَانِيّ -بعد أن حكى الأقوال فيه-: «والخلافُ الأوَّلُ محضُ صورةٍ لا ظهورُ فائدة؛ فلا أرى له معنى»<sup>١٣٨</sup>.

والحقُّ أنَّ لهذا الخلاف أثرًا وفائدة<sup>١٣٩</sup>؛ وذلك في مسألتين:

### أولاهما: هل يلزم فرضُ الكفاية بالشُّروع؟

فمن قال: يجب على الجميع أوجبه بالشُّروع؛ لمشابهته فرضَ العين، ومن قال المخاطب به البعض لم يوجبه بالشُّروع، وستأتي هذه المسألة بتفصيل<sup>١٤٠</sup>.

### والثانية: إذا فعلته طائفةٌ بعد أن فعلته أخرى، هل يقع فعلُ الثانية فرضاً؟

اختلف العلماء في هذه المسألة، وينقل ذلك ابنُ دقيقٍ العيدَ قائلًا: «واختلفوا في أنَّ فرضَ الكفاية إذا باشره أكثرُ من يحصلُ بهم الفرض، هل يوصفُ فعلُ الجميع بالفرضية؟ قال: نحن إذا قلنا إنَّه يُستحبُّ في حقِّ من حصلت له الكفايةُ بغيره؛ أردنا به: يستحبُّ الشُّروعُ والابتداءُ، ولم نرد به أنَّه يقعُ مستحبًّا في حقِّه»<sup>١٤١</sup>، فعلى القولِ بأنَّ المخاطبَ به الجميع يقع فعلُ الثانية فرضاً.

ومنشأُ الإشكال قولُ الأصوليين: يسقطُ فرضُ الكفاية بفعل البعض، ثمَّ يقول الفقهاء: لو صَلَّى على الجَنَازَةِ طائفةٌ ثانيةٌ وقعت صلاتُهُم فرضاً، كما ذكر النَّوَوِيُّ: «قال أصحابنا في صلاة الجَنَازَةِ: فإذا صَلَّتها طائفةٌ سقط الحرجُ عن الباقيين؛ فلو صَلَّت طائفةٌ أخرى وقعت الثانية

<sup>١٣٨</sup> - ابن السَّمْعَانِيّ، قواطع الأدلة: (٢٧/١)، ومحمَّد حسن البغا، الواجب عند الأصوليين: (٣٠٩)، نقل قولَ الشَّاطِئِيّ السَّابِقِ: «وبهذا يرتفع مناطُ الخلافِ فلا يبقى للمخالفة وجهٌ ظاهرٌ»؛ على أنَّه يُريدُ أنَّ الخلافَ لفظيٌّ!! وهذا ليس صحيحاً، فمقصدُ الشَّاطِئِيّ من هذا الكلام أنَّ مناطَ الاختلافِ بينَ رأييه ورأي الجمهورِ يرتفعُ، وقد تبَيَّنَ ذلك سابقاً بتفصيل: ص/ ٥١.

<sup>١٣٩</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحیط: (١٩٧/١).

<sup>١٤٠</sup> - ينظر: ص/ ٦٨.

<sup>١٤١</sup> - نقلاً عن الزَّرْكَشِيِّ، البحر المحیط: (١٩٨/١-١٩٩).



فرضاً أيضاً، وتكون الأولى مسقطاً للخرج عن الباقيين لا مانعةً من وقوع فعلها فرضاً، وهكذا الحكم في جميع فروض الكفايات»<sup>١٤٢</sup>.

والجواب عنه كما ذكر التَّوَوِيُّ: عبارةُ المحقِّقين "يسقط الخرجُ عن الباقيين"؛ أي لا خرجَ عليهم في ترك الفعل، فلو فعلوه وقعَ فرضاً، كما لو فعله الجميعُ دفعةً واحدةً، وأمّا من قال: سقط الفرض عن الباقيين فأرادَ إنَّهم الفرض.

ولا يقال: إذا سقط الإثمُ بعد فعلِ الأولى عن الثانية، فلا معنى لبقاءِ الفرض في حقِّهم؛ إذ لا معنى للفرضِ إلّا الذي يُؤثَّمُ بتركه. فهذا غير وجيه؛ لأنَّ فرضَ الكفاية على قسمين :

أحدهما: ما يحصلُ تمام المقصودِ منه ولا يقبل الزيادة، كإنقاذِ الغريقِ، وإطعامِ الجائع، وكسوةِ المحتاج، فهذا هو الذي يسقطُ بفعل البعض.

والثاني: ما تتجدّد مصلحته بتكرارِ الفاعلين له؛ كاشتغالِ بالعلوم الدنيوية والدنيوية، وإقامةِ الصناعاتِ والمهنِ المختلفةِ التي تحتاجُها الأمةُ، وصلاةِ الجنّازة، فهذه الأمثلة ونحوها كلُّ أحدٍ مخاطَبٌ بها، وإذا وقع الفعل منه يقع فرضاً؛ سواءً تقدّمه غيره أو لا، فإذا قام غيره به جاز له الترك وارتفع الخرج<sup>١٤٣</sup>.

ولعلَّ الحديث عن هذه المسألة قد طال، ولكنَّ هذه المسألة من أهمِّ المسائل المذكورة في الواجبات الكفائية، لارتباطها بحقيقة المعنى فيها وهو توجُّهُ التَّكْلِيفِ وتحديدُ المخاطَبِ، وكذا ترتُّبُ الجزاءِ عليها وهو ثَمَرَةُ التَّكْلِيفِ.

### الفصل الخامس: تكليف مسؤولية الجميع على فرض الكفاية

من الخطأ أن يُظنَّ أنَّ التلبُّسَ بأداءِ الفرضِ الكفائيِّ من القائمين؛ مسقطٌ للخطابِ به، بل هناك امتداداتٌ للواجب تفسَّرُ توجُّهُ الخطابِ ابتداءً لجميعِ الأمةِ فلا يسقطُ إلّا بتحقيقِ الكفايةِ

<sup>١٤٢</sup> - التَّوَوِيُّ، روضة الطَّالِبِينَ وعمدة المفتين: (٢٢٦/١٠)، ومعناه في: المجموع شرح المذهب: (١٩٥/٤).

<sup>١٤٣</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (٢٠٣/١).



وحصول المقصود، مما يقتضي من جميع الأمة -مُمثلةً في مؤسَّساتها المختلفةِ وأحادي أفرادها- المسؤوليةَ والمساندةَ؛ لأجل تحقيق الكفاية والمقصود من هذه الفروض الكفائية المتنوعة؛ التي تهدفُ إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة الإسلامية في مختلف المجالات التنموية، الاقتصادية منها والاجتماعية، وكذا السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها، ومن ثم تحقيق الصَّلاح العام.

ويبرز دورهم في وظيفتين اثنتين:

**الوظيفة الأولى:** حمل القائمين بالواجبات الكفائية وإعانتهم؛ فمضى تعيّن الواجب الكفائي على فردٍ أو مجموعة محدّدة؛ وجبَ على باقي الأمة إعانتهم؛ حتّى يتمكنوا من إقامة الواجب وتحقيق الكفاية والمصلحة المقصودة فيه.

ومظاهر الإعانة مختلفة؛ كالتشجيع والمساندة والمساهمة بالإعداد والدُّعاء لهم، والنَّصيحة والتَّقدُّرُ البناء والمحاسبة، وكذا القيام بتغطية حاجاتهم، ودعمهم مادياً ومعنوياً، وهذه المجالات كثيرةٌ ومتجدّدة ليس المقصودُ هنا حصرها<sup>١٤٤</sup>.

**الوظيفة الثانية:** متابعة أداء الواجبات الكفاية والتأكد من تحقُّق الكفاية فيها: وهذا ما يستدعي تفعيل دورِ مُؤسَّسات البحث والإحصاء ومرافقها في المجالات المختلفة؛ لقياس مستوى الأداء والإنتاج ومدى إتقانه وكفايته لحاجات الأمة الإسلامية، والنَّظر في تزامنه والتطوُّر الحادث على السَّاحة العالمية في تلك المجالات المختلفة؛ حتّى لا تكون الأمة الإسلامية تابعة للغير، وذلك لا يكونُ إلا بتحقيق الاكتفاء وزيادة.

كلُّ هذا سعيًا لتحقيق المقاصد المتغيّة من وراء تشريع فروض الكفايات؛ إسهامًا في تحقيق الصَّلاح العام للأمة جمعاء<sup>١٤٥</sup>.

---

<sup>١٤٤</sup> - ينظر: الشَّاطِئُ، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١٢٨)، عبد الباقي عبد الكبير، إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع: (ص/٤٣).

<sup>١٤٥</sup> - عبد الباقي عبد الكبير، إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع: (ص/٤٣)، محمد الخضرى، أصول الفقه: (ص/٤٦).



## المطلب الثاني:

### حكم الواجب الكفائي:

ثمة اتفاق بين أهل العلم أن الإثم في الواجب الكفائي يسقط عن جميع المكلفين، بقيام من تتحقق بهم الكفاية، ويلحق الفاعلين الثواب على فعلهم، وإن اختلفوا في متعلق الخطاب في الواجب الكفائي؛ أهو الجميع أم البعض؟، ومن ثم تأثم الأمة جمعاء إذا عطلت الواجبات الكفائية<sup>١٤٦</sup>.

على أن بعض أهل العلم خص بالإثم من لم يكن له عذر حال ترك الجميع، دون غيره ممن يجد عذرا، كمن لم يشهد ولم يسمع ب وفاة آخر، وهو الغزالي إذ يقول: «إذا تعطل فرض كفاية في موضع، أثم من علم ذلك وقدر على إقامته، ويأثم من لم يعلم إذا كان قريبا من الموضع، وكان يليق به البحث فلم يبحث، أمّا من هو معذور -لبعده أو لتعذر البحث عليه- فلا يأثم»<sup>١٤٧</sup>، وصحح النووي هذا الاتجاه<sup>١٤٨</sup>.

والذي يظهر لي -والعلم عند الله- أن تأثم جميع الأمة حال ترك الفرض الكفائي؛ ليس على إطلاقه، إذ يتوجه ذلك حال تفریط الجميع؛ بعدم إقامة المؤهلين أو عدم القيام بتوفير احتياجاتهم وتهيئة الظروف لهم؛ مما يلجؤهم إلى ترك الواجب-: هنا يأثم الجميع، أمّا حال إعداد الأمة ممثلة في السلطات المعنية؛ المتخصصين القادرين على القيام بالواجب الكفائي، وتهيئة الظروف لهم، ولكن هؤلاء فرطوا في تأدية ما تحتم عليهم-: هنا يختص بهم الإثم دون غيرهم.

كما أن المسؤولية في تعطيل الواجبات الكفائية تتفاوت وتختلف من فرد لآخر، فمتى عطل واجب الرعاية الصحية، فالتبعة اللاحقة بالطبيب أكبر من تبعات غيره، ومتى عطل

<sup>١٤٦</sup> - الشافعي، الرسالة: (ص/٣٦٣)، والقرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١/١١٧)، الرافعي، الشرح الكبير: (١١/٣٥٤-٣٥٥)، والشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١٢٦ وما بعدها).

<sup>١٤٧</sup> - الغزالي الوسيط: (٧/٧).

<sup>١٤٨</sup> - الزركشي، البحر المحيط: (١/١٩٨).



واجبُ تحقيقِ الاكتفاءِ الذاتي في الاحتياجاتِ الضَّروريةِ من مأكلٍ وملبسٍ ومسكنٍ، فالْتَبَعَةُ على المشتغلينَ بهذه المجالاتِ الاقتصاديةِ -إن على مستوى التَّخطيطِ أو الإدارةِ أو التنفيذِ- أكبرُ من غيرهم، وإلى هذا الرأْيِ يُومئُ كلامُ الشَّيخِ أبي زهرة<sup>١٤٩</sup>، وهذا التفاوتُ في التَّائِمِ فرعٌ عن توزيعِ المسؤوليَّاتِ بين أفرادِ الأُمَّةِ، وهو من فوائدِ الرأْيِ المختارِ في تحديدِ المُخاطَبِ بالواجبِ الكفائيِّ، ومن شأنِ هذا كُلُّه تنميةُ روحِ المسؤوليَّةِ لدى جميعِ أفرادِ الأُمَّةِ تجاهَ ما أنيطَ به من واجباتٍ فيؤدِّيها على أكملِ الوجوهِ، وكذا تُحرِّكُ في الأفرادِ روحَ المسؤوليَّةِ على الواجباتِ المناطةِ بغيرهم؛ فلا يألوا جُهدًا في النَّصحِ والمتابعةِ المستمرَّةِ؛ التي تكفلُ تحقيقَ تنميةٍ شاملةٍ للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ جمعاءَ.

---

<sup>١٤٩</sup> - يقول - رحمه الله -: «والأعمالُ الفنيَّةُ كُلُّها فروضُ كفايةٍ، فيجبُ على الأُمَّةِ أن توفِّرَ هذا الصَّنَفَ من العاملينَ، وإن لم يكونوا فإنَّ الجماعةَ كُلُّها تأثُّمُ، ويكونُ الوزرُ على الجميعِ، وإذا أقامتِ العاملينَ الفنيِّينَ وقصَّروا هم، الوزرُ عليهم وحدهم» : محاضرات في المجتمع الإنساني: (ص/٦٣).



## المطلب الثالث:

### قضاء الواجب الكفائي:

إن المكلف مطلوب بالواجب الكفائي أداءً؛ غير أنه لا يترتب في ذمته ديناً، فإن هذا الأخير لا يتصور فيه القضاء ولا هو مقصود للشارع.

والدليل على ذلك أمورٌ نُحملها فيما يأتي:

(١) - أن الواجبات الكفائية غير محدودة، فلا يتصور ترتبها في الذمة، ولا يُعقل ولا يصح أن يترتب غير المحدد ديناً؛ وبهذا يُستدل على عدم الترتب؛ فإن هذه الواجبات مجهولة المقدار<sup>١٥٠</sup>. ومثاله سدُّ الخلل ودفع حاجات المحتاجين وإنقاذ الغرقى، والجهاد والأمر بالمعروف بالمعروف والنهي عن المنكر.

فإذا قال الشارعُ مثلاً: أطعموا الجائع أو قال اكسوا العاري؛ فمعنى ذلك طلب رفع الحاجة في كل واقعة بحسبها من غير تعيين مقدار، فإذا تعينت حاجة تبين مقدار ما يحتاج إليه فيها بالنظر لا بالنص؛ فإذا تعين جائع فهو مأمور بإطعامه وسد خلته بمقتضى ذلك الإطلاق، فإن أطعمه بما لا يرفع عنه الجوع فالطلب باقٍ عليه ما لم يفعل ما هو كافٍ، ورافع للحاجة

---

<sup>١٥٠</sup> - قد يقول قائل: لو كان الجهل مانعاً من الترتب في الذمة، لكان مانعاً من أصل التكليف أيضاً، لأن العلم بالمكلف به شرط في التكليف إذ التكليف بالمجهول تكليفٌ بما لا يُطاق، وهو غير واقع في الشريعة؛ فلو قيل لأحد: صم أياماً لا يدري كم هي، أو زك مقداراً لا يعلمه، لكان تكليفاً بما لا يُطاق، وهذا ممنوع في الشريعة فكيف نطالبه به ابتداءً؟!

فالجواب أن الجهل المانع من أصل التكليف هو المتعلق بمعين عند المكلف - الله -، كما لو قال صم يومين وهو يقصد يومين محددين من غير بيان، فهذا هو الممتنع، أمّا ما لم يتعين عند الشارع بحسب التكليف، فالتكليف به صحيح، كما صح في التخيير بين الخصال في الكفارة، إذ ليس للشارع قصد في إحدى الخصال دون غيرها، فكَذلك هنا إنَّما مقصود الشارع سدُّ الخلل على الجملة، فما لم يتعين حلة لا يلحقه طلب، فإذا تعينت وقع الطلب، هذا هو المراد هنا وهو ممكن للمكلف مع نفي التعيين في المقدار وغيره. ينظر في ذلك: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١١٤/١).



التي من أجلها أمرَ ابتداءً، ثُمَّ إِنَّ الكفايةَ تختلفُ باختلافِ السَّاعاتِ والحالاتِ في ذلك المعين، فقد يكون في الوقتِ غيرَ مفرطِ الجوعِ فيحتاج إلى مقدار من الطَّعام، فإذا تركه حتَّى أفرطَ عليه الجوعُ احتاج إلى أكثرَ منه، وقد يطعمه آخرُ فيرتفع عنه الطَّلَبُ رأسًا، وقد يطعمه آخر ما لا يكفيه فيطلب هذا بأقلَّ مما كان مطلوباً به؛ وهكذا.

فإذا كان المكلفُ به يختلفُ باختلافِ الأحوالِ والأزمانِ؛ لم يَسْتَقِرَّ للترتُّبِ في الدِّمَّةِ أمرٌ معلومٌ يُطلَبُ ألبتَّةً، وهذا معنى كونه مجهولاً؛ فلا يكون معلوماً إلا في الوقتِ الحاضرِ، بحسَبِ النَّظَرِ لا بمقتضى النَّصِّ؛ فإذا زالَ الوقتُ الحاضرُ صار في الثاني مكلفاً بشيءٍ آخر لا بالأوَّلِ، أو سقطَ عنه التَّكليفُ إذا فُرِضَ ارتفاعُ الحاجةِ العارضةِ<sup>١٥١</sup>.

(٢) - إن مقصودَ الشَّارعِ من الواجبِ الكفائيِّ تحقُّقُ مصلحته؛ كدفعِ حاجةِ المحاوِيجِ لا عمرانُ الدِّمَّةِ وتكليفُ الأحادِ به؛ إذ أنَّ هذا الأخيرَ ينافي المقصِدَ من الإيجابِ في المطلوباتِ الكفائيةِ؛ وهو إزالةُ هذا العارضِ لا غَرَمُ قيمته.

فإذا كان الحكمُ بِشَغْلِ الدِّمَّةِ مُنافياً لسببِ الوجوبِ وقصده، لم يكن ثمةَ داعٍ من التَّكليفِ بقضائه؛ إذا لم يكن محققاً للمقصِدِ منه والمصلحةِ المتغيِّيةِ من التَّكليفِ به؛ لدفعِ الحاجةِ العارضةِ في حينها.

فإن قيل: إنَّ المقصودَ بالزَّكاةِ المفروضةِ سدُّ الخَلَّتِ، وهي ترتَّبُ في الدِّمَّةِ؟!

فالجوابُ أنَّنا لو سلَّمنا أنَّ المقصودَ من الزَّكاةِ دفعُ الحاجةِ؛ فإنَّ الحاجةَ التي تُسدُّ بالزَّكاةِ غيرَ متعيِّنةٍ على الجُمْلَةِ؛ يدلُّ لذلك أنَّها تؤدِّي اتِّفاقاً وإن لم تظهر عينُ الحاجةِ؛ فصارت كالحقوقِ الثَّابتةِ بمعاوضةٍ أو هبةٍ؛ فللشَّرعِ قصدٌ في تضمينِ المثلِ أو القيمةِ فيها، بخلاف ما نحن فيه فإنَّ الحاجةَ في الواجباتِ الكفائيةِ متعيِّنةٌ لا بدَّ من إزالتها، دون تعيينٍ للمالِ الذي تُرفعُ به، بل بأيِّ مالٍ ارتفعت حصلَ المطلوبُ، إذ المالُ غيرُ مطلوبٍ لنفسه فيها، فلو ارتفع العارضُ لسببٍ من الأسبابِ كموتِ المحتاجِ مثلاً؛ يسقطُ الوجوبُ، وليست الزَّكاةُ كذلك<sup>١٥٢</sup>.

<sup>١٥١</sup> - ينظر: الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١١٢/١).

<sup>١٥٢</sup> - ينظر: الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١١١/١).



# المبحث الثاني في الواجب الكفائي

أحوال تعين الواجب الكفائي وسقوطه وتزاحمه مع غيره

وفيه مطالب ثلاثة:

**المطلب الأول:** أحوال تعين الواجب الكفائي

**المطلب الثاني:** أحوال سقوط الواجب الكفائي

**المطلب الثالث:** أحوال تنزاح الواجب الكفائي مع غيره.



## المطلب الأول:

### أحوال تعين الواجب الكفائي:

من المقرر أن فرض الكفاية يسقط بفعل من تحصل بهم الكفاية عن الباقي، سواء على اعتبار أن المخاطب به الجميع أم البعض، ولكن ثمة مقامات يصير فيها الكفائي عينيًا؛ فلا يسع المكلف تركه، وذلك ما سنورده في هذا المطلب تباعًا:

### الفصل الأول: إن عدم القادر إلا شخصاً واحداً أو من تحصل بهم الكفاية وحسب:

فإذا تعين لإظهار الواجب فرد بذاته أصبح أداء الواجب الكفائي عينيًا عليه؛ فإن لم يوجد في بلدة مثلاً عالم بالشرع إلا واحداً؛ تعينت عليه الفتوى فيها، وكذا تعين عليه تعليمهم، ونظيره لو عدم من يحسن الطب إلا طائفة لا تحصل الكفاية دونهم؛ تعين عليهم التطبيب جميعاً ومن تخلف منهم أثم، ولذا قال القرافي: «وإذا لم يوجد إلا من يقوم بذلك الواجب تعين الفعل عليه عينا؛ لانحصار المشترك فيه؛ كآخر الوقت في الصلاة، وتعذر غير الثوب الموجود في السترة»<sup>١٥٣</sup>.

فالمناطق في اعتباره كفائياً أو عينيًا هو إمكان تحقق المصلحة أو المطلوب الشرعي بغيره أو تعين عليه هو، ومع صيرورته واجباً عينيًا فإن أصله واجب كفائي؛ إذ يسقط عنه التكليف بفعل الغير المحقق للكفاية، ولم يطلب فعله من كل فرد أصالة.

<sup>١٥٣</sup> - القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (٢/٧٩)، وفي معناه: الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/٢٣٦).



## الفصل الثاني: إن علم ترك الآخرين له:

فإذا علم المكلف أن غيره لم يَقم بالواجب الكفائيّ تعيّن عليه ولزمه<sup>١٥٤</sup>، لأنّه أحدُ المكلفين المخاطبين به، والحال أن غيره لم يَقم به فلزمه هو، ويكفي في ذلك الظنّ، فهو مناطُ التّكليف بالمطلوب الكفائيّ، فلو ظنّ أن غيره لم يَقم به تعيّن عليه<sup>١٥٥</sup>.

## الفصل الثالث: إذا عيّن وليّ الأمر أو الهيئاتُ المعنيّةُ:

فلو أمرَ وليّ الأمرِ أو السُّلطاتُ المعنيّةُ أحدًا بتوكلي إحدى الوظائف العامّة؛ فإنّها تتعيّن عليه، كالحسبة مثلاً؛ فهي واجبٌ كفائيّ على الأمة، لكنّها على المحتسب الرّسميّ واجبٌ عينيّ<sup>١٥٦</sup>، ولو نذبت السُّلطاتُ المعنيّةُ مجموعةً لدراسة علم من العلوم التي تحتاجها الأمة تعيّن ذلك عليهم، كما لو أمرت مجموعةً بتعلّم صناعة أو مهنة معيّنة تعيّن عليهم أيضاً، وكذا لو أمر الحاكمُ أحدًا بتجهيز ميّةٍ تعيّن عليه<sup>١٥٧</sup>.

وكذا لو احتاج النّاسُ إلى مهنةٍ معيّنة يُجبرُ عليها أصحابُها، يقول ابنُ القيم: «... ومن ذلك أن يحتاج النّاسُ إلى صناعةٍ طائفةٍ كالفلّاحيّة والنّساجيّة والبناء وغير ذلك؛ فلولي الأمر أن يلزمهم بذلك بأجرةٍ مثلهم؛ فإنّه لا تتمّ مصلحةُ النّاسِ إلّا بذلك»<sup>١٥٨</sup>.

ولقد شهد العالمُ بعد النّهضة الحديثة تغييراً في نُظم الحياة وتحدّداً في مرافقها الحيويّة، وكان من نتائجه ما نجاه في الوقتِ الرّاهن؛ من تطوّر مشهودٍ في جميع مناحي الحياة، والمؤسّف أن روّاد ذلك كلّهم من غير المسلمين، وصارت الأمة الإسلاميّة أمة الاستهلاك والتّبعيّة، وضاعت مصالحُ الأمة وتضرّرت؛ جرّاء تخلّي أفرادها عن القيام بالواجبات الكفائيّة خاصّةً الدنيويّة، والتي

<sup>١٥٤</sup> - البغا، الواجب عند الأصوليين: (ص/٣١١).

<sup>١٥٥</sup> - سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً، ينظر: ص/٧٢.

<sup>١٥٦</sup> - ينظر: الماورديّ، الأحكام السُّلطانيّة والولايات الدنيّة: (ص/٢٧٠).

<sup>١٥٧</sup> - ينظر: الزّركشي، البحر المحيظ: (٢٠١/١)، وفي معناه: المنثور في القواعد الفقهيّة: (٣٨/٣).

<sup>١٥٨</sup> - ابن القيم، الطُّرُق الحُكميّة في السّياسة الشّرعية: (ص/٣٥٩).



تهدفُ إلى إحداثِ تنميةٍ شاملةٍ للأُمَّةِ في جميعِ المجالاتِ الحيويَّةِ-: كلُّ ذلكَ يستوجبُ إحكامَ توزيعِ المسؤوليَّاتِ على حَسَبِ اختلافِ الميولِ والقُدَّراتِ، مع اعتبارِ احتياجاتِ الأُمَّةِ في جميعِ المناحي العامَّةِ؛ معياراً هاماً في ترتيبِ الأولويَّاتِ، وإسنادِ الوظائفِ والمُهمَّاتِ، ممَّا يجعلُ للإحصاءاتِ والحاجاتِ العامَّةِ للدولةِ دوراً هاماً في توجيهِ القُدَّراتِ والكفاءاتِ في ضوءِ القيامِ بالواجباتِ الكفائيَّةِ، يستوجبُ ذلكَ على آحادِ النَّاسِ احترامَ ما تراهُ الهيئَةُ المعنِيَّةُ بالتَّخطيطِ لإحداثِ تلكمِ التَّنميةِ المنشودةِ؛ حتَّى يتكاملَ جميعُ أفرادِ الأُمَّةِ؛ كلُّ بما أهَّلتهُ إليه قُدَّراته وراهُ النَّظَارُ مُحَقِّقاً للمصلحةِ العامَّةِ، فيكونَ عُنْصَراً فاعلاً ومُسهِماً في التَّنميةِ الحضاريَّةِ الشَّاملةِ للأُمَّةِ.

## الفصلُ الأوَّلُ: إذا شرعَ المكلفُ فيه عند الجمهورِ

ويَجْمَلُ بالبحثِ أن يعرِّضَ في هذا الموضعِ إلى مسألةٍ "لزومِ فرضِ الكفايةِ بالشُّروع"، وهي مسألةٌ تباينت فيها أنظارُ السَّادةِ العلماءِ، وفيها تفصيلٌ مفادُه:

أنَّ الفاعلَ القائمَ بفرضِ كفايٍّ لا يخلو من حالين اثنتين:

**أوَّلًا: أن يكونَ هو القائمُ بالفرضِ الكفائيِّ أوَّلًا:** ولقد اختلف العلماءُ في لزومِ الفرضِ الكفائيِّ في هذه الحالةِ على النَّحو الآتي:

(١)-: يلزَمُ ويَتَعَيَّنُ عليه الإتمامُ، وهو قولُ الجمهورِ وصَحَّحَهُ ابنُ السُّبُكِيِّ من الشَّافِعِيَّةِ؛ إذ قال: «ويَتَعَيَّنُ على الأصحِّ»<sup>١٥٩</sup>، وعليه المالكيَّةُ<sup>١٦٠</sup>، وهو قولُ الحنابلةِ<sup>١٦١</sup>، وهو الأَلْصَقُ بقواعدِ الحنفيَّةِ؛ إذ المندوبُ عندهم يلزَمُ بالشُّروعِ؛ فالواجِبُ أوَّلَى<sup>١٦٢</sup>.

<sup>١٥٩</sup>- المحلِّي، شرح جمع الجوامع: (٢٤١/١).

<sup>١٦٠</sup>- قال خليل: «فرض الكفاية يتعين بالشُّروع فيه كالتَّأفُّلَة»: (التَّوضِيح ٣/١٣٤-أ)؛ نقلاً عن: شرح المنهج المنتخب؛ للمنحور: (ص/٧٢٥)، وقال ابنُ الحسَنِ المالكي: «إذ النَّافِلَةُ والمندوباتُ المتأكِّدةُ مما يجبُ بالشُّروع عندهما وعند السَّادةِ الأحنافِ خلافاً للشَّافِعِيَّةِ؛ وكذا فرضُ الكفايةِ يصيرُ فرضَ عينٍ بالشُّروع فيه على الأصحِّ»؛ تهذيب الفروق: (١/١٦٣).

<sup>١٦١</sup>- الفُتُوحيُّ، شرح الكوكب المنير: (١/٣٧٨).

<sup>١٦٢</sup>- ابنُ الحسَنِ المالكيُّ، تهذيب الفروق: (١/١٦٣)، والبغاء، الواجب عند الأصوليين: (ص/٣١٥).



وهو مقتضى مذهب الجمهور لأنَّ المخاطَبَ بالوَاجِبِ الكِفَائِيِّ عندهم الجميع؛ فشابه فرضَ العين، وهذا الأخير واجبٌ بالشُّروع اتفاقاً.

(٢)- لا يلزم بالشُّروع: وهو مفادُ كلامِ القفال، وجعلهُ الأَلصَقُ بأصولِ الشافعي؛ لأنَّ الشُّروع لا يغيِّرُ حكمَ المشروع فيه عنده، ولهذا لا يلزم التَّطَوُّعُ عنده بالشُّروع<sup>١٦٣</sup>.

(٣)- وقول للقاضي البارزي: لا يلزم فرضُ الكفاية بالشُّروع إلا في الجهادِ وصلاة الجنابة<sup>١٦٤</sup>.

**ثانياً: إذا شرع فيه المكلفُ بعد أن فعله غيره:** وفي هذه الحالِ الخلافُ مبنيٌّ على المسألة السابقة: هل يقع فعلُ الطائفةِ الثانيةِ فرضاً؟<sup>١٦٥</sup>.

فإن قلنا بأنَّ الواجبَ الكِفَائِيَّ يقعُ من الطائفةِ الثانيةِ فرضاً فيعودُ بنا الحديثُ إلى الحالةِ السابقة، وأمَّا إن قلنا بوقوعه نفلاً؛ فمرجعها إلى مسألةٍ خلافيةٍ بين الأصوليين وهي هل يلزم النَّفْلُ بالشُّروع فيه<sup>١٦٦</sup>؟ فمن رأى لزومَ النَّفْلِ بالشُّروع ألزمَ بالواجبِ الكِفَائِيَّ في هذه الحالة، ومن رأى غيرَ ذلك لم يُلزم به.

والذي أستلوحُ وجاهتهُ في هذه المسألةِ تفصيلُ ذكره الزركشي<sup>١٦٧</sup> ومفاده:  
الشَّارِعُ في فرض الكفاية إذا أراد قطعه لا يخلو من أحوال:

<sup>١٦٣</sup> - الزَّركشي، البحر المحيط: (٢٠٠/١ - ٢٠١).

<sup>١٦٤</sup> - الزَّركشي، البحر المحيط: (٣٠١/١).

<sup>١٦٥</sup> - ينظر: ص/٥٨.

<sup>١٦٦</sup> - اتَّفَقَ العلماء على وجوب إتمام التَّطَوُّعِ من الحج والعمرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾. وما عداهما من النوافل وقع الخلاف بين العلماء في لزومها بالشُّروع؛ فعند مالك لا يلزم النَّفْلُ بالشُّروع إلا في مسائل معدودة؛ وهي الصلاة والصيام والحج والعمرة والاعتكاف والطواف واثتمام المقتدي، ينظر: محمد الأمين الشنقيطي، نشر البنود شرح مراقي السُّعود: (ص/٥٦).

وأما أبو حنيفة فيرى لزوم النَّفْلِ بالشُّروع، وخالفه الشافعي وأحمد فالشُّروع لا يغيِّرُ من حقيقة الفعل عندهما، ينظر: التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح: (٢٥١/٢)، آل تيمية، المسوِّدة: (ص/٥٣).

<sup>١٦٧</sup> - الزَّركشي، المنشور في القواعد الفقهية: (٢٤٥/٢).



- ١- إن كان يلزم من قطعه بطلان ما مضى من الفعل حُرْم؛ كصلاة الجنازة.
- ٢- فإن لم تُفْت بقطعه المصلحة المقصودة للشارع؛ بل حصلت بتمامها؛ كما إذا شرع في إنقاذ غريق، ثُمَّ حضر آخرُ لإنقاذه جاز قطعا.
- ٣- وإن حصل المقصودُ لكن لا على التَّمام، فالأصحُّ أنَّ له القطعَ أيضا؛ كالمصلي في جماعة ينفرد -إن قلنا الجماعة فرض كفاية-، والشارعُ في العلم، فإنَّ قطعه له لا يجب به بطلان ما عرفه أولاً؛ لأنَّ بعضه لا يرتبط ببعض، وفرض الكفاية قائمٌ بغيره. كذا قال الزَّركشيُّ.

على أنَّ هذا الوجه الأخير لا يستقيم في الواقع الرَّاهن، الذي اتَّسعت فيه مجالات الواجبات الكفائية؛ لتطول جميع مناحي الحياة التَّنمويَّة، ومعلومٌ ما أدَّى إليه إعراض النَّاس وتركهم لفروض الكفايات؛ من إضعافٍ للأُمَّة وتوهينٍ لها، في مجالات أفرادها مطلوبون بإحداثِ إيماءٍ شاملٍ فيها، فالرَّأيُّ أنَّه لا يسوغُ بحالٍ تركُ واجبٍ كفائيٍّ، تحتاجُ الأُمَّةُ إليه كمن تخصَّص في مجالٍ علميٍّ أو مهنيٍّ، فظهرَ له الإعراضُ أو التَّغييرُ، اللَّهُمَّ إلَّا أن تكون الأُمَّةُ حقَّقت اكتفاءً في ذلك المجال، والكلامُ يتأكَّدُ في حالِ توزيعِ المطلوباتِ الكفائيةِ من طرفِ الهيئاتِ المعنيةِ وفقاً لدراساتٍ إحصائيةٍ لفعالياتِ الأُمَّة واحتياجاتها، فالكلُّ يقومُ على ثغرِ يسده وليس له الاجتهادُ في تركه بحالٍ من الأحوال. وهذا الشَّأن في ترتيب الواجبات الكفائية؛ لضمان تحقيق التَّسمية الشَّاملة، والاكتفاء الذَّاتي للأُمَّة في شتَّى المجالات الحيويَّة.

#### ملحوظة:

أورد البغا في معرض حديثه عن الأحوال التي يتعيَّن فيها الكفائيُّ؛ أن يتعارض مع العينيِّ في حقِّ شخصٍ واحدٍ<sup>١٦٨</sup>؛ وهذا لا يسلم له، فقد يتعارض الكفائيُّ مع العينيِّ في حقِّ الواحدٍ ولا يتعيَّن اتِّفاقاً بل ذلك كثيرٌ؛ مثاله من حضرته جنازةٌ ولم يصلْ فريضةً وضاق الوقتُ، فلا شكَّ أنه تعارض في حقِّه كفائيٌّ وعينيٌّ؛ فيقدِّم العينيَّ قطعاً، ومن ضاق وقت المكتوبة في حقِّه وشهدَ غريقاً ومعه من يُجيدُ السَّباحةَ ويُحسنُ الإنقاذ؛ فلا شكَّ أنَّه ينصرف إلى صلاته؛ مع أنَّه مخاطب بالكفائيِّ. ولربَّما فهم ذلك من كتاب الزَّركشيِّ -سيِّما والعزُّو إليه- لما نقل عن

<sup>١٦٨</sup> - محمد البغا، الواجب عند الأصوليين: (ص/٣١١).



الزَّمْلَكَانِيَّ قَوْلُهُ: «مَا ذَكَرَ مِنْ تَفْضِيلِ فَرْضِ الْكِفَايَةِ عَلَى فَرْضِ الْعَيْنِ؛ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا تَعَارَضَا فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ تَعَيُّنِهِمَا، وَحِينَئِذٍ هُمَا فَرْضَا عَيْنٍ»<sup>١٦٩</sup>؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ بَلْ هُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ حَالَةٍ تَعَارَضَ كِفَائِيٌّ تَعَيَّنَ مَعَ عَيْنِيٍّ، وَلَيْسَ عَنْ حَالَاتٍ تَعَيَّنَ الْكِفَائِيٌّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

---

<sup>١٦٩</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: (١/٢٠٠).



## المطلب الثاني:

### أحوال سقوط الواجب الكفائي:

وقبل الحديث عن سقوط الواجب الكفائي لا بُدَّ من التعرّيج على مسألة مهمّة لها تعلق كبير بالمطلب؛ وهي: هل التّكليف بالواجب الكفائي مبنيٌّ على التّحقيق أو الظنّ -ثبوتًا وسقوطًا-؟

### الفصل الأول: إناطة الواجب الكفائي بين الظنّ والتّحقيق:

اختلف العلماء في تكييف إناطة التّكليف بالواجب الكفائي على قولين:

**القول الأول:** قال أكثر العلماء كالرّازي وابن السّبكي والفتوحي وغيرهم<sup>١٧٠</sup>: إنّ التّكليف بالواجب الكفائي منوطٌ بالظنّ وليس بالتّحقيق؛ فلو ظنّ المكلف عدم قيام غيره بالواجب الكفائي وجب عليه فعله، وإن أدّى ذلك إلى فعلهم جميعاً، ولو ظنّ أنّ غيره قام به سقط عنه، وأشار إليه الناظم في قوله:

وغالب الظنّ في الاسقاط كفى وفي التوجّه لدى من عرفا<sup>١٧١</sup>

وإنّما كان مناط التّكليف به الظنّ؛ لأنّ تحصيل علم قيام الغير بالفعل أو تركه غير ممكن، بينما يمكن تحصيل الظنّ؛ والظنّ كافٍ في الأحكام الشرعية<sup>١٧٢</sup>.

<sup>١٧٠</sup> - الرّازي، المحصول من علم الأصول: (٢/٦٩)، المحلّي، شرح جمع الجوامع: (٢/٢٤١)، والفتوحي، شرح الكوكب المنير: (١/٣٧٦)، وابن الأمير الحاج، التقرير والتّحجير: (٢/١٣٦)، والقراي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١/٢٣٤-٢٣٥)، والبعليّ الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية: (١/١٨٧).

<sup>١٧١</sup> - عبد الله إبراهيم الشنقيطي، مراقي السّعود لمبتغي الرّقي والصّعود: (ص/٤٥).

<sup>١٧٢</sup> - آل تيمية، المسودة: (ص/٢٧)، والرّازي، المحصول من علم الأصول: (١/٢٨٨)، السّبكي، الإبهاج في شرح المنهاج: (١/١٠١).



**القول الثاني:** وقال آخرون كابن الشَّاطِر وغيره إِنَّ الوجوبَ قد ثبت يقيناً، ولا بدَّ من العلم بالفعل يقيناً حتى يَسْقُطَ عن الباقيين؛ لأنَّ إنابته بالظنِّ مفضيةٌ إلى ترك الواجب<sup>١٧٣</sup>.

ثم إنَّ تحصيل العلم بما سيفعل الغير مستقبلاً هو المستحيل، أمَّا ما مضى من الفعل أو التَّرك فالعلم به ممكن، ويتعلَّق الوجوب بالمستقبل<sup>١٧٤</sup>.

والذي يظهر لي أنَّ الرَّاجحَ قولُ الجمهورِ بأنَّ التَّكليفَ بالواجب الكفائيَّ يُنَاطُ بالظنِّ؛ لما يأتي:

- حصول الظنِّ كافٍ في التَّكليفِ بالأحكام الشرعيَّة، والله تعبَّدنا بالظنِّ كما تعبَّدنا باليقين، وهذا معلوم مقرَّر عند أهل العلم<sup>١٧٥</sup>.

- وتحصيل العلم بالفعل غير ممكن كما ذكر الجمهور، وما أجاب به أصحاب المذهب الثاني غير وجه؛ لأنَّ الذي لا يتعدَّر القطعُ به؛ هو الشُّرُوعُ في الفعلِ والتَّهَيُّؤُ والاستعداد، أما العلم والقطع بتحصيل الغاية فمتعدِّرٌ لا محالة، فضلاً عن نسبته، فهاهنا يكفي الظنُّ لا في المقدمات والمبادئ<sup>١٧٦</sup>.

وعلى قول الأكثر: إنَّ التَّكليفَ بالواجب الكفائيَّ منوطٌ بالظنِّ؛ يَرِدُ خلافٌ بين الجمهور القائلين بتعلُّق الخطاب في الواجب الكفائيَّ بالجميع، وغيرهم من القائلين بتعلُّقه بالبعض:

- على قول الجمهور: مَنْ ظَنَّ أَنَّ غيره فعله سقط عنه، وإلَّا فهو مخاطَب به.

- وعلى قول البعض: مَنْ ظَنَّ أَنَّ غيره لم يفعله وَجَبَ عليه.

---

<sup>١٧٣</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (١٩٨/١)، السُّبْكِيُّ، الإبهاج في شرح المنهاج: (١٠١/١)، ابن الحسين المالكي، تهذيب الفروق: (١٣١/١).

<sup>١٧٤</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (١٩٨/١)، والسُّبْكِيُّ، الإبهاج في شرح المنهاج: (١٠١/١)، ابن الحسين المالكي، تهذيب الفروق: (١٣١/١).

<sup>١٧٥</sup> - ينظر: الشَّرِيبِيُّ، مغني المحتاج في معرفة ألفاظ المنهاج: (٢١٤/١)، والدُّرَيْنِيُّ، بحوث مقارنة: (٤٣٨/١)، والسنوسي، اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات: (ص/٣٨٩).

<sup>١٧٦</sup> - ابن الحسين المالكي، تهذيب الفروق: (١٣١/١).



وتظهر ثَمَرَةُ الخِلافِ في مسألة الشكِّ: فإذا شكَّ المكلفُ في تركِ الواجبِ؛ أي شكَّ أنَّ غيرَه لم يفعله:

فإنَّه يَجِبُ عليه الفعلُ على قول الجمهور، ولا يَجِبُ على الرَّأيِ الثاني، والفرق أنَّه حوْطَبَ به ابتداءً على قولِ الجمهور فلا يَسْقُطُ عنه إلَّا إن ظَنَّ فِعْلَ الغَيْرِ؛ على خلافِ القولِ الآخر<sup>١٧٧</sup>.

## الفصل الثاني: حالاتُ سقوطِ الواجبِ الكفائيِّ:

الفقرة الأولى: هل يَسْقُطُ الواجبُ الكفائيُّ بَمَنْ فَعَلَهُ أَوَّلًا؟

وها هنا لا بدَّ أن يُفَرَّقَ بين حالتين:

الحالة الأولى: إن أتوا به على التَّعاقبِ؛ بأن قامَ به فريقٌ تحصَّلَ به الكِفايةُ، ثُمَّ لَحِقَ بهم آخرونَ، قبل إنْهائِهِم الفعلَ وتحصيلِ مصلحتِهِ:

فهنا سقوطُ الحرجِ والإثمِ بالأوَّلَى قطعاً، وأمَّا فعلُ الثانية فيقعُ فرضاً<sup>١٧٨</sup>، والقاعدةُ في جميعِ فروضِ الكفائياتِ؛ أنَّ اللَّاحِقَ بالفاعِلين وقد سقطَ الفرضُ عنه؛ كمن يلحقُ بالمجاهدين من المتطوِّعين، وممَّجَّهزِ الأمواتِ من الأحياءِ، وبالسَّاعين في تحصيلِ العلمِ من الطُّلابِ، يقعُ فعلُهُ فرضاً بعدما لم يكن واجباً، لأنَّ مصلحةَ الوجوبِ لم تحصَّلْ بعدُ، وما وقعت إلَّا بفعلِ الجميعِ،

---

<sup>١٧٧</sup> - العطار، حاشية العطار على شرح المحلِّي على جمع الجوامع: (٢٤١/٢)، ابنُ الحسَنِ المالكيُّ، تهذيبُ الفروق: (١٣١/١).

<sup>١٧٨</sup> - وقد سبق ذلك ص/٥٨-٥٩، وينظر: النَّوويُّ، المجموع شرح المذهب: (١٩٥/٤)، روضةُ الطَّالِبين وعمدةُ المفتين: (٢٢٦/١٠).



فوجب أن يكون فعل الجميع واجباً؛ لأنَّ الوجوب يتبع المصالح، ويختلف ثوابهم بحسب مساعيهم<sup>١٧٩</sup>.

وهذا ليس بناقضٍ لأيِّ حدٍّ من حدود الواجب؛ إذ قد يقال: يلزم منه أن يجتمع الوجوب وعدمُ الذمِّ بالتَّرك وهذا محال!!

فالجوابُ أنَّ هذا اللَّاحِقَ بطلبة العلم أو المجاهدين أو غيرهم وإن كان له التَّركُ إجماعاً، من غيرِ ذمٍّ ولا لومٍ ولا استحقاقٍ عقابٍ؛ إلَّا أنَّ فعله لا يُوصَفُ بالوجوب إلَّا بشرط الاجتماع، ووصفه به مع شرط الاجتماع يقتضي أنَّ التَّركَ لا يُوصَفُ بالإثمِّ إلَّا مع الاجتماع، والتَّركُ مع الاجتماع لا يُتصوَّرُ إلَّا إذا ترك الجميع، والعقاب حينئذٍ متحقِّقٌ<sup>١٨٠</sup>.

الحالة الثانية: وأما إن فعلته طائفةً بعد أخرى؛ فسقوط الحرج والإثم هو بالأوَّل، وأما فعل الثانية فالخلاف واقع بين العلماء هل يقع نفلاً أم فرضاً؟ وقد سبق الحديث عنه في موضعه<sup>١٨١</sup>.

وعلى كل حال يُفرَّق بين سقوط الحرج؛ الذي يحصل بالفاعل الأوَّل الذي حقَّق المقصد الشرعيَّ من الفعل -حدَّ الكفاية-، وبين اعتبار فعل الطائفة الثانية واجباً، فلا تلازم.

### الفقرة الثانية: هل يسقط الواجب الكفائيُّ عن البعض بشروع غيرهم أم بالأداء؟

غير خاف على من تتبَّع عرضَ المسائل السَّابقة أنَّ هذه المسألة لها تعلقٌ كبيرٌ بنظيرتها في المبحث السَّابق: هل يلزم الواجب الكفائيُّ ويتعيَّن بالشُّروع أم لا؟ ومقتضاه أن القائل بلزوم فرض الكفاية بالشُّروع يُسقطه بالشُّروع، ومن لم يقل بذلك لم يسقطه بالشُّروع؛ لكن بالانتهاء والأداء.

---

<sup>١٧٩</sup> - ينظر: العزُّ بن عبد السَّلام، قواعد الأحكام في مصالح الأناس: (١/٥٣)، والقرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١/١١٨).

<sup>١٨٠</sup> - القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق: (١/١١٨)، ابن الحسين المالكي، تهذيب الفروق: (١/١٣١).

<sup>١٨١</sup> - ينظر: ص/ ٥٨-٥٩.



غير أن ثمة أمراً آخر ينبغي لحظه قبل الحكم على المسألة؛ وهو أننا ولو قلنا بلزوم الكفائي بالشروع؛ لا يسوغ لنا القول بإسقاطه بمجرد الشروع؛ لأنه قد ينقطع عنه قبل تحصيل مصلحته ولو بجنون أو غيره؛ ومن هنا صوّب الزركشي القول بأنه لا يسقط إلا بتمام الفعل، وهو ما أشار إليه العطار في حاشيته<sup>١٨٢</sup>.

ولقد ذهب زكريّا الأنصاريُّ إلى القول الآخر؛ إذ قال: «من ظنَّ أن غيره فعله أو يفعله سقط عنه»<sup>١٨٣</sup>.

غير أن الأول أصح؛ لأن احتمال الانقطاع عن الفعل جدُّ وارِد كما ذكروا، ولا ينبغي بناء الحكم على مجرد شروع البعض في الواجب، بل لا بدَّ من تمامه، للتأكد من تحقق المصلحة المتغيّة للشارع منه، لا جرم وأنَّ ما يتعلّق بالمطلوبات الكفائيّة غالباً هي مصالح عامة وخطيرة، وبها استقامة أمور الدنيا وأحوال الآخرة؛ ترمي إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتوفير الاكتفاء الذاتي للأمة؛ ممّا يُعدُّ من ضروريّات حياة المجتمعات في الواقع الراهن، وليست كما ينصرف إليه الذهن غالباً؛ من تجهيز ميّت وإنقاذ غريق! بل هي إنقاذ مجتمع وإحياء مهج وأرواح، فينبغي الحرص على إتمام هذه الواجبات؛ فلا تسقط إلا بتمام فعلها وحصول مقاصدها، فيخرج بذلك الجميع عن عهدة التّكليف.

### الفقرة الثالثة: هل يسقط الواجب الكفائي بفعل غير المكلف كالصبي مثلاً؟

مع أن العلماء متفقون أن المقصود من الواجب الكفائي تحصيل مصلحته بمطلق إيقاع الفعل المطلوب، لكنّهم عند تدقيق تصوّرهم لذلك اختلفوا في حقيقته؛ هل المراد من التّكليف به إيقاعه على وجه موصوف بالوجوب، أم يكفي وجود مطلق الفعل ليحصل المقصد الشرعي منه؟

<sup>١٨٢</sup> - ينظر: الزركشي، البحر المحيط: (١/١٩٩)، العطار، حاشية العطار على شرح المحلّي على جمع الجوامع: (١/٢٤١-٢٤٢).

<sup>١٨٣</sup> - زكريّا الأنصاريُّ، غاية الوصول: (ص/٢٧): نقلاً عن البغا، الواجب عند الأصوليين وأثره الفقهي: (ص/٣١٥).



- فمن رأى أنَّ المطلوبَ هو حصولُ مطلقِ الفعلِ؛ بغضِّ النَّظَرِ عن اقترانه بصفة الوجوب؛ أسقطه بفعل غير المكلف كالصَّبِيِّ، وعلى هذا الرَّأْيِ درج ابنُ عبد الشَّكُورِ وابنُ نظام الدِّين. ومستندُهم القياسُ على أداءِ الدِّينِ تبرُّعاً؛ فهذا مُسْقَطٌ للدِّينِ الذي وجبَ على المدينِ رَغَمَ وقوعه من مُتَبَرِّعٍ، فكان عارياً عن صفةِ الوجوب وأسقط الواجب<sup>١٨٤</sup>.

وذهب الزَّرْكَشِيُّ إلى عدم سقوط الواجب الكِفَائِيِّ بفعل الصَّبِيِّ، بل لأبَدٍّ من وقوعه ممَّن وجبَ عليهم؛ أي موصوفاً بالوجوب، فلا يكفي مجردُ حصوله، ما لم يقترن ذلك بصفة الوجوب وتبعه في ذلك الجلال المحلِّي<sup>١٨٥</sup>؛ وعليه ابن أمير الحاج<sup>١٨٦</sup>.

---

<sup>١٨٤</sup> - ابن نظام الدِّين، فواتحُ الرَّحْمَتِ: (٥٨/١).

<sup>١٨٥</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (٢٠٠/١)، والعطَّار، حاشية العطَّار على شرح المحلِّي على جمع الجوامع: (٢٤١/١).

<sup>١٨٦</sup> - ابن الأمير الحاج، التقرير والتحبير: (١٣٧/٢).



## المطلب الثالث:

### أحوال تراحم الواجب الكفائي مع غيره:

وبذكر التراحم بين الواجب الكفائي والعيني طبعاً، يتحتّم الإشارةُ إلى مسألة المفاضلة بين الواجب الكفائي والعيني، ولا يخفى ما بين المسألتين من ارتباط؛ إذ هذه فرعُ تلك وعليها ينبني التّقديم والتّأخير.

### الفصل الأول: المفاضلة بين الواجب العيني والواجب الكفائي:

#### الفقرة الأولى: آراء العلماء في المسألة وأدلّتهم:

أولاً: ذهب أكثر العلماء إلى أنّ فرضَ العين أفضلُ من فرضِ الكفاية<sup>١٨٧</sup>، ولهم على ذلك براهينٌ وحججٌ منها:

١- اهتمامُ الشرع بفرض العين أبلغُ وأشدُّ؛ ولذلك قُصِدَ حصولُه من كلّ مُكَلَّفٍ؛ ومن هنا توجّه الخطاب فيه للأعيان، وهو دليل الأفضليّة<sup>١٨٨</sup>.

٢- ما ورد عن النبي ﷺ - في الحديث القدسي - فيما يرويه عن ربه ﷻ قوله: (وما تقرّبَ إليّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليّ ممّا افترضته عليه)<sup>١٨٩</sup>، وهو صريحٌ في أنّ أحبَّ القربات إلى الله ﷻ الفرائضُ العينية، أمّا الكفائية فقد ينوبُ الغيرُ فيها عن المكلف<sup>١٩٠</sup>.

<sup>١٨٧</sup> - الفتاوى، الكوكب المنير: (٣٧٧/١)، والمحلي، شرح جمع الجوامع: (٢٣٨/١).

<sup>١٨٨</sup> - العطار، حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع: (٢٣٩/١)، والبعلي الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية: (١٨٨/١).

<sup>١٨٩</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ٦١٣٧)؛ كتاب الرقاق، باب التّواضع: (٢٣٨٤/٥).

<sup>١٩٠</sup> - ينظر: الزّركشي، المنثور في القواعد الفقهية: (٤٢/٣).



٣- وقع في كلام بعض العلماء ما يدلُّ على ذلك؛ إمَّا صراحةً أو إشارة، وفيه يقولُ الإمامُ الشَّافعيُّ: «ليس بعد أداءِ الفرضِ شيءٌ أفضلُ من طَلَبِ العلمِ، قيلَ له: ولا الجهادُ في سبيلِ الله؟ قال: ولا الجهادُ في سبيلِ الله»<sup>١٩١</sup>.

وقال الرَّافعي: «قَطَعُ الطَّوَافِ المفروض لصلاةِ الجَنَازَةِ أو الرُّوَاتِبِ مكروهٌ؛ إذ لا يَحْسُنُ ترك فرضِ لعينٍ بالتطوُّع أو فرض الكفاية»<sup>١٩٢</sup>، وهذا التَّعليلُ كالصَّريحِ في أنَّ فرضِ العينِ أفضلُ، وقال أيضًا: «ومن عليه دينٌ مالٌ لمسلمٍ أو ذميٍّ، ليس له أن يَخْرُجَ في سفرِ الجهادِ أو غيره؛ إلَّا يأذن ربُّ الدِّينِ،... وكيف يَجُوزُ أن يَتْرَكَ الفَرَضَ الْمُتَعَيَّنَ عليه، ويشْتَغَلَ بفَرَضِ الكفاية»<sup>١٩٣</sup>.

٤- ويدلُّ لقولهم هذا أيضًا؛ أنَّ الشَّرْعَ في فرضِ العينِ يُلْزِمُ به، ولو خرج منه كان عليه قضاؤه، وفي الإلزام بالشَّرْعِ في فرض الكفاية خلافٌ، ولا قضاء لفرض الكفاية، ثُمَّ إنَّ تاركَ فرضِ العينِ يُجَبَّرُ عليه قطعاً وفي فرض الكفاية خلافٌ<sup>١٩٤</sup>.

ثانيًا: ذهب جمعٌ من العلماء إلى أنَّ القيامَ بفرضِ الكفايةِ أفضلُ من القيامِ بفرضِ العينِ: وحكوه عن أبي إسحاقَ الإسفرائينيِّ، وإمام الحرمين أبي المعالي، وأبيه أبي محمد الجويني وغيرهم<sup>١٩٥</sup>، وفيه يقولُ النَّازم:

وهو مفضَّل على ذي العينِ في زَعَمِ الاستاذِ مع الجويني<sup>١٩٦</sup>

وحجَّتْهم أنَّ العملَ المتعلِّقَ أفضلُ من القاصر؛ والقائمُ بفرض الكفاية أسقط الحرجَ عن نفسه وعن الأُمَّةِ<sup>١٩٧</sup>؛ ومن هنا قالوا بتفضيل فرض الكفاية على فرضِ العينِ، وفيه قال إمام

<sup>١٩١</sup> - الزَّركشيُّ، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٣٤٠/١).

<sup>١٩٢</sup> - الرَّافعيُّ، فتح العزيزِ شرح الوجيز: (٣٩٨/٣).

<sup>١٩٣</sup> - الرَّافعيُّ، فتح العزيزِ شرح الوجيز: (٣٥٨/١١).

<sup>١٩٤</sup> - الزَّركشيُّ، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٤٢/٣).

<sup>١٩٥</sup> - الزَّركشيُّ، البحر الحيط: (٢٠١/١-٢٠٢).

<sup>١٩٦</sup> - عبد الله إبراهيم الشنقيطي، مراقي السُّعود لمبتغي الرقيِّ والصُّعود: (ص/٤٤).

<sup>١٩٧</sup> - الزَّركشيُّ، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٤٢/٣).



الحرمين - رحمه الله -: «القيام بما هو من فروض الكفايات أخرى بإحراز الدرجات وأعلى من فنون القربات من فرائض الأعيان؛ فإن ما تعين على المتعبد المكلف لو تركه، ولم يقابل أمر الشارع فيه بارتسام؛ اختص المأثم به، ولو أقامه فهو المثاب، ولو فرض تعطيل فرض من فروض الكفايات؛ لعلم المأثم على الكافة على اختلاف الرتب والدرجات، والقائم به كفى نفسه وكافة المخاطبين الحرج والعقاب، وآمل أفضل الثواب، ولا يهون قدر من يحل محل المسلمين أجمعين في القيام بمهم من مهمات الدين»<sup>١٩٨</sup>، وقال النووي: «للقيام بفرض الكفاية منزلة على القيام بفرض العين، من حيث أنه أسقط الحرج عن نفسه وعن المسلمين، وفاعله ساع في صيانة الأمة عن المأثم، ولا يشك في رجحان من حل محل المسلمين أجمعين، في القيام بمهم من مهمات الدين»<sup>١٩٩</sup>.

## الفقرة الثانية: الترجيح:

قبل الترجيح لا بد من توضيح أمر يلتبس على الكثير؛ وهو أن بعضهم وهم فحكي عن من ذكر من أنصار القول الثاني أن فرض الكفاية أفضل من فرض العين، وهو غلط، فإن كلامهم إنما هو في كون القيام بهذا الجنس أفضل من ذاك، بل حتى هذا الأخير لا يسلم؛ فمنهم من نص على المزية فعبارة النووي: "وللقائم به مزية"، وهو مفاد عبارة الجويني أيضاً، ولا يلزم من المزية الأفضلية، فقد يختص المفضل بأمر ويفضله الفاضل بأمر<sup>٢٠٠</sup>.

والذي توصل إليه البحث أن العيني أفضل من الكفائي بالاعتناء الأصلي؛ ويكفيه فضلاً أنه مطلوب من كل واحد بعينه، وقد تقدم عرض كلام بعض الأئمة فيه كالشافعي والرافعي - رحمة الله عليهم أجمعين - وهذا أبو حامد الغزالي يقول: -في الاشتغال بعلم الخلاف قبل تحصيل فرض العين من العلم-: «أن لا يشتغل به وهو من فروض الكفايات، من لم يتفرغ من فروض

<sup>١٩٨</sup> - أبو المعالي، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/٢٦١).

<sup>١٩٩</sup> - النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١٠/٢٢٦).

<sup>٢٠٠</sup> - الزركشي، المنتور في القواعد الفقهية: (٣/٤١)، والزركشي، البحر الحيط: (١/٢٠٢)، السيوطي،

الأشباه والنظائر: (ص/٤١١).



الأعيان، ومن عليه فرضُ عينٍ فاشتغلَ بفرض الكفاية، وزعمَ أنَّ مقصوده الحقُّ فهو كذابٌ، ومثاله: مَنْ ترك الصَّلَاةَ في نفسه وتبحَّرَ في تحصيل الثَّياب ونسجها؛ قصداً لسترِ العورات»<sup>٢٠١</sup>.

ثمَّ هناك مَلَحَظٌ دقيقٌ ينبغي التَّنَبُّه له، وهو أنَّ ما نُقِلَ من تفضيلِ فرضِ الكفايةِ على العينِ؛ هو في حالةِ ازدحامهما واجتماعهما على شخصٍ واحدٍ؛ فتعيَّنَ الكفائيُّ في حقِّه؛ وفيه قال كمالُ الدِّين الزَّمَلْكَانيُّ: «ما ذُكِرَ من تفضيلِ فرضِ الكفايةِ على فرضِ العينِ محمولٌ على ما إذا تعارضًا في حقِّ شخصٍ واحدٍ، ولا يكونُ ذلك إلاَّ عندَ تعيُّنهما، وحينئذٍ هما فرضًا عينٍ، وما يُسْقِطُ الحرجَ عنه وَعَنْ غَيْرِهِ أَوْلَى، وأمَّا إذا لم يتعارضَا، وكان فرضُ العينِ متعلِّقًا بشخصٍ، وفرضُ الكفايةِ له مَنْ يَقُومُ بِهِ، ففرضُ العينِ أَوْلَى»<sup>٢٠٢</sup>، فالحديث عن تقديم أحدهما عند التعارض؛ إنما يسوغ في هذه الحال.

غيرَ أنَّ هذا الكلام ليس على إطلاقه فالذي يلوح لي -والعلم عند الله- أنَّه إذا تعارضًا في حقِّ شخصٍ واحدٍ يُنْظَرُ في ما له بدلٌ؛ فيُصار إلى البدل ويُقدَّم ما خلا عن بدلٍ؛ كما في سقوطِ الجمعةِ مَنْ له قريبٌ مُمَرَضٌ.

وإن كان الوقتُ متَّسِعًا لهما: فتقدِّمُ فرض الكفايةِ لا يقتضي أفضليَّته أليس عند اجتماع كسوفٍ وفرضٍ -ولم يخف فوتُ الفرضِ-، يُقدَّم الكسوفُ كي لا يفوتَ، مع أنَّ الكسوفَ سنَّةٌ؛ ولا يرقى إلى الصلاة المكتوبة اتِّفاقاً؟-: فلم يكن تقديمه حُكْمًا بأفضليَّته<sup>٢٠٣</sup>، وهذا الرَّأي التفصيليُّ يتوجَّه في حال إضافة الواجب الكفائيِّ للأفراد، وتعيُّنه عليهم.

- وأما متمسِّكُ أنصار القولِ الثَّاني من كون العملِ المتعدِّي أفضلَ من القاصر؛ فليست بقاعدة مطَّردة؛ فإنَّ الشَّيخَ عزَّ الدِّين أنكرَ هذا الإطلاقَ وقال: «قد يكونُ القاصرُ أفضلَ كالإيمان، فقد سئل النبي ﷺ: أيُّ الأعمالِ أفضلُ؟ فقال: (إيمان بالله، قيل: ثُمَّ ماذا؟ قال: جهادٌ

<sup>٢٠١</sup> - الغزاليُّ، إحياءُ علوم الدِّين: (٤٢/١-٤٣).

<sup>٢٠٢</sup> - الزَّرْكَشِيُّ، البحر المحيط: (٢٠٢/١).

<sup>٢٠٣</sup> - ينظر: الزَّرْكَشِيُّ، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٤٠/٣).



في سبيل الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حجٌّ مبرورٌ<sup>٢٠٤</sup>، وقدَّم النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ على الصَّدَقَةِ وغيرها فقال ﷺ: (خير أعمالكم الصَّلَاةُ)<sup>٢٠٥</sup>، وهذه كلها قاصرة، إلاَّ الجهادُ، واختار العزُّ تبعاً للغزالي في الإحياء أنَّ فضل الطَّاعاتِ على قدرِ المصالح النَّاشئةِ عنها؛ فتصدَّق البخيلِ بدرهمٍ أفضلُ في حقِّه من قيام ليلة وصيام أيَّام<sup>٢٠٦</sup>.

على أنَّه لا شكَّ في تخصيصِ هذا الفضلِ بمن سبقَ إلى الواجبِ الكفائيِّ وقام به أوَّلاً، أمَّا مَنْ فعله ثانياً فلا يكون في حقِّه أفضلُ من فرضِ العينِ وإن قلنا: يقع فرضاً؛ لأنَّ سقوط الحرج حصل بالأوَّل، وتسمية الثاني فرضاً إنّما هو لحصولِ ثوابِ الفرض لا غير<sup>٢٠٧</sup>.

### الفصل الثاني: تعارض الواجب الكفائيِّ مع الواجب العينيِّ:

وهذه المسألة فرعُ المسألة السَّابقة، وما قُدِّمت إلاَّ لأجلها، فيتحصلُ ممَّا ذُكر؛ أنَّ الحكم على هذا لا يصحُّ فيه تعميمٌ؛ فالأوَّلَى في رأيِ البَحْث أن يُفصَّلَ فيها القولُ على ما يأتي:

إذا تعارض الواجبُ الكفائيُّ مع الواجبِ العينيِّ في حقِّ المكلَّف فلا يخلو من حالين:

**الحال الأوَّل:** أن يُوجدَ غيره ممَّن يقومُ بذلك الواجبِ الكفائيِّ. وهنا يُقدِّم الواجبُ العينيُّ، وللکفائيِّ من يقوم به؛ كمن دخل مسجداً فوجد جنازةً، وحضرته مكتوبةً ضاق

<sup>٢٠٤</sup> - أخرجه البخاري في «الصَّحيح»: (رقم: ٢٦)؛ كتاب الإيمان باب من قال إن الإيمان هو العمل: (١٨/١)، ومسلم في «الصَّحيح»: (رقم: ٨٣)؛ كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال: (٨٨/١).

<sup>٢٠٥</sup> - أخرجه ابن ماجه في «السنن»: (رقم: ٢٧٧)؛ كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء: (١٠١/١)، وابن حبان في «الصَّحيح»: (رقم: ١٠٣٧)؛ كتاب الطهارة، باب ذكر إثبات الإيمان للمحافظ على الوضوء: (٣١٣/٣)، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين»: (رقم: ٤٤٨)؛ كتاب الطهارة، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولست أعرف له علّة يُعلَّل بمثلها مثل هذا الحديث؛ إلاَّ وهَمَّ من أبي بلال الأشعري، وهَمَّ فيه على أبي معاوية»: (٢٢١/١).

<sup>٢٠٦</sup> - الزَّركشي، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٤٢٢-٤٢٣)، وينظر في معناه: العزُّ بن عبد السَّلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام: (٢٢/١-٢٣). و(٥٤/١-٥٥).

<sup>٢٠٧</sup> - الزَّركشي، المنشور في القواعد الفقهيَّة: (٤٠/٣).



وقتُها، وللجنازة جمعٌ يصلُّون عليها، فلا شكَّ أنَّه يشتغلُ بصلاته الفائتة، لأنَّ المقصد من صلاة الجنازة متحقِّقٌ دونه، ولا إثمَ عليه في التَّرك، بخلاف ما لو أخرَّ الفائتةَ عن وقتها.

**الحال الثانية:** ألاَّ يُوجدَ غيره ممَّن يقومُ بذلك الواجبِ الكفائيِّ، أو لا تتحقَّق الكفايةُ إلا بمجموعةٍ هو منهم؛ وفي هذه الحال يُنظرُ في المتعارضين:

١- فإن كان لأحدهما بدلٌ والآخرُ ليس كذلك؛ قُدِّم ما ليس له بدلٌ، وصير إلى البدلِ في قسيمه؛ كجوازِ تخلُّف من يُمرِّضُ أحداً من أهله -ولا أحد غيره يقوم مقامه- عن صلاة الجمعة، فكلاهما واجبٌ عليه، غير أنَّ للجمعة بدلاً وهو الظُّهر؛ فيصير إليه ويعتني بأهله؛ لأنَّه بذلك يحقِّق مصلحةَ الأمرين، وهذا أولى من أن يقتصرَ على أحدهما وهو مطلوبٌ بهما جميعاً.

٢- وإن ضاق وقتُ أحدهما واتسعَ الآخرُ؛ قُدِّم المضيقُ على الذي اتسع وقتُه؛ رجاءَ عدم فواتِ كلا الفرضين، مادامَ الجمعُ بينهما ممكناً؛ كطبيبٍ يُجري عمليةً جراحيةً لمرِيضٍ ودخل وقتُ العصر، وعادةً أمثال تلك العمليَّات الانتهاءُ قبلَ خروجِ الوقت؛ فلا شكَّ أنَّه يؤخَّر العصرَ لاتِّساع وقتها.

على أنَّه ينبغي لحظُ أمرٍ مُهمٍّ؛ وهو أنَّ كليهما في هذه الحال عينيٌّ؛ لذا يُنظرُ إلى مُرجِّحاتٍ أُخرَ خارجيَّةٍ، وليسَ موجبَ التَّرجيحِ ذاتُ العينيِّ والكفائيِّ كما سبق، وإنَّما الحكمُ يصيرُ إضافيًّا، والله أعلم.

هذا تمامُ القولِ والبيانِ في مضمونِ الفصلِ الدِّراسيِّ الأوَّل، والذي احتوى على حقيقة الواجباتِ الكفائيَّةِ وأقسامِها، وما يعتريها من أحكامٍ وأحوالٍ؛ وتبدَّى من أثناهُ أنَّ الخطابَ بإقامة فروض الكفايات متعلِّقٌ بالجميعِ وهم مسؤولون بالكليَّةِ على إقامته، وهذه الواجباتُ أوسعُ مجالاً من أن تحصرَ في أحكامِ الجنائز، وهي أهمُّ شأنًا وأخطرُ، والتفريطُ فيها مؤذنٌ بفواتِ مصالحِ الأُمَّة، وخرابِ أحوالها.



ومن مقرراتِ المعقولِ والمنقولِ أنَّ ترتيبَ شؤونِ الدُّنيا وأحوالِ الآخرةِ متوقِّفٌ على الحفاظِ  
المصالحِ الضروريةِ، والكلِّياتِ الخمسِ التي جاءتِ أحكامُ كلِّ الشَّرائعِ بحفظِها، يقولُ الشَّاطِبيُّ:  
«مُصالحُ الدِّينِ والدُّنيا مبنيةٌ على المحافظةِ على الأمورِ الخمسةِ المذكورةِ فيما تقدَّم، . . . فلو ارتفعَ  
ذلك لم يكنْ بقاءٌ وهذا كُلُّه معلومٌ لا يَرْتَابُ فيه من عَرَفَ ترتيبَ أحوالِ الدُّنيا وأنَّها زادتُ  
لِلآخرةِ»<sup>٢٠٨</sup>، -: فمن هنا ارتأيتُ أنْ أُثنيَ بِفصلٍ؛ يُجَلِّي أثرَ الواجباتِ الكفائيةِ في الحفاظِ على  
المصالحِ الضروريةِ، وبذلك تَتَضَحُّ أهميَّةُ فرضِ الكفايةِ في إقامةِ الحياةِ البشريَّةِ، واستقامةِ أحوالِ  
أهلِها.

---

<sup>٢٠٨</sup> - والكلِّياتُ الخمسُ هي حفظُ الدِّينِ والنَّفْسِ والعقلِ والنَّسْلِ والمالِ، ينظر: الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول  
الشريعة: (١٤/٢/١)، والغزاليُّ، المستصفى من علم الأصول: (ص/١٧٤).



# الفصل الثاني

الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد الشرعية، وأثرها في حفظ  
الكليات الضرورية

وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** تكييف الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد  
الشرعية

**المبحث الثاني:** الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثره في  
حفظ المقاصد الضرورية.

**المبحث الثالث:** أثر الواجبات الكفائية في حفظ المقاصد الخمس  
الضرورية



# المبحث الأول

تكييف الواجبات الكفائية في ضوء المقاصد الشرعية

وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** مضمون المقاصد الشرعية

**المطلب الثاني:** علاقة الواجبات الكفائية بالمقاصد الشرعية



## المطلب الأول:

### مضون المقاصد الشرعية

الفرع الأول: التعريف اللغوي للمقاصد: المقاصد جمع مقصد من قصد يقصدُ قصدًا، وهي في لسان العرب تطلق على معانٍ أهمها:

١ - استقامة الطريق<sup>٢٠٩</sup>، ومنها قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾<sup>٢١٠</sup>، وفيه قال ابن جرير: «والقصدُ من الطريق؛ المستقيمُ الذي لا اعوجاج فيه»<sup>٢١١</sup>.

٢ - العدل والتوسط في الأمور<sup>٢١٢</sup>، وكان الصحابةُ يصفون صلاةَ النبي ﷺ بأنها قَصْدٌ وَسَطٌ، وعدل<sup>٢١٣</sup> بين الإفراط والتفريط.

٣ - التوجه إلى الشيء بغية تحصيله، تقول قصدتُ فلانا إذا توجهت إليه<sup>٢١٤</sup>.

ويظهر واضحاً أنَّ المعاني لها متعلّق واضح بالمعنى الاصطلاحي فالمقاصد هي الغايات التي يقصدُ الشارِعُ تحصيلها من تشريعه، وهي مقاصد تتسم بالوسطية والاعتدال لا إفراط فيها ولا تفريط، بها يُهتدى إلى السبيل القويم، والطريق المستقيم.

<sup>٢٠٩</sup> - الجوهري، الصحاح: (٤٤٣/١)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص/١٤١١).

<sup>٢١٠</sup> - [سورة النحل: ٩٠]

<sup>٢١١</sup> - الطبري، جامع التأويل والبيان: (٨٣/١٤).

<sup>٢١٢</sup> - الفيومي، المصباح المنير: (٦٠٩/٢/١)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص/١٤١١).

<sup>٢١٣</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ٨٦٦)؛ كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة: (٥٩١/٢).

<sup>٢١٤</sup> - ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص/١٤١١)، و الجوهري، الصحاح: (٤٤٣/١).



## الفصل الثاني: تعريف المقاصد في الاصطلاح:

إنَّ موضوع المقاصد موضوع مستحدث لم يعرفه الجيل الأول من العلماء استقلالاً، ولم يتطرق إليه من بعدهم بالتفصيل إلاَّ بعضهم: لم يعثر له على تعريف محدّد متفق عليه، وإن تحدّث عنه بعضهم كالجوينيّ والغزاليّ والعزّ، وحتىّ الشّاطبيّ الذي أفرد جزءاً كبيراً من الموافقات للمقاصد بل يعدُّ حلقةً لا نظير لها في تاريخ هذا العلم، لم يذكر تعريفاً اصطلاحياً محدّداً له، بل كانوا بصدد التّأصيل والتعليل والتفريع، ولم يحدّوها بحدٍّ ربما لكونها معلومةً عندهم ضرورةً<sup>٢١٥</sup>.

إلى أن جاء الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور والذي أورد في كتابه المقاصد ما يُشعرُ بتعريفه لها؛ غير أنّه عرّفها بشكل من الإطالة التي لا تليق بنظم التعريفات والحدود.

فعرّف المقاصد العامّة بأنّها: «المعاني والحكم الملحوظة للشّارع في جميع أحوال الشّرع أو معظمها، بحيث لا تختصُّ بالكون في نوع خاصٍّ من أحكام الشّريعة؛ فيدخل في ذلك أوصاف الشّريعة وغايتها العامّة، والمعاني التي لا يخلو التّشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معانٍ من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنّها ملحوظة في أنواع كثيرة منها»<sup>٢١٦</sup>.

وعرّف المقاصد الخاصّة بأنّها: «الكيفيّات المقصودة للشّارع لتحقيق مقاصد النّاس النّافعة، أو حفظ مصالحهم العامّة في تصرّفاتهم الخاصّة، كي لا يعود سعيهم في مصالحهم الخاصّة بإبطال ما أسّس لهم من تحصيل مقاصدهم العامّة... ويدخل في ذلك كلّ حكمة روعيت في تشريع أحكام تصرّفات النّاس»<sup>٢١٧</sup>.

<sup>٢١٥</sup> - ينظر: الرّيسونيّ، نظريّة المقاصد عند الشّاطبيّ: (ص/١٧-١٨).

<sup>٢١٦</sup> - ابن عاشور، مقاصد الشّريعة الإسلاميّة: (ص/٢٥١).

<sup>٢١٧</sup> - ابن عاشور، مقاصد الشّريعة الإسلاميّة: (ص/٤١٥).



ومعظم المحدثين الذين جاءوا بعده من تعريفه استقوا، وألبسوها ألفاظاً مختصرةً مردّها إلى التعريف المذكور، وهي متقاربة كلّها تومئ إلى: المعاني والغايات التي يتوخّاها الشّارع من وراء تشريعاته العامّة والخاصّة؛ تحقيقاً لمصالح الخلق ودرءِ المفاسد عنهم<sup>٢١٨</sup>.

---

<sup>٢١٨</sup> - ينظر: علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها: (ص/١٤-٤٣)، اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٣٦-٣٧)، والرّيسوني، نظرية المقاصد عند الشّاطبي: (ص/١٩).



## المطلب الثاني:

### علاقة الواجبات الكفائية بالمقاصد الشرعية

**الفصل الأول:** المقاصد الأصلية والمقاصد التابعة:

أولاً: **المقاصد الأصلية:** وهي الضروريات المعتبرة في كلِّ ملة؛ من حفاظ على الدين و النفس و العقل و النسل و المال، مع عدم اعتبار حظِّ للمكلف فيها. و كون المكلف مسلوب الحظ يظهر من وجهين:

(١) - **الوجه الأول** من حيث كونها ضروريةً فهي قيام بمصالح عامةٍ مُطلقةٍ لا تختصُّ بحال دون حال ولا بصورة دون صورة ولا بوقت دون وقت، فلا اختيار للمكلف فيها نوعاً ولا وقتاً بل هو مضطرٌّ إليها ضرورةً ولا تقوم من دونها حياة؛ فإذا عُدِمَ الدينُ أو النفس أو العقل أو النسل أو المال عُدِمَت الحياة.

(٢) - **الوجه الثاني:** لو اختار العبدُ خلافها فاختار عدم الحفاظ على دينه أو نفسه أو ماله بارتكاب ما يحرم إحداها ويُلحق الخللَ بها فإنه يحجر عليه ويحال بينه وبين اختياره جبراً، ويكون أثماً عند الله.

فمن هنا؛ صار المكلف مسلوبَ الحظِّ في الضروريات أو المقاصد الأصلية بالأصالة وإن صار له فيها حظ فبالتَّبَع لهذا المقصد الأصلي<sup>٢١٩</sup>.

**ثانياً: المقاصد التابعة:** وهي التي رُوِيَ فيها حظُّ المكلف؛ فمن جهتها يحصل له مقتضى ما جُبِل عليه من نيل الشهوات والاستمتاع بالمباحات وسدِّ الخَلَات.

فهي مجموعةُ التَّسْبِياتِ المتنوعةِ والتي لا يُلزم المكلفُ فيها بنوعٍ معيَّن، وإنَّما يوكل إلى اختياره وميوله وقدراته، فلا يجبرُ على التجارة دون الصناعة ولا يُلزم بتعلُّم الطبِّ مثلاً دون

<sup>٢١٩</sup> - ينظر: الشَّاطِبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١٣٤/٢-١٣٥).



الهندسة أو الاقتصاد، ولا بأكلٍ معيّنٍ أو لباسٍ محدّدٍ وإنّما المقصودُ إقامةُ الضّروريّاتِ الأصليّةِ وعدمِ إلحاقِ الخللِ والخرمِ بها؛ فيراعى حظُّ المكلفِ فيها ولا يُسلبُ الاختيارُ كما في الأولى.

وإنما عُدّت تابعةً للمقاصدِ الأصليّةِ وخادِمةً لها لأنّ هذه الأخيرة لا تقوم في الخارج إلا بها، ولو عدت التابعةُ رأساً لم تتحقّقْ الأصليّةُ لتوقّفِها عليها<sup>٢٢٠</sup>.

وذلك أن حكمة الحكيم الخبير حكمت أن قيام الدين والدنيا إنّما يصلح ويستمر بدواعٍ من قبل الإنسان تحمله على اكتساب ما يحتاج إليه هو وغيره؛ فخلق له شهوة الطعام والشراب إذا مسّه الجوع والعطش ليحرّكه ذلك الباعث إلى التّسبّب في سدّ هذه الخلّة، وجعله يتضرّر بالحرّ والبرد ليدعوه ذلك إلى اكتساب اللباس والمسكن، وغرز فيه الميل والشهوة إلى النساء لتحرك في نفسه السّعيّ للنّكاح.

وهكذا جرى الرّسم التّشريعيّ منّا من الله وفضلاً، ولو شاء الله لكلف بها مع الإعراض عن الحظوظ وسلب الدواعي المبحول عليها؛ لكنّه امتن على عباده بما جعله وسيلة إلى ما أراد من عمارة الدنيا للآخرة بإقامة الضّروريّاتِ الأصليّةِ الكفيلة بإقامة حياة الفرد والمجتمع على السواء، وجعل الاكتساب لهذه الحظوظ مباحاً لا ممنوعاً كأكل المستلذات، ولُبس اللّيّنات، وسكنى الواسعات، وركوب الفارحات، ونكاح الجميلات؛ لكن على قوانينٍ شرعيّةٍ هي أبلغ في المصلحة وأجرى على الدوام، فأخذ المكلف في استعمال الأمور الموصلة إلى تلك الأغراض لتحقيق المقاصد الضّرورية الأصليّة من حفظ للنفس وإبقاء للنوع وغيرها، فمن هذه الجهة صارت المقاصد التابعة خادمة للمقاصد الأصليّة ومكملة لها، وبهذا اللَّحظ قليل إن هذه المقاصد توابع وإن تلك هي الأصول، فسبحان الرحيم العليم الخبير الحكيم رغبتنا في القيام بحقوقه الواجبة علينا بوعده حظيّ لنا، وعجّل لنا من ذلك حظوظاً كثيرةً نتمتع بها في طريق ما كلفنا به تكراً منه وإفضالاً<sup>٢٢١</sup>.

<sup>٢٢٠</sup> - ينظر: الشّاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١٣٦/٢/١) مع التعليق للشّيخ دراز.

<sup>٢٢١</sup> - ينظر: الشّاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١٣٦/٢/١-١٣٧).



## الفصل الثاني: علاقة الواجبات الكفائية بالمقاصد الأصلية:

وتبدو علاقة الواجبات الكفائية بالمقاصد الأصلية جليةً من خلال عرض أنواع المقاصد الأصلية؛ وهذه الأخيرة نوعان:

١- ضرورياتٌ عينيةٌ: فكلُّ مكلفٍ مأمور بإقامتها في نفسه فهو مطلوب بحفظ دينه ونفسه وعقله ونسله وماله.

٢- ضرورياتٌ كفائيةٌ: وكونها كفائيةً من حيث كانت منوطة بالغير، يقوم بها على العموم جميع المكلفين لتستقيم أحوال العامة التي لا تقوم الخاصة إلا بها، فيقوم بها المجموع بالمجموع، فإن الله لم يجعل للإنسان قدرةً على القيام بحاجياته الأساسية وضروريات حياته وحده لضعفه عن مقاومة هذه الأمور، فطلب التعاون بغيره فصار يسعى في نفع نفسه واستقامة حاله بنفع غيره، فحصل الانتفاع للمجموع بالمجموع وإن كان كل واحدٍ إنما يسعى في نفع نفسه في حقيقة الأمر.

ومن هنا؛ كان التكليف بالفروض الكفائية لأجل تحقيق المقاصد الأصلية للشرعية الإسلامية ومن ذلك تحقيق المصالح الدينية والدنيوية العامة للأمة<sup>٢٢٢</sup>.

وإنما ذكر الإمام الشاطبي -رحمه الله- هذا التفسير إشارة منه إلى كون الفروض الكفائية لا تقلُّ أهميةً عن العينية؛ بل هذه الأخيرة لا قيام لها إلا بإقامة الكفائية؛ وبذلك تكون الفروض الكفائية مكملةً للفروض العينية ولاحقةً بها في كونها ضروريةً؛ فلا يقوم العيني إلا بالكفائي؛ وذلك أن المطلوبات الكفائية قيام بمصالح عامة لجميع الخلق، فالمأمور به من تلك الجهة - الكفائية - مأمور بما لا يعود عليه من جهته خاصة؛ لأنه لم يؤمر إذ ذاك بخاصة نفسه فقط وإلا صار عينياً، بل مقصود المطلوبات الكفائية إقامة الوجود وحقيقة القائم بالفرض الكفائي أنه خليفة الله في عبادته على حسب مقدرته وما هبى له من ذلك؛ فإن الواحد لا يقدر على إصلاح نفسه والقيام بجميع أهله فضلاً عن أن يقوم بمصالح أهل الأرض<sup>٢٢٣</sup>، ولذلك قال ﷺ: ﴿وَرَفَعْنَا

<sup>٢٢٢</sup> - ينظر: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١٣٥/٢/١).

<sup>٢٢٣</sup> - وفي معناه: ابن خلدون، المقدمة: (ص/٤٠٥).



بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴿٢٢٤﴾، فجعل الله الخلق خلائفَ بعضهم لبعضٍ في إقامة الضروريات العامة حتى قام الملكُ في الأرض. ٢٢٥

كما أنَّ المقاصد الأصلية الكفائية لا اعتبار لحظَّ المكلف فيها أصالة، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أنَّها ضروريةٌ ولا تستقيم حياةُ المكلف ولا تقومُ إلَّا بإقامتها، وإذا تمالَّأ أهل بلد على تركها أجبروا عليها، وقوتلوا على تركها، فلا اختيار للمكلف فيها بل هو مضطر إليها ضرورة.

الثاني: القائم بهذه المطلوبات الكفائية لا يجوز له أن يستجلب الحظوظ لنفسه بدل قيامه بهذه المطلوبات، فلا يأخذ القاضي أجراً على قضائه ولا مفت على إفتائه، ولا لحاكم على حكمه؛ وغيرها من الأمور العامة التي تحقق المصالح العامة؛ والمقصود هنا أن يأخذ الأجر من آحاد الناس الذين قضى لهم أو أفتاهم لا ما يأخذه من بيت المال أو السلطات المعنية؛ بل بذل الأجر له واجبٌ كفائيٌّ على الأمة إقامته.

ومن ثمة حُرِّمت الرِّشا والهدايا المقصود بها نفس الولاية؛ لأن استجلاب المصلحة الخاصة بالأصالة هنا مفضٍ إلى مفسدة عامة تضاد حكمة الشريعة في وضع هذه الولايات، وعلى هذا يجري العدل في الأنام وبه يصلح النظام ٢٢٦.

---

٢٢٤ - [سورة الزخرف: ٣٢]

٢٢٥ - ينظر: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١٣٥/٢/١).

٢٢٦ - قسَّم الشَّاطِبِيُّ المطلوبات الكِفَائِيَّة في اعتبار الحظ إلى ثلاثة أقسام: ١ - قسم لم يعتبر فيه حظ المكلف بالقصد الأول على حال وذلك الولايات العامة والمناصب العامة للمصالح العامة.

٢ - وقسَّم اعتبر فيه ذلك وهو كل عمل كان فيه مصلحة الغير في طريق مصلحة الإنسان في نفسه كالصناعات والحرف العادية كلّها وهذا القسم في الحقيقة راجع إلى مصلحة الإنسان واستجلابه حظه في خاصة نفسه وإنما كان استجلاب المصلحة العامة فيه بالعرض.

٣ - وقسم يتوسط بينهما فيتجاوزه قصد الحظ ولحظ الأمر الذي لاحظ فيه وهذا ظاهر في الأمور التي لم تتمحض في العموم وليست خاصة؛ ويدخل تحت هذا ولاية أموال الأيتام والأذان وتعليم العلوم؛ الموافقات: (١٣٦/٢/١) - (١٣٧).



## المطلب الثاني:

### الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثره في حفظ المقاصد الضرورية

#### تمهيد:

أمر الله عباده بالخيرات ووعدهم الثواب الحسن عليها، ونهاهم عن الشرور والسيئات وتوعد بعقاب مُقترفيها، والمصالح كلها خيرٌ نافعٌ والمفاسد بأسرها شرورٌ سيئاتٌ مُضِرّاتٌ؛ فالمكلفُ مأمورٌ بتحصيلِ المصالح وأسبابها منهيٌّ عن المفاسد ووسائلها، وللدارين مصالحٌ إذا فاتت فسدَ أمرهما ومفاسدٌ إذا تحققت هلكَ أهلُهما، ورأسُ هذه المصالح المطلوب تحصيلها من قبل المكلف هي الضروريات الخمسُ وهي الدينُ والنفسُ والعقلُ والنسلُ والمالُ وهي مراعاةٌ في كلِّ ملةٍ؛ لذا جاءت التشريعاتُ الربّانيةُ لحفظها وصيانتها، ودرءِ الخللِ الواقع والمتوقّع فيها<sup>٢٢٧</sup>، فشرعت الوسائلَ والأسبابَ المحقّقة لذلك.

غير أن ما يُلَفَتُ الأنظارَ، ويسترعى الاهتمامَ؛ أن ثمةَ وسيلةً عظيمةً لها أثرٌ بارزٌ في الحفاظِ على الكلياتِ جميعها، وهي التي أشارَ إليها الشّاطبيُّ - في معرضِ ذكرِ الوسائلِ التي شرّعت لحفظ الضرورياتِ الخمسِ - قائلا: «وجامعُ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكر»<sup>٢٢٨</sup>.

هذا من جهةٍ؛ ومن جهةٍ أخرى نجدُ هذا الخلقَ العظيمَ واجباً كفائياً على الأمةِ الإسلاميّةِ إقامته في واقعها؛ لتطبيقِ منهجِ الله في أرضه، قال ﷺ: «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»<sup>٢٢٩</sup>، ونصَّ غيرُ واحدٍ من العلماء أن هذه الآيةَ دليل على وجوبِ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ وجوباً كفائياً على المسلمين<sup>٢٣٠</sup>، وذلك لما له من عظيمِ النّفعِ وقوّةِ الأثرِ في إصلاحِ الفردِ والمجتمعِ،

<sup>٢٢٧</sup> - ينظر: الشّاطبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١/٢/٠٧).

<sup>٢٢٨</sup> - الشّاطبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١/٢/٠٨).

<sup>٢٢٩</sup> - [سورة آل عمران: ١٠٤].

<sup>٢٣٠</sup> - ينظر: الماورديُّ، الأحكام السلطانيّة والولايات الدينيّة: (ص/٢٧٠)، ابن العربيُّ، أحكام القرآن:

(١/٣٤٠) القرطبيُّ، الجامع لأحكام القرآن: (٤/١٦٥)، وغيرهم كما سيأتي قريباً.



ورفعه الشيء في ميزان الشرع إنما هو بقدر ما يحققه من مصالح وخيور للخلق، وما يدرؤه من مفسد ومضار عن الفرد والمجتمع، كيف لا وهو مع ذلك متعلق بجميع أبواب الشريعة، كما أشار الشاطبي قائلًا: «وهي أنواع فروض الكفايات؛ وجامعها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وأعقبه دراز معلقًا: «الجامع من بين فروض الكفايات الذي يتعلق بكل مطلوب وكل منهي عنه في الشريعة؛ هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه لا يختص باب من الشريعة دون باب، بخلاف فروض الكفايات الأخرى؛ كالولايات العامة والجهاد وتعليم العلم وإقامة الصناعات المهمة فهذه كلها فروض كفايات قاصرة على بابها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كفائي مكمل لجميع أبواب الشريعة»<sup>٢٣١</sup>.

ومن هنا؛ رأيت أن أفرد لهذا الأصل العظيم مبحثًا، أعرض فيه لبيان حكمه وأهميته وأثره في الحفاظ على الكليات الضرورية.

---

<sup>٢٣١</sup> - الشاطبي، الموافقات: (٢/٣/٢٧٥).



## المطلب الأول:

### مَضْمُونُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ

الفرد الأول: إطلاقُ المعروف والمنكر في لسانِ العرب:

العينُ والراءُ والفاءُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنى السَّكونِ والطَّمَأْنِينَةِ إلى الشَّيْءِ، والعرفُ المعروفُ سُمِّيَ بذلكَ لأنَّ النَّفوسَ تَأْلَفُهُ وَتَسْكُنُ إِلَيْهِ<sup>٢٣٢</sup>، والمُنْكَرُ ضِدُّهُ؛ يقالُ أُنْكَرَ الشَّيْءُ: إذا لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه<sup>٢٣٣</sup>.

الفرد الثاني: التعريفُ الاصطلاحيُّ للأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر:

إنَّ لعلماءَ الشَّرْعِ اصطلاحاتٍ خاصَّةً بهم، تَقَرُّبُ من الوضعِ اللُّغويِّ تارةً وتَبَعْدُ أخرى لا سِيَّما إن وُجِدَ لِلْفِظِ إطلاقاتٌ عِدَّةٌ؛ فقد يُتَخَيَّرُ منها البعضُ ويُسْتَبَعَدُ الآخرُ، فأضحى حتماً على الباحثِ التعرُّيجُ على المعنى الاصطلاحيِّ للأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، والألفاظِ ذاتِ الصَّلَةِ كالحِسْبَةِ.

أولاً: تعريفُ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ اصطلاحاً:

يراد بالمعروف: كلُّ ما استحسَنه الشَّرْعُ، والعقلُ السَّليْمُ الرَّشيدُ الذي لا يُناقضُ الشَّرْعَ؛ فهو ما وافقَ الكتابَ والسُّنَّةَ من الطَّاعاتِ والقُرْبَاتِ وفعلِ الخيراتِ. والمنكر: كلُّ ما استقبَحَه الشَّرْعُ والعقلُ السَّليْمُ الرَّشيدُ الذي لا يُناقضُ الشَّرْعَ؛ فهو كلُّ ما خالفَ الكتابَ والسُّنَّةَ من المعاصي والمنكراتِ<sup>٢٣٤</sup>.

قال ابنُ جريرٍ في تعريفه: «هو كلُّ ما كان معروفاً فعله جميلاً مستحسناً؛ غيرَ مستقبَحٍ في أهلِ الإيمانِ بالله، وإنَّما سُمِّيَتْ طاعةُ اللهِ معروفاً... لأنَّه ممَّا يعرفُه أهلُ الإيمانِ ولا يستنكرونَ فعله... وأصلُ المنكرِ ما أنكره اللهُ ورأوه -أهلُ الإيمانِ- قبيحاً فعله»<sup>٢٣٥</sup>.

<sup>٢٣٢</sup> - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (ص/٧٣٢).

<sup>٢٣٣</sup> - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (ص/١٠٠٩).

<sup>٢٣٤</sup> - سعيد حوى، الأساس في التفسير: (٢/٩٤٨).

<sup>٢٣٥</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (٤/٤٥٠).



فالأمر بالمعروف هو: التَّغْيِيبُ فيما ينبغي إتيائه قولاً كانَ أو فعلاً، ممَّا وافقَ الشَّرْعَ الحنيفَ ومبادئه العامَّة: كالإيمانِ بالله وأداءِ الواجبات، والتَّحَلُّقِ بالخلالِ الحميدة، والوفاءِ بالعهود، وقضاءِ الديونِ وإعانةِ المحتاجين وغيرها.

والنَّهْيُ عن المنكر هو: التَّغْيِيبُ في تركِ المنهيات، أو تغييرُ ما يلزمُ تركه ممَّا خالفَ التشريعَ الإسلاميَّ: كشربِ الخمرِ والزَّنا، والرِّبَا وأكلِ أموالِ الناسِ بالباطل، والتَّحَلِّيِ بسِيِّئِ الخلالِ وذمِّمِها.

وممَّا لا امتراءَ فيه ولا شكَّ؛ انعدامُ النَّفعِ في حقِّ عَدَمِ قوَّةِ القُدرةِ على الفعلِ، قال عمرُ رضي الله عنه: «لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَاذَ لَهُ»<sup>٢٣٦</sup>، وليكتسبَ هذا الخلقُ العظيمُ فاعليَّةً في تطبيقِ منهجِ الله في الأرض؛ ظَهَرَتْ في دولةِ الإسلامِ وِلَايَةُ الحِسْبَةِ.

ولما كان لهذه الأخيرة صلةٌ مباشرةٌ بالأمر بالمعروفِ والنَّهْيِ عن المنكر، ولا يكاد هذا الأخيرُ يُذكرُ إلا برفقتها؛ لزمَ بيانُ حقيقتها والفرقِ بينهما.

### ثانياً: تعريفُ الحِسْبَةِ:

قال الماوردي: «الحِسْبَةُ هي أمرٌ بمعروفٍ إذا ظهر تركه، ونهيٌ عن منكرٍ إذا ظهر فعله»<sup>٢٣٧</sup>.  
ويظهر من التعريف أن من شروطِ الحِسْبَةِ الظُّهُورُ في تركِ المعروفِ وفعلِ المنكر؛ حتَّى يتوجَّبَ على المحتسِبِ القيامُ بالحِسْبَةِ، فيجبُ أن يَظْهَرَ فعلُ المنكرِ ويتبدَّى، ويبرزَ تركُ المعروفِ؛ وإلا فلا يدخلُ في دائرةِ الحِسْبَةِ.

### ثالثاً: الفرقُ بين الحِسْبَةِ والأمرِ بالمعروفِ والنَّهْيِ عن المنكرِ:

يظهر من التعريفين أنَّ ثَمَّةَ عُموماً وخصوصاً وجهياً بينهما:

---

<sup>٢٣٦</sup> - وهو جزءٌ من رسالة عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ في «السُّنَنِ»: (٢٠٤/٤)، والبيهقي في «السُّنَنِ الكُبرى»: (٦٥/٦)، وابن شيبَةَ في «المصنَف»: (٣٤٥/٤)، وابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام»: (٤٤٢/٢-٤٤٣)، وصحَّحه ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة النبويَّة»: (٧١/٦)، وينظر: الألباني في «إرواء الغليل»: (٢٤١/٨).

<sup>٢٣٧</sup> - الماوردي، الأحكام السُّلطانية والولايات الدينية: (ص/٢٧٠).



١- فمن جهة كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يُشترط فيه الظهور؛ بل مجرد الحث والترغيب في فعل الخيرات وترك المنكرات، حتى ممن لم يتصف بها أصلاً يُعدُّ أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، بخلاف الحسبة فلا يقوم بها المحتسب ما لم يظهر ترك المعروف وفعل المنكر-: عُدَّ الأمر بالمعروف أعم وأشمل.

هذا من جهة؛ ومن جهة أعمال المحتسب وصلاحياته؛ فهو مكلفٌ رسميٌّ من السوالي بهذه الولاية، والتي تخوله حق الأمر بالطاعات والنهي عن المنكرات، ومراقبة الأسواق وما يحدث فيها من غشٍ وخداعٍ ومعاملاتٍ غير مشروعة، كما له أن يعزّر المخالفين، ويتخذ أعواناً، ويستزق من بيت المال<sup>٢٣٨</sup>، وليس ذلك للأمر بالمعروف تطوعاً -: عُدَّت الحسبة أوسع نطاقاً وأرحب مجالاً.

٢- وحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإطلاقها العام واجبٌ كفائيٌّ على جميع الأمة بما فيهم المتطوع، بينما هي واجبٌ عينيٌّ على المحتسب الرسمي بتعيين الإمام وتكليفه إياه بالولاية، فتعيّن عليه<sup>٢٣٩</sup>.

على أن ثمة فروقاً أخرَ بينهما، ذكرها غير واحدٍ ممن كتب في الموضوع، ولأنه ليس من صلب موضوع البحث تتبّع الفروق جميعها؛ إذ الغرض اتّضح الصورة وبيائها؛ أرى في المذكور غنيةً عن سواه<sup>٢٤٠</sup>.

<sup>٢٣٨</sup> - ابن القيم، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية: (٣٨٨ وما بعدها).

<sup>٢٣٩</sup> - ينظر: فضل إلهي، الحسبة: (ص/٨١).

<sup>٢٤٠</sup> - لمزيد من الاستفصال ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية: (ص/٢٧٠).



## المطلب الثاني:

### حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

اتَّفَقَ العلماءُ على وجوب قيام الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن اختلفوا في صفة الوجوب: أهو واجب على الكفاية أم هو من الواجبات العينية؟

ومنشأ الخلاف بينهم: معنى "مِنْ" في الآية الكريمة من قوله ﷻ: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>٢٤١</sup>.

١- فذهب جمهور أهل العلم إلى أن "مِنْ" تبعيضية، فالمعنى أن الله يأمر المؤمنين أن تنبري منهم طائفة يأمرُونَ بالمعروف وينهَوْنَ عن المنكر، فيكون بذلك واجباً كفاً<sup>٢٤٢</sup>، قال الماوردي: «فرضه -الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- متعين على الاحتساب بحكم الولاية، وفرضه على غيره داخل في فروض الكفاية»<sup>٢٤٣</sup>.

وقال ابن تيمية: «لا يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل واحد بعينه؛ بل هو على الكفاية كما دل عليه القرآن»<sup>٢٤٤</sup>.

٢- وذهب فريق من العلماء إلى أن "مِنْ" بيانية؛ لبيان الجنس، فيكون المعنى لتكونوا كلكم آمرين بالمعروف، أي أنتم الأمة التي تدعو إلى الخير والآمرة بالمعروف والنهائية عن المنكر، فيكون واجباً عينياً على كل مسلم؛ وممن قال بهذا القول ابن حزم، وابن كثير<sup>٢٤٥</sup>.

<sup>٢٤١</sup> - [سورة آل عمران: ١٠٤].

<sup>٢٤٢</sup> - الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية: (ص/٢٧٠)، والغزالي، إحياء علوم الدين: (٣٠٧/٢)، ابن العربي، أحكام القرآن: (٣٤٠/١)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (١٦٥/٤)، والتتوي، شرح مسلم: (٢٣/٢)، وابن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (ص/١٢٦).

<sup>٢٤٣</sup> - الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية: (ص/٢٧٠).

<sup>٢٤٤</sup> - ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٢٦/٢٨)، وفي معناه: ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: (ص/٣٤٥).

<sup>٢٤٥</sup> - ينظر: ابن حزم، المحلى بالآثار: (٤٢٣/٨)، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: (٤٣٤/١)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٣٩١/١).



قال ابن كثير: «والمقصود من هذه الآية أن تكون فرقة من هذه الأمة متصدية لهذا الشأن، وإن كان ذلك واجباً على كل فرد من الأمة بحسبه؛ كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) <sup>٢٤٦</sup>.

والذي استلوح وجاهته - والعلم عند الله - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنواع ومراتب:

١- فمنها ما هو في الأمور البينة؛ والتي هي مما علم من الدين بالضرورة وكل الناس يحسنه؛ فهذا واجب على كل مسلم القيام به على حسب مقدوره؛ كأن يذكر فرداً من أسرته بآية أو حديث، أو يذكر لأحد إخوانه في مقرر عمله حادثة من سيرة النبي ﷺ يذكره بأخلاقه وحسن سلوكه.

٢- ومنها ما يحتاج إلى علم ودراية بشرع الله وأحكامه؛ مما لا يتأتى إلا للعلماء الذين انبروا للعلم يتعلمونه ويعلمونه-: هذا هو الذي يتوجه الخطاب فيه لفئة دون غيرها فهو واجب على الكفاية، وفيه قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ <sup>٢٤٧</sup>.

فتكون "من" تبعيضية باعتبار ولبیان الجنس باعتبار آخر، وإلى هذا يومئ كلام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: -في تفسير الآية-: «وإن كان الخطاب بالضمير للمؤمنين... كانت من للتبعيض... ويكون الواجب على الكفاية»، ثم يواصل قائلاً: «على أن هذا الاعتبار لا يمنع من أن تكون من بيانية، بمعنى أن يكونوا هم الأمة، ويكون المراد بكونهم يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؛ بإقامة ذلك فيهم وأن لا يخلو عن ذلك على حسب الحاجة» <sup>٢٤٨</sup>.

<sup>٢٤٦</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ٤٨)؛ كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عنه المنكر من الإيمان: (٦٩/١).

<sup>٢٤٧</sup> - [سورة التوبة: ١٢٢].

<sup>٢٤٨</sup> - ابن عاشور، التحرير والتنوير: (٣٩/٤).



## المطلب الثالث: أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفصله

لقد خلق الله الخلق وأرسل فيهم أنبياءً ورسلاً يدعون لتوحيده وعبادته، ويبيّنون منهجه وشريعته، قال ﷺ: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ»<sup>٢٤٩</sup>، واصطفى محمداً ﷺ ليكون خاتم النبيين، وجعل رسالته خاتمة الرسالات إلى البشر طرّاً أجمعين، فكانت أمته بذلك أمةً وسطاً؛ يقول ﷺ: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»<sup>٢٥٠</sup>، خياراً عدولاً شهداء على الناس يوم الدين؛ أن الله أقام عليهم الحجةَ وبيّن لهم الحجةَ على لسان أنبيائه ورسوله.

ولكنّ هذا الاصطفاء إنّما جاء نتيجة تكاليف كلّفَتْ بها، وتضحيات ومعاناةٍ حتّى تكون أمةً مؤهلةً لأداء هذه الشهادة التي نيّطت بها؛ إذ جُعِلَت الأُمّة الوسط، وعدول اليوم الآخر عدولٌ في الدنيا، ليس لهم ذلك ما لم يعرفوا الحقَّ ويعرفوه، ويُكرِّهوا الباطلَ بعد أن يجتنبوه، فلقد جُعِلُوا بذلك خير أمةٍ، قال الباري ﷻ: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ»<sup>٢٥١</sup>، ومعلوم عند أهل الأصول كما هو في كتبهم مَسْطُورٌ؛ أنّ الحكمَ المقترنَ بوصفٍ مناسبٍ يدلُّ بدلالة الإيماء والتّنبية على أنّه معلَّل به، والحكم يدور مع علّته وجوداً وعدماً، فمناط الخيريّة كما بيّنت الآية صفات ثلاث: أمرٌ بالمعروف، ونهيٌ عن المنكر، وإيمانٌ بالله، وفي هذا يُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إحدى حجّاته تلا الآية السّابقة وقال: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فليؤدِّ شرطَ الله فيها)<sup>٢٥٢</sup>.

ولسائل أن يسأل: ما هو سرُّ تكليف هذه الأُمّة بحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ ولم يرتفع هذا الأصل العظيم حتّى يتعيّن مناطا لخيريّة الأُمّة؟

ولعلّ الجواب لمن أنعم النّظر فيما سبق ذكره بيّن واضحٌ، غير أن لزيادة البيان أثراً في ترسيخ الفكرة في الأذهان؛ فإنّ رسالة الإسلام آخرُ الرّسالات، ومحمدٌ ﷺ خاتمُ الأنبياءِ

<sup>٢٤٩</sup> - [سورة النحل: ٣٦].

<sup>٢٥٠</sup> - [سورة البقرة: ١٤٣].

<sup>٢٥١</sup> - [سورة آل عمران: ١١٠].

<sup>٢٥٢</sup> - الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (٤٣/٤).



والمرسلين، بوفاته انقطع وَحْيُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَتَبَعًا لَذَلِكَ تَوَقَّفَ التَّصْوِيبُ الْإِلَهِيُّ لِلْأَخْطَاءِ وَتَبَيَّنَ الْمُنْكَرَاتِ، فَنِيَطَتْ تَلَكُمُ الْمُهَمَّةُ الشَّرِيفَةُ الْمُئِنِّفَةُ بِالْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ أَعْنِي عُلَمَاءَهَا مِمَّنْ تَأَهَّلَ مِنْهُمْ لَهَا، فَأُضْحَى لِرَإِمًا عَلَى الْأُمَّةِ إِقَامَةُ حِسْبَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ، لِتَطْبِيقِ مِنْهَجِ رَبَّنَا وَرَحْمَتِهِ فِي مُلْكِهِ، وَلِهَذَا يُرَوَى عَنِ الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَخَلِيفَةُ رَسُولِهِ وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ) <sup>٢٥٣</sup>.

فخلودُ الشريعةِ وديمومةُ أحكامِها شرعاً لكلِّ زمانٍ ومكانٍ لَنْ يَتِمَّ إِلَّا بِإِقَامَةِ حِسْبَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، إِذْ لَا مَعْنَى لَخُلُودِ الرِّسَالَةِ وَالَّذِي يَعْنِي اسْتِمْرَارَ الْحَقِّ وَحِرَاسَتَهُ؛ مَا لَمْ تَسْتَمِرَّ الْأُمَّةُ فِي التَّصْوِيبِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ <sup>٢٥٤</sup>.

فَأَنْعِمَ بِهِ مِنْ خُلُقٍ جَلِيلٍ يُتَّصَفُ بِهِ، وَأَكْرَمَ بِهَا مِنْ أُمَّةٍ خَيْرَةٍ تُؤَدِّيهِ، وَحَقٌّ لَهُ أَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى مَرْتَبَةِ الْأَصْطِفَاءِ وَالْخَيْرِيَّةِ الْمُؤَهَّلَةِ لَهَا بِهِ، كَيْفَ لَا وَهِيَ بِذَلِكَ تَهْدَفُ وَتَتَغَيَّا إِصْلَاحَ الْعَالَمِينَ، وَفَوْزَهُمْ بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لِلظَّفَرِ بِالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، وَفِي ذَلِكَ يُرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ <sup>٢٥٥</sup> - أَنَّهُ قَالَ: (خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ، حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ) <sup>٢٥٦</sup>، فَبِذَلِكَ يَفُوزُوا بِالْجَنَّةِ وَهِيَ غَايَةُ الْغَايَاتِ.

وَلِلَّهِ دَرُّ الْغَزَالِيِّ أَجْمَلَ الْقَوْلِ وَاخْتَصَرَ، وَأَصَابَ الْغَايَةَ وَمَا قَصَرَ؛ إِذْ قَالَ: «إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ هُوَ الْقَطْبُ الْأَعْظَمُ فِي الدِّينِ، وَالْمَهْمُ الَّذِي ابْتَعَثَ اللَّهُ بِهِ النَّبِيَّ أَجْمَعِينَ، وَلَوْ طَوِيَ بِسَاطِهِ وَأُهْمِلَ عَمَلُهُ، لَتَعَطَّلَتِ النَّبُوءَةُ وَاضْمَحَلَّتِ الدِّيَانَةُ، وَشَاعَتِ الْجَهَالَةُ وَاسْتَشْرَى الْفَسَادُ، وَاتَّسَعَ الْخَرَقُ وَخَرِبَتِ الْبِلَادُ وَهَلَكَ الْعِبَادُ» <sup>٢٥٧</sup>، فَبِهِ صَلَاحُ النَّاسِ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، وَسَعَادَتُهُمْ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ؛ فَهَذَا مَا أُرْسِلَ النَّبِيُّونَ بِهِ، وَأُنْزِلَتِ الشَّرَائِعُ لِأَجْلِهِ؛ فَحَقٌّ لَهُ كُلُّ هَذَا الْعُلُوِّ وَالشَّرَفِ.

<sup>٢٥٣</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٤/٤٧).

<sup>٢٥٤</sup> - ينظر: عمر عبيد حسنة، مقدّمة لمقال في كتاب الأُمَّة، فقه تغيير المنكر: (ص/٧-٨).

<sup>٢٥٥</sup> - [سورة آل عمران: ١١٠].

<sup>٢٥٦</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ٤٢٨١)؛ كتاب تفسير القرآن، باب كنتم خير أمة أخرجت للناس: (٤/١٦٦٠).

<sup>٢٥٧</sup> - الغزالي، إحياء علوم الدين: (٢/٣٠٦).



## المطلب الثالث:

### أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ المصالح الضرورية:

إنَّما ندبَ المولى ﷻ إلى هذا الخلق العظيم، ورَّتب عليه فضلاً كبيراً؛ لعِظَمِ ثمرته والمصالح التي تُرتجى منه، والعائدة على الفرد والأُمَّة بل والإنسانية جمعاء، لا سيَّما وأنَّ الأمر والنهي من لوازم الوجود البشري الذي سنَّته الاجتماعُ قال ابنُ تيمية: «وبنو آدم لا يعيشون إلاَّ باجتماع بعضهم مع بعض، وإذا اجتمع اثنان فصاعداً فلا بدَّ أن يكون بينهما ائتمارٌ بأمر وتناهٍ عن أمر... وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم، فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر به الله ورسوله، ولم ينه عن المنكر الذي نهى عنه الله ورسوله، فلا بدَّ أن يأمر وينهى، ويُؤمر ويُنهى، إمَّا بما يُضادُّ ذلك، أو بما يشترك فيه الحقُّ الذي أنزله الله، بالباطل الذي لم ينزله... وهذه الأعمال كلها باطل»<sup>٢٥٨</sup>.

فكان بذلك محققاً لمصالح العباد الآجلة والعاجلة، وتركهُ مدخلٌ للفسادِ عنهم، ولا يخفى أنَّ عِظَمَ الثواب يزيدُ تبعاً للمصالح التي يجلبها، ولهذا ارتقى شأنُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليعدَّ سيِّداً للشهداء، قال الحبيب ﷺ: (سيِّدُ الشهداءِ حمزةُ بنُ عبدِ المطلب، ورجلٌ قامَ إلى سلطانٍ جائرٍ فأمره ونهاه فقتله)<sup>٢٥٩</sup>.

علاوةً عن كونه يرجعُ إلى حفظِ كُلياتِ الشريعة ومقاصدها الضرورية جميعها، إنَّ بإقامتها من جانب الوجود بتثبيت دعائمها وأركانها، ومن جانب عدم فيدرأ عنها الخلل الواقع والمتوقع؛ فامتازَ بذلك عن غيره من الخلال والأوصاف<sup>٢٦٠</sup>.

<sup>٢٥٨</sup> - ابن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (ص/٦٦-٦٧).

<sup>٢٥٩</sup> - أخرجه الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٤٨٨٤)، وقال الحاكم: «صحیح الإسناد ولم یخرجاه»: (٢١٥/٣)؛ وحسنه الألبانی فی صحیح الجامع الصغیر؛ (رقم: ٣٥٦٩): (٢١٩/٥)، وابن عبد البر، التمهيد: (٥٥/١٣).

<sup>٢٦٠</sup> - قرّر ذلك الشَّاطِبيّ في الموافقات بأن جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الوسائل الجامعة التي بإقامتها تُحفظُ الكُلياتُ الضرورية جميعاً. ينظر: الموافقات: (١/٢/٠٨).



وفيما يلي دليلٌ لما قرَّره العلماءُ من كونِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ حافظاً لجميعِ المصالحِ الضروريةِ الخمسِ والتمثيلُ لذلك، وليسَ مقصودُ هذا المبحثِ الحصرُ؛ فإنَّما المثالُ لإثباتِ صدقِ المقالِ.

### الفصل الأول: أثر الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر في حفظ الدين

الدينُ أعظمُ مصلحةٍ جاءت الشريعةُ الإسلامية لإقامتها وحفظها، إيجاداً بتشريع ما يُقيمُ أركانَه ويقوِّي دعائمَه، ودَرْءِ ما يُلحِقُ به الخللَ ويهدِّدُه، فهو رأسُ الضَّرورياتِ وأَعلاها، وبالتَّقديم عند التَّعارضِ أُولاهَا.

وللأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكرِ الأثرُ البالغُ في ذلك، ونلحظه جلياً فيما يأتي:

١- الدَّعوةُ إلى الإيمانِ بالله وتوحيده وطاعته وعبادته، وتعليمُ النَّاسِ أحكامَ ربِّهم، من عبادات: كالطَّهارة والصَّلاة والحجّ...، ومعاملات: كالبيوع والإجازات والطلاق والمناكحات وغيرها، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾<sup>٢٦١</sup>، وقال النبي ﷺ: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً)<sup>٢٦٢</sup>، فالأمة الإسلامية مسؤولةٌ عن تبليغ شرائع هذا الدين بمختلف وسائل التبليغ الحكيمة المؤثرة، ممَّا أبانَه اللهُ في كتابه أو أرشدَ إليه النبي ﷺ في سنَّته، أو توصَّلَ إليه النَّاسُ بتجارِبهم وخبرَاتهم في حقولِ الدَّعوة<sup>٢٦٣</sup>، وهذا حتَّى يَأْتَمَرَ النَّاسُ بأوامرِ ربِّهم ويحتَنِبُوا نواهيه، فيقيمُوا عباداتهم وشؤونَ معاملاتهم على وفقِ شرع ربِّهم الحكيم، الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، فيقام بذلك منهجُ الله في أرضه.

وتعليمُ أحكامِ الله والدَّعوةُ إلى توحيده وطاعته من أعلى مراتبِ الأمرِ بالمعروفِ، وغايةُ كلِّ هذا إنَّما هو الحفاظُ على هذا الدينِ القويمِ.

<sup>٢٦١</sup> - [سورة التوبة: ١٢٢].

<sup>٢٦٢</sup> - أخرجه البخاريُّ في «الصَّحيح»: (رقم: ٣٢٧٤)؛ كتاب أحاديث الأنبياء، ما ذكر عن بني إسرائيل: (١٢٧٥/٣).

<sup>٢٦٣</sup> - الميدانيُّ، فقه الدَّعوة إلى الله: (٢٩/١).



٢- صيانة الدين وحفظه مما يهدد كيانه ويُخل بأركانه؛ بمحاربة المنكرات والبدع والأباطيل، والردّ عن الشُّبُهات ودحضها، قال النبي ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)<sup>٢٦٤</sup>، والترهيب من الردّة والحيد عن الدين، وتبيين عظم جرمها وخطرها، قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>٢٦٥</sup>.

والتحذير من الردّة ودحض الأباطيل والشُّبُه عن الإسلام، هو التَّهْيُّ عن المنكر في أعلى مقاماته؛ إذ فيه حفظ لأعلى الصُّرُوريات وأولاها وهو الدين. وإبراز فضل الجهاد في سبيل الله لردّ كيد المعتدين والحفاظ على بلاد المسلمين؛ حتى يبقى منهج الله هو السائد المهيمن فيها:- كل ذلك حفظ للدين من جانب العدم؛ مما يهدده ويوقع الخلل فيه.

٣- ودور المحتسب الرسمي القائم بولاية الحسبة دور هام بالغ في الأهمية، فهو الذي يقيم الحدود والتعزيرات على من انتهك المحرم وأشاع المنكرات، وهو في ذلك يتغيّا إظهار الحق ونشره بين الناس وإزالة الباطل ومحوه، وهو في إقامة ولايته مغيراً للمنكر بيده، وهو أعلى درجات تغيير المنكر، كما أن المحتسب يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالتعزير والحبس، ويتعاهد الأئمة والمؤذنين فمن فرط منهم فيما يجب عليه من حقوق الأمة وخرج عن المشروع ألزمه به<sup>٢٦٦</sup>.

ومن هنا؛ بان واتضح الأثر الهام للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحفاظ على الدين، إذ به تقوم دعائمه ويصان من الخلل والخطر، لذا قال الحسن ﷺ: «مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَخَلِيفَةُ رَسُولِهِ وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ»<sup>٢٦٧</sup>.

<sup>٢٦٤</sup> - أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى»: (٢٠٩/١٠)، وابن عبد البر، التمهيد: (٥٩/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (١٧/٢)، وابن حبان: (رقم: ١٦٠٧)، في «الثقات»: (١٠/٤)، وقال ابن حجر: «وقد أورد بن عدي هذا الحديث من طرق كثيرة كلها كمال، وقال في بعض المواضع رواه الثقات»، الإصابة: (٢٢٥/١).

<sup>٢٦٥</sup> - [سورة البقرة: ٢١٧].

<sup>٢٦٦</sup> - ابن القيم، الطُّرُق الحكمية في السياسة الشرعية: (٣٤٩/١).

<sup>٢٦٧</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٧٤/٤).



## الفصل الثالث: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ النفس:

نلاحظ من خلال التشريع الإسلامي الحنيف شدة اهتمامه بإقامة النفوس وحرصه عليها، كيف لا وقد ارتقى بها لأن تكون المرتبة الثانية في عداد الضروريات بعد حفظ الدين، لذا شرع كل ما من شأنه أن يقيمها ويحافظ عليها، ونهى وشدد على كل ما ألحق الضرر بالنفوس وأتلفها، قال الجليل عليه السلام: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا»<sup>٢٦٨</sup>.

ومن تلکم التشريعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن له عظيم الأثر في إقامة النفس وصيانتها مما يلحق بها الحرم والخلل، وذلك من وجوه:

١- وظيفة العلماء في تبصير الناس وندبهم إلى كل ما يقيم النفوس ويحفظها من أكل الطيبات من المباحات، وفيه قال المولى تبارك وتعالى: «فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ»<sup>٢٦٩</sup>، ولا شك أن المندوب من المأكول والمشرب هو ما زاد عن حد الضرورة الذي تُقام به النفوس وتُمنع من الهلاك، أمّا هذا الأخير فواجب لأن حفظ النفس من التهلكة فرض؛ إذ التفريط في ذلك مؤدّ إلى قتل النفس وهو محرّم قال عليه السلام: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا»<sup>٢٧٠</sup>.

وكذلك ندب الناس إلى اتّخاذ الزينة ولبس ما يقي من الحرّ والقرّ، قال الباري عليه السلام: «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»<sup>٢٧١</sup>، وقال عليه السلام: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ»<sup>٢٧٢</sup>، وإنّما اكتفى بإباحة ذلك والتدب إليه مع أنّه من وسائل حفظ الضروريات؛ لأن الله جعل في النفوس دوافع غريزية وشهوات تدفع صاحبها إلى ذلك حتماً، فاكتفى بها عن الأمر والنهي، وهو رسم تشريعي بديع، قال الشاطبي: «وذلك أن حكمة الحكيم الخبير حكمت

<sup>٢٦٨</sup> - [سورة المائدة: ٣٢].

<sup>٢٦٩</sup> - [سورة النحل: ١١٤].

<sup>٢٧٠</sup> - [سورة النساء: ٢٩].

<sup>٢٧١</sup> - [سورة الأعراف: ٣١].

<sup>٢٧٢</sup> - [سورة الأعراف: ٣٢].



أَنَّ قِيَامَ الدِّينِ والدُّنْيَا إِنَّمَا يَصْلُحُ وَيَسْتَمُرُّ بدَوَاعٍ مِنْ قِبَلِ الْإِنْسَانِ تَحْمِلُهُ عَلَى اكْتِسَابِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هُوَ وَغَيْرُهُ؛ فَخَلَقَ لَهُ شَهْوَةَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِذَا مَسَّهُ الْجُوعُ وَالْعَطَشُ لِيَحَرِّكَهُ ذَلِكَ الْبَاعَثُ إِلَى التَّسَبُّبِ فِي سَدِّ هَذِهِ الْحَلَّةِ، وَجَعَلَهُ يَتَضَرَّرُ بِالْحَرِّ وَالْبَرْدِ لِيَدْعُوهُ ذَلِكَ إِلَى اكْتِسَابِ اللَّبَاسِ وَالْمَسْكَنِ، وَغَرَزَ فِيهِ الْمِيلَ وَالشَّهْوَةَ إِلَى النَّسَاءِ لِتَحَرُّكِ فِي نَفْسِهِ السَّعْيَ لِلنَّكَاحِ.

وهكذا جرى الرِّسْمُ التَّشْرِيعِيُّ مِنَّا مِنَ اللَّهِ وَفَضْلًا، ... بما جعله وسيلةً إِلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ عِمَارَةِ الدُّنْيَا لِلْآخِرَةِ بِإِقَامَةِ الضَّرُورِيَّاتِ الْأَصْلِيَّةِ الْكَفِيلَةِ بِإِقَامَةِ حَيَاةِ الْفَرْدِ وَالْمَجْتَمَعِ عَلَى السَّوَاءِ»<sup>٢٧٣</sup>.

٢- وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ؛ تَحْذِيرُ النَّاسِ وَنَهْيُهُمْ عَنْ إِيْتَانِ كُلِّ مَا يُلْحِقُ الضَّرَرَ بِالنَّفْسِ، وَيُخِلُّ بِبِقَائِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ تَبْيِينُ عَظِيمِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَقَدْ أَكَّدَ حَرَمَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ لَشَنَاعَةِ الذَّنْبِ وَعَظَمِ الْخَطِيئَةِ، قَائِلًا: (أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ)<sup>٢٧٤</sup>.

٣- وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ وَالتَّعْزِيرَاتِ، وَالَّتِي يَقُومُ بِهَا وَالِي الْحِيسَةِ؛ هِيَ مِنْ صَلْبِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَخَيْرٌ مَا يَدُلُّ لِذَلِكَ حَدُّ الْقَصَاصِ، الَّذِي فِيهَا حَيَاةُ الْأَجْيَالِ وَالْأَنْسَالِ، فَلَوْ قُتِلَ الْقَاتِلُ بَقَتْلِهِ لَارْتَدَعَ النَّاسُ وَأَعْرَضُوا عَنْ مِثْلِهَا، وَلَمَّا فَكَّرُوا فِي ارْتِكَابِ الْجُرْمِ أَصْلًا، فَتَحِيَا بِذَلِكَ مُهْجَ وَأَرْوَاحَ، وَهُوَ مَا أُرْشَدْنَا إِلَيْهِ اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ﴾<sup>٢٧٥</sup>، وَلِهَذَا الْغَرَضُ ذَاتِهِ شَرَعَتْ أَرْوَشُ الْجَنَايَاتِ وَدِيَةُ الْجَرَاحَاتِ، فَهِيَ رَادِعَةٌ مَبْعُدَةٌ عَنْ كُلِّ مَا يَهْدِدُ سَلَامَةَ النَّفُوسِ وَبِقَائِهَا، وَكَمَا أَسْلَفْنَا الْقَوْلَ بِأَنَّ تَبْيَانَ ذَلِكَ لِلنَّاسِ وَإِقَامَتَهُ فِيهِمْ لَيْسَ إِلَّا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيًا عَنِ الْمُنْكَرِ يَهْدِفُ إِلَى إِحْيَاءِ النَّفُوسِ وَإِبْقَائِهَا بِسَلَامَةٍ.

٤- دَعْوَةُ الْمَيَاسِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى إِعَانَةِ الْمُحْتَاجِينَ وَإِطْعَامِ الْجَائِعِينَ لِحَفْظِ مَهْجِهِمْ وَإِحْيَائِهَا وَتَبْصِيرِهِمْ بِإِقَامَةِ وَاجِبِ التَّكَافُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ، وَكَمْ مِنْ مَيَسُورٍ غَارِقٍ فِي الْبَذْخِ وَالْإِسْرَافِ وَتَضْيِيعِ الْمَبَالِغِ الْخَيَالِيَّةِ فِي مَتَمِّمَاتِ التَّحْسِينِيَّاتِ إِنْ سَلَّمْنَاهَا مَبَاحَاتٍ وَأَخُوهُ لَجْنَبِهِ

<sup>٢٧٣</sup> - ينظر: الشَّاطِبِيُّ الْمَوَاقِفَاتُ فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ: (١/٢-١٣٦-١٣٧).

<sup>٢٧٤</sup> - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: (رَقْم: ١٦٥٢)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنْى: (٢/٦١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»: (رَقْم: ١٦٧٩)؛ كِتَابُ الْقِسَامَةِ وَالْحَارِبِينَ وَالْقَصَاصِ، بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ: (٣/١٣٠٦).

<sup>٢٧٥</sup> - [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٧٩].



وبجواره يموتُ جوعاً أو جرأً الأمراضِ الناتجة عن قلةِ التَّغذيةِ وسوءِها، وما أكثرَ الوقائعِ المشهودة في العالمِ الإسلاميِّ التي يتفطرُ لها القلبُ ويدمي، والدَّهْرُ يسألُ عن مياسيرِ المسلمينَ أَعْدِمُوا أمْ عُدِمَ فيهمِ الإحساسُ؟! وصدقَ النبي ﷺ إذ يقول: (ما آمن بي مَنْ باتَ شبعاناً؛ وجاره جائعٌ إلى جنبه وهو يعلم به) <sup>٢٧٦</sup>، وإنَّ في ذلكَ لَعِبْرَةً لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ وإِحْسَاسٌ. فتبصيرُ الأغنياءِ وندبُهم إلى ذلكَ وترغيبهم فيه مِنْ أَوْجَبِ الأَمْرِ بالمعروفِ الذي فيه إحياءٌ لمهجٍ ولأرواح.

### الفصل الثالث: أثرُ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ في حفظِ العقلِ:

لقد كرَّم الله الإنسانَ وفضَّله على نظرائه من المخلوقاتِ فأمدَّه بالعقلِ الذي جعله مناطاً للتَّكليفِ، بل أمره مراراً بإعمالِ فكره في ملكوتِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، قال ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ <sup>٢٧٧</sup>، وكثيراً ما تتردَّدُ الآياتُ المشيرةُ إلى فضيلةِ العقلِ وأصحابه الذين أعملوه بحقٍّ، قال ﷻ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ <sup>٢٧٨</sup>، وقال: ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ <sup>٢٧٩</sup>، وحرَّم المولى ﷺ كلَّ ما يُلْحِقُ به الضَّرَّ والأذى؛ كتحریم المسكراتِ المذهبة للعقل، وفي هذا يقول ﷺ: (ما أسكرَ كثيره فقليله حَرَامٌ) <sup>٢٨٠</sup>، ويظهرُ أثرُ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ متبدِّياً في حفظِ العقولِ وصيانتها من وجوه:

<sup>٢٧٦</sup> - أخرجه الطبراني: (رقم: ٧٥١)؛ «المعجم الكبير»: (٢٥٩/١)، وعبد بن حميد: (رقم: ٦٩٤)؛ «المسند»: (٢٣١/١)، قال المناوي: «أخرجه البزار في مسنده والطبراني كلاهما عن أنس بن مالك، قال المنذري: - بعد عزوه لهما - إسناده حسن»؛ فيض القدير: (٤٠٧/٥)، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني والبزار وإسناد البزار حسن»؛ مجمع الزوائد: (١٦٧/٨).

<sup>٢٧٧</sup> - [سورة الأعراف: ١٨٥].

<sup>٢٧٨</sup> - [سورة الزمر: ٢١].

<sup>٢٧٩</sup> - [سورة العنكبوت: ٣٥].

<sup>٢٨٠</sup> - أخرجه الترمذي في «السُّنَنِ»: (رقم: ١٨٦٥)؛ كتاب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب»: (٢٩٢/٤)، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٥٧٤٨): كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب خوات بن جبير الأنصاري ﷺ: (٤٦٦/٣).



١- حثُّ النَّاسِ وترغيبُهُمْ في التَّعَلُّمِ، وكذا تعليمُهُمْ وتنميةُ ملكاتهم العقلية ومهاراتهم الفكرية، قصد إمداد الأمة بالعلم الرشيد والفكر السليم، الكفيل بتحقيق السعادة والنهضة للإسلام والمسلمين في الدنيا والدين؛ رفاهية في الدنيا من حلال -وقل من حرم زينة الله التي أخرج للعباد- وفي الآخرة الفوز بالتعليم؛ إذ خير الناس أنفعهم للناس.

وإظهار فضل التَّعَلُّمِ والعلم للناس، وما أكثر دلالات النصوص الشرعية على ذلك عبارية وإشارية، منطوقاً ومفهوماً، قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>٢٨١</sup>، وقال ﷺ: (وإنَّ العالمَ ليستغفرُ له مَنْ في السَّماءِ والأرضِ، حتَّى الحيتانُ في الماءِ، وإنَّ فضلَ العالمِ على العابدِ؛ كفضلِ القمرِ على سائرِ الكواكبِ، إنَّ العلماءَ هم ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ لم يُورثوا ديناراً ولا درهماً، إنَّما ورثوا العلمَ؛ فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ)<sup>٢٨٢</sup>.

٢- التحذيرُ من كلِّ الآفاتِ التي تدخُلُ على العقلِ فتُفسدُهُ؛ من شربِ الخُمورِ والمخدَّراتِ بل وكلِّ المفترَّاتِ كالدُّخانِ وما شابههُ ممَّا هو في حكمهِ<sup>٢٨٣</sup>، فعن أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت: «نهى ﷺ عن كلِّ مسكرٍ ومفترٍّ»<sup>٢٨٤</sup>.

٣- وإقامة الحدودِ على شاربي الخمرِ، وتعزيزُ المعتدينَ بارتكابِ المحرَّماتِ السابقة، ممَّا يَقومُ به والي الحِسبة؛ من النهي عن المنكرِ، الذي من شأنه زجرُ العصاةِ المعتدين، وردُّ غيرهم عن اقترافِ المنكراتِ، فبذلك يُحدُّ من استشرَاءِ الفسادِ والرذيلةِ، وإحلالِ العفَّةِ والفضيلةِ، وهل بعد فسادِ العقلِ فسادٌ؟! إذن يرتفعُ مناطُ التفريقِ بين النَّاسِ والأنعامِ، ويصيرُ الكلُّ في فَلَكَ يسبحونَ، وانقلبتِ حياةُ البشرِ حياةً بهيميةً عَشْواءَ، فله الحمدُ والمِنَّةُ على هذا التشريعِ الحكيمِ.

<sup>٢٨١</sup> - [سورة المجادلة: ١١].

<sup>٢٨٢</sup> - أخرجه الترمذي في «السُّنن»: (رقم: ٢٦٨١)؛ كتاب العلم، باب فيما جاء في فضل الفقه على العبادة: (٤٨/٥)، وأبو داود في «السُّنن»: (رقم: ٣٦٤١)؛ كتاب العلم، باب الحثُّ على طلب العلم: (٣١٧/٣)، والهيتمي في «موارد الظمئان»: (رقم: ٨٠)؛ كتاب العلم، باب طلب العلم والرحلة فيه: (٤٩/١).

<sup>٢٨٣</sup> - المطوَّع، الاحتساب وصفات المحتسبين: (ص/٥٠).

<sup>٢٨٤</sup> - أخرجه أبو داود في «السُّنن»: (رقم: ٣٦٨٦)؛ كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر: (٣٢٩/٣)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى»: (٢٩٦/٨)، وقال المناوي: «قال الزَّيْنُ العراقيُّ إسناده صحيح»: (٣٣٨/٦).



## الفصل الرابع: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ النسل:

النَّسْلُ والعِرْضُ من الأمور التي جاء الإسلام بالحفاظ عليها وإقامتها، ولأنَّ الخالقَ عليمٌ بخلقِهِ خبيرٌ بهم، بَثَّ في النفوسِ غرائزَ وشهواتٍ، وجَبَلَ النَّاسَ عليها، فتجدُّ الرَّجُلَ يميلُ للمرأةَ طبعاً وغيرةً، وكذلك الشَّانُ عندها، غيرَ أنَّ ربَّنَا ﷻ شرَعَ للنَّاسِ سُبُلَ صرفِ تلكم الشهواتِ والغرائزِ في وجوهِ الحلال؛ فسنَّ النِّكاحَ وحثَّ عليه ورَغَّبَ فيه، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>٢٨٥</sup>.

ومن أعظمِ مقاصدِ النِّكاحِ الولدُ؛ بل جُبِلَتِ النفوسُ على حبِّ الأولادِ، فقد قال الله ﷻ: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>٢٨٦</sup>، وحضَّنَا النبي ﷺ على نكاحِ الودودِ الولودِ فقال: (تزوَّجوا الولودَ الودودَ فَإِنِّي مكاثِرٌ بكم الأممِ يومَ القيامةِ)<sup>٢٨٧</sup>، وهذا كُلُّهُ صوناً للنَّسْلِ وإقامةً للنَّوعِ البشريِّ.

وللأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ الأثرُ الواضحُ في ذلك، وبيانه فيما يأتي:

١- ما يقوم به العلماء من تبينِ شرعِ الله في ذلك بإباحةِ الزَّواجِ والنَّدبِ إليه، والتَّرهيبِ فيه، فقد قال ﷺ: (يا معشرَ الشَّبابِ من استطاعَ منكم الباءةَ فليتزَوَّجْ..)<sup>٢٨٨</sup>، وتعليمِ شروطِ الزَّواجِ الصَّحيحِ، وموانعِهِ والمحرماتِ مِنَ النِّسَاءِ، والأنكحةِ الفاسدةِ حتَّى تُجْتَنَّبَ فلا تختلطُ الأنسابُ وتضيعُ الأعراضُ.

<sup>٢٨٥</sup> - [سورة النساء: ٣].

<sup>٢٨٦</sup> - [سورة الكهف: ٤٦].

<sup>٢٨٧</sup> - أخرجه ابن حبان في «الصَّحيح»: (رقم: ٤٠٢٨)؛ باب ذكر العلة التي من أجلها نهى عن التَّبَتُّلِ: (٣٣٨/٩)، والحاكم في «المستدرک علی الصَّحیحین»: (رقم: ٢٦٨٦)؛ كتاب النِّكاح، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: (١٧٦/٢).

<sup>٢٨٨</sup> - أخرجه البخاري في «الصَّحيح»: (رقم: ٤٧٧٨)؛ كتاب النكاح، باب قول النبي ﷺ من استطاع منكم الباءة فليتزواج: (١٩٥٠/٥)، ومسلم في «الصَّحيح»: (رقم: ١٤٠٠)، كتاب النكاح، باب استحباب النِّكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم: (١٠١٨/٢).



٢- ومن مهام العلماء أيضا ترغيب الناس في الولد وإظهار فضله، فقد قال النبي ﷺ لأحد أصحابه: (يا عياض؛ لا تزوجن عجوزاً ولا عاقراً؛ فإنني مكاثرتُ بكم)<sup>٢٨٩</sup>، وتحذير الناس من العزوب عن ذلك؛ إن بترك النكاح رأساً؛ وقد نهى النبي ﷺ عن التبتل في غير ما حديث<sup>٢٩٠</sup>، أترك التوالد والتزهيد فيه؛ بما لبسته الدعايات الشاذ من لبوس مختلف في النوع واللون، سواء قطع النسل أو تنظيمه -ولا أقصد التنظيم المشروع بل ما ظاهره التنظيم لكنه آيل إلى القطع وما أكثره-، فهي دعوات قد تختلف شكلاً ولكن الغرض واحد؛ هو تقليل نسل المسلمين، حملة الحق المنتصرين للدِّين، وهذه غاية اليهود الخائنين، والنصارى الحاقدين، واللاذنيين العلمانيين، لأن في ذلك إضعافاً للأمة المسلمة، ومهما بدت وأظهرت -تلكم النداءات- في ثوب حضاري وقالب عصري دخیل قاتل خبيث، فللشيطان أعوان للباطل مزيّنون، وفي المنكر مُرغّبون وعليه مُعِينون، ولكنه ليس له سلطان على عباد الله المتّقين، وإنما سلطانه على الذين يتولّونه والذين هم لأتباعه مُجيبون، هذا فضلاً عن كون إجابة أولئك الملبّسين؛ عزوفاً عن تحقيق بغية خير الخلق وحبيب الحق صلوات ربّي وسلامه عليه إلى يوم الدِّين؛ من تحقيق المباحة بهذه الأمة مع النبيّن-: فإنه ﷺ ندبنا إلى التوالد والتناسل.

ولكن الأمة وللأسف تسمع لكل ناعق، وتضعي لكل قائل، وهنا لا بد من تفعيل واجب العلماء والدعاة إلى الله في تبيينهم خطر ذلك على الأمة الإسلامية حالاً ومآلاً، ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجة، فيأبى الله إلا حفظ دينه وشريعته على يد من أحب الله وأحبه، فهو ميدان مسارعة الدعاة العاملين المخلصين، والعاقبة للمتقين.

٣- ومن مهام أهل العلم أيضاً؛ تحذير الناس من صرف شهواتهم في الحرام، وبيان عقوبة تلكم الاعتداءات وشناعتها، قال المولى ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى

<sup>٢٨٩</sup> - أخرجه الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٥٢٧٠)؛ كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر عياض بن غنم الأشعريؓ، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: (٣/٣٢٩).

<sup>٢٩٠</sup> - منها: قوله ﷺ في حديث الثلاثة الذين سألوا عن عبادته ﷺ فلما أخبروا كأنهم تقالوها؛ قال أحدهم: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال: (... أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكنني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني): أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ٤٧٧٦)؛ كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح: (١٩٤٩/٥).



أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ<sup>٢٩١</sup>، وما بال ذنب يصف الله مرتكبَه بالاعتداء والعياذ بالله، ولا يخفى أن الله حَرَّمَ كُلَّ مَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ؛ فَنَهَى عَنْ مَقَدِّمَاتِ الزَّانَا بقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾<sup>٢٩٢</sup>، ووصفه بأغلظ الأوصاف وأشنعها فالفاحشة هي الذنب العظيم.

ولذا حَرَّمَ كُلَّ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَيْهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ؛ فَحَرَّمَ الْإِخْتِلَاطَ بِالنِّسَاءِ وَالْخُلُوةَ بِالْأَجَانِبِ؛ فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا يَخْلُونَ أَحَدُكُمْ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ)<sup>٢٩٣</sup>، وَنَهَى عَنْ إِطْلَاقِ النَّظَرِ فِي الْحَرَامِ، وَأَمَرَ النِّسَاءَ بِالْحِجَابِ وَالتَّسْتُرِ وَعَدِمَ إِظْهَارِ الزَّيْنَةِ، فَقَالَ ﷺ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾<sup>٢٩٤</sup>، وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي انْتَضَمَتْ أَصْلًا كَلِمًا مَعْنَوِيًّا مَفَادَهُ حَرْمَةُ مَا أَدَّى إِلَى الْوُقُوعِ فِي الزَّانَا؛ إِذْ هُوَ بَابُ فُسَادٍ عَظِيمٍ يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، وَهَذَا جَمِيعُهُ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي يَنْهَى عَنْهَا الْعُلَمَاءُ وَالدُّعَاةُ إِلَى اللَّهِ قَصْدَ الْحِفَاظِ عَلَى النَّسْلِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَنْسَابِ.

٤- ولما يَقُومُ بِهِ الْمُحْتَسِبُ مِنْ تَطْبِيقِ الْحُدُودِ عَلَى الزَّانَا وَالتَّعْزِيرَاتِ عَلَى مُرْتَكِبِي الْحَرَمَاتِ؛ الْأَثَرُ الْبَلِغُ فِي زَجْرِ الْمُعْتَدِينَ، وَهُوَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ الْفَعَالِ فِي صَيَانَةِ الْأَعْرَاضِ وَالْأَنْسَالِ.

### الفصل الخامس: أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ المال:

مِمَّا يَتَّفِقُ عَلَيْهِ أُولَوِ الْعُقُولِ وَالْأَلْبَابِ أَنَّ قِوَامَ حَيَاةِ النَّاسِ بِالمَالِ، وَبِهِ تُقْضَى مَعْظَمُ شُؤُونِ مَعَاشِهِمْ، قَالَ الشَّاطِطِيُّ: «وَلَوْ عُدِمَ المَالُ لَمْ يَبْقَ عِيشٌ... وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَالْبَلْبَاسُ عَلَى اخْتِلَافِهَا، وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمُتَمَوَّلَاتِ، فَلَوْ ارْتَفَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَقَاءً، وَهَذَا

<sup>٢٩١</sup> - [سورة المؤمنون: ٥-٦].

<sup>٢٩٢</sup> - [سورة الإسراء: ٣٢].

<sup>٢٩٣</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ٤٩٣٥)؛ كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو حرم والدخول على المغيبة: (٢٠٠٥/٥)، ومسلم في «الصحيح»: (رقم: ١٣٤١)؛ كتاب الحج، باب سفر المرأة مع ذي حرم إلى الحج وغيره: (٩٧٨/٢).

<sup>٢٩٤</sup> - [سورة النور: ٣٠-٣١].



كله معلومٌ لا يرتابُ فيه من عَرَفَ ترتيبَ أحوالِ الدنيا، وأنها زائدٌ للآخرة»<sup>٢٩٥</sup>، ولأهميته البالغة وجدنا في مسائلِ الفقه لأحكامه الحظَّ الأوفرَ منها، فضُمَّتْ كتبُ الفقهاءِ بين دُفَئِها أبواباً فقهيةً تحوي ضوابطَ وقواعدَ كليةً تحكمُ تعاملاتِ الناسِ في الأموالِ، حتى يغدو انتفاعُهم بها على الطريقةِ الشرعيةِ، ولقد جاء الإسلامُ بحفظِ الأموالِ وصيانتِها من كلِّ ما يُتلفُها، أو يُضِرُّ بها. ومن هنا؛ شرَعَ ربُّنا كلَّ كسبٍ حلالٍ للأموالِ، وحرَّمَ أكلَها بالباطلِ ظلماً وعدواناً، قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>٢٩٦</sup>، وحرَّمَ كلَّ ما يُتلفُ المالَ ويلحقُ الضررَ به؛ بل شرَعَ الحدَّ لمن عليه اعتدى؛ فجاءَ حدُّ السرقةِ والحرابة.

وللأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ المجالُ الرَّحيبُ، إسهاماً في المحافظةِ على الأموالِ، وذلك من جوانب:

١- الحثُّ على الكسبِ المباحِ والتَّربُّعِ فيه؛ فنعمَ المالُ الصَّالحُ عندَ الرَّجُلِ الصَّالحِ، فلقد أباحَ الله وجوهَ الكسبِ الحلالِ فقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ﴾<sup>٢٩٧</sup>، كما أنَّ الأصلَ المقرَّرَ عندَ أهلِ العلمِ أنَّ المعاملاتِ طُلُقٌ ما لم يَرِدْ دليلُ التَّحريمِ، وتعليمُ النَّاسِ أحكامَ البيوعِ وتبصيرُهم بشرعِ الله في معاملاتهم المائيَّةِ، وهو من الأمرِ بالمعروفِ ولا شكَّ<sup>٢٩٨</sup>.

٢- إلى جانبِ تبيينِ البيوعِ المحرَّمةِ، ووجوهِ الكسبِ الحرامِ، وسائرِ المعاملاتِ المائيَّةِ الفاسدةِ، والنهي عنها والتَّحذيرُ منها؛ ومَّا يَلْحَقُ أموالَ النَّاسِ من فسادٍ جرَّاءِها، وكذا التَّرهيبُ من أكلِ أموالِ النَّاسِ بالباطلِ؛ لنهي ربِّنا ﷻ عنه في كثيرٍ من التَّصوصِ منها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>٢٩٩</sup>، وتحرُّيمُ كلِّ كسبٍ خبيثٍ وإنكاره، وتبيينُ عقوباتِ تلكمُ المحرَّماتِ في الدُّنيا والآخرة، قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا

<sup>٢٩٥</sup> - الشَّاطِئِيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١٤/٢/١).

<sup>٢٩٦</sup> - [سورة النساء: ٢٩].

<sup>٢٩٧</sup> - [سورة البقرة: ٢٧٥].

<sup>٢٩٨</sup> - ينظر: خالد السبَّيْت، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (ص/٧١).

<sup>٢٩٩</sup> - [سورة النساء: ٢٩].



يَحْرَبُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ<sup>٣٠٠</sup>، وليس ذلك الوعيد الشديد إلا حرصاً على حفظ أموال الناس، وصيانة لها من أن تُأكَلَ بالباطل.

٣- ولأعمالِ المحتسبِ دورٌ هامٌّ وأهميَّةٌ كبيرةٌ في الحفاظِ على أموالِ الناسِ؛ فله مراقبةُ الأسواقِ، ومنعُ ما يحدثُ فيها من المنكراتِ والمخالفاتِ الشرعيَّةِ من غشٍّ وخداعٍ وغررٍ، ويأمرُ والي الحسبةِ بأداءِ الأمانةِ والصدقِ، وينهى عن الخيانةِ وتطيفِ المكيالِ والميزانِ والغشِّ في البياعاتِ، ويتفقدُ أحوالَ المكايلِ والموازينِ، ويحرصُ بالموازاةِ على إقامةِ ما شرعَ اللهُ من أحكامٍ لضبطِ تلكُمُ المعاملاتِ، كما يسعى لمراقبةِ أصحابِ المهنِ الحرَّةِ والصناعاتِ، في إتقانهم وشرعيَّةِ تصرفاتهم؛ حتَّى يكونَ استرزاقُهم من حلالٍ ولا يأكلونَ أموالَ غيرهم بالباطلِ، وهذا هو الدورُ الفعَّالُ للأميرِ بالمعروفِ والنَّاهي عن المنكرِ، ممَّا شأنه الإصلاحُ العامُّ والخاصُّ تبعاً<sup>٣٠١</sup>.

٤- كما لا يخفى ما لتطبيقِ الحدودِ كحدِّ السرقةِ والحِرابةِ؛ من صونٍ لأموالِ الناسِ وحفظٍ لها، مع زجرِ المعتدينَ وعقوبتهم في الدُّنيا قبلَ الآخرةِ، حتَّى ينتهوا عن ذلك ولا يفكِّروا غيرهم أبداً في مثلِ صنيعهم؛ لرؤيتهم مآلَ مَنْ سَبَقَهُمْ، والعاقِلُ يتعظُّ بغيره.

وإذا تقررَ أنَّ المصالحَ الخمسَ التي انتظمت الكلياتُ المذكورة؛ هي قوامُ الحياةِ الدُّنيا والآخرةِ، فإنَّ إقامتها تكفلُ السَّعادةَ في الدُّنيا قبلَ الآخرةِ.

ومن هنا؛ فإنَّ واجبَ المؤمنين أن يتضافروا في إيجادِ مجتمعٍ فاضلٍ، ولا يسكتُ مؤمنٌ منهم عن دعوةِ الحقِّ، بل إنَّ التكافلَ الاجتماعيَّ الخلقيَّ يوجبُ على كلِّ فردٍ أن يُسهمَ في بناءِ المجتمعِ الفاضلِ المنشودِ؛ فيمنعَ عنه الشرورَ، ويدفعه إلى اجتلابِ الخيورِ، يَأْتُمُ الجميعُ إذا رأوا الشرَّ يسيرُ رافعاً رأسه وسكتوا عنه ولم ينكروه، لأنَّ الفسادَ إذا ظهرَ أغرى النَّاسَ واستهواهم، فإذا لم ينكره الفضلاءُ سقطوا جميعاً في الرَّذيلةِ، ولا تقومُ بعدها للأمةِ قائمةٌ إلا إذا غيَّرتَ حالها<sup>٣٠٢</sup>.

وليسَ المقصِدُ من إيرادِ هذا المبحثِ حصرَ الأمثلةِ والمظاهرِ وتعدادها؛ وإنَّما هو للتدليلِ على ما قرَّرَ سابقاً من كونِ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ جامعاً لأبوابِ الشريعةِ، ومتميِّزاً عن باقيِ فروعِ الكفايةِ الأخرى؛ أن كان راجعاً لحفظِ المصالحِ الضَّروريَّةِ جميعها-؛ ولذلك استحقَّ أن يعتليَّ كثيراً من الأوصافِ والخلالِ، وباءَ بالفضلِ والشرفِ في غايةِ مراتبه ودرجاته، وقليلُ الأمثلةِ يدلُّ على ما سواها ممَّا هو في معناها.

<sup>٣٠٠</sup>- [سورة البقرة: ٢٧٩].

<sup>٣٠١</sup>- ينظر في معناه: ابن القيم، الطُّرق الحكيمة: (ص/٣٤٩-٣٥٠).

<sup>٣٠٢</sup>- ينظر في معناه: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/١٠-٨).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أثر الواجبات الكفائية في حفظ

الكليّات الخمس

وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول:** أثر الواجبات الكفائية في حفظ الدين

**المطلب الثاني:** أثر الواجبات الكفائية في حفظ النفس

**المطلب الثالث:** أثر الواجبات الكفائية في حفظ العقل

**المطلب الرابع:** أثر الواجبات الكفائية في حفظ النسل

**المطلب الخامس:** أثر الواجبات الكفائية في حفظ المال



## المبحث الثاني:

### أثر الواجبات الكفائية في حفظ الكليات الخمس

**تمهيد:** لا يشكُّ عليمٌ بوضع الشريعة أنَّها جاءت لحفظ مصالح العباد في معاشهم ومعادهم؛ ولذا وجدنا تكاليفها راجعةً لحفظ هاتيك المقاصد في الخلق، وذلك ملحظٌ مقررٌ عند أهل العلم الكرام، بل قال الجويني -رحمه الله-: «ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة بوضع الشريعة»<sup>٣٠٣</sup>، وقد حدَّد الغزالي أمَّهات المصالح والمقاصد الشرعية؛ والتي عليها مدار كلِّ مقصودٍ شرعيٍّ، وهي حفظُ الدين والنفس والعقل والنسل والمال؛ فقال -رحمه الله-: «ومقصودُ الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظَ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، وكلُّ ما يتضمَّن حفظَ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكلُّ ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدةٌ ودفعُها مصلحة»<sup>٣٠٤</sup>.

قال الشاطبي -رحمه الله-: «مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة على الأمور الخمسة المذكورة فيما تقدَّم، فإذا اعتبر قيام هذا الوجود الدنيوي مبنياً عليها حتَّى إذا انخرمت لم يبقَ للدنيا وجودٌ، أعني ما هو خاصٌّ بالْمُكَلَّفِينَ والتَّكْلِيفِ، وكذلك الأمورُ الأخرى لا قيامَ لها إلاً بذلك؛ فلو عُدِمَ الدينُ عُدِمَ ترتُّبُ الجزاءِ المرتجى، ولو عُدِمَ المكلَّفُ لْعُدِمَ من يتدين، ولو عُدِمَ العقلُ لارتفعَ التدبُّرُ، ولو عُدِمَ النسلُ لم يكن في العادة بقاءً، ولو عُدِمَ المالُ لم يبقَ عيشٌ... فلو ارتفعَ ذلك لم يكن بقاءً وهذا كله معلومٌ لا يرتابُ فيه من عَرَفَ ترتِّبَ أحوالِ الدنيا وأنَّها زادٌ للآخرة»<sup>٣٠٥</sup>.

من أجل ذلك؛ شرعَ ربُّنا ﷻ لهذه المقاصدِ العظامِ ما يحفظُها ويصونُها من التشريعات والأحكام؛ بما يُقيمُ دعائمها ويثبتُ أركانها، ويدفعُ عنها الخللَ الواقعَ والمتوقَّعَ فيها؛ فانتظمَ

<sup>٣٠٣</sup> - الجويني، البرهان في أصول الفقه: (٢٠٦/١).

<sup>٣٠٤</sup> - الغزالي، المستصفى من علم الأصول: (ص/١٧٤).

<sup>٣٠٥</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١٤/٢/١).



ذلك حفظاً لها من جانب الوجود والعدم<sup>٣٠٦</sup>، فناطقَ بعمومِ المكلفين واجباتٍ؛ لا تخرجُ في حملتها عن صورتين:

١ - مطلوباتٌ عينيةٌ يلزمُ كلَّ مكلفٍ أدائها.

٢ - مطلوباتٌ كفائيةٌ يقصدُ الشارعُ منها تحقيقَ المصلحةِ المرجوةِ من ورائها؛ بغضِّ النظر عن فاعليها.

وهذه المطلوباتُ الكفائيةُ واجباتٌ اجتماعيةٌ تضامنيةٌ يقوم بها المجموعُ لإقامة المجموع، ولها أثرٌ بالغٌ وفائدةٌ عظيمةٌ في إقامة المجتمع؛ لذا وجب توجيهُ نظامِ المجتمعِ وأفراده، وكفاءاته وطاقاته؛ نحو تحقيقِ المصالحِ الضروريةِ الكليةِ التي عليها قوامُ مصالحِ الدينِ والدُّنيا، وتبعاً لذلك ينبغي تحقيقُ الحاجياتِ الأساسيةِ التي يتيسرُ معها تسييرُ نظامِ الحياة، وإبراز هذه الفائدةِ والأهميةِ التي تكسو الواجباتِ الكفائية، وتوضح آثارها على الكلياتِ الخمسِ الضرورية؛ ارتأيتُ إدراجَ هذا المبحثِ المبينِ لذلك، وفيما يلي تفصيلٌ لأثر الواجباتِ الكفائيةِ في تحقيقِ المصالحِ الخمسِ الضرورية:

---

<sup>٣٠٦</sup> - ينظر: الشَّاطِبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١/٢/٠٧).



## المطلب الأول:

### أثر الواجبات الكفائية في حفظ الدين:

والمقصود من الدين هنا الإسلام وليس أي دين؛ فقد قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>٣٠٧</sup>، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>٣٠٨</sup>، بصيغة الحصر التي تُفيد المبالغة، والدين رأس الضروريات وأعلامها، بل هو أصل ما سواه من المصالح، فبالدين تُحفظ المقاصد الأخرى وتُصان؛ ذلك أن الجزء فيه دنيوي وأخروي مما يجعل عند المكلف وزعاً داخلياً ورقابة ذاتية، يقول الله ﷻ: ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾<sup>٣٠٩</sup>، فإذا فُقد الدين دخل الفساد على المقاصد الأخرى جميعاً، فترى النفوس تُزهق وتُغتال، والأعراض تُنتهك وتُدنس، والأموال تُؤكل بالباطل وتُختلس، فلا حفظ لها بغير الدين، وهذا أكبر ما يُعاب على القوانين الوضعية؛ إذ عُدمت الوازع الديني والجزاء الأخروي، فمجال التحايل فيها لا يقدّر ولا يوصف، والغريب أنك تجد واضعها أول المتحايلين؛ لا سيما وعلمه الدقيق بمدخلها ومخارجها وثغرات تقنياتها، فسبحان من أحكم كل شيء خلقه<sup>٣١٠</sup>.

وحفظ الدين يُنظر فيه لشقين اثنين: ما تعلق منه بأحاد الأمة وأفرادها، كما يُنظر لمجموعها كمجموعة؛ فيكون من الضروري حفظ دين كل واحد من المسلمين أن يدخل عليه ما يُفسد اعتقاده وعمله، وحفظ الدين بالنسبة لعموم الأمة بدفع كل ما من شأنه أن ينقض أصوله القطعية، فيدخل في ذلك حماية أرض المسلمين والذب عنها بإبقاء وسائل تلقي الدين من الأمة حاضرها وآتيها<sup>٣١١</sup>، وكذا بتشريع ما من شأنه أن يدعم أصول الدين ويُقيم أركانه؛

<sup>٣٠٧</sup> - [سورة آل عمران: ٨٥].

<sup>٣٠٨</sup> - [سورة آل عمران: ١٩].

<sup>٣٠٩</sup> - [سورة القلم: ٣٣].

<sup>٣١٠</sup> - ينظر: البيهقي، مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٢١٠).

<sup>٣١١</sup> - ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٣٠٣).



كالإيمان بالله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ومما يُقيم الدين أيضا تعليمُ شرع ربِّ العالمين، والدَّعوةُ إلى دين الإسلام ونشرُ تعاليمه بين النَّاسِ.

يقول الشَّاطِطِيُّ: «حفظُ الدِّينِ حاصلُه في ثلاثة معانٍ؛ وهي الإسلامُ والإيمانُ والإحسانُ؛ فأصلُها في الكتابِ وبيانُها في السُّنَّةِ، ومكملُه ثلاثة أشياء؛ وهي الدُّعاءُ إليه بالترغيبِ والترهيبِ، وجهادُ من عاندَه أو رامَ إفسادَه، وتلافي الثُّقُصانِ الطَّارِئِ في أصلِه...»<sup>٣١٢</sup>

وانتهجت الشَّريعةُ الإسلاميَّةُ في تشريع وسائلِ حفظه نهجين اثنين:

١ - وسائلٌ متعيَّنُ القيامُ بها على كلِّ واحدٍ من أفرادِ الأُمَّةِ، كالإيمانِ باللهِ والقيامِ بأركانِ الإسلامِ من إقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ والصَّومِ وغيرها من الشَّعائِرِ العينيَّةِ.

٢ - ووسائلٌ تجبُ إقامتها على الأُمَّةِ بمجموعِها؛ فهي واجباتٌ كِفائيَّةٌ، وهي موضوعُ البحثِ، وليس المرادُ حصرُها وتتبُّعُها؛ فهذا يحتاج الوقتَ الكثيرَ والزَّمنَ الطَّويلَ؛ فضلا عن أنَّها لا تُحصَى كثرةً، وما أشارَ البَحْثُ إليه عند الحديثِ عن أنواعِها؛ الدِّينيُّ منها والدُّنيويُّ يوكِّدُ القولَ، وإنما المقصودُ في هذا الموضعِ ذكرُ أمثلةٍ تبيِّنُ عظيمَ أثرِ هذه الواجباتِ الكِفائيَّةِ في حفظِ الدِّينِ، ومن مظاهِرِها ماسيوردُ في هذا المطلبِ من فروع:

## الفصل الأول: الدَّعوةُ إلى الله:

الشهادتانِ أوَّلُ أركانِ الإسلامِ، وشهادةُ ألاَّ إلَهَ إلاَّ اللهُ مع ما تستتبعه من مقتضيات؛ لن تقومَ ولن تتحقَّقَ إلاَّ بالاعترافِ بأنَّ اللهُ وحده حقٌّ وضع المنهجَ الذي تجري عليه الحياةُ البشريَّةُ، كما لا تتحقَّقُ هذه الشَّهادةُ إلاَّ بمحاولةٍ تحقيقِ ذلكم المنهجِ الرَّبَّانيِّ، كيف وهو المنهجُ الوحيدُ الذي يحقِّقُ كرامةَ الإنسانِ ويمنِّحُه الحريَّةَ الحقيقيَّةَ، ويُطلقُه من العبوديَّةِ لغيرِ الله، هو وحده الذي يحقِّقُ له التحرُّرَ الكاملَ الشَّامِلَ المطلقَ في حدودِ إنسانيَّتهِ وعبوديَّتهِ لله، يحرِّره من عبوديَّةِ النَّاسِ إلى عبوديَّةِ ربِّ النَّاسِ.

<sup>٣١٢</sup> - الشَّاطِطِيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (٢٠/٤/٢).



والأمة بمجموعها ملزمة بتحقيق ذلك المنهج؛ لأنه وحده المنهج المبرر من نتائج الجهل والقصور الإنساني؛ فواضعه خالق هذا الكيان العليم بخفائيه وأسراره، وما يصلحه ويصلح له، بل والعليم بخفايا الملابس الأرضية والكونية كلها<sup>٣١٣</sup>.

وسعيًا لتحقيق ذلك نيّطت مهمة الدعوة إلى الله بالرسول والنبين، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾<sup>٣١٤</sup>، فما من أمة إلا وقد بعث فيهم رسول يأمرهم بالخير الذي هو الإيمان وعبادة الله، وباجتناب الشر الذي هو طاعة الطَّاغُوتِ<sup>٣١٥</sup>.

ووصف الله الرسل وأتباعهم بوصف الربانية لكونهم عاملين بعلمهم داعين إلى الله وتطبيق أحكامه ومنهجه، قال ابن القيم مؤكداً هذا المعنى: «إِنَّ السَّلَفَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى رَبَانِيًّا حَتَّى يَعْرِفَ الْحَقَّ وَيَعْمَلَ بِهِ وَيَعْلَمَهُ، فَمَنْ عَمِلَ وَعَلِمَ فَذَاكَ يُدْعَى عَظِيمًا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ»<sup>٣١٦</sup>.

وهي الوظيفة ذاتها التي نيّطت بالنبي المصطفى ﷺ؛ فأدّاها حقّ الأداء وبلغها أحسن تبليغ، وتركها أمانة لمن بعده يدعون بدعوته إلى يوم يلقونه، ومن ثمة لا يكون المسلم من أتباع النبي ﷺ بحق إلا بالدعوة إلى ما دعا إليه على بصيرة وعلم، كما كان أتباعه من الخلفاء الراشدين المهديين، ومن تبعهم بإحسان فهم أولوا العلم الذين قاموا بما جاء به؛ علماً وعملاً وهداية وإرشاداً وصبراً وجهاداً<sup>٣١٧</sup>، وفي ذلك قال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>٣١٨</sup>.

<sup>٣١٣</sup> - سيّد قطب، هذا الدين: (ص/ ١٥-٢٠).

<sup>٣١٤</sup> - [سورة النحل: ٣٦].

<sup>٣١٥</sup> - الزمخشري، الكشاف: (٢/ ٤٠٩).

<sup>٣١٦</sup> - ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد: (٣/ ١٠).

<sup>٣١٧</sup> - ينظر: ابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: (١/ ٧٨).

<sup>٣١٨</sup> - [سورة يوسف: ١٠٨].



إِنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ لَيْسَتْ شَأْنًا خَاصًّا لِفَتَّةٍ مُحدودةٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهَا مِنَ الْقَضَايَا الْمَرْكَزِيَّةِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، فَأَمَّتْنَا أُمَّةٌ رَسَالَتُهَا الْأَسَاسِيَّةُ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ هِدَايَةُ الْخَلْقِ وَنَشْرُ أَعْلَامِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ وَالْخَيْرِ، وَتَعْبِيدُ النَّاسِ لِقِيُومِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ وَمِنْ هُنَا إِصْلَاحُ الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَخْلِيصُهَا مِنْ حَالَةِ الْوَهْنِ وَالْعُثَاثِيَّةِ<sup>٣١٩</sup>. وَهَذِهِ الْمُهْمَّةُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي أُسْنَدَتْ لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ارْتَفَعَ شَأْنُهَا لِتَكُونَ مَنَاطًا لْخَيْرِيَّتِهَا؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>٣٢٠</sup>، فَكَانُوا بِإِقَامَتِهَا الْأُمَّةَ الْوَسْطَى الْخَيْرَةَ.

وَلَا غَرْوَ وَلَا عَجَبَ أَنْ تَنَالَ وَظِيفَةُ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَلَكُمُ الْمَرْتَبَةَ، فَشَرَفُ الشَّيْءِ مِنْ شَرَفِ غَايَتِهِ، وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ غَايَتُهَا حِفْظُ الدِّينِ بِنَشْرِهِ وَتَعْلِيمِهِ النَّاسَ وَحَثِّهِمْ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، وَمُحَاوَلَةِ تَحْكِيمِهِمْ لَهُ فِي سَائِرِ شُؤُونِهِمْ وَقَضَايَاهُمْ، فَفِي ذَلِكَ صَيَانَتُهُ وَإِقَامَتُهُ فِي الْعَالَمِينَ بِتَعْبِيدِ النَّاسِ لِرَبِّ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ.

وَالدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْكِفَائِيَّةِ الَّتِي تَجِبُ إِقَامَتُهَا عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>٣٢١</sup>.

وَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً)<sup>٣٢٢</sup>، وَقَالَ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: (فَلْيَبْلِغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ)<sup>٣٢٣</sup>؛ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى: «وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ مِنَ الدَّعْوَةِ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ، فَمَا قَامَ بِهِ غَيْرُهُ سَقَطَ عَنْهُ، وَمَا عَجَزَ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِهِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُومَ بِمَا لَا يَجِبُ عَلَى هَذَا، وَقَدْ تَقَسَّطَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى الْأُمَّةِ بِحَسَبِ ذَلِكَ تَارَةً، وَبِحَسَبِ غَيْرِهِ — اِخْتِلَافِ

<sup>٣١٩</sup> - ينظر: عبد الكريم بكار، مقدّمات للتّهوض بالعمل الدعوي: (ص/٥٧).

<sup>٣٢٠</sup> - [سورة آل عمران: ١١٠].

<sup>٣٢١</sup> - [سورة آل عمران: ١٠٤].

<sup>٣٢٢</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ٣٢٧٤)؛ كتاب أحاديث الأنبياء، ما ذكر عن بني إسرائيل: (١٢٧٥/٣).

<sup>٣٢٣</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ١٠٥)؛ كتاب العلم، باب ليلغ الشاهد الغائب: (١/٥٢).



الوظائف والتخصّصات - أخرى؛ فقد يدعو هذا إلى اعتقاد واجب، وهذا إلى عملٍ ظاهرٍ واجب، وهذا إلى عملٍ باطنٍ واجب؛ فتتوّع الدّعوة يكون في الوجوب تارةً، وفي الوقوع أخرى.

وقد تبين بهذا أنّ الدّعوة إلى الله تَجِبُ على كلِّ مُسلمٍ، لكنّها فرضٌ على الكفاية، وإنّما يجبُ على الرّجل المعين من ذلك ما يَقْدِرُ عليه إذا لم يَقمْ به غيره، وهذا شأن الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وتبليغ ما جاء به الرّسول، والجهاد في سبيل الله، وتعليم الإيمان والقرآن»<sup>٣٢٤</sup>.

وللدعوة مجالاتٌ عديدةٌ ومتنوّعةٌ لا تُحصَى كثرةً، يتجلى فيها معنى الوجوب الكفائيّ منها:

أولاً: تعليمُ النّاسِ أمورَ دينهم، وترشيدهم بالتّشريع الرّبّانيّ في سائر أحوالهم؛ كميّاتِ عباداتهم وأحكامِ معاملاتهم، مع استغلال جميع الوسائل المتاحة في تيسير وصول هذه العلوم للنّاس؛ من موسوعاتٍ ومعاجمٍ وفهارسٍ وإعلامٍ آليٍّ ووسائلِ الاتّصالِ الأخرى. وتعليمُ النّاسِ من أهمّ الواجباتِ الكفائيّة التي ينبغي على المسلمين إقامتها والاعتناء بها؛ لإعادة تطبيق منهج الله ﷺ في واقع النّاس وحياتهم.

ثانياً: بثُّ روح التّمسك بالتّشريع الإسلاميّ بين أوساط المسلمين وضرورة العمل بأحكامه، ونشرُ الفهم الحقيقيّ والسّليم للإسلام وتعاليمه، فخطأ أن تُفرَغَ هذه الرّسالة من محتواها الحقيقيّ، وتُقرَمَ في مجموعة طُغوسٍ تؤدّي وحسب؛ بل الإسلامُ منهجُ حياةٍ شاملٍ متكاملٍ، عقيدةٌ تمخّضت عنها شريعةٌ انتظمت هذه الأخيرة جميع شؤون الحياة، وكما عبّر الشّهيد حسن البنا فقال وأجاد: «هذه الرّسالة التي امتدّت طويلاً حتّى شملت آباء الزّمن، وامتدّت عرضاً حتّى انتظمت آفاق الأمم، وامتدّت عمقاً حتّى استوعبت شؤون الدّنيا والآخرة»<sup>٣٢٥</sup>. فهي رسالةٌ شاملةٌ لجميع مناحي الحياة، لا تقصُر عن جانبٍ من جوانبها إذا أُقيم الدّين حقّ الإقامة، متى وُجدَ حسنُ التفهم لمقاصد التّشريع والعناية بربط نصوص الوحي بمناطقها وغايتها السّامية، واكتناه معانيها واستثمار دلالاتها المتنوّعة؛ ممّا يُثمر فهماً سليماً

<sup>٣٢٤</sup> - ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٨/١٥/٩٥-٩٦).

<sup>٣٢٥</sup> - القرضاوي؛ الخصائص العامّة للإسلام: (ص/١٠٥).



لأحكام الشرعية يضمن التطبيق المتبصر لها، مصحوبًا ذلك كله بفهم دقيق للمحال الظرفية والحوادث الواقعية وما يكتنفها من الملابسات الخاصة والقرائن الحافة.

**ثالثاً:** عرض دين الإسلام عرضاً حقيقياً سليماً وصحيحاً، ودحض الشبهات والأباطيل التي تثيرها المذاهب الفكرية المعادية من صهيونية حاقدة ونصرانية معتدية وعلمانية متحللة، مع ضرورة التجديد في وسائل إقامة الحجج والبراهين وفقاً لمنطق العصر وعلومه، باستخدام مختلف الوسائل في تيسير وصول نور هذا الدين، باحتياح وسائل الإعلام الحديثة، والشبكة العنكبوتية وغيرها من وسائل الاتصال الأخرى، فلطالما تهجم المتهجمون الحاقدون عبر هذه الوسائل على الإسلام، وبثوا فيها شرورهم بافتنان، فكان لزاماً على المسلمين أن يقوموا بوظيفتهم ويدفعوا عن دينهم ويبعثوا نوره في العالمين.

**رابعاً:** ومن أهم الوسائل الفعالة في الدعوة التأليف والتصنيف، فهو مجال فعال في تبليغ الدين ونشره؛ على أنه من الضروري أن لا يقتصر إصدارها باللغة العربية وحسب؛ بل لا بد من استيعاب جميع المدعوين بإصدارها بمختلف اللغات الأجنبية، وما أكثر الوقائع التي تحكي إسلام عليه القوم بمجرد مصادفتهم لحقيقة إسلامية واحدة، فكيف لو عرض عليهم الإسلام كلاً؟ غير أن هذا العمل إن لم يكلل بالحكمة والعقل الخبير لن يؤتي أكله، بل قد يصبح وبالاً على الإسلام وأهله، فرب حامل فقه ليس بفقيه.

والواقع خير دليل وبرهان، فما أكثر الكتابات التي أتى أصحابها للدفاع عن الإسلام فأضحت محل انتقاد وجلبت على الإسلام الويلات وهو منها براء، وليس المشكل في ما تحويه فقد يكون من الإسلام؛ ولكن الحكمة في العرض معيار لنجاح الداعية وفشله، ومعلوم أنه ليس كل ما يعلم مما هو من الدين بالضرورة يُطلب نشره<sup>٣٢٦</sup>، لا حرم والأعداء الحاقدون اليوم من كل حوب وصوب يتربصون بالإسلام؛ التماساً لثغرة أو نقيصة وهيئات فائى لهم.

<sup>٣٢٦</sup> - ولهذا عقد البخاري باباً في صحيحه وسماه: حدثوا الناس بما يفهمون أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟ ينظر: «الصحيح»: (٥٩/١)، وقال الشاطبي: «ليس كل ما يعلم مما هو حق؛ يُطلب نشره وإن كان من علم الشريعة، ومما يُفيد علماً بالأحكام؛ بل ذلك ينقسم: فمنه ما هو مطلوب النشر؛ وهو غالب



**خامساً:** ويجرُّنا الحديثُ هنا إلى وسيلةٍ هامةٍ هي الأخرى ذاتُ أثرٍ بالغٍ في الارتقاءِ بأساليبِ الاتِّصالِ الدَّعويِّ بين الدُّعاة والمدعوِّين؛ وهي إنشاءُ مراكزٍ ومعاهدٍ لإعدادِ الدُّعاة وتكوينهم التَّكوينيَّ المُثَمِّرَ الفَعَّالَ، وتبصيرهم بضروريَّاتِ وأبجديَّاتِ الدَّعوة الرَّشيَّدة، وتدريبهم على الوسائلِ الدَّعويَّةِ المختلفةِ والمناسِبةِ لتنوُّعِ المحالِّ والظُرُوفِ والملاَبساتِ؛ مع تَكْلِيلِ ذلك بعلمٍ راسخٍ بالمقاصدِ الكليَّةِ لهذا التَّشريعِ، وإحاطةٍ شاملةٍ بفروعِ أحكامِهِ وجزئيَّاتِهِ؛ ممَّا يُنتِجُ أفراداً مُختَصِّينَ في المجالِ الدَّعويِّ، فاعِلِينَ مُبَصِّرِينَ لأوَلَوِيَّاتِ واقِعِهِم باختلافِ مُعْطِيَّاتِهِ، قَادِرِينَ على الإِسْهامِ في إحداثِ التَّغْيِيرِ الإِسْلامِيِّ المُنْشودِ؛ لإخراجِ الأُمَّةِ مِنَ الغَثائِيَّةِ والوَهَنِ، والقيامِ بواجبِ الدَّعوةِ التي نيطَ بالأُمَّةِ الخاتمةِ؛ بما يتناسبُ والتَّطَوُّرُ الحادِثُ في وسائلِ الشَّرِّ وأهْلِهِ، بَعْرَضٍ يَلِيْقُ بِرِفْعَةِ مُستَوَى الدِّينِ الإِسْلامِيِّ الحَنِيفِ-: حتَّى تُؤدِّيَ هذه الوظيفةُ على أحسنِ وأكْمَلِ وجهٍ، لوَصَلَ الدِّينُ بالحياةِ، وإعادةِ الحضورِ الفاعِلِ والفَعَّالِ لقيَمِ الدِّينِ في حِصْمِ هذه الحياةِ.

وإنشاءُ هذه المراكزِ الدَّعويَّةِ التَّخصُّصِيَّةِ هو الأخيرُ من فُرُوضِ الكِفاياتِ الواجبِ على الأُمَّةِ الاهتمامُ بها، والتَّنَبُّهُ لأهمِّيَّتِها وفاعليَّتِها، وغيرُ خافٍ أنَّ تلكَ المراكزَ والمعاهدَ تقومُ على دعامتينِ اثنتينِ؛ العلمِ والمالِ؛ ولا غِنَى بأحدهما عن الآخرِ ولا ينقصُهُ أهمِّيَّةٌ وشأنًا.

(١)-: أمَّا العلمُ فعلى العلماءِ يقعُ هذا الطَّلَبُ؛ بِيَدِ جَهِدِهِم وَعِلْمِهِم؛ فالعلمُ روحُ هذه الدَّعوة؛ إذ العملُ بغيرِ عِلْمٍ لا يكونُ، وإذا رُمِنَا تحسِينَ أداءِ الدُّعاةِ إلى الله فلا بدَّ من رُسُوخٍ في العلمِ، ولا ينبغي أن يُسرِعَ إلى أذهاننا العلمُ الشرعيُّ وحسبُ؛ فهذا ممَّا لا يُشَكُّ في أهمِّيَّتِهِ، ولكنَّ المنبغِيَّ للدَّاعِيَةِ النَّاجِحِ أن يَحْويَ ثقافةً واسعةً لا تقتصرُ على الشرعيَّاتِ فقط، لا سيَّما وما بلغه التَّطَوُّرُ العلميُّ والتَّكْنُوْلُوجِيُّ المشهودُ؛ فغلطُ أن ينْعَزِلَ الدَّاعِيَةُ عن هذا كُلِّهِ وَيَعِيشَ في عصرٍ غيرِ عصرِهِ؛ فإنَّه ساعَتُنْذٍ لا يَفِيْقُ إلَّا وقد تجاوزَه الزَّمنُ، وهذا دورُ العلماءِ في توجيهِ الدُّعاةِ النَّاشِئِينَ.

---

علمِ الشَّريعة، ومنه ما لا يُطَلَبُ نشرُهُ بإطلاقٍ، أو لا يُطَلَبُ نشرُهُ بالنَّسبةِ إلى حالٍ أو وقتٍ أو شخصٍ؛ الموافقات في أصول الشريعة: (١٣٧/٤/٢).



(٢)-: أمّا المال فعلى الأغنياء وذوي اليسار يقع هذا الطلب؛ إذ لا بد لهذه المراكز من قائمين وهؤلاء احتياجات معيشية لا بد من سدّها، ورحمة الله على مالك بن نبيّ المفكر الجزائريّ إذ يقول: «كيف أفكر وأنا جائع»، وهذا من الواجبات الكفائية التي تلزم الأمة - أعني ذوي اليسار منها- قال الشاطبي: «ومن كان قائماً بوظيفة عامّة لا يتفرّغ بسببها لأمواله الخاصّة به في القيام بمصالحه ونيل حظوظه؛ وجب على العامّة أن يقوموا له بذلك ويتكفّلوا له بما يفرّغ به للأنظر في مصالحهم من بيوت أموالهم المرصدة لمصالحهم»<sup>٣٢٧</sup>.

بيد أنّه ينبغي التنبّه إلى أمر هامّ، وإغفاله خطرٌ بليغٌ على الدّعوة والدّعاة، وهو أن سدّ هذه الاحتياجات لا يستقيم بحالٍ أن يتمّ عن طريق عطايا آحاد الأغنياء، ولا أن يوكل إلى تفضّلهم وتكرّمهم؛ بما يشعّرون بالعلوّ على أهل العلم والمثّة عليهم، ويبدّل العلماء بهذا التصرف مكان الفوق تحتاً، ولا يليق أن يتّضع من رفعه الله؛ فهو القائل: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>٣٢٨</sup>، فيجب أن يقوم على هذه الأموال جمعيات وهيئات رسمية؛ بإنشاء صناديق خاصّة بتغطية حاجة المحتاجين من العلماء والدّعاة، حتّى لا يكون سرّاء القوم تحت رحمة دنابر طائفة من الأغنياء، وبذلك ضاع العالم وعلمه، قال ابن القيم: «من شروط العالم الكفاية وإلاّ مضّع الناس؛ فإنّه إذا لم يكن له كفاية احتاج إلى الناس وإلى الأخذ ممّا في أيديهم؛ فلا يأكل منهم شيئاً إلاّ أكلوا من لحمه وعرضه أضعافه، وقد كان لسفيان الثوريّ شيء من مال وكان لا يتروّى في بذله ويقول: لولا ذلك لتمنّدل بنا هؤلاء؛ فالعالم إذا منح غناء فقد أُعِين على تنفيذ علمه، وإذا احتاج إلى الناس فقد مات علمه وهو ينظر»<sup>٣٢٩</sup>.

سادساً: ولا يخفى أن لهذه الدّعوة توابع ضرورية لا قيام لها إلّا بها، فنشاطات الدّعوة؛ كالندوات والدّورات التّعليمية والتّكوينية وغيرها، تحتاج إلى رعاية وتمويل من التّبرعات النّقدية والعينية؛ من الحكومات أو المؤسسات الإسلامية أو أفراد المسلمين القادرين أو الاستثمارات والأوقاف، فلا بدّ من الاعتناء بالدّعاة وأهل العلم وهيئة الظروف الملائمة لهم بسدّ حاجاتهم

<sup>٣٢٧</sup> - ينظر: الشّاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١٣٦-١٣٧).

<sup>٣٢٨</sup> - [سورة المجادلة: ١١].

<sup>٣٢٩</sup> - ينظر: ابن القيم، إعلام الموقعين: (٤/١٥٧-١٥٨).



المعيشية حتى يُطوّروا أديانهم ويحسنوه، خاصةً مع التحديات المواجهة لهم؛ في واقعٍ تعقدت فيه صورُ الحياة وتشابكت به علاقاتها، وأهلُ الشرِّ يفتنون في دعوتهم وإغوائهم، ذلك كله يُوجب على أهل العلم والدعاة أن يتفرَّغوا لدعوتهم ويعطوا هذا الدين كلَّ أوقاتهم.

كما أن التصانيف والتأليف والكتب تحتاجُ تمويلاً لتُشر وتُذاع، وقد تُدرِّ ربحاً عاجلاً وقد يتأخَّر، غير أن الربح الحقيقي لمن أخلصَ محققاً إن شاء الله، فلن يخلف الله وعده؛ وهو القائل ﷺ: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا، وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾<sup>٣٣٠</sup>، وقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>٣٣١</sup>.

فهذه الدعوة متكاملة الأطراف؛ فالعالم بعلمه والموسر بماله، وإن كان بذلُ العالم علمه ونشره بين الناس بالدعوة إلى الله واجبا كفائياً؛ فإن بذلَ الأغنياء وذوي اليسار أموالهم لتمويل الدعوة على النحو الذي ذُكر؛ واجبٌ أيضاً على الكفاية، وهو من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>٣٣٢</sup>.

فقد تبدى لله الحمد؛ أثرُ الدعوة إلى الله -وهي من أسمى الفروض الكفائية- في الحفاظ على الدين، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>٣٣٣</sup>.

<sup>٣٣٠</sup> - [سورة المزمل: ٢٠].

<sup>٣٣١</sup> - [سورة العنكبوت: ٦٩].

<sup>٣٣٢</sup> - وهو الثُّكْتُة التي نَبَّه إليها الشَّاطِطِي في أثناء تناوله للفروض الكفائية؛ فقسَّم توزَّع الخطاب على الأمة بالواجب الكفائي؛ فقال: «طلبُ الكفاية مُتَوَجِّهٌ على الجميع؛ من جهة كُلِّي الطَّلَب -إيجاد الفرض الكفائي- أمَّا من جهة جُزْئِيَّة -القيام به- ففيه تفصيل؛ فالطلبُ وارِدٌ على البعض ممَّن فيه أهليَّة القيام بذلك الفعل المطلوب، لا على الجميع عموماً... لكن قد يصحُّ أن يقال إنَّه واجبٌ على الجميع على وجه من التَّجَوُّز؛ لأنَّ القيام بذلك الفرض قيامٌ بمصلحةٍ عامَّةٍ، فهم مطلوبون بسدِّها على الجملة؛ فبعضهم هو قادرٌ عليها مباشرةً وذلك من كان أهلاً لها، والباقيون وإن لم يقدِّروا عليها قادرُونَ على إقامة القادرين؛ فالقادر إذاً مطلوبٌ بإقامة الفرض وغيرُ القادر مطلوبٌ بتقديم ذلك القادر إذ لا يُتَوَصَّلُ إلى قيام القادر إلاَّ بالإقامة، من باب ما لا يتم الواجب إلاَّ به»؛ الموافقات: (١/١٢٦ وما بعدها).

<sup>٣٣٣</sup> - [سورة فصلت: ٣٣].



## الفءُ الثالفة: الاجتهاد بالرأف فف الأحكام الشرعفة:

**تمهفد:** إنَّ الواقعَ التَّارفخف للآمَّةِ الإسلامفة يشهدُ أنَّ الصَّحابة انتَهَضُوا بواجبِ الاجتهادِ

بالرأف بعدَ وفاة النَّبف ﷺ، جرَّاءَ ما عرفته الآمَّةُ الإسلامفة من فتوحاتٍ لمساحاتٍ شاسعةٍ فف ظرفٍ قفاسف؁ واستجدَّت عفهم وقائعٌ وحوادثٌ لم فكن لهم بما عهدٌ فف زمنِ الثُّبوة؁ وأطلُّوا على شعوبٍ أفرَ تَحْتلفُ عنهم فف عاداتهم وتقالفدهم وأعرافهم؁ فأحوجهم ذلك الوضعُ إلى الاجتهادِ بالرأف فف التَّصوَصِ تفهمًا واستنباطًا وتزفلاً؁ كما كان لهم فف التَّوازفِ المَجالِ الرَّحفبُ للاجتهادِ ففما لم فُنصَّ عفله؁ ومَن عُرِفَ عنهم الاجتهادُ من الصَّحابة الخلفاء الرَّاشدونَ كجمَع المصحفِ ولا أحدَ ففغبُ عنه اجتهاداتُ عمرَ ﷺ كقتلِ الجماعةِ بالواحدِ وإيقافِ حدِّ السرقةِ عامَ الجماعةِ؁ وإنشاءِ الدَّواوِفِ؁ وكذا اجتهادُ الصَّحابة فف تشرفكِ الجدَّتفِ فف السُّدسِ وتورفثِ المطلقةِ فف مَرَضِ الموتِ وففرها كثرٌ<sup>٣٣٤</sup>.

فقد كانَ الاجتهادُ بالرأف فف عهدِ الصَّحابة أصلاً تشرففًا؁ ولكنَّه فُروعيٌّ فلفف فاجة الدَّولةِ الجديدةِ فف جمفع مَراففها؁ وغالبًا ما كان اجتهادًا جماعفًا أساسه الشُّورى؁ ثمَّ ما لبثَ أن اتَّخذَ مجالًا واسعًا جدًّا فف القرنفِ الثَّانف والثَّالفِ وطرفٍ من الرَّابعِ؁ تأصفلاً وتفرفعًا؁ مما فنبئُ عن قفامِ حركةٍ تشرففة علمفة وفكرفة باهرة؁ آذنتْ -ففما بعدُ- بفتحِ جددٍ لعالمٍ من التشرفع جدَّت ففه ظاهرةُ الابتكارِ للفقهِ الافتراضف؁ بعدَ سدادِ فاجة الدَّولةِ من الفقهِ الواقعيِّ تأصفلاً وتفرفعًا؁ وهو فقهٌ احتفاطفٌّ سابقٌ لوقوعِ أحداثه ووقائعهِ المتوقَّعِ حدوثها؁ فمكنُ تطفبقه عفله؁ وهذا غنىٌ وثراءٌ للدَّولةِ فمكنها من تدففرِ شؤونها مُستقبلاً تُجاهَ ما عسى أن فترَلِ بساحتها من مُشكلاتٍ وقضافا؁ دونَ عنتٍ أو حرَجٍ أو افتقارٍ<sup>٣٣٥</sup>.

ثمَّ بدأ عهدُ التَّقلفدِ والجمودِ الذف أضرَّ بالفقهِ الإسلامف ضررًا بالغًا فقد أضاعَ جُهودَ رجالٍ وقفوا ففاتهم لفهمِ عباراتِ أئمَّتهم؁ وتَرَكوْا النَّظَرَ فف مصادِرِ الشَّرعةِ الأولى ظنًّا منهم

<sup>٣٣٤</sup> - فنظر: شلف؁ المدخل فف التَّعرفف بالفقه الإسلامف: (ص/١٠٧-١١٣)؁ والخضرف؁ تارفخِ التشرفع: (١٣٩/١).

<sup>٣٣٥</sup> - فنظر: الدَّرَفف؁ فحوث مقارنة: (٦٧/١).



عدم تأهلهم للنظر في ذلك، وأن فضل الله ذهب به السابقون حتى لم يبق لمن جاء بعدهم منه نصيب، وبدأ العكوف على الاختزال والاحتراز، والشرح والاختصار، فانهار بذلك عصر الإبداع الفكري الاجتهادي في الأعم الأغلب، تبع ذلك بدهاء أن سادت الفوضى وعم الركود والجمود، أعقبته ضرورة ظاهرة التعصب المذهبي كثيراً من الأقطار الإسلامية، فكانت نكبة اعترت تلك الأقطار، إذ التعصب سبيلُ تجاهل الحقائق وداعية الانشقاق والتنازع، ومِعولُ هدم للأصالة، فتهافتت معالم الشخصية الإسلامية الحقّة، ممّا أدّى -آخر الأمر- إلى الجهل والتخلف والعجز -: فمست الحاجة إلى ما عند الأمم الأخرى من شرائع وضعيّة تُدبر الأمر في تلك الأقطار، وساعد ذلك وقوعها في برائث الاستعمار؛ ففتح الباب لاستيراد تلك الشرائع والقوانين الأجنبية طوعاً أو كرهاً، وامتد ذلك الحال إلى عصرنا الحاضر، ما عدا فترات ظهر فيها وميض من الفكر المبدع والاجتهاد الحقّ، والدعوة إلى التجديد، كصنيع ابن تيمية وابن القيم، وفي العصر الحاضر دعوات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلى تجديد علمي وفكري، وتحرر من هذا الوضع المزري، ولعل ما نلمسه الآن من نهوض فقهي وانتشار للفقهِ المقارن وأساليب جديدة في التأليف والبحث؛ من آثار تلك الصيحات التي دعت إلى تخليص الفكر من قيود الركود والجمود<sup>٣٣٦</sup>.

وإنما أوردت هذه اللوحة التاريخية لكونها بينة الدلالة على أهمية اظطلاع الأكفيا من الأمة بواجب الاجتهاد، وما آل إليه حال الأمة حين تخلت عنه وتجاهلته من شقاق وتخلف واسع النطاق متعدد الجوانب، أعقبه انهيار الشخصية العلمية الإسلامية المبدعة التي افترض الإسلام وجودها في كل عصر، مستخلصة من الأمة كلها<sup>٣٣٧</sup>، وكان من نتيجة ذلك أن ضاعت المقومات الأساسية للثقافة الإسلامية.

**أولاً: مفهوم الاجتهاد بالرأي:** وسأستعمل لفظة الاجتهاد بالرأي في هذا المقام لا بمعنى المسالك الاجتهادية فيما لا نص فيه؛ كالاستحسان والقياس وما شابهه، ولكن بمعناه الأعم والأشمل؛ فيدخل فيه تفسير النصوص واكتناه ألفاظها، وتعقل معانيها للإحاط بها أو لتنزيلها

<sup>٣٣٦</sup> - ينظر: الدريني، بحوث مقارنة: (١/٦٧-٦٨)، وشلي، المدخل في التعريف بالفقهِ الإسلامي: (ص/١٤١).

<sup>٣٣٧</sup> - طائفة معينة تمثل الأمة في هذا المجال وهم أهل الاختصاص من العلماء، وهذا شأن الواجبات الكفائية.



على الوقائع والمحال بوجه سليم محقق للمصلحة والعدل، كما يدخل فيها الاجتهاد بالقياس والإلحاق للمصلحة، والاجتهاد وفق سياسة التشريع<sup>٣٣٨</sup>.

فيكون تعريفه: «بذلُ الفقيهِ الوُسْعَ في استنباطِ الأحكامِ الشرعية؛ بتفسيرِ النصوصِ التشريعيةِ واستثمارِ دلالاتها، أو بإلحاقها قياساً أو استصلاحاً، وتكييفُ تطبيقها بما يحقق مقصودَ الشرع منها إجراءً أو استثناءً»<sup>٣٣٩</sup>.

**ثانياً: حكم الاجتهاد بالرأي:** لا يخفى على الناظر في الأقطار الزمنية التي سردناها ما أدى إليه التعصب المذهبي والجمود وتجاهل الحقائق؛ من توريث الإحن والأحقاد بين المسلمين، والتنازع والفرقة والشقاق، مما استتبع تخلفاً فكرياً واقتصادياً واجتماعياً، جعلها معزلة عن مواكبة ركب الحضارة، بعد أن حجبها عنها نور العلم والحق، وغشى على الأبصار والبصائر؛ فمست الحاجة إلى استيراد بعض القوانين الوضعية الغربية الأجنبية، الغريبة عن أصولنا وقواعدنا، ومقاصد شريعتنا السمحة، حتى بعد استقلال الأقطار الإسلامية، وتسربت الثقافات الأجنبية المنافية في كثير من أصولها لمقومات ثقافتنا الإسلامية؛ فقضت على معالم أصلتنا<sup>٣٤٠</sup>.

لأجل هذا كله؛ فإن إحياء هذا المرفق العام من الاجتهاد بالرأي في عصرنا الراهن فرض كفائي من أهم فرائض الدين. يقول الشاطبي: «الوقائع في الوجود لا تنحصر فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره، فلا بد من حدوث وقائع لا تكون منصوصاً على حكمها، ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد... فإذاً لا بد من الاجتهاد في كل زمان لأن الوقائع المفروضة لا تختص بزمان دون زمان»<sup>٣٤١</sup>.

<sup>٣٣٨</sup> - مما لا يفوت الإشارة إليه هنا أن جمعا من العلماء استعملوا الاجتهاد بالرأي بهذا الإطلاق الواسع؛ منهم: ابن القيم إذ يقول: «والتنوع الثاني من أنواع الرأي الحمود: الرأي الذي يفسر به النصوص ويبين به وجه الدلالة منها، ويقررها ويوضح محاسنها، ويسهل طريق الاستنباط منها»؛ إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٦٦/١)، ومنهم الشوكاني في إرشاد الفحول: (٣٣٤/١).

<sup>٣٣٩</sup> - السنوسي، الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة: (ص/١٠).

<sup>٣٤٠</sup> - ينظر: الدريبي، بحوث مقارنة: (٦٨/١).

<sup>٣٤١</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (٧٥/٤/٢)، وفي معناه: ابن رشد، بداية المجتهد: (١٦/١).



فالاتجاه بالرأي فرض كفاية على الأمة بمقدار حاجة أقطارها وأحوالها، يقوم به العلماء أهل النظر السديد في فقه الشريعة والمكنة من معرفة مقاصدها، وخبرة بمواضع الحاجة في الأمة ومقدرة على إمدادها بالمعالجة الشرعية لاستبقاء عظمتها، واسترفاء خروقيها، وقد أثمت الأمة بالتفريط فيه مع الاستطاعة، ومكنة الأسباب، يعدُّ آثماً فيه المتمكنون من الانقطاع إلى خدمة التفقه الشرعي للعمل في خاصة أنفسهم، ويعدُّ آثماً العامة في سكوتهم عن المطالبة بذلك، ويعدُّ آثماً الأمراء والولاة والحكام في إضاعة الاهتمام بحمل أهل الكفاءة عليه<sup>٣٤٢</sup>.

### ثالثاً: الاجتهاد بالرأي في العصر الحاضر:

ولئن كانت الضرورات والمبررات الموضوعية موجبة للاجتهاد بالرأي؛ فإن التطور اليومي المشهود، والتجدد الدوري الملحوظ في جميع مناحي الحياة وصورها، وتسارع الأحداث والتحويلات التي حصلت في النهضة الحديثة على جميع الأصعدة؛ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الثقافي، كل ذلك يحصل في غياب تام للشريعة وأهلها الذين أفاقوا على صيحات بعض المجددين كمحمد عبده وجمال الدين ليصادفوا حياة جديدة يشهدها الغرب؛ ثراءً تعميري مبهراً في الإنجاز المدني فيتموا شطره؛ لتعديل حياتهم الراكدة بحسبه، مما استتبع غربة نفسية وفكرية وعقدية؛ وسعت الهوة بين واقع الأمة ودينها، وبعد الإفاقة من سكرة الانبهار بالحياة الغربية تعالت صيحات بعض المصلحين حين وجدوا أنفسهم في غربة عقدية وأخلاقية وفكرية، فنادوا بتطبيق الشريعة والرجوع إلى أصول حضارتها<sup>٣٤٣</sup>.

هذا كله؛ يؤكد ضرورة الاجتهاد في العصر الراهن خاصة، سيما الاجتهاد التطبيقي الكفيل بالتزليل المتبصر لأحكام الشريعة الذي يحقق مقاصدها وغاياتها السامية بما يقيم المصلحة والعدل، اجتهاداً في الفهم والتزليل يزاوج بين الوحي المنقول والاجتهاد بالرأي يتبادلان التعاون: الوحي بكلياته ومقرراته العامة وأصوله الكلية، ومقاصده الأساسية، والاجتهاد بالرأي

<sup>٣٤٢</sup> - ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية: (٤٠٧-٤٠٨)، ولقد عدَّ الشَّهرستانيُّ الاجتهادَ من فرض الكفايات في كتابه الملل والنحل: (٢٠٥/١).

<sup>٣٤٣</sup> - ينظر في معناه: عبد المجيد النجار، مقتضيات المنهجية لتطبيق الشريعة: (ص/٣٩-٤٠).



تفهّمًا وغوصًا في أسرار التشريع، وتفريعًا على تلك الأصول في ظل الظروف والأحوال الملبسة؛ بما يكفل إقامة مصالح الأمة وتقدّمها ومنعتها، على أحكم نظام وأعدل تدبير<sup>٣٤٤</sup>.

ونظرًا للتغيرات المستأنفة الحادثة في واقع الأمة اليوم والتي لم يسبق لها نظير من قبل؛ من توسّع في العلاقات وتشابك فيها على نطاق إسلامي وعالمي، وهذا التطوّر المتسارع الذي احتاح حياة الأمم -ومن بينها الأمة الإسلامية-؛ فجعل مرافق الحياة في نموّ وتعدّد، والعلاقات في تشابك وتداخل لم تعرفه حضارة سابقة، وأصبحت هذه الحياة تحكمها وتُنظّمها شبكة متداخلة من التراتيب والنظم، توسّع إثرها البعد الاجتماعي فاشتدّ التداخل بين مصالح الناس بتنوّع جوانبها ومجالاتها<sup>٣٤٥</sup>، ممّا يجعل المجتهد في تطبيق الشريعة في الواقع الرّاهن مسؤولاً عن تحقيق التكامل في تلك السلسلة فيصوغ الأحكام بما يحقق تكاملها في الواقع، هذا المنهج التكاملي لن يكفله إلاّ الاجتهاد الجماعي المؤسسي، وهو ما دعا إليه العلامة ابن عاشور قائلاً: «إنّ أقلّ ما يجب على العلماء في هذا العصر أن يتدبّروا به في هذا الغرض العلمي -الاجتهاد- أن يسعوا إلى جمع مَجْمَعٍ علميٍّ يحضّره أكبر العلماء... في كلِّ قطرٍ إسلاميٍّ على اختلاف مذاهب المسلمين في الأقطار، ويسُطّوا بينهم حاجات الأمة، ويصدّروا فيها عن وفاق فيما يتعيّن عمل الأمة عليه، ويُعلّموا أقطار الإسلام بمقرّراتهم، فلا أحسبُ أحدًا ينصرفُ عن اتّباعهم»<sup>٣٤٦</sup>.

#### رابعاً: الاجتهاد الجماعي المؤسسي:

ولا يظنّ ظانٌّ أنّ هذا المنهج الاجتهادي بدعاً في تاريخ أمّتنا، بل هو معهود معروف عند الصّحابة الكرام؛ نظراً لما أرساه النبي ﷺ في نفوسهم من ضرورة الشورى؛ فكثيراً ما كان يستشيرهم في وقائع وحوادث -مع أنّه في غنى عن ذلك-، وهو قبل ذلك توجيّه ربّانيّ؛ يقول ﷺ: «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ»<sup>٣٤٧</sup>، وكفل لهم النبي ﷺ الصّواب إن اهتدوا بهدي القرآن إذ قال: (لا تجتمع أمّي على

<sup>٣٤٤</sup> - ينظر في معناه: الدّريني، بحوث مقارنة: (١/٦٧).

<sup>٣٤٥</sup> - ينظر: النّجار، مقتضيات المنهجية لتطبيق الشريعة: (ص/٧٤-٧٥).

<sup>٣٤٦</sup> - ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٤٠٩).

<sup>٣٤٧</sup> - [سورة الشورى: ٣٨].



ضلالة<sup>٣٤٨</sup>؛ فاستقرَّ منهجًا عند الصحابة، لا سيما في المواضيع التي تتسم بعموم متعلقاتها حالة كونها تتعلق بالعامّة وتمسُّ شأن الجماعة<sup>٣٤٩</sup>، قال ابن القيم: «وكانت النَّازلة إذا نزلت بأمر المؤمنين عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه ليس عنده فيها نصٌّ عن الله ولا عن رسوله جَمَعَ لها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثُمَّ جعلها شُورَى بينهم»<sup>٣٥٠</sup>، هذا لأنَّهم أدركوا أنَّ هذا المنهج هو الذي يكفل السَّداد والإلزام والاستقرار لهذه الأحكام.

هذا في واقع بسيطٍ كذلك الواقع؛ فكيف بالواقع الرَّاهن الذي تعقَّدت وتشابكت صورُهُ ومجالاته، فلا بدَّ من اجتهادٍ جماعيٍّ مؤسَّسيٍّ يحوي مجموعةً من الأخصائيَّين في الشَّريعة وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية -بحسب طبيعة الموضوع المعروض-؛ فإنَّ هذه المعرفة ضروريةٌ في التَّشكيل الفقهيِّ للمسائل المطروحة، ولا يكفي الإحاطة بالحكم الشرعيِّ المجرَّد، فهذه الإحاطة المعرفية واجبة لمن يتصدَّى لعملية الاجتهاد -فردًا أو هيئة- ولتبيين المراد الإلهي، وبسطه على واقع النَّاس والحكم على مسالكهم؛ لتتمَّ عملية الموافقة والتَّكييف بين الحكم ومحلِّه بدقَّة<sup>٣٥١</sup>، هذا الاستيعاب المعرفيُّ الشَّامِلُ لن يتأتَّى إلَّا بمعايشة الواقع والتَّزوُّد بآليات فهم هذا الواقع؛ من علوم اجتماعية واقتصادية وغيرها، هذه الحقائق التي تُعين على فهم المراد الإلهي وتسدُّ النَّظَرَ الاجتهاديَّ، فيُفضي ذلك إلى ترشيد التَّدبُّين بتحكيم الأفهام السَّديدة في شؤون الحياة، حتَّى لا يُؤوَّل الأمر إلى انفصال المشروع الإسلامي عن واقع الأمة<sup>٣٥٢</sup>.

<sup>٣٤٨</sup> - أخرجه الترمذي في: «السُّنن»: رقم: (٢١٦٦)، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة: (٤/٤٦٦)، وابن ماجه في «السُّنن»: (رقم: ٣٩٥٠)؛ كتاب الفتن، باب السواد الأعظم: (٢/١٣٠٣)، قال العجلوني: «وبالجملة فالحديث مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره»؛ كشف الخفاء: (٢/٤٧٠).

<sup>٣٤٩</sup> - ينظر: السنوسي، الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الرَّشدة: (ص/١٢٣)، وفي معناه: أبو زهرة؛ تاريخ المذاهب الإسلامية: (٢/٢٤)، وشلبي؛ المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي: (ص/١٠٥).

<sup>٣٥٠</sup> - ابن القيم؛ إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين: (١/٨٤).

<sup>٣٥١</sup> - ينظر في معناه: عمر عبيد حسنة، تأملات في الواقع الإسلامي: (ص/٢٠-٢١)، قطب سانو، أدوات النَّظَر الاجتهادي المنشود في ضوء الواقع المعاصر: (ص/١٣٤-١٣٥).

<sup>٣٥٢</sup> - ينظر في معناه: النَّجار، فقه التَّدبُّين فهمًا وتزويلاً: (١/١٠١-١٠٢).



فإنَّ من أهمِّ ميزاتِ هذا المنهجِ الاجتهاديِّ أنَّه يحقِّقُ مبدأَ الشورى في العمليَّةِ الاجتهاديَّةِ، وكونه يضمُّ مجموعةً من علماءِ الشَّرعِ وخبراءِ الواقعِ؛ لا شكَّ أنَّه يُسفرُ عن رأيٍ أبعدَ عن الزَّلَلِ والخطأِ، وأقربَ إلى الدِّقَّةِ والصَّوابِ، موجداً تكاملاً في النَّظَرِ للقضيَّةِ الاجتهاديَّةِ؛ لِما حَدَثَ في واقعنا المعاصرِ من تداخلٍ بين العلومِ المختلفةِ؛ الاقتصادِ والسياسةِ والقانونِ وعلومِ التَّربيةِ والاجتماعِ وغيرها، فالنَّظَرُ في القضايا من منظارِ العِلْمِ الواحدِ تقصيرٌ ونقصٌ، وفيه من الخطورةِ ما لا يخفى، خاصَّةً إن تعلقَ الأمرُ بقضايا الأُمَّةِ العامَّةِ، ومن النَّادرِ -بل المتعذِّرِ- أن يوجَدَ عالمٌ يجمعُ بين هذه التَّخصُّصاتِ جميعاً، لهذا صارَ الاجتهادُ الجماعيُّ الذي يعدُّ واجباً على الأُمَّةِ إقامته في واقعها على الكفاية؛ هو الحلُّ الكفيلُ بتحقيقِ النَّظرةِ التَّكامليَّةِ الشَّاملةِ للتَّوازنِ المستحدَّةِ والقضايا المطروحة<sup>٣٥٣</sup>.

مع أنَّ هذا النَّهجَ الاجتهاديَّ سبيلٌ لحسمِ الفوضى الدِّنيَّةِ، وتوحيدِ كلمةِ الأُمَّةِ، والابتعادِ عن التَّفَرُّقِ والاختلافِ المفضي إلى زعزعةِ كيانِ الأُمَّةِ الرَّهيبِ؛ حال اختلافِ كلمتها خاصَّةً في القضايا العامَّةِ الهامَّةِ، فينبغي تفعيلُ دورِ المحامعِ الفقهيَّةِ لأداءِ وظائفِها المهمَّةِ التي نيّطت بها؛ للخروجِ باجتهاداتٍ محلِّيَّةٍ أو إقليميَّةٍ أو أُمِّيَّةٍ متكاملةٍ صائبةٍ، جامعةٍ لكلمةِ الأُمَّةِ؛ تنغيًا لإصلاحِ الأفرادِ والمجتمعِ، وتحقيقِ الازدهارِ والرُّقيِّ الشَّامِلِ للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ والإنسانيَّةِ جمعاء<sup>٣٥٤</sup>.

<sup>٣٥٣</sup> - ينظر في معناه: عبد الحميد السوسوة، الاجتهاد الجماعي في التَّشريع الإسلامي: (ص/٧٧ وما بعدها)، شعبان إسماعيل؛ الاجتهاد الجماعي ودور المحامع الفقهيَّة: (ص/١١٩ وما بعدها).

<sup>٣٥٤</sup> - على أنَّ هذا الاجتهاد الجماعيَّ مراتبٌ وأنواعٌ: ١-: **نظرٌ اجتهاديٌّ جماعيٌّ محليٌّ**: يقومُ على استفراغِ الوسعِ من لدنِ أفرادٍ متخصصين في مجالاتٍ مختلفةٍ مع علماءٍ شرعيين يقيمون في بلدٍ معيَّن، يشكِّلُ هؤلاء هيئةً اجتهاديَّةً تنظرُ في مسائل تخصُّ أفرادَ هذا المجتمعِ؛ بغيةِ فهمِ المرادِ الإلهيِّ وحسنِ تزييله على المستجدَّاتِ والوقائعِ المعروضةِ بما يحقِّقُ مصالحَ المجتمعِ على أعدلِ تدبيرٍ.

٢-: **نظرٌ اجتهاديٌّ جماعيٌّ إقليميٌّ**: يقومُ على تشكيلِ هيئةٍ اجتهاديَّةٍ تضمُّ علماءً في الشَّريعةِ وغيرها من العلومِ الأخرى يقيمون في إقليمٍ ما؛ مثل المغرب العربيِّ، أو الخليج العربيِّ، أو بلادِ الشَّامِ وغيرها؛ بغيةِ دراسةِ المستجدَّاتِ والقضايا المتعلِّقةِ بهذا الإقليمِ، والتَّوصُّلُ إلى حكمِ الشَّرعِ فيها.

٣-: **نظرٌ اجتهاديٌّ جماعيٌّ أُمِّيٌّ**: وأفراده القائمون به هم العلماءُ المشهودُ لهم بسعةِ العِلْمِ والنَّظَرِ السَّديدِ وفهمِ مقاصدِ التَّشريعِ، إضافةً إلى علماءٍ في شتَّى المجالاتِ والعلومِ الأخرى الاقتصاديَّين والاجتماعيَّين والإعلاميَّين والأطباءِ؛ عن كلِّ هؤلاء مُمثِّلون مشهودٌ لهم بالرُّسوخِ في فنِّهم، ليشكِّلوا هيئةً اجتهاديَّةً تهتمُّ بدراسةِ القضايا الكبرى



والجامع الفقهيَّةُ الموجودةُ في العالم الإسلاميَّ تسعى لتحقيقِ هذه الغاياتِ السَّاميةِ؛ كمجمعِ البحوثِ الإسلاميَّةِ بالقاهرة، الذي أنشئ إثرَ إصدارِ قانونِ إعادةِ تنظيمِ الأزهرِ بمصرَ سنة: ١٣٨١هـ ما يوافق ١٩٦١م، والمجمعُ الفقهيُّ الإسلاميُّ بمكة المكرمة، التابعُ لرابطة العالم الإسلاميِّ، والذي أنشئ سنة: ١٣٩٨هـ، ومجمعُ الفقهِ الإسلاميِّ بجدَّة، التابعُ لمنظِمةِ المؤتمر الإسلاميِّ، الذي أنشئ سنة: ١٤٠٣هـ؛ ١٩٨٣م<sup>٣٥٥</sup>.

فالاتِّجاهُ الجماعيُّ هو السَّبيلُ الكفيلُ بتوحيدِ الأُمَّة، فضلاً عن الوصولِ إلى أسدِّ الأحكامِ وأصوبِها، لما فيه من اجتماعِ عقولٍ مستنيرةٍ راشدةٍ من مختلفِ التَّخصُّصاتِ؛ ليصدِّروا عن رأيٍ موحدٍ يروونه أقربَ إلى تحقيقِ العدلِ والمصلحة، وامتنالِ مقاصدِ الشَّرْع، وهذا العملُ من الفروضِ الكفائيَّةِ التي تُطلبُ الأُمَّةُ -العلماءُ والقادةُ- بإقامته، حتَّى يُقامَ الدِّينُ على أقومِ سبيلٍ فيُحفظَ ويُصانَ، وذلك من مقاصدِ التشريعِ الضَّروريَّةِ.

فإنَّ الاجتهادَ بالرَّأيِ في الأحكامِ الشرعيَّةِ؛ تفهُماً وتعقُّلاً وتنزيلاً؛ من أهمِّ فروضِ الكفاياتِ التي تُطلبُ الأُمَّةُ -مُمثَّلةً في المؤهلينَ والقادرينَ- بإقامته؛ لما يعودُ به هذا الأصلُ العظيمُ من مصالحَ عظيمةٍ ذاتِ أثرٍ في حفظِ الدِّينِ ووَصْلِهِ بالحياة، واستدامةِ أحكامِهِ وإدامةِ حكمِهِ في سياسةِ مملكةِ الله في أرضِهِ.

### الفصلُ الثالثُ: الجهادُ في سبيلِ الله:

والجهادُ في سبيلِ الله من أعظمِ مظاهرِ الحفاظِ على الدِّينِ؛ فإنَّ الدَّعوةَ إلى الله لن تلقى الآذانَ الصَّاعِيةَ، والقلوبَ الواعيةَ المتقبَّلةَ من جميعِ النَّاسِ، فلا شكَّ أنَّه سيقومُ للمسلمينَ الذين يبتغونَ نشرَ هذا الدِّينِ أعداءٌ وخُصومٌ، وهي سُنَّةٌ من سُنَنِ الله الكونيَّةِ؛ سُنَّةُ الصِّراعِ بينِ الحقِّ والباطلِ، بينِ الخيرِ والشرِّ من لَدُنْ آدمَ إلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومن عليها، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾<sup>٣٥٦</sup>، ولا يكتفي الأعداءُ برَدِّ هذا الدِّينِ وعدمِ الإجابة، بل يتعدَّى أمرُهم إلى الاعتداءِ على المصلحينَ المؤمنينَ، ومن ثَمَّةَ جاءت

---

المتعلِّقةُ بالأُمَّةِ الإسلاميَّةِ، ويصدِّروا عن رأيٍ موحدٍ يكفلُ تحقيقَ مصالحِها ويُقيمُ العدلَ ويحفظُ النظامَ العامَّ للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ. ينظر في ذلك: قطب سانو، أدواتُ النُّظرِ الاجتهاديِّ المنشود: (ص/١٥٦-١٥٧).

<sup>٣٥٥</sup> - ينظر في معناه: عبد المجيد السوسوة؛ الاجتهادُ الجماعيُّ في التشريعِ الإسلاميِّ: (ص/١٣٨-١٤٠).

<sup>٣٥٦</sup> - [سورة الأنعام: ١١٢].



مشروعية الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة الحق والدين، وردّ الظالمين المعتدين، ولم يترك الله جلّ جلاله أهل الحق والإيمان عزلاً يُكافحون قوَى الطغيان والشرّ والباطل اعتماداً على قوَى الإيمان في النفوس، وتغلغل الحق في الفطر، وعمق الخير في القلوب، فالقوة المادية التي يملكها الباطل قد تُزلزل القلوب، وتفتن النفوس وتزيغ الفطر؛ لذا شرع وسيلة مكافئة لتلك الوسيلة فأذن للمؤمنين في القتال<sup>٣٥٧</sup>.

والآيات القرآنية متوافرة متضافرة على هذا المعنى، فيقول الله جلّ جلاله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>٣٥٨</sup>، يقول ابن عباس ومجاهد وقتادة: «ويكون دين الله هو الظاهر العالي على سائر الأديان»<sup>٣٥٩</sup>، ويقول الطبري: «وقاتلوا المشركين الذين يقاتلونكم حتى لا تكون فتنة؛ يعني حتى لا يكون شرك بالله، وحتى لا يُعبد دونه أحد، وتضمحل عبادة الأوثان والآلهة والأنداد، وتكون العبادة والطاعة لله وحده دون غيره من الأصنام والأوثان»<sup>٣٦٠</sup>.

ولهذا كان جواب ربي بن عامر رضي الله عنه على رستم -لما سأله عن سبب مجيئهم- مبيناً عن هدف هذه الرسالة بوضوح؛ إذ قال ربي: «ابتعثنا الله؛ لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام»<sup>٣٦١</sup>.

فهذا الدين إعلان عام لتحرير الإنسان في الأرض من العبودية للعباد -التي اتخذت مظاهر شتى- بإعلان ألوهية الله وحده وربوبيته للعالمين، ومعنى ذلك الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها، وأنظمتها وأوضاعها؛ لإقامة مملكة الله في الأرض، وتعبير القرآن: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>٣٦٢</sup>، وقال: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

<sup>٣٥٧</sup> - سيد قطب، في ظلال القرآن: (٤/٢٤٢٤).

<sup>٣٥٨</sup> - [سورة البقرة: ١٩٣].

<sup>٣٥٩</sup> - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (١/٢٢٨).

<sup>٣٦٠</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (٢/١٩٤).

<sup>٣٦١</sup> - الطبري، التاريخ: (٢/٤٠١).

<sup>٣٦٢</sup> - [سورة الزخرف: ٨٤].



أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ<sup>٣٦٣</sup>، وليس ذلك إلاَّ بأن تُصَبِّحَ شريعةُ الله هي الحاكمة<sup>٣٦٤</sup>.

فكان الجهاد فرضاً كفاً يتوخى إقامة منهج الله ﷻ وشريعته في أرضه، وهذا ما يقرره علماء الإسلام؛ يقول الشافعي: «دلَّ كتابُ الله وسنةُ نبيه ﷺ على أنَّ فرضَ الجهادِ إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به»<sup>٣٦٥</sup>.

ويقول ابن عطية: «واستمرَّ الإجماعُ على أنَّ الجهادَ على أمةِ محمدٍ ﷺ فرضٌ كفاية، فإذا قامَ به مَنْ قامَ مِنَ المسلمين سَقَطَ عن الباقيين»<sup>٣٦٦</sup>، وذلك لسموِّ أهدافه وغاياته الكبرى؛ من إقامة منهج الله في الأرض، وتعبيد الخلقِ لربِّهم ومليكهم؛ وبذلك يسان الدين ويُحفظ ممَّا يلحقُ به مِنَ الضررِ والخللِ، برَدِّ المعتدين الغاصبين، وبإقامة دعائمه ونشره بين الخلقِ أجمعين.

وهنا يحسنُ بالبحث أن يعرضَ لمسألة هامةٍ لطالما حاولَ الحاقِدون إدخالَ اللبسِ فيها على دين الإسلام؛ دينِ العدالةِ والسَّماحةِ، وهي أصلُ علاقةِ المسلمين مع غيرهم، هل هي الحربُ أم السَّلمُ؟ وهذا لما لها من تعلقٍ بحقيقةِ الجهادِ في الإسلام.

إنَّ ديناً دعا إلى السَّماحةِ والوفاءِ بالعهدِ وإلى الحرِّيةِ والتَّعاونِ الإنسانيِّ، ونَشَرَ الفضيلةَ وحاربَ الرَّذيلةَ، وهو الذي كرَّم بني البَشَرِ: - لا يمكنُ بحالٍ من الأحوالِ أن يقبلَ بالحيِّفِ والعدوانِ، وإن صوَّره المصوِّرون المغرضون دينَ قَهْرٍ ومحاربةٍ للغيرِ، ديناً يضيقُ ذرعاً بالمخالفِ ويقتلُ المعارضَ ويضطهده، دينَ العنفِ والإرهابِ إلى غيرها من أغاليطٍ؛ لا تفوتُ عمومُ النَّاسِ فضلاً عن خاصَّتِهِم، والتَّاريخُ خيرُ مُصدِّقٍ وبرهانٍ.

إنَّ الإسلامَ دينُ السَّلمِ والسَّلامِ؛ به جاءَ وإليه دعا في كافَّةِ الأحوالِ، واعتبرَ الحربَ من إغراءِ الشَّيْطانِ؛ قال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ

<sup>٣٦٣</sup> - [سورة يوسف: ٤٠].

<sup>٣٦٤</sup> - سيّد قطب، في ظلال القرآن: (١٤٣٣/٣-١٤٣٥) بتصرف.

<sup>٣٦٥</sup> - الشافعي، الأمّ: (١٧٦/٤).

<sup>٣٦٦</sup> - ابن عطية، تفسير القرآن: (٤٣/٢)، وفي معناه يقول ابن قدامة: «الجهادُ فرضٌ كفايةٌ إذا قامَ به قومٌ سقطَ عن الباقيين»: المغني شرح مختصر الخرقي: (١٦٢/٩).



الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ<sup>٣٦٧</sup>، وقال أيضا: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا<sup>٣٦٨</sup>».

وقد فُرضَ القتالُ على المسلمينَ لأحدِ أمرين<sup>٣٦٩</sup>:

أولاً: إما دفعاً لعدوانٍ حلَّ بهم فهو لا يَرْضَى للمسلمينَ أن يقعدوا على الضَّيمِ، قال وَجَّكَ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ<sup>٣٧٠</sup>»، ويدخلُ في ذلك دفعُ الاعتداءِ المتوقَّعِ على أرضِ الإسلامِ؛ كما فعلَ النَّبِيُّ ﷺ مع كِسْرَى الذي ردَّ على عَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ للإسلامِ أن أرسلَ من يأتيه برأسِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>٣٧١</sup>، فقام الدَّلِيلُ على الشرِّ المتوقَّعِ كبرهانٍ ساطعٍ، فما كان لأصحابِ مُحَمَّدٍ ﷺ أن يقعدوا حتَّى ينقضَّ عليهم كِسْرَى من الشرقِ وهِرَقْلُ من الغربِ؛ بل لا بُدَّ من دفعِ الاعتداءِ قبلَ أن يستحيلَ الدَّفْعُ، وقد يتعيَّنُ الهجومُ سبيلاً للدَّفْعِ وكذلك كان الأمرُ.

ثانياً: في حالةِ تعدِّيِ الحاكمِ غيرِ المسلمِ على عقيدةٍ من تحت سُلْطانه؛ ممَّن اختاروا الإسلامَ ديناً، فدينُ اللهِ ودعوةُ الإسلامِ نورٌ لا يُحْجَبُ، بل ينبغي أن تُفْتَحَ له الأبوابُ، فإذا اعترضَ طريقَه الحكَّامُ ومنعوا هذا الهدى أن يصلَ رعاياهم ووقفوا له بالمِرْصادِ؛ حَقَّ القتالُ لإزالةِ حواجزِ الثُّورِ والضَّيَاءِ، وأربابِ الاستبدادِ والاضطهادِ، حتَّى لا تكون فتنةٌ ويكون الدِّينُ لله، فإن سمحوا بالدَّعوةِ إلى اللهِ ولم يمنعوا رعاياهم من اعتناقِ الإسلامِ ففيمَ قتالهم؟!، وهذا ما قرَّره ابنُ تيميةَ: «وإذا كان أصلُ القتالِ المشروعِ هو الجهادُ، ومقصودُه هو أن يكون الدِّينُ كُلُّهُ لله وأن تكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا؛ فمن امتنع من هذا قُوتِلَ باتِّفاقِ المسلمينَ وأمَّا من لم يكن من أهلِ الممانعةِ والمقاتلةِ كالنِّساءِ والصِّبيانِ ... فلا يُقَتَّلُ عندَ جمهورِ العلماءِ إلَّا أن يُقاتَلَ بقوله أو فعله...؛ لأنَّ القتالَ هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهارَ دينِ الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي

<sup>٣٦٧</sup> - [سورة البقرة: ٢٠٨].

<sup>٣٦٨</sup> - [سورة النساء: ٣٤].

<sup>٣٦٩</sup> - ينظر: أبو زهرة، العلاقاتُ الدَّولِيَّةُ في الإسلامِ: (ص/٤٨ وما بعدها).

<sup>٣٧٠</sup> - [سورة الحج: ٣٩].

<sup>٣٧١</sup> - ينظر القصَّةَ بتمامها في: ابن إسحاق الفاكهي، أخبار مَكَّة: (٥/٢٢٤).



سَبِيلَ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا<sup>٣٧٢</sup>، ... ذلك أن الله تعالى أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾<sup>٣٧٣</sup>، أي أن القتل وإن كان فيه شرٌّ وفسادٌ ففي فتنة الكفار من الشرِّ والفساد ما هو أكبر منه؛ فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مَضَرَّةُ كُفْرِهِ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ، ... ولهذا أوجبت الشريعة قتال الكفار ولم تُوجب قتل المقدور عليهم منهم<sup>٣٧٤</sup>.

وقد وجد الأمران في عهد النبوة؛ فإن كان كسرى قد حاول قتل النبي ﷺ، فإن هرقل أمر بقتل من أسلم من أهل الشام؛ لذا جهز النبي ﷺ جيوشه وأرسلهم لقتال الروم في الشام، ولذلك الغرض جهز جيش أسامة ﷺ في آخر حياته<sup>٣٧٥</sup>.

وما إن علت صيحة الحق واستقرت خلافة المسلمين، وكان لهم جيش يُرُدُّ كيد المعتدين، حتى تألبت القوى ضد المسلمين، فزعماؤ القتال الذين لا يريدون أن تذهب زعامتهم، والملوك الخائفون من هدي الإسلام أن يذهب بسطوتهم، أرادوا إطفاء هذا الثور قبل أن يضيء بين رعاياهم، فتكاثفت تلكم القوى وتضافرت قصداً منهم للإطاحة بالمسلمين؛ الأمر الذي جعل الأخيار من الصحابة الأبرار على استعداد دائم للقتال، وما كان لهم أن ينتظروا من يُغيّر عليهم حتى يدفعوه عن ديارهم، ومن المقرر تاريخياً أنه ما غزى قومٌ في عُقر دارهم إلا ذلوا، فجاهدوا في سبيل الله للاطمئنان على ديارهم من أن تُغزى، وحفظاً على دينهم من أن يُطمس؛ فغاية هذا الواجب الكفائي العظيم إقامة الدين وضمان سلامة أهله.

وللاحتياط لدينهم ونفوسهم تقدّموا لمن جاورهم يُخيرونهم بين أمور ثلاثة: الإسلامُ فيعيشوا جميعاً في ظلّه إخواناً، أو العهد بأن يكون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم؛ حتى يأمنوا واعتدائهم، فإن هم رفضوا الأمرين فليس إلا لشرٍّ مُبَيَّنٍّ واعتداءٍ مدبرٍ، فلا جدوى من أن يقاتلوهم، ويكون من الحمق ترك الأعداء حتى يغيروا عليهم.

<sup>٣٧٢</sup> - [سورة البقرة: ١٩٠].

<sup>٣٧٣</sup> - [سورة البقرة: ٢١٧].

<sup>٣٧٤</sup> - ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٩٥/٢٨-١٩٦).

<sup>٣٧٥</sup> ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية: (١٢/٦).



تلك هي فلسفة التشريع في التعامل مع الغير بما يحفظ به كرامتهم ويؤمن المسلمين من أن يُفتنوا في دينهم، ومن هنا؛ تقرر أن الأصل في علاقات الدولة الإسلامية بغيرها هي السلم حتى توجد داعية القتال ويضطرهم حفظ دينهم ونفوسهم إليه<sup>٣٧٦</sup>.

ولأن الجهاد شرع لحفظ دين المسلمين ونفوسهم وديارهم؛ اعتلى درجات الفضل والخيرية؛ ورثب الله عليه خيرى الدنيا والآخرة، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾<sup>٣٧٧</sup>، فإما نصر وعزة للإسلام وأهله، أو الشهادة والجنة التي يتغياها كل مؤمن، ومعلوم من معهود الشرع أن عظم الأجر في التكليف بعظم ما يجلبه من مصالح، وتحقيق به ذلك فلا أعلى من مصلحة إقامة الدين وصيانته، هذا ما فقّهه الصحابة وامتلك قلوبهم، حتى باعوا النفس والتفيس في سبيل دينهم، وما أهمهم غير إرضاء ربهم-: فسارعوا للاستشهاد ونيل الشهادة في سبيله، شعارهم:

ركضاً إلى الله بغير زاد إلا التقى وعمل المعاد والصبر في الله على الجهاد<sup>٣٧٨</sup>.

ولعل الكلام عن هذا التكليف الجليل والأصل العظيم في الدين يطول، ولن نؤفيه حقّه، وليس المقصود تفصيل الكلام في أحكامه وجزئياته فالمصنّفات فيه كثير، وهو بها جدير، ولكن البغية إبراز ما لهذا الواجب الكفائي من أهمية في حفظ الدين وإقامته، وفي ما سلف ذكره بيان للمراد وتحقيق المطلوب.

<sup>٣٧٦</sup> - ينظر في معناه: أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام: (ص/٤٨ وما بعدها).

<sup>٣٧٧</sup> - [سورة التوبة: ٥٢].

<sup>٣٧٨</sup> - ومعروفة قصص الصحابة وجهادهم واستمائهم في الدفاع عن دينهم، وحُبهم للشهادة في سبيل الله؛ ينظر: ابن حجر، الإصابة: (٧١٦/٤)، ولا غرو ولا عجب؛ فمقام الشهيد في أعلى درجات الجنة؛ روى المقدام بن معديكرب قال: قال رسول الله ﷺ: (للشهيد عند الله ست خصال: يُغفر له في أول دفعة، ويرى مقعده من الجنة، ويُجار من عذاب القبر، ويأمن من الفزع الأكبر، ويوضع على رأسه تاج الوقار؛ الياقوتة منها خير من الدنيا وما فيها، ويُزوّج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين، ويُشفّع في سبعين من أقاربه): أخرجه الترمذي في «السنن»: (رقم: ١٦٦٣)؛ كتاب فضائل الجهاد، باب في ثواب الشهيد، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»: (١٨٧/٤)، وابن ماجه في «السنن»: (رقم: ٢٧٩٩)؛ كتاب الجهاد، باب فضل الشهادة في سبيل الله: (٩٣٥/٢).



## المطلب الثاني:

### أثر الواجبات الكفائية في حفظ النفوس

من عظيم المنن الإلهية والمنح الربانية حق الحياة، فلقد خلق الله الإنسان وسواه في أحسن تقويم، وقصد صون نفسه وإقامتها، فأمر بكل ما يُعَدُّ إحياء لها وإقامة لبنيتها؛ أمر بالمأكَل والمشرب الذي يُعْتَبَرُ سبب استمرار الحياة، والامتناع عنه مُفْضٍ إلى إتلافها فقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>٣٧٩</sup>، وإنما نهى عن الإسراف في ذلك لأنه مَجْلِبَةٌ للأمراض والعلل؛ ممَّا يُلْحِقُ الضَّرَرَ بهذه المهج التي أمر الله بصيانتها<sup>٣٨٠</sup>.

كما أمر باتخاذ الملبس والمسكن، ومعلوم أن ذلك من الضروريات؛ إذ بها وقاية النفوس من ضرر شدة الحر والقر على السواء، قال الشاطبي: «والعادات راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضا؛ كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والمسكنات، وما أشبه ذلك»<sup>٣٨١</sup>، وأمر بالعناية بالصحة والتداوي؛ فعن أسامة بن شريك قال: «قالت الأعراب: يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال: (نعم يا عباد الله تداووا؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء)<sup>٣٨٢</sup>، وأرشد النبي ﷺ إلى كثير من طرق العلاج النافعة للبدن، كما أوجب الشرع وقاية النفوس والمهج من الأوبئة والعلل قبل وقوعها، وقصة عمر رضي الله عنه في طاعون عمواس<sup>٣٨٣</sup> سنة

<sup>٣٧٩</sup> - [سورة الأعراف: ٣١].

<sup>٣٨٠</sup> - ينظر في معناه: السباعي، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٦١).

<sup>٣٨١</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (٢/٣٠٧-٠٨).

<sup>٣٨٢</sup> - أخرجه الترمذي في «السُّنَنِ»: (رقم: ٢٠٣٨)؛ كتاب الطَّبِّ، باب ما جاء في الدَّواء والحث عليه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»: (٤/٣٨٣)، وأبو داود في «السُّنَنِ»: (رقم: ٣٨٥٥)؛ كتاب الطب، باب في الرجل يتداوى: (٤/٠٣)، وابن ماجه في «السُّنَنِ»: (رقم: ٣٤٣٦)، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء: (٢/١١٣٧).

<sup>٣٨٣</sup> - وهي قرية على ستة أميال من الرملة على طريق بيت المقدس؛ الحموي؛ معجم البلدان: (٣/٢١١)، فقد خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الشام، حتى إذا جاورها أخبروه أن الوباء قد حلَّ بها؛ فاستشار أصحابه فاحتلفوا: بين متمسك بمواصله المسير والتوكُّل على الله والرضا بالقدر، ومشير بعدم الدُّخول صيانةً للجيش والامتناع عن التعرُّض للخطر باتخاذ الأسباب المشروعة، فقرَّر عمر رضي الله عنه عدم الدُّخول؛ وقايةً للمسلمين =



١٨هـ مشهورةً بينةً في ذلك، فقد منع ﷺ الجيش من دخول الأرض الموبوءة -الشَّام- بسببه؛ فكان ذلك أوَّل إعلانٍ للحجرِ الصَّحيِّ في العالم<sup>٣٨٤</sup>.

وهي الشَّرْعُ عن كلِّ ما يُلْحِقُ الضَّرَرَ بالنَّفْسِ؛ فحرَّم قتل النَّفوسِ بغيرِ حقٍّ؛ فقال ﷺ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>٣٨٥</sup>، وشرع القصاصَ على من تعدَّى وقتلَ نفساً معصومةً؛ يقول ﷺ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>٣٨٦</sup>، فبالقصاصِ تحيى النَّفوسُ وتُصانُ المهجُ لآلِه زاجرٌ رادعٌ، بتطبيقه في النَّاسِ تحتفي الجناياتُ وتزولُ، وعظَّم المولى ﷺ من شأنِ إحياءِ نفسٍ واحدةٍ، والعكسُ بالعكسِ فقال ﷺ: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>٣٨٧</sup>.

ومن الخطأ أن يتبادرَ إلى الذَّهنِ أوَّلُ ما يتبادرُ عند ذكر حفظِ النَّفوسِ؛ تشريعُ القصاصِ، حقًّا هو ممَّا شُرِعَ لتحقيقِ ذلك، ولكنَّه تداركٌ للنَّفْسِ بعدَ الفواتِ، بينما ثمة تشريعاتٌ أخرى كما مثَّلنا هي أقوى وأدلُّ؛ إذ شُرِعتْ للحفاظِ على النَّفْسِ قبل وقوع التَّلَفِ؛ وفي هذا يقولُ الشَّيْخُ ابنُ عاشور: «ومعنى حفظِ النَّفوسِ حفظُ الأرواحِ من التَّلَفِ أفراداً وعموماً؛ لأنَّ العالمَ -المجتمعَ- مركَّب من أفراد الإنسان... وليس المرادُ حفظُها بالقصاصِ كما مثَّل لها الفقهاءُ، بل

---

= وحفظاً لأرواحهم؛ فجاء عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ ﷺ وكان متغيِّباً في بعض حاجته؛ فقال: «إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْماً؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تُقَدِّمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا؛ فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ) فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ. البخاري في «الصَّحِيح»: (رقم: ٥٢٨٨)؛ كتاب الطَّبِّ، باب ما يذكر في الطَّاعُونَ، ومسلم في «الصَّحِيح»: (رقم: ٤١١٤)؛ كتاب السلام، باب الطَّاعُونَ والطَّيِّرَةُ والكهانة ونحوها.

<sup>٣٨٤</sup> - ينظر: السَّباعيُّ، التَّكافل الاجتماعيُّ في الإسلام: (ص/٦٠).

<sup>٣٨٥</sup> - [الإسراء: ٣٣].

<sup>٣٨٦</sup> - [سورة البقرة: ١٧٩].

<sup>٣٨٧</sup> - [سورة المائدة: ٣٢].



نجدُ القصاصَ أضعفَ أنواعَ حفظِ النَّفوسِ؛ لأنَّه تداركٌ بعدَ الفواتِ بل الحفظُ أهمُّه حفظُها عن التَّلَفِ قبلَ وقوعِه؛ مثلُ مقاومةِ الأمراضِ السَّاريةِ»<sup>٣٨٨</sup>.

وهذه التَّشريعاتُ منها ما هو عينيٌّ ومنها ما هو كفائيٌّ يقومُ به المجموعُ للمجموع، وهذا القسمُ هو ما يُعنى به البحثُ في هذا الموضوع، ولذا سنعرِّضُ لبعضِ مظاهرِ حفظِ النَّفسِ في ضوءِ الواجباتِ الكفائيةِ ومنها:

### الفصلُ الأوَّلُ: التَّكافلُ الاجتماعيُّ<sup>٣٨٩</sup>:

إنَّ الإسلامَ دينُ الوحدةِ بينَ القويِّ الكونيَّةِ جميعًا؛ فهو دينُ الوحدةِ بينَ العبادةِ والمعاملةِ، والعقيدةِ والشَّريعةِ، والرُّوحانيَّاتِ والمادِّيَّاتِ، والقيمِ الأخلاقيَّةِ والاقتصاديَّةِ، وعن تلكمِ الوحدةِ تصدرُ تشريعاتُ وأحكامُها، وتوجيهاتُ وحدودُها، وقواعدهُ في سياسةِ الحكمِ وتوزيعِ الحقوقِ والواجباتِ، هذه التَّعاليمُ يريدُ شارعُها ﷺ أن تصيرَ عادةً وخُلُقًا لطائفةٍ من النَّاسِ لتبعثَ فيهمِ الفضائلَ والإحسانَ لأنفسهمِ وللنَّاسِ من حولهم، حتَّى يصيرَ أفرادُ المجتمعِ كلاً ملتئمًا تتلاقى فيه الإراداتُ الإنسانيَّةُ الحرَّةُ نحو هدفٍ واحدٍ؛ هو إقامةُ مجتمعٍ سليمٍ قويٍّ، لا تُفني فيه قوَّةٌ قوَّةً أخرى<sup>٣٩٠</sup>.

<sup>٣٨٨</sup> - ابن عاشور، مقاصد الشَّريعة الإسلامية: (ص/٣٠٣).

<sup>٣٨٩</sup> - إنَّ التَّعبيرَ الأدقَّ في هذا المقامِ هو التَّكافلُ المعاشيُّ وإنَّما آثرتُ تقديمَ الكلامِ عن التَّكافلِ الاجتماعيِّ لأنَّ المعاشيَّ أحدُ أنواعِه ولا تكتملُ صورةُ الجزءِ إلَّا بإدراكِ حقيقةِ أصلِه، ثمَّ إنَّ هذا الأخيرَ هو الشَّائِعُ المشتهرُ بينَ الكثيرينَ، ذكرَ هذا الاسمَ الشَّيخُ مصطفى السَّباعيُّ -رحمه الله- وأفاد بأنَّ إطلاقَ التَّكافلِ الاجتماعيِّ عليه هو الشَّائِعُ الغالبُ، وهو خطأ ناشئٌ عن أخذنا هذا الاسمَ عن الغربيِّينَ الذين لا يُلزِمون أنفسهم بتكافلِ المجتمعِ إلَّا في الأمورِ المعيشيَّةِ الماديَّةِ وحسبُ، أمَّا ما عدا ذلك من نواحي التَّكافلِ الاجتماعيِّ فلا يؤمنون بها ولا تعرفها حضارتهم، وكيف تُعرِّفُ التَّكافلُ الأخلاقيُّ أو الأدبيُّ أو الجنائيُّ حضارةً تقومُ على الحريةِ الأخلاقيَّةِ الآيلةِ إلى الانحلالِ، والنَّظرةِ الماديَّةِ، والفقرِ الرُّوحيِّ؟! وهذا ما امتازَ به دينُنا الحنيفُ دينُ التَّكافلِ الاجتماعيِّ الإنسانيِّ الشَّامِلِ لكلِّ مناحي الحياةِ الماديَّةِ والمعنويَّةِ على السَّواء، ينظرُ في معناه: السَّباعيُّ، التَّكافلُ الاجتماعيُّ في الإسلام: (ص/١٨٧).

<sup>٣٩٠</sup> - ينظرُ في هذا المعنى: سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام: (ص/٣٢)، وأبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٢٩).



## الفقرة الأولى: مفهوم التكافل الاجتماعي:

هو أن يكون آحادُ الأمة في كفالةِ جماعتهم؛ بأن يصبح كلُّ قادرٍ ميسورٍ كفيلاً في مجتمعه يمدُّه بالخير، وتكون كلُّ القوى الإنسانية في المجتمع على تواعُدٍ وتلاقٍ في المحافظة على مصالح الآحادِ ودفعِ الضررِ عنهم، ومن ثمة دفعُ الأضرارِ عن البناءِ الاجتماعيِّ وإقامته على أسسٍ سليمةٍ أساسُها التضامنُ والتَّسَانُدُ والمُؤازرةُ، بدافعٍ وجدانيٍّ عميقٍ ينبُعُ من أصلِ العقيدةِ الإسلامية<sup>٣٩١</sup>.

ومن الخطأ حصرُ مفهوم التكافلِ الاجتماعيِّ في ضمانِ الأمورِ الضروريةِ والحיוيةِ بالنسبةِ للفردِ والجماعة، وركيزتهُ البرُّ والإحسانُ والصدقةُ لفئاتِ الفقراءِ والمحتاجينِ والعاجزين؛ بل هو نظامٌ أشملٌ وأوسعُ<sup>٣٩٢</sup>.

ولا نقصد في مقامنا هذا توسيعَ البحثِ في أفانينِ هذا النظامِ التشريعيِّ البديعِ بجميعِ جوانبه؛ إنَّما نقصره على أحدِ هذه الجوانبِ والذي له تعلقٌ بارزٌ بمبحثنا هذا، أعني حفظَ النفوسِ والمُهَج، وهو تأمينُ الحياةِ المعيشيةِ للفردِ والأسرةِ والمجتمعِ -التكافلُ المعاشي-، وثمة

---

<sup>٣٩١</sup> - أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/١٥)، وفي معناه: عبد الله علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/١٥).

<sup>٣٩٢</sup> - فثمة تكافلٌ علميٌّ فواجبٌ على العالم أن يعلمَ الجاهلين، وحرامٌ عليه الضَّئِةُ به، وثمة تكافلٌ دفاعيٌّ فكلُّ مواطنٍ في الإسلام مسؤولٌ عن أمنِ وطنه، مطلوبٌ بالتضامن مع جميعِ أفرادِهِ إذا ما نشبَ الخطرُ؛ لدفعِهِ وتحقيقِ سلامةِ دولته، وهناك تكافلٌ جنائيٌّ فتتحملُ العاقلةُ أداءَ الدَّيَّةِ مع الجاني في جريمةٍ لم يتوفَّر فيها العمدُ، وثمة تكافلٌ أخلاقيٌّ فالمجتمعُ مسؤولٌ عن صيانةِ الأخلاقِ العامة، ومنعِ انتشارِ الفوضى والفساد؛ لذا أوجبَ الأمرُ بالمعروفِ وإنكارِ المنكرِ وتغييره، ولا يعدُّ ذلك تدخُّلاً في الحُرِّيَّاتِ الشَّخصية؛ إذ أنَّ الحرِّيَّةَ هنا تفضي إلى ضررٍ عامٍّ بالمجتمع، وتقدِّمُ النَّظامَ العامَّ من قواعده، وهذا ما لا يجيزُهُ مَنْ امتلكَ أدنى مُسكَةٍ من عقلٍ بله التُّظَّارِ الاجتماعيِّين، وثمة تكافلٌ حضاريٌّ فالمجتمعُ يتعاون في الأعمالِ والإنشاءاتِ التي تفيد المجتمع في مختلفِ المجالاتِ السَّياسيِّ والاقتصاديِّ والثقافيِّ والاجتماعيِّ التي تضمنُ تطوُّرَ الحياةِ الإنسانيةِ نحوَ الأكملِ والأفضلِ، والتكافلُ الاقتصاديُّ له أهميةٌ كبرى في الإسلام من خلالِ سياسةِ المالِ في الإسلام من منعِ الاحتكارِ والتَّوزيعِ العادلِ للثَّروةِ وغيرها؛ ينظر في معناه:

السَّباعي، التكافلُ الاجتماعيُّ في الإسلام: (ص/١٨٢ وما بعدها)، سيِّد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام: (ص/٧٠-٧١)، وناصح علوان، التكافلُ الاجتماعيُّ في الإسلام: (ص/٢٠).



دراساتٌ فَصَّلَتِ القولَ في هذا الجانبِ وأطالت، وإنَّما أكتفي بتبيين أهميته في الحفاظ على النفوسِ والمؤيَّداتِ التشريعيةِ التي تكفلُ تحقيقَهُ مع تكييفٍ لمسؤوليةِ الدولةِ والأفرادِ على إقامتهِ.

وبادئُ الأمرِ ينبغي أن تتَّضحَ بجلاءٍ علاقةُ التَّكافلِ المعاشيِّ بحفظِ الأرواحِ والنفوسِ، وتوضيحُ ذلك أن غايةَ هذا التَّكافلِ هي تأمينُ مستلزماتِ الحياةِ المعيشيةِ لأفرادِ المجتمعِ؛ من مأكليٍّ ومشربٍ وملبسٍ ومسكنٍ؛ وهذه الأخيرةُ من وسائلِ حفظِ النفوسِ، كما قرَّرَ الشَّاطِطِيُّ قائلاً: «وحفظُ النفسِ حاصلُهُ في ثلاثةٍ معانٍ: وهى إقامةُ أصلِهِ بشرعيةِ التَّناسُلِ، وحفظُ بقائه بعدَ خروجه من العدمِ إلى الوجودِ، مِن جهةِ المأكليِّ والمشربِ وذلك ما يحفظه من داخلٍ، والملبسِ والمسكنِ وذلك ما يحفظه من خارجٍ»<sup>٣٩٣</sup>.

فإقامةُ هذا الواجبِ الكفائيِّ يكفلُ حفظَ الكثيرِ من المَهجِ والنفوسِ، لذا كان من الحتمِ تفصيلُ الكلامِ في بعضِ مسأله.

### الفقرةُ النَّاتيةُ: قوانينُ التَّكافلِ المعاشيِّ: وتنقسم إلى قسمين:

١:- الفئات التي يشملها التَّكافلُ المعاشيُّ: وهي الفئات العاجزة المحتاجةُ إلى العونِ والمواساةِ والمساعدةِ:

أ)- رعايةُ الأطفالِ وحضانتهم: لما جاءَ التَّشريعُ الإسلاميُّ يهدفُ إلى حفظِ الأرواحِ والمَهجِ اهتمَّ بالنَّفسِ وأكرمها من لدنِ خروجها لهذا الوجودِ، وأثبتَ لها حقَّ الحياةِ وتكفَّلَ لها بذلك، ما دامت هذه المَهجةُ في مهدها لا تقدِرُ على رعيِ شؤونها؛ فأوجبَ تلكَ الرِّعايةَ على الآباءِ، فكانوا ملزَمينَ بتربيةِ الأبناءِ، ورعايةِ شؤونهم كُلِّها في الصَّغرِ.

أوجبَ الرِّضاعَ على أمِّه فقال ﷺ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾<sup>٣٩٤</sup>، و أوجبَ النَّفقةَ على أبيه؛ قال ﷺ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>٣٩٥</sup>، وشَرِعتِ الحضانةُ وهي حفظُ الولدِ في مبيته ومؤنةِ طعامه ولباسه ومضجعه ورعاية جميع

<sup>٣٩٣</sup> - الشَّاطِطِيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (٢٠/٤/٢).

<sup>٣٩٤</sup> - [سورة البقرة: ٢٣٣].

<sup>٣٩٥</sup> - [سورة البقرة: ٢٣٣].



شؤونه، وهي للأم في الصَّغَر؛ فإن عُدِمَ الأمُّ أو فَقَدَتْ شرطًا من شروطِ أهليَّةِ الحضانة؛ انتقلَ إلى أمِّها ثُمَّ من يليها وهكذا حَسَبَ ما هو مفصَّلٌ في كُتُبِ الفقه<sup>٣٩٦</sup>.

وللحضانة والرِّضَاع والنَّفَقَةِ أحكامٌ فقهيةٌ تفصيليةٌ مسطورةٌ مزبورةٌ في كُتُبِ الفقهاء<sup>٣٩٧</sup> ليسَ هذا موضعَ بسطِها، وإنَّما المقصودُ بيانُ أثرِها في حفظِ النَّفسِ، لا جَرَمَ أنَّ كِفَالَةَ الأولادِ ورَعَى شؤوهم واجبٌ كفائيٌّ باتِّفاقِ العلماءِ، على الأمَّةِ إقامته عندَ عدمِ الأبوينِ أو تفریطِهم؛ حفاظًا على أرواحِ الصَّغارِ وحقِّهم في الاستمرارِ في الحياة، وفي هذا يقولُ الخطَّابُ: «ونقلَ المِيتَطيُّ الإجماعَ على وجوبِ كِفَالَةِ الأطفالِ الصَّغارِ؛ لأنَّهم خلقٌ ضعيفٌ يفتقرُ لكافلٍ يُرَبِّيه؛ حتَّى يقومَ بنفسِه، فهو فرضٌ كفايةٌ إن قام به قائم سقط عن الباقي لا يتعيَّنُ إلَّا على الأب، ويتعيَّنُ على الأم في حولي رِضاعِه إن لم يكن له أبٌ ولا مالٌ أو كان لا يقبلُ ثديَ سواها»<sup>٣٩٨</sup>، فلا بدَّ من رعايتهم في شَتَّى شؤوهم، وإحسانِ تربيَتهم التَّربيةَ الشَّاملةَ التي تقيمُ أوَدَهم وتسدِّدُ مسيرةَ حياتهم<sup>٣٩٩</sup>.

#### (ب) - كِفَالَةُ اليَتِيمِ ورِعايَةُ اللَّقِيطِ:

واليَتِيمُ هو من مات أبوه وتركه صغيرًا، واللَّقِيطُ: من وُلِدَ ولم يُعَلِّمْ له أبٌ ولا أمُّ، سواءَ كان أبواه مفقودين بوفاةٍ أم تخلَّى عنه نتيجةً لجُرمِ ارتكابه، فإنَّ الإسلامَ لا يحمِلُ هذا الصَّغِيرَ جريرةً ارتكبتها غيره؛ إذ مبدأ الإسلامِ شخصيَّةُ العقوبةِ في الجناياتِ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾<sup>٤٠٠</sup>، وكُلًّا من اليَتِيمِ واللَّقِيطِ عُدِمَا مَنْ يكفلُهما ويوفِّرُ الضَّرورياتِ المعيشيةَ لهما، والحالُ أنَّ لهما حقًّا في الحياةِ يجب على الأمَّةِ -ممثلةً في مياسيرها- أن يحفظوا لهم هذا الحقَّ

<sup>٣٩٦</sup> - ، وإنَّما جعلت في هذا السنِّ للنِّساءِ لأنَّهنَّ أرفقُ به وأهدى إلى تربيته وحسنِ رعايته، حتَّى إذا بلغ سنًّا يستغني فيها عن الاستعانةِ بهنَّ جُعِلَ حقُّ الإشرافِ عليه للرِّجالِ؛ لأنَّهم بعدَ اجتيازِ تلكم المرحلةِ أقدرُ على حمايته وصيانته وإقامةِ مصالحِه من النِّساءِ، ينظر: السَّباعيُّ، شرح قانون الأحوال الشَّخصية: (١/٢٦٨).

<sup>٣٩٧</sup> - وكتب الفقه قد فصَّلَ القول في أحكامها؛ مثل: المغني لابن قدامة: (٨/١٩٠ وما بعدها).

<sup>٣٩٨</sup> - المواق العبدريُّ، التَّاجُ والإكليلُ لمختصر خليل: (١/٥٩٦)، والخطَّاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: (٤/٢١٥).

<sup>٣٩٩</sup> - ينظر في معناه: عبد الله علوان، التَّكافلُ الاجتماعيُّ في الإسلام: (ص/٥٩-٦٠).

<sup>٤٠٠</sup> - [سورة الأنعام: ١٦٤].



ويوفّروا لهم ضروريّات الحياة؛ فهو واجبٌ على الكفاية<sup>٤٠١</sup>، مطلوبٌ من الأُمّة إقامة في ظلّ نظام التّكافل المعاشي الذي يتغيّ فيما يتغيّاه إحياء المهج والأرواح.

ولا شكّ أن مَنْ رعى شؤون اللَّقِيطِ قد أحيا نفساً، والله يقول: ﴿وَمِنْ أَحْيَاها فَكائِماً أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾<sup>٤٠٢</sup>، وله عظيمُ الأجرِ في هذا الصّنيع ؛ فشأنُ إحياءِ النُّفوسِ في شريعةِ الإسلامِ عظيمٌ، لا جرم وهو ثاني الكليّاتِ والضروريّاتِ الخمسِ التي جاءت بحفظها جميعُ المللِ، والأجرِ يعظُمُ بقدرِ ما يتبعُه من مصالح.

أمّا اليتيمُ فقد اعتنى الشّرعُ به أيّما اعتناء، ورثبَ أجراً كبيراً ومترلاً رفيحاً لمن يكفله ويرعاه؛ فقد قال رسول الله ﷺ: (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا؛ وقال بإصبعيه السبابة والوسطى)<sup>٤٠٣</sup>، وإن كانت كفالته واجبةً على الأقارب؛ لكن إن لم يفعلوا لفقراً أو تفريطاً؛ لزم ذلك القادرين من آحاد المجتمع، وقد نهانا المولى ﷺ عن قهر اليتيم والخط من كرامته فقال ﷺ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾<sup>٤٠٤</sup>.

فتوجيهات الشّريع الرّبانيّ تحثُّ على الاهتمام برعاية هؤلاء الصّغار بتوفير حاجاتهم وضمان معيشتهم، وإحسان تربيتهم وهيئة الجوّ المناسب لتعليمهم حتّى ينهضوا بواجباتهم كأفراد فاعلين في مجتمعاتهم، دون أن يشعروا بالتّقص فيقوموا بمسؤوليّاتهم على أحسن وجه، تسانداً وتكافلاً مع هذا الصّغير؛ فيلزم القادرين من ذوي اليسار إقامة هذا الواجب، وذلك بإنشاء دور رعاية الأيتام وتربيتهم، والاهتمام بشئ شؤونهم، تُشرف عليها المؤسسات الإسلامية والجمعيات الخيرية، وهذه المراكز تحتجّ إلى أموال وفيرة وجهود دائبة، يتكافل ويتساند في إيجادها الأغنياء بأموالهم والقادرين على بذل جهودهم في سبيل إنجاح تلکم المراكز، وهذه من الواجبات الكفائية التي تتغيّ الحفاظ على إقامة هذه النُّفوس الطّيبة والأرواح

<sup>٤٠١</sup> - ينظر في معناه: السيوطي، الأشباه والنظائر: (ص/٤١٤-٤١٥).

<sup>٤٠٢</sup> - [سورة المائدة: ٣٢].

<sup>٤٠٣</sup> - البخاري في «الصّحيح»: (رقم: ٥٦٥٩)؛ كتاب الأدب، باب فضل من يعول يتيماً: (٢٢٣٧/٥).

<sup>٤٠٤</sup> - [سورة الضحى: ١٠٩].



الكرامة التي ابتلاها الله في بادئ حياتها؛ حتّى يُضاعف لها وللقائمين برعي شؤونها الأجر في الدنيا والآخرة<sup>٤٠٥</sup>.

### (ج) - رعاية الشيوخ المسنين والعجزة:

وكلٌّ من كبار السنّ أو العاجزين قد اجتمعَ فيهم وصفُ الضّعفِ والعجزِ عن العملِ والتّكسّبِ وضاقَت أيديهم عن توفيرِ الاحتياجاتِ المعيشيّةِ اللازمة، فكلٌّ منهما تلزمُ نفقتهُ أقاربه، لكن قد يُعَدُّ هذا العاجزُ مُعيلاً أو قد يفرّطُ هذا الأخيرُ، فإنَّ الإسلامَ ألزمَ الأُمَّةَ بتوفيرِ الحاجاتِ المعيشيّةِ لأمثالِ هؤلاءِ على الكفاية، وجعلَ لهم حقَّ التّكافلِ المعاشيِّ لتوفيرِ ضروريّاتِ حياتهم؛ لأنَّ هؤلاءِ حقّاً في الحياة، على غيرهم من القادرين أن يؤدّوه لهم، وذلك من خلالِ مراكزَ ومُؤسّساتٍ خيريّةٍ ترعى المسنينَ وكذلك العجزة القاصرين؛ توفرُ لهم احتياجاتهم وتقومُ على شؤونهم، وتخفّف عنهم ما هم فيه، يقومُ عليها أهلُ الخيرِ من المسلمينَ بدعمِ ذوي اليسارِ القادرينَ بأموالهم؛ حتّى يتمثّلوا الغاياتِ السّامياتِ لسماحةِ هذا التّشريعِ الرّبّانيِّ الإنسانيِّ الخالدِ؛ الذي جمعَ المحامدَ والمحاسنَ والفضائلَ كلّها.

ولجليلِ هذا العملِ الإنسانيِّ الكريمِ قال ﷺ: فيما يرويه أنسٌ رضي الله عنه مرفوعاً: (الخلقُ كلّهم عيالٌ لله؛ فأحبُّ خلقه إليه أنفعهم لعياله)<sup>٤٠٦</sup>، كما يمثّل هؤلاءِ بصنيعهم هذا قَمّةَ التّوَادِدِ والالتحامِ الذي يدلُّ حقّاً على الجسديّةِ الواحدةِ لأخوّةِ الإسلامِ، فعن الثّعمان بنِ بشير رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: (مثل المؤمنين في توادّهم وتراحيمهم وتعاطفهم؛ مثلُ الجسد؛ إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسدِ بالسّهرِ والحُمى)<sup>٤٠٧</sup>، وهم عند إقامتهم هذا الواجبَ الكفائيَّ

<sup>٤٠٥</sup> - ينظر في معنى الكلام: عبد الله علوان، التّكافلُ الاجتماعيُّ في الإسلام: (ص/٦١-٦٣).

<sup>٤٠٦</sup> - أخرجه الشاشي في «المسند»: (٤١٩/١)، المناوي، فيض القدير: (١٧٤/١)، القضاعي، «مسند الشّهاب»: (٢٥٥/٢)، قال العجلوني: «وله طرق بعضها يقوي بعضها»؛ كشف الخفاء: (٤٥٨/١). وضعفه بعض النقاد، ينظر: العجلوني: (٤٥٧/١).

<sup>٤٠٧</sup> - أخرجه مسلم في «الصّحيح»: (رقم: ٢٥٨٦)؛ كتاب البرِّ والصّلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم: (١٩٩٩/٤).



الفاضل يسعون في إحياءٍ مُهَجٍ ونفوسٍ أمر الله بإحيائها والإحسان إليها محققين التَّسَانُدَ والتَّضَامَنَ في أرقى صورهِ وأسمى أشكالهِ<sup>٤٠٨</sup>.

#### (د) - إغاثة المنكوبين والمكروبين ورعايتهم:

إن الشريعة الإسلامية جاءت بطلب التعاون في كلٍّ وجوه الخير والبر؛ فقال الله ﷻ: ﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى﴾<sup>٤٠٩</sup>، ووجوه البرِّ كثيرةٌ أوسعُ من أن تحصى وتُعدَّ، وإدخالُ الشُّرُورِ على المؤمن من أجلِّ الأعمالِ وأسناها، والله في عون العبدِ مادام العبدُ في عون أخيه؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من نفَّسَ عن مؤمن كربةً من كرب الدنيا؛ نفَّسَ الله عنه كربةً من كرب يوم القيامة، ومن يسَّرَ على مُعَسِّرٍ يسَّرَ الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن سترَ مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبدُ في عون أخيه)<sup>٤١٠</sup>، وفي الأثرِ عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنَّه قال: (إنَّ لله خلقاً خلقهم لحوائجِ النَّاسِ، يفرِّغُ النَّاسُ إليهم في حوائجهم، أولئك الآمنون من عذابِ الله)<sup>٤١١</sup>، وقال أيضاً: (أفضل الأعمالِ إدخالُ الشُّرُورِ على المؤمن؛ كَسَوْتِ عورتَه، أو أشبعت جوعته، أو قضيت له حاجةً)<sup>٤١٢</sup>، فمجتمعُ تربي أفراده على مثلِ هذه المعاني السَّامية، وتلكم الأخلاقِ

---

<sup>٤٠٨</sup> - ينظر في معنى الكلام: عبد الله علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٦٩)، سلامة البلوي، صورٌ من التكافل الاجتماعي: (ص/٤٣ وما بعدها).

<sup>٤٠٩</sup> - [سورة المائدة: ٠٢].

<sup>٤١٠</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ٢٦٩٩)؛ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن والذكر: (٤/٢٠٧٤).

<sup>٤١١</sup> - أخرجه الطبراني: (رقم: ١٣٣٣٥) في «المعجم الكبير»: (٣٥٨/١٢)، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني وضعفه الجمهور، وحسن حديثه ابن عدي، وأحمد بن طارق - الراوي عنه - لم أعرفه، وبقيَّة رجاله رجالُ الصحيح»؛ مجمع الزوائد: (١٩٢/٨)، والمنذري، «الترغيب والترهيب»: (٢٦٢/٣)، والمنائي، «فيض القدير»: (٤٧٧/١-٤٧٨).

<sup>٤١٢</sup> - أخرجه المنذري في «الترغيب والترهيب»: (٣٧/٢)، و(٢٦٥/٣)، وابن رجب، جامع العلوم والحكم: (٣٤١/١)، قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن بشير سنان؛ وهو ضعيف»؛ مجمع الزوائد: (١٣٠/٣)، وفي معناه: قوله ﷺ: (إنَّ من موجبات المغفرة إدخالك الشُّرُورَ على أخيك



الفاضلة؛ لن يدع مكروبا يهلك بين ظهرانيهم، بل ما إن وجد ذلك إلا تسارع إليه أهل الخير يقضون حاجته ويوسعون عنه؛ ليقربهم ذلك التكافل الإنساني إلى ربهم زلفى، ويرفع قدرهم ويُعلي من منزلتهم عند مليكهم، ولقد نقل الإمام الجويني اتفاق العلماء على وجوب سدّ حاجة المضطّرين في حق الأغنياء الموسرين على سبيل الكفاية<sup>٤٣</sup>.

٢-: تكييف وسائل تحقيق التكافل الاجتماعي بين مسؤولية الدولة والمجتمع:

### أولاً: واجب الدولة:

إن تحقيق التكافل المعاشي وتأمين الضمانات المعيشية لجميع فئات المجتمع من مسؤوليات الدولة في الإسلام، قال عمر رضي الله عنه - في اللقيط -: (نفقته علينا وهو حرّ)<sup>٤٤</sup>، هذه المسؤولية التي تنتظم واجبات أهمها:

#### ١- تأمين موارد الأموال:

غير خاف أن للدولة مهاماً ووظائف تستتبع مسؤوليتها في إيالة شؤون المجتمع، والتي يُعدّ واحداً منها إحداث التكافل المعاشي، هذه الوظائف تحتاج في إقامتها إلى تغطية مالية دائمة، ممّا يفرض على الدولة إيجاد بيت للمال أو الخزينة المالية العامة؛ حتّى توفر للمحتاجين والعاجزين كفايتهم من ضروريات الحياة، وتؤمن بذلك نفقاتها المتعددة التي تهدف إلى صلاح الأفراد والمجتمع، وبذلك ينعم المجتمع في ظلّ العيش الرغيد والعدالة الاجتماعية بسعادة وهناء في الحياة، ومن أهمّ مواردها المالية الزكاة المكنونة<sup>٤٥</sup>، وهذه الأخيرة تعتبر مورداً هاماً لثروة هائلة طائلة، يكون لها الأثر الظاهر في محاربة الفاقة والفقر والحرمان، والأصل أن جبايتها من وظائف الدولة، كيما توزّعها على مستحقيها، وإن أحسن تنظيم أموال الزكاة واستغلالها؛ فسيكون لها

---

المسلم؛ الطبراني: في «المعجم الكبير»: (٨٣/٣)، قال المناوي: «وضعفه المنذري... قال -البيهقي-: وللحديث شاهد مرسل، ثم ذكره. والحاصل أنّه حسن لشواهده»؛ فيض القدير: (٢٦/٢).

<sup>٤٣</sup> - الجويني أبو المعالي، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/٢٠٥).

<sup>٤٤</sup> - ينظر: سحنون، المدونة: (٣٩٦/١٠).

<sup>٤٥</sup> - وليس هذا مورد بسط لأفانين أحكامها وهي مسطورة في كلّ كتب الفقه، ومن الكتب المعاصرة التي بحثت هذا الموضوع بتفصيل، كتاب فقه الزكاة، للشيخ القرضاوي.



فضلٌ عظيمٌ في استتصالِ الفقرِ من المجتمع<sup>٤٦</sup>. وهذا ما عاشته الدولة الإسلامية يومَ أحسنت دورها في جباية أموال الزكاة، فقد قال يحيى بن سعد: «بعثني الخليفة عمرُ بن عبد العزيز على صدقات إفريقية؛ فافتضيتها وطلبت فقراءَ نعطيها لهم، فلم نجد بها فقيرا، ولم نجد من يأخذها منّا، فقد أغنى عمرُ بن عبد العزيز الناسَ، فاشتريت بها رقابا -أي عبيدا- فأعتقتهم»<sup>٤٧</sup>، لا جرم وقد تنوعت أموال الزكاة في وقتنا؛ من محاصيل زراعية وأموال عينية وأنعام وعروض تجارية، فلا شك في توفيرها التفع العميم للدولة الإسلامية؛ شريطة الأمانة وحسن التدبير.

كما أن للدولة أن تأخذ من أموال الميسورين بالعدل عند الاحتياج؛ لأن أي دولة أيّا كان دينها ومهما بلغت في التحضر علومها؛ قد تأتي عليها أزمات وطوارئ نتيجة لكوارث عامة؛ كالزلازل والمجاعات وغيرها، أو قد تتعرض لحروب والحال أن خزينة الدولة عاجزة عن سدّ هذه الخلات وتحصيل تلكم الاحتياجات، فهنا يجوز للدولة أن تلزم الأغنياء بدفع جزء من أموالهم لإسعاف هؤلاء المكرويين، وسدّ حاجات الجيش على أن يكون ذلك بقدر الحاجة على وجهٍ عدلٍ دون حيفٍ وجورٍ<sup>٤٨</sup>.

ونقل الجويني الإجماع على ذلك فقال: «ولا أعرف خلافاً أن سدّ خلاات المضطرين في سبني المجاعات محتومٌ على الموسرين»<sup>٤٩</sup>، وهذا الصنيع دلّ عليه قول الملهم المحدث عمر رضي الله عنه؛ فقد قال في آخر حياته بعدما طعن: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت؛ لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء»<sup>٥٠</sup>، فمتى احتاج الحاكم العدل إلى الأموال وعجزت عن ذلك خزينة الدولة؛ جاز له أن يفرض على الأغنياء ما يراه كافياً؛ لأنّه بذلك يسعى إلى المصلحة العامة، وهذا معتبرٌ في الشرع بل هو من أسمى غاياته، وأحكم مقاصده.

<sup>٤٦</sup> - ينظر في معناه: عبد الله علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٨٧-٨٨)، والسباعي، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٢٠٢-٢٠٣).

<sup>٤٧</sup> - ينظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز: (ص/٦٩).

<sup>٤٨</sup> - ينظر: الغزالي، المستصفى من علم الأصول: (٣٠٣/١)، الشاطبي، الاعتصام: (١٠٤/٢)، وابن حزم، المحلى بالآثار: (٢٨١/٤). وهذا ما سمّاه الشيخ السباعي قانون الطوارئ ينظر: التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/١٩٦).

<sup>٤٩</sup> - الجويني، غياث الأمم في آيات الظلم: (ص/٢٠٥).

<sup>٥٠</sup> - ينظر: قال ابن حزم: «هذا إسنادٌ في غاية الصّحة»؛ المحلى: (٢٨٣/٤).



كما يحسن استغلال مصادر تمويلية أخرى؛ كالكفارات والأضاحي وصدقات الفطر والنذور وغيرها، مما يمكن استغلاله في تحقيق التكافل المعاشي لذوي الحاجة، على أن للدولة موارد أخرى لتمويل خزينتها العامة وتنفيذ مشاريعها التنموية كثيرة وفيرة؛ كصادراتها من الثروات الباطنية والمحاصيل الزراعية والصناعية، ومواردها الحيوانية وعائداتها السياحية، ومثلها كثير، مما يعدّ كفيلاً بتحقيق احتياجات المجتمع، إذا وقع في أيادي أمينة مدبرة حكيمة.

## ٢- توزيع الأموال على المستحقين:

على الدولة يقع واجب تأمين الاحتياجات المعيشية لرعاياها ومواطنيها، وعليها أن تكفل لهم ضروريات حياتهم من الخزينة العامة، وما ذكرناه من موارد إنما هو لسدّ تلّكم الحاجات ونظيراتها، على أن يتم ذلكم وفق توزيع عدلٍ لمحبوب هاتيك الموارد؛ يُعطى منها الفقراء والمحتاجون كفايتهم، ويخصّص منها نصيبٌ للقطاع والمرضى العاجزين، واليتامى والمسنّين وغيرهم من ذوي الفاقة والحاجة، ولا فرق بين مواطني الدولة الإسلامية في ذلك؛ فقد مرّ عمرُ ﷺ بقومٍ من النصارى أصابهم الجذام -في طريقه إلى الشام- فأمر أن يُنفقَ عليهم من بيت المال، ويجعل لكل واحدٍ منهم من يخدمه ويقومُ على شؤونه<sup>٤٢١</sup>.

وهذا يُجلبى بوضوح رحمة الإسلام وسماحته ورعيه لحقّ كلّ إنسانٍ في الحياة دونَ تفریق ولا تفضيل، وذلك هو تعامل الإسلام يومَ تقوى شوكتُه ويعلو أمرُه، لا كما يدّعيه المغرضون الحاقِدون -حسدًا حُمْلَنه من عند أنفسهم- فالحقُّ الأبلجُ الواضحُ أنّه يفيضُ رحمةً وسماحةً وعفوًا.

ويراعي وليُّ الأمرِ في توزيع ما تحصّل من تلك الموارد؛ احتياجاتِ النَّاسِ ومصالحهم، فهذا رسولُ الله ﷺ إذا أتاهُ فيءٌ يقسمه في يومه يُعطي الأهلَ -المتزوج- حظّين، والعزبَ حظاً واحداً<sup>٤٢٢</sup>، وهو ما يعرف بتعويض الزوجة، وكان عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه يفرض لكل مولودٍ عطاءً إلى عطاء أبيه يُقدّر بمائة درهم، وكلّما نما الولد زاد العطاء، وقد جرى عليه من بعده

<sup>٤٢١</sup> - ينظر: البلاذري؛ فتوح البلدان: (ص/١٣٥).

<sup>٤٢٢</sup> - أخرجه أبو داود ٢٩٥٣، ابن حبان ٤٨١٦، سنن البيهقي: ١٢٧٤٨.



الخلفاء<sup>٢٣</sup>، وكان ذلك يُعطى للموظف وغيره وهذا شبيه بما يسمّى اليوم بالتعويض العائلي للموظفين<sup>٢٤</sup>.

وتاريخ الخلافة الإسلامية حافلٌ مليءٌ بصور التكافل فهذا الخليفة عمر بن عبد العزيز عليه السلام كان يخصّص للأعمى قائدًا وللعاجز خادماً تجري نفقاتهم جميعاً من بيت المال<sup>٢٥</sup>، فهذه صورٌ للتكافل المعاشي القائم بين المسلمين في تلك العصور المتقدمة مع محدودية موارد بيت المال، فكيف بعصر التطور التكنولوجي الراهن مع تعدّد موارد الدولة وتنوّعها وازديادها؟! فلا شك أن كل ذلك من أهمّ المكاسب التقدّمية في تحقيق الضمان الاجتماعي والتكافل المعاشي الإنساني، ومع تعدّد وظائف الدولة وكثرة نفقاتها ينبغي ضبط ذلك وتنظيمه بجعل صندوق للتكافل المعاشي خاصّ بهذا النوع من النفقات، وتنصيب هيئة تقوم بالإشراف عليه وتفقد المستحقين كي تقوم بحاجاتهم وتفرض لهم كفايتهم.

## ثانياً: واجب أفراد المجتمع

بينما هذه الأخيرة -أعني الدولة- قد لا تستوعب كلّ المحتاجين والمتضرّرين، أو قد يكون منها تفريطٌ في القيام بواجباتها، فهنا يقع واجب التكافل على أفراد الأمة الميسورين واجبا كفاً عليهم إقامته، وقد قال إمام الحرمين: «ولا أعرف خلافاً أن سدّ خلاّت المضطّرين في سني الجاعات محتومٌ على الموسرين»<sup>٢٦</sup>، وهو ما أكّده ابن حزم في قوله: «وفرضٌ على الأغنياء من أهل كلّ بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويُجبرهم السُلطان على ذلك إن لم تقم أموال الزكوات بهم... فيُقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بدّ منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك،

<sup>٢٣</sup> - ينظر: أبو عبيد؛ كتاب الأموال: (ص/٢٦٩-٢٧٠).

<sup>٢٤</sup> - ينظر: السبّاعي؛ التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٢٠١)، عبد الله علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٩٥ وما بعدها).

<sup>٢٥</sup> - ينظر: أبو عبيد؛ كتاب الأموال: (ص/٢٣٧).

<sup>٢٦</sup> - الجويني أبو المعالي، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/٢٠٥).



وَبِمَسْكَنِ يُكْنُهُمْ مِنَ الْمَطَرِ وَالصَّيْفِ وَالشَّمْسِ وَعُيُونِ الْمَارَّةِ...»<sup>٢٧</sup>، وهذه جملة الاحتياجات المعيشية في زمنهم.

فالقيام بسد حاجات المضطرين وإغاثة المكرويين فرض كفاية، يجب على الأمة -ممثلة في مياسيرها- إقامته<sup>٢٨</sup>، وحتى الضيافة التي كانت من شيم العرب وخصالهم؛ جاء الإسلام بالتدب إليها فقال ﷺ: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه)<sup>٢٩</sup>؛ بل هي واجب كفاي<sup>٣٠</sup>، إذ القيام بالضيافة يؤمن للمسافر أكله ومبيتة؛ وهو من الضرورات الاجتماعية التضامنية التي تُصان بها أرواح الناس ونفوسهم<sup>٣١</sup>.

ولقائل أن يقول إن جميع ما ذكر مندوبٌ على الأغنياء وليس واجباً!! حقاً؛ هو من باب الإحسان التطوعي<sup>٣٢</sup> في حقّ الأحاد من الناس؛ لأنّ الواجب العيني في المال زكاته، لكن ثمة ملحوظة ينبغي تفهّمها وتعقلها ففيها فكاكُ المشكل؛ وهي أنّ المندوب بالجزء قد يصير واجباً بالكل، وقد قرّر ذلك الإمام الشاطبي في قوله: «إذا كان الفعل مندوباً بالجزء كان واجباً بالكل؛ كالأذان في المساجد الجوامع أو غيرها، وصلاة الجماعة وصلاة العيدين وصدقة التطوع والنكاح... ألا ترى أنّ في الأذان إظهاراً لشعائر الإسلام؛ ولذلك يستحقّ أهلُ المصر القتال إذا تركوه... وكان ﷺ لا يُغيّر على قومٍ حتى يصبح؛ فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار، والنكاح لا

<sup>٢٧</sup> - ابن حزم؛ المحلى بالآثار: (٢٨١/٤).

<sup>٢٨</sup> - ينظر: السيوطي؛ الأشباه والنظائر: (ص/٤١٤-٤١٥)، وقد اعتبر ذلك واجباً كفايًّا جمع من العلماء بل نقل الجويني الإجماع على ذلك كما مرّ.

<sup>٢٩</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ٥٧٨٤)؛ كتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه: (٢٧٢/٥)، ومسلم في «الصحيح»: (رقم: ٤٧)؛ كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف: (٦٨/١).

<sup>٣٠</sup> - ينظر: الباجي، المنتقى شرح الوطأ: (٢٤٢/٧)، ابن حزم، المحلى بالآثار: (١٤٦/٨)، ابن رجب، القواعد: (٢٢٩/ص).

<sup>٣١</sup> - ينظر في معناه: سلامة البلوي؛ صور من التكافل الاجتماعي: (ص/٥٣ وما بعدها).

<sup>٣٢</sup> - على أنّ العلماء يختلفون في مسألة وجود حقّ في المال سوى الزكاة، ينظر: القرضاوي، فقه الزكاة: (٩٦١/٢) وما بعدها، وهذا تخريج للمسألة على الرايين، فباعتباره واجباً لا يرّد هذا التساؤل، على الرأي الثاني، تُخرّج المسألة كما ذكر.



يخفى ما فيه ممّا هو مقصودٌ للشّارع من تكثيرِ النّسل وإبقاء النّوع الإنسانيّ<sup>٤٣٣</sup>؛ فإذا لم يقوموا بسدِّ احتياجات المنكوبين وبقيت حاجتهم قائمةً أثموا جميعاً؛ لأنّ ذلك واجبٌ كفائيٌّ على الأُمّة؛ تأثمُّ بتعطيله.

وفي تاريخ المسلمين ما يؤكّد انتهاضَ الأغنياءِ بهذا الواجب عن طريق التّطوّعات، وما أسهمت به الأوقافُ الخيريّةُ في تاريخ الدّولة الإسلاميّة لإحداثِ هذا التّكافل؛ أصدّقُ بيانٌ على دورِ هذه الأعمالِ الخيريّةِ في إحداثِ التّكافلِ الاجتماعيّ الهادفِ إلى حفظِ الأرواحِ والمُهَج؛ فعُرفت أوقافٌ مخصّصةٌ للخدماتِ الصّحيّةِ وأخرى لتطوير الأدوية والقيامِ بالمستشفيات والمصحّات والإنفاقِ على الأطبّاءِ والمرضّين وسائر العاملين، وغيرُ خافٍ ما للرّعاية الصّحيّةِ من أثرٍ في إقامةِ البنية وسلامةِ النفوس والأبدان<sup>٤٣٤</sup>، وما ذكرناه سابقاً من وجوبِ تخصيصِ صندوقٍ للتّكافلِ المعاشيّ، وكذا مؤسّساتُ الإغاثة، وجمعيّاتُ الخدمةِ الاجتماعيّةِ وغيرها؛ كلُّ ذلك له الأثرُ البالغُ في تحقيقِ هذه الغايةِ السّاميّةِ.

يقوم على هذه الجمعيّاتِ والمؤسّساتِ طائفةٌ من أكفياء المسلمين يدعمُهم الميسير الأغنياءُ، يتفقُ هؤلاء على الإسهامِ دورياً بمبالغٍ معيّنة، يقومُ المشرفون على هذه المراكز بتوزيعها على المستحقّين، وينظّم ذلك حسبَ الأحياء والمناطق؛ فأغنياءُ كلِّ حيٍّ يقومون بسدِّ خلات محاوِجهم، وتوزّع هذه المراكزُ على كاملِ أرجاءِ الدّولة، وقد تتوسّع أو تنضيقُ حسبَ المصالحِ المرتآة؛ حتّى يخرجَ الجميعُ من عهدَةِ التّكليفِ بالواجبِ الكفائيّ، هذا الواجبُ الشّريفُ المُنيفُ غايتهُ إحياءُ أنفسِ طلبنا الله ﷻ بإحيائها، وهذا التّكليفُ يتساوَقُ مع مقاصدِ الشّريعةِ وغاياتها السّاميّة؛ التي تهدفُ إلى تحقيقِ مصالحِ النّاسِ كافّةً، وتنغيّ إقامةَ العدلِ في أرقى صورهِ، تلکم المعاني البالغاتُ هي التي استوجبتِ التّعاونَ والمواساةَ، قال الله ﷻ: ﴿وتعاونوا على البرِّ والتّقوى﴾<sup>٤٣٥</sup>، وقال النّبيُّ ﷺ: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضُهُ بعضاً؛ وشبك بين

<sup>٤٣٣</sup> - الشّاطبيُّ، الموافقات في أصول الشّريعة: (٩٤/١).

<sup>٤٣٤</sup> - ينظر: منذر قحف؛ الوقف الإسلامي؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/٢٨-٢٩).

<sup>٤٣٥</sup> - [سورة المائدة: ٠٢].



أصابه) <sup>٤٣٦</sup>، فإن لم يجد المسلم أخاه في ظروف الشدة تتجسد الأخوة ميداناً للبذل والمواساة والتسائد والتكافل؛ فبالله أين تظهر أخوته ومتى تنفع؟!

### وما أكثر الإخوان حين تعدّهم ولكنهم في الثّبات قليل

ولقد تقرّر أنّ حقّ الحياة حقّ لجميع النّاس، ومن جملتهم المحايج والمنكوبون والمضطرون؛ العاجزون عن توفير ضروريّات حياتهم: فتحتّم على أفراد الأُمّة القادرين أن يقوموا بتوفير تلّكم الحاجات حتّى يصونوا هذه الأرواح والمهجّ التي أمر الله بحفظها، وهذا من قبيل الواجبات الكفائيّة التي يسقط فيها الحرج عن الأُمّة متى أقام الكفاية بعضهم، ويأثمون جميعاً بالتفريط فيها رأساً.

### الفقره الثالثه: ضمانات تحقيق التكافل المعاشي:

لم يكتفِ التشريع الإسلاميّ بجعل قواعد عامّة في ضرورة التكافل المعاشي، وتقريره كحقّ من الحقوق الواجب على الأُمّة إقامته وجوباً كفائياً، بل أرسى مجموعة من الحوافز المحفزة والضوابط التشريعيّة، كانت بدورها مفضية إلى تحقيق هذا التكافل المنشود:

### أولاً: سياسة المال في الإسلام:

إن نظرية الإسلام وفكرته الشّاملة في سياسة المال هي تحقيق العبوديّة لله وحده؛ بأن يخضع تداول المال لشرع الله الذي يتغيّاً تحقيق مصلحة آحاد الأفراد وجماعتهم، ويقف بين ذلك قواماً لا يضارّ الفرد ولا المجتمع، يرمي إلى تكوين مجتمع صالح قابل للرقيّ والثّماء والتّطلّع إلى حياة أفضل وأرفع، تحيا فيه جميع النفوس على وجه عدلٍ في توزيع الحقوق والواجبات <sup>٤٣٧</sup>.

<sup>٤٣٦</sup> - أخرجه البخاريّ في «الصّحيح»: (رقم: ٢٣١٣)، كتاب المظالم والغصب، باب نصر المظلوم: (٨٦٣/٢)، ومسلم في «الصّحيح»: (رقم: ٢٥٨٥)؛ كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم: (٤/١٩٩٩).

<sup>٤٣٧</sup> - ينظر: سيّد قطب، العدالة الاجتماعيّة في الإسلام: (ص/١١٣).



## ١- حق الملكية الفردية وحرية التملك:

إنَّ الحقوقَ الشرَّعيةَ مَنَحَ من الله تعالى لعباده، ومن جملتها حق الملكية الفردية بالوسائل المشروعة فهو مكفولٌ لصاحبه، إذ هو عينُ العدلِ بينَ الجُهدِ والجزاء؛ فمن سعا في تحصيلِ وسائلِ التَّكسُّبِ وجدَّ في عمله وتكسَّبه فما أحرزه من ربحٍ حقٌّ طبيعيٌّ له فله أن يملك ما شاء من الحلالِ بأنواعِ البياعاتِ والصَّناعاتِ والإجاراتِ، وعن طريقِ الإرثِ والوصيةِ والهباتِ وغير ذلك، وهو فوق ذلك مبدأً مسأيرٌ للفطرةِ والميولِ الأصيلةِ في النَّفسِ البشريَّةِ المتطلَّعةِ إلى التَّمَلُّكِ، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾<sup>٤٣٨</sup>، وهو في الوقتِ ذاته يتفقُ مع مصلحةِ الجماعةِ بإغراءِ الفردِ على بذلِ أقصى جهدٍ في طوقه لتحقيقِ التنميةِ الشَّاملةِ في الحياةِ.

إلاَّ أنَّ ذلكَ كلُّه لا يعني أنَّ الإسلامَ يتركُ هذهَ الملكيةَ حرةً دونَ قيودٍ كالنَّظامِ الرأسماليِّ، فمعهودُ الشرعِ أن يُعطيَ الحقوقَ مقيَّدةً لا مطلقةً؛ لِيتمَّ الائتلافُ بينَ الحقوقِ والواجباتِ، وبين المصالحِ جميعاً، فالفردُ هنا أشبهُ بالوكيلِ عن الجماعةِ في هذا المالِ، وهي وظيفةٌ أشبهُ منها امتلاكاً؛ فهو مُستخلفٌ في مالِ الله الذي آتاهُ، قال الله ﷻ: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾<sup>٤٣٩</sup>، وقال أيضاً: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾<sup>٤٤٠</sup>، فصارت الملكيةُ الفرديةُ تؤدي وظيفةً اجتماعيةً وتسعى لتحقيقِ العدالةِ الاجتماعيةِ التي جاء الإسلامُ بها<sup>٤٤١</sup>.

## ٢- قيود حق الملكية الفردية:

وهذه جملةٌ من مظاهرِ التَّوجيهاتِ الشرَّعيةِ الضَّابطةِ للملكيةِ الفرديةِ في الإسلامِ والمقيَّدةِ لها بما يضمن أداءَ الملكيةِ الفرديةِ لوظيفتها الاجتماعيةِ، ومن ثمةِ إسهامها في تحقيقِ التَّكافلِ المعاشيِّ:

<sup>٤٣٨</sup> - [سورة العاديات: ٠٨].

<sup>٤٣٩</sup> - [سورة الحديد: ٠٨].

<sup>٤٤٠</sup> - [سورة النور: ٣٣].

<sup>٤٤١</sup> - ينظر: سيّد قطب، العدالةُ الاجتماعيةُ في الإسلام: (ص/١١٨-١١٩)، وأبو زهرة؛ محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٢٥-٢٦).



١-: منع التصرف في الملك إذا كان يلحق ضرراً بالغير؛ فقد جاء في الأثر: أنه كان لسمره بن جندب رضي الله عنه نخلاً في حائط رجل من الأنصار، وكان سمره رضي الله عنه يدخله هو وأهله، فتأذى منه الأنصاري فرفع أمره إلى النبي ﷺ، فطلب من سمره أن يبيعها إيّاه فأبى، فقال له: هبه له ولك كذا وكذا -ترغيباً له- فأبى، فقال ﷺ: «إنما أنت مضارٌّ»، وأمر أن يستأصل نخله <sup>٤٢</sup>، كما أن المالك ليس له أن يمنع غيره من الانتفاع إذا لم يلحق به ضرر واحتاج غيره لذلك النفع، فقد روى مالك -رحمه الله- أن رجلاً اسمه الضحّاك، ساق خليجاً من العريض، فأراد أن يمرّ به في أرض محمد بن مسلمة فأبى؛ فرفع أمره إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، فأمره عمر أن يخلّي سبيله فأبى، فقال له عمر: «لَمْ تمنع أذاك ما ينفعه وهو لك نفع؛ تسقي أولاً وآخرًا؟!» فأبى محمد رضي الله عنه؛ فقال عمر رضي الله عنه: «والله ليمرنّ به ولو على بطنك» <sup>٤٣</sup>، هذه الأحكام تعبّر عن معانٍ سامية تتماشى مع مقاصد الإسلام الرّاقية، لا جرم وهو دين جلب المصالح ودفع المضارّ، وإن هو أعطى حقوقاً منحةً منه وتفضلاً؛ فلا يرضى بالضرر أبداً، إذ ذلك على نقيض مقصوده وغايته؛ فلا يُقرّه <sup>٤٤</sup>.

٢-: جعل الإسلام نوعاً من الأموال لا يجوز للأفراد تملكها؛ وهي الموارد العامّة والمرافق الضرورية لحياة المجتمع وقد نصّ على بعضها النبي ﷺ: (النّاس شركاء في ثلاث، في الكلاء والماء والنّار) <sup>٤٥</sup>، وهذه ضروريّات الحياة وقتنّذ، وللقياس الأصولي مجال رحب في ذلك فيلحق به ما يكون من ضرورات الحياة على مرّ العصور وكرّ الدّهور؛ وبذلك تضمن تحقيق التّضامن والدّعم للمحاويج غير القادرين، ولنا أن نجعلها فيما يلي:

<sup>٤٢</sup> - أخرجه أبو داود والبيهقي.

<sup>٤٣</sup> - أخرجه مالك في «الموطأ»: (رقم: ١٤٣١) كتاب الأقضية، باب القضاء في المرافق: (٧٤٦/٢) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (رقم: ١١٦٦٢)، باب من قضى فيما بين الناس بما فيه صلاحهم ودفع الضرر عنهم على الاجتهاد: (١٥٧/٦).

<sup>٤٤</sup> - ينظر: أبو زهرة؛ محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٢٥-٢٦).

<sup>٤٥</sup> - أخرجه وأبو داود في «السنن»: (رقم: ٣٤٧٧)؛ كتاب البيوع، باب في منع الماء: (٢٧٨/٣)، وابن ماجه في «السنن»: (رقم: ٢٤٧٢)؛ كتاب الأحكام، باب المسلمون شركاء في ثلاث: (٨٢٦/٢)، وابن عبد البر في «التمهيد»: (١/١٩-٣)، قال ابن حجر -بعد ذكر روايات كثيرة له-: «وأخرجه أحمد وابن أبي شيبه وابن عدي ورجاله ثقات»؛ الدّراية في تخريج أحاديث الهداية: (٢/٢٤٦).



أ- الأموال التي ترصد للمنافع العامة ولا يمكن أن تؤدي مقاصدها في ملكية خاصة؛  
كالعابد ومجاري الأنهار والطرق وغير ذلك؛ مما لا يؤدي نفعه إلا إذا كان في يد الجماعة.

ب- الأموال التي تكون فيها الثمرة غير متكافئة مع الجهد المبذول في إنتاجها؛ كالمعادن المستخرجة من باطن الأرض؛ كالبتروول والفحم والحديد وغير ذلك<sup>٤٦</sup>، وهذا سواء وجدها في أراض عامة مما هو ملك للدولة، أو في أرضه الخاصة، وإن استأجر لذلك استحق أجره العمل، هذا وقد اختلف العلماء في تفاصيل ذلك، ولكن القول بامتلاكها للدولة هو الذي يتماشى مع روح الشريعة ومعانيها السامية ويتفق مع التكافل الاجتماعي السليم، وهو الأقرب إلى تحقيق العدل فلا تكافؤ بين الجهد والثمره هاهنا، كما أن هذه المعادن موجودة في الأرض قبل امتلاكها لأحد الناس؛ فناسب أن لا يمتلكها؛ علاوة على أن بواطن الأراضي لا تدخل في تقويمها عند البيع؛ فالأراضي لا تُشترى عادة لتطلب المعادن وما شاكلها، وكيف يكون ملكاً وهو لم يدخل في تقويم ثمن الشراء؟!<sup>٤٧</sup>.

٣-: وهناك مبدأ في التشريع الإسلامي وقواعده في سياسة المال؛ وهو كراهيته أن تحبس الأموال في أيدي طائفة خاصة من الناس، يتداولونه بينهم ويكون حكرًا عليهم، والآخرين مشتاقون إليه؛ وهو ما لخصه التعبير القرآني في قوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾<sup>٤٨</sup>، وهذا المبدأ قرره فعله ﷺ في موقعة بني النضير؛ ذلك أن الأنصار كانوا بأرضهم وديارهم وأموالهم في المدينة، وأما المهاجرون فوافدون عليهم أيديهم خالية؛ تركوا المال والأهل، فساندهم الأنصار وجادوا وأبلوا بلاءً حسناً، ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة وفقراء المهاجرين، والنبي ﷺ يرى سخاء الأنصار وجودهم؛ فلم ير حاجة إلى طلبهم ببذل أكثر مما يبدلون، إلى أن جاءت موقعة بني النضير، وجاء فيؤها دون حرب -أموال حصلت للمسلمين دون أن يوجفوا بخيل ولا ركاب- فكانت للرَسُول ﷺ يضعها حيث يشاء؛ فقسّمها

<sup>٤٦</sup>- وهذا قول المالكية: فلقد سئل مالك عن المعادن التي ظهرت بأرض المغرب؛ فقال: ذلك إلى الوالي يقطع بها للناس فيعملون فيها ولم يرها لأهلها، سحنون، المدونة: (١٩٥/٣)، وفي معناه: الباجي، المنتقى شرح الموطأ: (١٠١/٢-١٠٢ وما بعدها)، الخرشبي، شرح مختصر خليل: (٢٠٨/٢).

<sup>٤٧</sup>- ينظر: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٢٥-٢٦)، سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام: (ص/١٢٥).

<sup>٤٨</sup>- [سورة الحشر: ١٠٧].



رسول الله ﷺ على المهاجرين الأولين دون الأنصار<sup>٤٩</sup>، ليحدث نوعاً من التوازن الاجتماعي، وهو تصديق لقوله ﷺ: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»<sup>٥٠</sup>.

وهذا الصنيع من الرسول ﷺ والتعليل الوارد في القرآن؛ دالان في غاية الوضوح والبيان على مبدأ اقتصادي اجتماعي في الإسلام، وهو كراهة انحباس الثروة في يد طائفة قليلة من المجتمع، وضرورة تعديل الأوضاع بتوزيع الفقراء قسطاً منه، حتى يحدث التوازن والتعادل ولا يكون المال دولة بين الأغنياء وحسب؛ لما في ظاهرة تضخم المال في جهة وانحساره في أخرى؛ من المفساد العظيمة؛ فضلاً عن الأحقاد والأضغان، وهذا مأل الأمر في الدول الرأسمالية وهو ملحوظ مشهود<sup>٥١</sup>.

وللغرض ذاته شرع الإسلام حقوقاً للغير في أموال الأغنياء؛ من زكوات مكتوبة، كما رغب في التطوعات من الصدقات، وأوجب على الأغنياء القيام بالاحتاجين وتوفير الضروريات المعيشية لهم إحدائاً للتسائد والتكافل الاجتماعي، فهذه الأموال يتجاذبها طرفان: حق المالك وحق الغير؛ وجاء الشرع لإحداث التوازن بينهما برعي المصالح العامة والأكيدة ودرء المفساد والأضرار عن الجميع.

ومن هذا كله؛ نخلص إلى أن الأصل المقرر هو حرية التملك في الإسلام؛ لكن هذه الحرية تعترها حقوق تتناقض أحياناً وتتزايد أخرى إلى درجة تقارب سلبها، وخصوصاً في حالات المجاعات والكوارث الطبيعية<sup>٥٢</sup> وفي الأسفار، يروي أبو سعيد الخدري قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقال: (مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ)، قال: «فذكر من أصناف المال ما ذكر؛ حتى

<sup>٤٩</sup> - ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية: (١٤٦/٤).

<sup>٥٠</sup> - [سورة الحشر ٥٧].

<sup>٥١</sup> - ينظر: سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام: (ص/١٢٠١٢١).

<sup>٥٢</sup> - ينظر في معناه: الشاطبي، الاعتصام: (١٠٤/٢)، وابن حزم، المحلى بالآثار: (٢٨١/٤)، والجويني،

غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/٢٠٥).



رأينا أنه لا حقَّ لأحدٍ منّا في فضلٍ»<sup>٤٥٣</sup>، وهو مثالٌ للتكافلِ المعاشيِّ في أرقى صورهِ؛ حتّى تحيا النفوسُ جميعًا. ولما كانت سنةُ الرّمادة، وأصابَت العربَ مجاعةٌ شديدةٌ في عهدِ أميرِ المؤمنين عمرَ بنِ الخطّابِ رضي الله عنه، ظهر تكافلُ المسلمين في مشارِقِ الأرضِ ومغارِبِها، لدفعِ غائلةِ هذه المجاعةِ تساندا وتضامناً، ولما انتهت قال عمرُ رضي الله عنه: «لو لم أجد للنّاس من المال ما يسعهم إلّا أن أدخِل على كلِّ أهل بيت عدّتهم فيقاسمونيهم أنصاف بطونهم؛ حتى يأتي الله بحياً-: فعلتُ؛ فإنّهم لن يهلكوا عن أنصاف بطونهم»<sup>٤٥٤</sup>.

فاعتبارُ الملكيةِ الفرديّةِ حقّاً لأحدِ النّاس من قبيلِ احترامِ الشّخصيّةِ الإنسانيّةِ، فلا يصيرُ النّاسُ كالجُماداتِ والأحجارِ مسيرةً لا إرادةً لها، وغايةُ الأمرِ أن تقيّدَ تلكم الحقوقُ بما يكون فيه النّفعُ العامُّ، ولم يقصدِ الإسلامُ فرضَ سلطانِ الدّولةِ في كلِّ شيءٍ؛ بل قصدَ إيجادَ مجتمعٍ تكونُ فيه الإراداتُ على تواعُدٍ وتلاقٍ في إقامةِ مجتمعٍ سليمٍ، يسودُه التّعاونُ والتّضامنُ والقيَمُ الإسلاميّةُ الإنسانيّةُ، حتّى يحيا الجميعُ في ظلِّ عيشٍ هنيئٍ مليءٍ بالرحمةِ والمودّةِ<sup>٤٥٥</sup>.

#### ثانياً: ضمانات رويّة أخلاقيّة:

جاءت تعاليمُ الإسلامِ الحنيفِ هادفةً إلى تخليةِ النفوسِ من رعوناها ودسائسها، وتحليتها بكريم الخلالِ وجميل الصّفاتِ والخصال، كي تهذب الطّباعَ وتزكي النفوسَ فتنشأ هذه الأحياءُ على حبِّ الخيرِ والعملِ على نشرهِ في النّاسِ والتّعاونِ على أنواعِ البرِّ والتّقوى، ولما كانت النّفسُ البشريّةُ تحرّكها المحفّزاتُ المرغباتُ؛ رغبَ ربُّنا ﷻ في الإحسانِ وبذلِ الخيرِ في جميع أنواعِ البرِّ، ومدحَ الكرماءِ الأسخياءِ؛ فقال ﷻ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>٤٥٦</sup>، ورَتَّبَ على هذا الصّنيعِ ثواباً جزيلاً فقال: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا

<sup>٤٥٣</sup> - أخرجه مسلمٌ في «الصّحيح»: (رقم: ١٧٢٨)؛ كتاب اللّقطة، باب استحبابِ المؤاساةِ بفضولِ المال: (١٣٥٤/٣)، وابن حبان في «الصّحيح»: (رقم: ٥٤١٩)؛ كتاب اللباسِ وآدابه، باب ذكرِ البيانِ بأنَّ أثر النّعمةِ يجب أن ترى على المنعمِ عليه في نفسه، ومواساته عما فضل إخوانه: (٢٣٨/١٢).

<sup>٤٥٤</sup> - أخرجه ابن سعد في الطبقات: (٣١٦/٣).

<sup>٤٥٥</sup> - ينظر في معناه: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٢٨-٢٩).

<sup>٤٥٦</sup> - [سورة البقرة: ٢٦١].



وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا<sup>٤٥٧</sup>، وذلك أن الإسلام ربّي الضمائر على عقيدة أصيلة تؤثر البقاء على الفناء، وتوقن أن ليس لها من مالها إلا ما أسدته في سُبُل البرّ والخير، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (يقول العبدُ مالي مالي: وإنما له من ماله ثلاث: ما أكلَ فأفنى، أو لبس فأبلى، أو أعطى فأفنى، وما سِوى ذلك فهو ذاهبٌ وتاركٌ للناسِ)<sup>٤٥٨</sup>، هذه العقيدة التي دفعت أبا الدّحداح رضي الله عنه لما سمع قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرض الله قرضاً حسناً﴾<sup>٤٥٩</sup>، يقول: «يا رسول الله؛ وإنَّ الله يريدُ منَّا القرضَ؟! قال ﷺ: (نعم يا أبا الدّحداح) قال: «فإنِّي أقرضت ربِّي حائطاً فيه ستمائة نخلة»، ثمَّ جاء يمشي حتّى أتى الحائطَ وفيه أمُّ الدّحداح في عيالها؛ فناداهَا: «يا أمُّ الدّحداح» قالت: «لبيك» قال: «أخرجني فإنِّي قد أقرضت ربِّي حائطاً فيه ستمائة نخلة»<sup>٤٦٠</sup>.

عقيدة تجعل المجتمعَ فاضلاً يشعُّ في أرجائه روحُ المحبةِ والتّوَادِدِ والتّعاونِ، كلُّ شخصٍ يسعى أن يمدَّ مُجتمعه بالخيرِ والبرِّ، فتشرّبت تلك النُّفوسُ هذه التّعاليمَ الرّبّانيّةَ، فأقامت بها المجتمعَ المثاليّ الذي استظلَّ بقانونِ الحقِّ مؤتلفاً بالعدلِ، زاحراً بعملِ الخيرِ؛ حتّى صار الواحدُ يأتلفُ مع أخيه في بوتقة الطُّهرِ والعفافِ والتّقاةِ، ولنا في صنيعِ الأنصارِ مع المهاجرين الدّلِيلُ القاطعُ والبرهانُ المبينُ، فقد آخى النّبيُّ ﷺ بين سعدِ بنِ الرّبيعِ وعبدِ الرّحمنِ بنِ عوفٍ رضي الله عنه ولنسمع إلى عبدِ الرّحمنِ بنِ عوفٍ رضي الله عنه يقصُّ قصّته قال: «لما قدمنا المدينة آخى رسولُ الله ﷺ بيني وبينَ سعدِ بنِ الرّبيعِ؛ فقال سعدٌ: «إنِّي أكثرُ الأنصارِ مالاً؛ فأقسم لك نصفَ مالي، وانظر أيَّ زوجتيّ هَوَيْتَ، نَزَلْتُ لك عنها؛ فإذا حلّت تزوّجتها»<sup>٤٦١</sup>، فليث شعري من أيّ مدرسةٍ

<sup>٤٥٧</sup> - [سورة الإنسان: ٠٨].

<sup>٤٥٨</sup> - أخرجه مسلم في «الصّحيح»: (رقم: ٢٩٥٨)؛ كتاب الزهد والرفائق: (٢٢٧٣/٤)، وابن حبان في «الصّحيح»: (رقم: ٣٣٢٧)؛ كتاب الزكاة، باب صدقة التطوّع: (١٢٠/٨).

<sup>٤٥٩</sup> - [سورة الحديد: ١١].

<sup>٤٦٠</sup> - رواه سعيد بن منصور في سننه: (رقم: ٤١٧)، وقال: «إسناده ضعيف»؛ (٩٣٤/٣)، وأخرجه البزار: (رقم: ٢٠٣٣) في «المسند»: (٤٠٢/٥)، وقال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله ثقات»؛ مجمع الزوائد: (٣٢١/٦).

<sup>٤٦١</sup> - أخرج القصّة بتمامها البخاريُّ في «الصّحيح»: (رقم: ١٩٤٣). كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله تعالى: فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله: (٧٢٢/٢).



تخرّج هؤلاء؟! لكنّها مدرسة العقيدة والإيمان التي خرّجت مشاعل النور والضياء على درب الحياة<sup>٤٦٢</sup>، فكونوا أمةً وسطاً خياراً، تعيش حياةً تكسوها عباءة التعاون والتكافل؛ لا يزدري فيها فقيرٌ ولا يتعالى فيها غنيٌّ؛ بل يعيش الجميع في تسانيدٍ وتراحيمٍ وتعاونٍ، هؤلاء عرفوا حقيقة الأخوة وتشوّقوا للحياة الحقيقية في نعيمٍ مقيمٍ؛ فقد وعدهم بها من لا يخلف الميعاد؛ قائلاً ﷺ: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ»<sup>٤٦٣</sup>، هؤلاء هم الذين أحبوا النبي ﷺ فاهتدوا بهديه وأتبعوا أمره فقد قال ﷺ: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضاً وشبك بين أصابعه)<sup>٤٦٤</sup>، وقال في وصف أخوة المؤمنين الحقّة: (مثل المؤمنين في توادّهم وتراحيمهم وتعاطفهم؛ مثل الجسد؛ إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)<sup>٤٦٥</sup>، قال الشاطبي معلقاً على هذا المعنى الجليل: «المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى... إذ لا يكونون كالجسد الواحد إلا إذا كان النفعُ وارداً عليهم على السواء؛ كلُّ أحدٍ بما يليق به، كما أنّ كلَّ عضوٍ من الجسد يأخذ من الغذاء بمقداره؛ قسمةً عدلاً لا يزيد ولا يُنقص، فلو أخذ بعض الأعضاء أكثر ممّا يحتاج إليه أو أقل؛ لخرج عن اعتداله»<sup>٤٦٦</sup>، فهو تمثيلٌ بديعٌ يعبر عن التوازن الاجتماعي الذي يُطلَبُ من المجتمع المسلم، حتى يحيا أفرادُه كالجسد الواحد متكافلين متضامنين.

ولا يقول قائلٌ إنّ هذا كلّهُ من بابِ التّدبِ والتّريغِيبِ في الفضائل، وقد تقرّر سابقاً أنّ إقامة التكافل المعاشي واجبٌ على المجتمع: - لأنّ الجوابَ على ذلك جاء في ثنايا الحديث عن

<sup>٤٦٢</sup> - ينظر في معنى الكلام السابق: منصور عبيد، مفهوم التكافل الاجتماعي: (ص/٨٧ وما بعدها)، السبّاعي، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٢٢٢ وما بعدها)، عبد الله علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/١٠٠ وما بعدها).

<sup>٤٦٣</sup> - [سورة البقرة: ١١٠].

<sup>٤٦٤</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ٢٣١٣)، كتاب المظالم والغصب، باب نصر المظلوم: (٨٦٣/٢)، ومسلم في «الصحيح»: (رقم: ٢٥٨٥)؛ كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم: (١٩٩٩/٤).

<sup>٤٦٥</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ٢٥٨٦)؛ كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم: (١٩٩٩/٤).

<sup>٤٦٦</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (٢٦٩/٢/١).



مسؤولية المجتمع في إقامة هذا الواجب، وجميل أن يشار إليه في هذا الموضع حتى يزول اللبس؛ فإن بعض المطلوبات المندوبة في حق الآحاد من الناس، قد تتوجّب على المجموع إذا كانت مصلحتها أكيدة مطلوباً تحصيلها في حق المجموع، وذلك منطبقاً على موضوع التكافل المعاشي<sup>٤٦٧</sup>.

هذه المبادئ والبواعث الإيمانية، والتوجيهات الأخلاقية الربانية، تُحرّك في نفوس المؤمنين روح التسارع في الخيرات، والاستباق إلى الطاعات والقربات؛ ذلك أن تنمية الشخصية مع تهذيب الطباع للقيام بالواجبات الاجتماعية، وتنمية الضمير الحي المستيقظ وروح الألفة والتآخي، وملاحظة الحقوق بين الناس بعضهم مع بعض - يوجّد التكافل المعاشي السليم، إذ تتلاقى إرادة الآحاد بعضهم مع بعض؛ فيحصل الاجتماع في محبة وبروح من الله، فيحيا مجتمع قوي مؤتلف متضامن متكافل؛ تشكّله مجموعة أرواح حيّة وليست جسوماً مترصّة<sup>٤٦٨</sup>.

### الفصل الثاني: إقامة الطب والرعاية الصحية

من المقررات عند من له بصيرة بوضع الشريعة أن من مقاصدها العظام حفظ النفوس وصيانتها، فجاءت تعاليمها تبعاً لمقصودها تأمر بالاعتناء والحفاظة على صحّة الأبدان، والابتعاد عن جميع ما يهدّد سلامتها؛ وحثّ الشرع على كل ما من شأنه رعي صحّة البدن وإقامته، فجاء الأمر بالنظافة في قوله ﷺ: «وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ»<sup>٤٦٩</sup>، وقال أيضاً: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»<sup>٤٧٠</sup>، وحضّ على الرياضة النافعة للبدن من مدلول قوله ﷺ: (المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف)<sup>٤٧١</sup>، والقوّة المطلوبة هنا عامّة تشمل قوّة الأبدان وغيرها، وأمره بحسن التغذية وعدم التفريط فيها؛ فقال ﷺ: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا

<sup>٤٦٧</sup> - فالإحسان والبذل للمحاويج والفقراء مندوب في حقّ آحاد الناس، واجب كفاً في حقّ جماعتهم، ينظر: مسألة الكندوب بالكلّ واجب بالجزء، الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١/٩٤).

<sup>٤٦٨</sup> - ينظر في معناه: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٢٩).

<sup>٤٦٩</sup> - [سورة المدثر: ٤].

<sup>٤٧٠</sup> - [سورة البقرة: ٢٢٢].

<sup>٤٧١</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ٢٦٦٤)؛ كتاب القدر، باب في الأمر بالقوّة وترك العجز والإستعانة بالله وتفويض المقادير لله: (٤/٢٠٥٢).



تسرفوا<sup>٤٧٢</sup>، وقال أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾<sup>٤٧٣</sup>، وبالمقابل حَرَّمَ دِينًا كُلَّ مَا يُلْحِقُ بِهَذِهِ النَّفُوسِ الضَّرَرَ، وحاربَ كُلَّ مصادِرِ الأمراضِ؛ فنها عن تعاطي ما يضرُّ من الخبائث والمحرمات؛ فقال عليه السلام: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾<sup>٤٧٤</sup>.

وأرسى قواعدَ الطبِّ الوقائيِّ، فأرشدَ إلى وسائلِ الوقايةِ من الأدويةِ والعللِ؛ إذ حذَّرَ من الاقترابِ ومخالطةِ أصحابِ الأمراضِ المعديةِ فقال عليه السلام: (فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ مَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ)<sup>٤٧٥</sup>، وقال: (لا يوردنَ مُمرَضٌ على مُصحٍّ)<sup>٤٧٦</sup>، وفي رواية: (وليحلل المصحح حيث شاء، قالوا وما ذاك يا رسول الله؟ فقال: إنَّه أذى)<sup>٤٧٧</sup>، هذا اجتنابًا لوصولِ الأذى من جرَّاءِ الملامسةِ أو التَّنَفُّسِ أو غيرها، كما قرَّرَ الإسلامُ الحجرَ الصَّحِيَّ؛ فنهى عن دخولِ أرضٍ حلَّ بها الوباءُ، كما نهى من كان مأكثًا بها وقتَ وبائها عن الخروجِ؛ تفاديًا لنقله إلى غيرها من الأمصارِ والبلدانِ<sup>٤٧٨</sup>، فقد روى عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رضي الله عنه - في الطَّاعُونَ وهو من أنواعِ الوباءِ - قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (إذا سمعتم به بأرضٍ فلا تقدِّمُوا عليه، وإذا وقعَ بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه)<sup>٤٧٩</sup>.

<sup>٤٧٢</sup> - [سورة الأعراف: ٣١].

<sup>٤٧٣</sup> - [سورة البقرة: ١٧٢].

<sup>٤٧٤</sup> - [سورة الأعراف: ١٥٧].

<sup>٤٧٥</sup> - أخرجه البخاري في «الصَّحِيح»: (رقم: ٥٣٨٠)؛ كتاب الطب، باب الجذام: (٢١٥٨/٥).

<sup>٤٧٦</sup> - أخرجه البخاري في «الصَّحِيح»: (رقم: ٥٤٣٧)؛ كتاب الطب، باب لا هامة: (٢١٧٧/٥).

<sup>٤٧٧</sup> - أخرجه مالك في «الموطأ»: (رقم: ١٦٩٥)؛ كتاب الجامع، باب عيادة المريض والطَّيِّرة، والبيهقي:

(رقم: ١٤٠١٧) في السنن الكبرى: (٢١٧/٧).

<sup>٤٧٨</sup> - ينظر في معنى ما سبق: عبد الله السَّعِيد، المستشفيات الإسلامية من العصر النَّبَوِيِّ إلى العصرِ العثمانيِّ:

(ص/٢٨ وما بعدها)، وعبد الله السَّعِيد، الإسلامُ ومؤسَّساتُهُ التَّعليميَّةُ الطَّبيَّةُ: (ص/٢٥ وما بعدها).

<sup>٤٧٩</sup> - أخرجه البخاري في «الصَّحِيح»: (رقم: ٥٣٩٧)؛ كتاب الطبِّ، باب ما يذكر في الطَّاعُونَ:

(٢١٦٣/٥)، ومسلم في «الصَّحِيح»: (رقم: ٢٢١٨)؛ كتاب السَّلام، بابُ الطَّاعُونَ والطَّيِّرة والكهانة

ونحوها: (١٧٣٨/٤).



إِنَّ مَا سَبَقَ مِنَ التَّوْجِيهَاتِ يَخْتَصُّ بِالْوَقَايَةِ مِنَ الْمَرَضِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، وَلَوْ وَقَعَ الدَّاءُ أَوْ الْعَلَّةُ فَقَدْ أُرْشِدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى التَّدَاوِي وَالْعِلَاجِ وَلَيْسَ ذَلِكَ وَحَسْبُ، بَلْ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَسْسَ الْقَوِيْمَةَ لِلرَّعَايَةِ الصَّحِيَّةِ<sup>٤٨٠</sup>:

**أَوَّلًا:** حَثَّ عَلَى الْعِلَاجِ وَالْمَدَاوَةِ؛ فَقَالَ ﷺ لَمَّا سئِلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَتَدَاوَى؟ قَالَ: نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً<sup>٤٨١</sup>، وَأُرْشِدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ طَرَقِ الْعِلَاجِ النَّافِعَةِ لِلْبَدَنِ، وَكُتِبَ الطَّبُّ النَّبَوِيُّ مِلْئَةً بِذَلِكَ.

**ثَانِيًا:** وَأَمَرَ ﷺ بِاخْتِيَارِ الطَّبِيبِ الْمَاهِرِ وَالْمَشْهُودِ لَهُ بِالِاتِّقَانِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْخَبَرَةِ، فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: جُرِحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَاحْتَقَنَ الدَّمُ، فَأَتَاهُ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَيْكُمَا أَطْبُ؟ فَقَالَا: أَوْ فِي الطَّبِّ خَيْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: (أَنْزَلَ الدَّوَاءَ الَّذِي أَنْزَلَ الْأَدْوَاءَ)<sup>٤٨٢</sup>، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ؛ فَإِنْ أَصَابَ الدَّاءَ الدَّوَاءُ؛ بَرِئَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ)<sup>٤٨٣</sup>، قَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ مِنْ مَرْضَى مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ كِلْدَةَ الطَّبِيبِ الْمَاهِرِ خَرِيْجِ كَلْبِيَّةٍ طَبَّ جُنْدِيسَابُورَ فِي بِلَادِ فَارَسَ، فَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: مَرِضْتُ فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: (إِنَّكَ مَفْوُودٌ، أَتَيْتَ الْحَارِثَ بْنَ كِلْدَةَ أَخَا ثَقِيفٍ فَإِنَّهُ يَتَطَبَّبُ)<sup>٤٨٤</sup>.

<sup>٤٨٠</sup> - ينظر في ذلك: عبد الله السَّعِيد، الإسلام ومؤسساته التَّعليمية الطَّبية: (ص/٣٥ وما بعدها)

<sup>٤٨١</sup> - أخرجه التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ»: (رقم: ٢٠٣٨)؛ كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّوَاءِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»: (٣٨٣/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: (رقم: ٣٨٥٥)؛ كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَتَدَاوَى: (٠٣/٤).

<sup>٤٨٢</sup> - أخرجه مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، (رقم: ١٦٨٩)؛ كِتَابُ، بَابُ تَعَالَجِ الْمَرِيضِ: (٩٤٣/٢).

<sup>٤٨٣</sup> - أخرجه الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحِينَ»: (رقم: ٧٤٣٤)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْهُ»: (٢٢٢/٤).

<sup>٤٨٤</sup> - أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: (رقم: ٣٨٧٥)؛ كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ فِي تَمْرِ الْعَجْوَةِ: (٠٧/٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»: (رقم: ٥٤٧٩): (٥٠/٦)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَفِيهِ يُونُسُ بْنُ الْحَجَّاجِ الثَّقَفِيُّ وَلَمْ أَعْرِفْهُ وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ ثِقَاتٌ»: (٨٨/٥).



**ثالثاً:** ولم يكتفِ النبي ﷺ بذلك، فإنَّ في النَّاسِ من يدَّعي ما ليسَ له، فحدَّدَ النَّبِيُّ مسؤوليَّةَ الطَّبيبِ عن الضَّرَرِ الذي يَلْحَقُ بِمريضِهِ جرَّاءَ تفريطٍ منه؛ بأن تصدَّى لما ليسَ من اختصاصِهِ، فعن عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (من تطبَّبَ ولم يُعَلِّمْ منه طبُّ؛ فهو ضامنٌ)<sup>٤٨٥</sup>، حتَّى يستشعرَ الأطباءُ عظمَ المسؤوليَّةِ التي تصدَّوا لها، فإنَّ الأمرَ متعلِّقٌ بإحياءِ الأرواحِ وفواتِها، وهذا ما لا يغتفرُ التَّفريطُ فيه.

ولم يكتفِ النبي ﷺ بالأمرِ بالتَّدَاوي والإرشادِ إليه، بل مبالغةً في الاهتمامِ بالرَّعايةِ الصَّحيَّةِ أمرَ ﷺ بإقامةِ أوَّلِ مستشفى عسكريٍّ ميدانيٍّ في موقعةِ الأحزابِ لخمسِ سنواتٍ مضينَ من الهجرة، تشرفُ عليه رُفيدةُ الأُسلميَّةِ الأنصاريَّةُ وهي من طبَّبتِ سعدَ بنَ مُعَاذٍ ﷺ وكان قد أصيبَ في تلكِ الموقعةِ ﷺ<sup>٤٨٦</sup>، وأوَّلَ من بنى المستشفياتَ في الإسلامِ بعده الخليفةُ الأمويُّ الوليدُ بن عبد الملك سنة ثمانٍ وثمانين للهجرة، وجعلَ فيه الأطباءَ وأجرى عليه الأرزاقَ، واهتمَّ بالمجذومين والمُقعدين والعميان، وخصَّصَ لهم مكاناً وجعلَ لكلِّ مُقعَدٍ خادِماً ولكلِّ ضريحٍ قائداً.

وفي عهدِ العبَّاسيِّين كُثرتْ وازدهرتِ المستشفياتُ فبنى هارونُ الرَّشيدُ البيماريستانَ - المستشفى - المعروفَ باسمِهِ، وكان في قرطبةَ وحدها أزيدُ من خمسين مستشفى، وانتقلت مراكزُ الطَّبِّ والثَّقافةِ من جنديسابور إلى بغدادَ، واهتمَّ المسلمون بإدارةِ المستشفياتِ وتنظيمِها وضبطِ حسابِها؛ وكان الطَّبيبُ والصَّيدليُّ يُختَبَرُ قبلَ الإذنِ له بمزاولةِ عمله، وكانت المستشفياتُ وقتَها منظَّمةً تنظيمًا بديعاً؛ فمنها العامُّ ومنها الخاصُّ بأمراضٍ معيَّنة؛ كالجذامِ وأمراضِ العيونِ والأمراضِ العقليَّةِ وغير ذلك، وهنالك عرفتِ بالمستشفياتِ المتنقِّلة؛ ما نسميهِ في عصرنا سيَّارةَ الإسعافِ ambulance، مزوَّدةٌ بكلِّ مستلزماتِ التَّمريضِ، تقامُ إذا اقتضتِ الأحوالُ لذلك،

<sup>٤٨٥</sup> - أخرجه الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٧٤٨٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: (٢٣٦/٤)، وابنُ ماجه في «السُّنن»: (رقم: ٣٤٦٦)؛ كتاب الطَّبِّ، باب من تطبَّبَ ولم يُعَلِّمْ منه طبُّ: (١١٤٨/٢).

<sup>٤٨٦</sup> - ينظر: ابن هشام، السِّيرة النَّبويَّة: (١٩٨/٤-١٩٩)، وعبد الله مسعود السَّعيد؛ الطَّبُّ ورائدته المسلمات: (ص/١٣).



فكانت المستشفيات الإسلامية تعمل على تعزيز الرعاية الصحية للمجتمع بكل ما أتيح من وسائل<sup>٤٨٧</sup>.

ولما كان للطب الأثر الهام في الحفاظ على الأرواح والنفس؛ كان واجباً كفائياً على الأمة إقامته؛ لصيانة الأرواح والمهج من الفوات والإتلاف، وفيه قال الغزالي -رحمه الله-: «أما فرض الكفاية فكل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا؛ كالطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان»<sup>٤٨٨</sup>، وقال ابن خلدون: «هذه الصناعة -الطب- ضرورية في المدن والأمصار لما عُرف من فائدها؛ فإن ثمرتها حفظ الصحة للأصحاء، ودفع المرض عن المرضى بالمداداة؛ حتى يحصل لهم البرء من أمراضهم»<sup>٤٨٩</sup>.

فكان من الواجبات الكفائية الضرورية لحفظ النفوس والأرواح، علاوة على تحقيق التنمية الشاملة للأمة في مختلف المجالات -: أن تنبني من الأمة الإسلامية طائفة تتعلم هذا العلم وتقتنه وتجدد في آلياته ووسائله، فينبغي الاعتناء الجاد بكليات الطب في العالم الإسلامي؛ حتى يتخرج منها الأكفيا المبدعون، المسهمون في بعث مجد هذه الأمة من جديد، ولم يكن أبداً التقص في شخص الطبيب المسلم أو العربي؛ فيكفي أن منهم أبا بكر الرازي، وابن سينا والجراح الأندلسي أبا القاسم الزهراوي، وشهد شاهد من أهلها، (فقد قال سيدلوت في كتاب تاريخ العرب: «كان المسلمون في القرون الوسطى منفردين في العلم والفلسفة والفنون... وقد نشروها أينما حلت أقدامهم، وتسربت عنهم إلى أوربا؛ فكانت سبباً في نهضتها وارتقائها»، وقال ليبري: «لو لم يظهر العرب على مسرح التاريخ لتأخرت نهضة أوربا الحديثة عدة قرون»، وقال شريسي: «ظلت أوربا نحو ألف سنة تنظر إلى الفن الإسلامي كأنه أعجوبة من الأعاجيب»<sup>٤٩٠</sup>، وليس ذلك بكاء على الأطلال وإنما لتذكير من ينتفع بالذكرى، فكون السالفين أحيوا للأمة مجدها؛ لا ينفع الخلف في شيء ما لم يواصلوا تشييد حضارة الأوليين، ويعيدوا بعثها من جديد، وليس ذلك ببعيد؛ فإن من أكبر العلماء المبتكرين في العالم اليوم في مجال الطب وغيره؛ من المسلمين،

<sup>٤٨٧</sup> - ينظر: السباعي؛ من روائع حضارتنا: (ص/١٣٩ وما بعدها)، عبد الله مسعود السعيد؛ المستشفيات الإسلامية من العصر النبوي إلى العصر العثماني: (ص/٤٤-٤٥).

<sup>٤٨٨</sup> - ينظر: الغزالي؛ إحياء علوم الدين: (١/١٦)، صديق حسن خان، أجد العلوم: (١/٣٥٣).

<sup>٤٨٩</sup> - ابن خلدون، المقدمة: (١/٤١٥).

<sup>٤٩٠</sup> - تنظر هذه الأقوال وغيرها: عبد الله سعيد، الطب ورائدته المسلمات: (ص/١٣).



لكن آواهم أوربًا وأمريكًا فأفادوا من مهاراتهم وكفاءاتهم وإنجازاتهم. فلو أن هؤلاء وجدوا الأجواء المناسبة للحياة الكريمة والبحث العلمي في بلادهم؛ ما لجؤوا إلى حياة الاغتراب عند غيرهم، فينبغي على الأمة ممثلة في سلطاتها أن تعني بإعداد الأكفاء وترعاهم بعد تخرجهم؛ حتى يستفيدوا من مواهبهم وإنجازاتهم، وتستعين الدولة في تكاليف ذلك بدوي اليسار من الأغنياء؛ إن لم تكن قادرة على استيعاب تلك التكاليف، فإن هذا من الواجبات الكفائية التي يطلب بها القادرون من أفراد الأمة؛ فيتكامل الجميع في سبيل نهضة أمتهم.

كما يتوجب لتطوير مستوى الأداء الطبي، وتحسين الرعاية الصحية وتفعيلها لأداء وظيفتها في حفظ النفوس:- إنشاء مراكز للبحث العلمي في الطب والتمريض؛ مزودة بالوسائل الضرورية اللازمة لتعزيز نظام الرعاية الصحية الإسلامية الشاملة، هذه المراكز تكون على وصل دائم بتطورات الطب في العالم أجمع، وشسهم هي الأخرى بإنجازات وابتكارات في ميدانها هذا؛ حتى لا تكون مستهلكة لإنتاج الغير دومًا؛ فالحاصل اليوم أن المسلمين رضوا بالتبعية وانتظار إنتاج الغرب، حتى غدا ذلك كالحتم المكتوب عليهم لا حول لهم فيه ولا طول، فأضحى المسلمون أمة تحسن الاستهلاك ولا تسعى بل لا تفكر في الإنتاج، وهذا ما يبقها دومًا في تبعية للغير، مستتبعًا ذلك ذلًا وهوانًا.

ومن ضروريات تحسين مستوى الأداء الطبي أيضًا؛ امتلاك مستشفيات متطورة يشرف عليها إداريون مؤهلون، ومراكز صحية مزودة بالوسائل الحديثة الضرورية؛ لتطوير الرعاية الصحية وتحسينها.

وهنا يتسقط الواجب الكفائي بين الذين تأهلوا للدراسات الطبية ببذل جهدهم في البحث والتطوير والابتكار، مع الاستفادة الدائمة من مستجدات البحث العلمي؛ بوصل المراكز الطبية الإسلامية بالمراكز العالمية للبحث العلمي في مجال التطبيق؛ لا جرم وهو في تطور دائم يومي، حتى تستفيد وتفيد وتنفع وتتفع؛ فهذا الطلب يقع واجبًا كفائيًا على أهل الاختصاص ممن أهلتهم قدراتهم ومواهبهم لذلك.

ويساوق هذا واجب كفائي يتكامل معه؛ إذ لا بد لهذه المراكز الصحية والمستشفيات ومراكز البحث العلمي من تمويل ودعم مالي؛ لاقتناء الوسائل اللازمة، وتوفير تكاليف البحوث ومستلزماتها؛ من وسائل الاتصالات والمراجع وغير ذلك، كما أن القائمين عليها لا بد لهم من



مصادرَ استرزاقيةٍ، وما يقوم باحتياجاتهم المعيشية؛ حتّى يتفانوا في أداء واجبهم ويفتتوا فيه، فهذا الواجب الكفائيُّ يقعُ الطَّلْبُ به على الأغنياءِ المياسير.

فانتظمَ واجبُ إقامةِ الرعايةِ الصحيّةِ وتحسينِ الأداءِ الطّبيّ قسَمينِ اثنين: واجبُ بذلِ الجُهدِ على أهلِ الاختصاصِ المؤهّلين، وواجبُ بذلِ المالِ على الأغنياءِ الميسورين، فبذلك يُقامُ هذا الواجبُ الكفائيُّ في الأُمّةِ الإسلاميّة؛ حتّى يتمَّ تعزيزُ الرعايةِ الصحيّةِ وتُصانُ النفوسُ والأرواحُ، وتُحفظُ المهجُ التي قصدَ التشريعُ الإسلاميُّ حفظَها وإبقائها وصيانتَها من التَّلَفِ.



## المطلب الثالث: أثر الواجبات الكفائية في حفظ العقل:

يمتاز الإنسان عن غيره من المخلوقات بالتَّعْقُلِ والتَّمييزِ، وهو تَكْرِيمٌ من الله وَمِنَّةٌ عظمى، وجميلٌ بالإنسانِ إعمالُ فكره وتَعْقُّله لما يدور حوله من وقائع، وما يحيطُ به من مخلوقات، فالإنسان عقلٌ تخدمه أعضاؤه، ولولا العقلُ لما تميَّز الإنسان عن البهائم، وكما قال المتنبي:

لولا العقلُ لكان أدنى ضيغمٍ أدنى إلى شرفٍ من الإنسان.

وأعمالُ المرءِ جاريةٌ في الصَّلاحِ والفسادِ على حَسَبِ تَعْقُّله وتفكيره؛ لذلك أمره الشرعُ بإعماله؛ كيما يُعصَمَ من الوقوعِ في مهاوي الخطاءِ والخطَلِ، فكان التَّعْقُلُ وإصلاحُ التفكيرِ والعقلِ من أهمِّ مقاصدِ الشرع<sup>٤٩١</sup>.

فالعقلُ السَّديدُ المهتدي يَهْدِي الشرعَ قِوَامُ كلِّ المصالحِ المرتجاة؛ ولهذا حضَّ المولى ﷺ على إعماله في غير ما آيةٍ فقال: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾<sup>٤٩٢</sup>، وقال أيضاً: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>٤٩٣</sup>، وغير ذلك ممَّا يدلُّ عليه صراحةً أو على صفةٍ ولازمٍ من لوازمه، والعقلُ من أسبابِ التَّفاضُلِ بين عبادِ الله ومن مستوجباتِ قُربِ العبدِ من مولاه، قال العزُّ - في معرضِ ذكرِ أسبابِ الفضائلِ -: «للفضائلِ أسبابٌ... أحدها العقلُ؛ والثَّوابُ المضافُ إليها مرَّتُبٌ على آثارها؛ فإنَّها داعيةٌ إلى المعارفِ والقرباتِ، وعلوُّ الدَّرَجَاتِ»<sup>٤٩٤</sup>.

وزاده شرفاً أن كانَ مناطاً للتَّكليفِ؛ فيه تُفهمُ خطاباتُ الرَّحمنِ، ولا تكليفَ على مَنْ عُدِمَ، قال النَّبيُّ ﷺ: (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ،

<sup>٤٩١</sup> - ينظر: ابن عاشور، أصول النِّظام الاجتماعي في الإسلام: (ص/٩٠).

<sup>٤٩٢</sup> - [سورة الحشر: ١٢].

<sup>٤٩٣</sup> - [سورة الرعد: ٣].

<sup>٤٩٤</sup> - العزُّ بن عبد السلام؛ شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأفعال: (ص/١٩).



وعن المجنون حتى يفيق<sup>٤٩٥</sup>، وفيه يقول الشاطبي: «ولو عُدِمَ المكلفُ لَعُدِمَ من يتدينُ ولو عُدِمَ العقلُ لارتفعَ التدينُ»<sup>٤٩٦</sup>.

ولهذا كان من الضروريات الخمس التي جاء الإسلام بالحفاظ عليها وإقامتها، ودرء كل ما من شأنه أن يلحق الخلل والفساد بها، ومن هنا؛ حرم كل ما يلحق الضرر والأذى بالعقل من المخدرات والخمور التي تُذهب العقول، فقال ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>٤٩٧</sup>، وقال ﷺ: (ما أسكر كثيره فقليله حرام)<sup>٤٩٨</sup>، وقال: (كل مسكر خمر، وكل خمر حرام)<sup>٤٩٩</sup>.

وبالموازاة شرع الإسلام ما كان مؤدياً إلى تنمية العقول وإعمالها وتطوير قدراتها، فمن ثمة جاء التّغيبُ في طلب العلم وتعليمه، وهو حفظٌ للعقل من جانب الوجود، ولأنَّ حفظَ العقول داخلٌ في حفظِ النفوس والأرواح؛ فإنَّ ما دلَّ على حفظِ النفوس دالٌّ على حفظِ العقول إذ هو فرعُها، والفرعُ داخلٌ في الأصلِ ضمناً، قال الشاطبي: «وأما العقل فهو وإن لم يرد تحريمُ ما يُفسده وهو الخمرُ إلا بالمدينة، فقد وردَ في المكيات مُجملاً؛ إذ هو داخلٌ في حُرمةِ حفظِ النفسِ كسائر الأعضاء ومنافعها»<sup>٥٠٠</sup>. وفيما يلي عرضٌ لبعضٍ من المطلوباتِ الكفائية التي تُعَدُّ من وسائلِ حفظِ الألبابِ والعقول:

---

<sup>٤٩٥</sup> - أخرجه الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٩٤٩) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»: (٣٨٩/١)، وأبو داود في «السنن»: (رقم: ٤٤٠١)؛ كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق ويصيب حدًا: (١٤٠/٤).

<sup>٤٩٦</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (١٤/٢/١).

<sup>٤٩٧</sup> - [سورة المائدة: ٩٠].

<sup>٤٩٨</sup> - أخرجه الترمذي في «السنن»: (رقم: ١٨٦٥)؛ كتاب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب»: (٢٩٢/٤)، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٥٧٤٨)؛ كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب خوات بن جبير الأنصاري ﷺ: (٤٦٦/٣)، وأبو داود في «السنن»: (رقم: ٣١٩٦)؛ كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر: (٣٢٧/٣).

<sup>٤٩٩</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ٢٠٣٣)؛ كتاب الأشربة، باب أن كل مسكر خمر: (١٥٨٨/٣).

<sup>٥٠٠</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (٣٤/٣/٢).



## الفصل الأول: طلب العلم وتعليمه:

الخلقُ في ميزانِ الشرعِ درجاتٌ، يرفعُ اللهُ أقواماً ويضعُ آخرينَ، ومن أسبابِ هذه الرِّفعةِ الاشتغالُ بالعلمِ طلباً وتعليماً، يقولُ اللهُ ﷻ في كتابه: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>٥٠١</sup>، وهم إنَّما نالوا هذه المرتبةَ لأنَّهم ورثوا كترًا ثمينًا لا يُورثه كلُّ إنسانٍ، إنَّه ميراثُ النبوةِ، فيه يقولُ رسولُ الله ﷺ: (إنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ لم يُورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنَّما ورثوا العلمَ، فمن أخذه أخذَ بحظٍّ عظيمٍ وافرٍ)<sup>٥٠٢</sup>، وفضلٌ عظيمٌ وشرفٌ كريمٌ؛ أن ينتمي امرؤٌ إلى ورثةِ النَّبيِّ ﷺ، وهو دليلٌ على خيريةِ صاحبه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)<sup>٥٠٣</sup>، فأَيُّ فضلٍ أن يريدَ اللهُ بعبدِهِ الخيرَ، ويسرَّهُ له، وامتازَ أهلُ العلمِ عن غيرهم بَعْدَ انقطاعِ أثرِ عليهم الصَّالحِ النَّافعِ بوفائهم، ولا هو فانٍ بفنائهم، وإنَّما تلحقُهم الأجورُ تترى، يقولُ رسولُ الله ﷺ: (إذا مات ابنُ آدمَ انقطعَ عمله إلا من ثلاثٍ: صدقةٌ جاريةٌ، أو علمٌ يُنتفعُ به، أو ولدٌ صالحٌ يدعو له)<sup>٥٠٤</sup>.

قال ابنُ القيمِ في فضلِ العلمِ ومترلةُ العلماءِ: «فيا لها من مرتبةٍ ما أعلاها، ومنقبةٍ ما أجلها وأسناها، أن يكون المرءُ في حياته مشغولاً ببعضِ أشغاله، أو في قبره قد صارَ أشلاءً مُتمزقةً، وأوصالاً مُتفرقةً، وصُحفٌ حسناته مُتزايدةٌ تُملأُ فيها الحسناتُ كلَّ وقتٍ، وأعمالُ الخيرِ مُهداةٌ إليه من حيث لا يحتسب، تلك واللهِ المكارمُ والغنائمُ، وفي ذلك فليتنافسِ المتنافسون»<sup>٥٠٥</sup>.

لكنَّ العلمَ لا ينفعُ ما لم يصحبه إخلاصٌ وعملٌ، قال الخطيبُ البغداديُّ: «ثم إنِّي موصيك يا طالبَ العلمِ بإخلاصِ النيةِ في طلبه، وجهادِ النفسِ على العملِ بموجبه؛ فإنَّ العلمَ

<sup>٥٠١</sup> - [سورة المجادلة: ١١].

<sup>٥٠٢</sup> - سبق تخريجه: ص/١٠٦.

<sup>٥٠٣</sup> - أخرجه البخاريُّ في «الصَّحيح»: (رقم: ٧١)؛ كتاب العلم، باب مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ:

(٣٩/١)، ومسلم في «الصَّحيح»: (رقم: ١٠٣٧)؛ كتاب الزكاة، باب النَّهي عن المسألة: (٢/٧١٨).

<sup>٥٠٤</sup> - أخرجه الترمذيُّ في «السُّنن»: (رقم: ١٣٧٦)؛ كتاب الأحكام، باب في الوقف، وقال الترمذيُّ:

«هذا حديثٌ حسنٌ صحيح»: (٣/٣٦٠)، وابن خزيمة في «الصَّحيح»: (رقم: ٢٤٩٤)؛ كتاب جماع أبواب

الصدقات والمحَبَّسات، باب ذكر الدليل على أن أجر الصدقة المحبسة يكتب للمحبس بعد موته ما دامت

الصدقة جارية: (٤/١٢٢).

<sup>٥٠٥</sup> - ابن القيم؛ طريقُ المهجرتين ودارُ السَّعَادَتَيْنِ: (١/٥٢١).



شجرة، والعمل ثَمَرَةٌ، وليس يُعَدُّ عالماً مَنْ لم يَكُنْ بِعِلْمِهِ عاملاً»<sup>٥٠٦</sup>، ولا فائدة للعلم بلا عمل، كما أَنَّ هذا الأخيرَ لا يُتَصَوَّرُ بغيرِ علمٍ، وكما قال بعضُ الحكماء: «العلمُ خادمٌ للعمل، والعملُ غايةُ العلم؛ فلولا العملُ لم يُطَلَبَ علمٌ، ولولا العلمُ لم يُطَلَبَ عملٌ، ولأنَّ أدعَ الحقَّ جهلاً به أحبُّ إليَّ من أن أدعَه زهداً فيه»<sup>٥٠٧</sup>.

ومن ضروراتِ العملِ بالعلمِ تعليمُهُ ونشرُهُ بين النَّاسِ، وإيداعُهُ في صدورِ الأمناءِ المؤهلينَ، حتَّى يواصلوا الطَّرِيقَ، وينتشرَ الحقُّ والعِلْمُ بينَ المؤمنينَ، وبالتَّعلُّمِ والتَّعليمِ والعملِ يرتقي المرءُ منزلةً رفيعةً، يقولُ ابنُ القيم: «وأصحابُ هذه المرتبةِ يُدْعَوْنَ عُظَمَاءَ في ملكوتِ السَّماءِ، كما قال بعضُ السَّلفِ: من عِلِمَ وَعَمِلَ وَعَلَّمَ؛ فذلك يُدْعَى عَظِيماً في ملكوتِ السَّماءِ، وهؤلاءِ همُ العدولُ حقاً بتعديلِ رسولِ الله ﷺ لهم»<sup>٥٠٨</sup>.

وتحمُّلُ العلمِ وتعليمُهُ من الواجباتِ الكفائيَّةِ التي يَتَحَتَّمُ على الأُمَّةِ إقامتها، وإلاَّ ضاعَتِ الشَّريعةُ، قال العزُّ -رحمهُ الله-: «وقد دلَّت قواعدُ الشَّريعةِ على أَنَّ حِفْظَ الشَّريعةِ فرضٌ كفايةٌ فيما زادَ على القدرِ المتعيَّن»<sup>٥٠٩</sup>.

وقال السَّرْحَسِيُّ: «فأداءُ العلمِ إلى النَّاسِ فرضٌ كفايةٌ إذا قام به البعضُ سقط عن الباقي لحصولِ المقصودِ، وهو إحياءُ الشَّريعةِ وَكَوْنُ العلمِ محفوظاً بين النَّاسِ بأداءِ البعضِ، وإن امتنعوا من ذلك حتى اندرسَ شيءٌ بسببِ ذلك كانوا مشتركين في المأثم»<sup>٥١٠</sup>.

هذا العلمُ الذي هو سبيلٌ إلى تنميةِ العقولِ وحفظِها، وصيانتها، استتبع خيراً عميماً في إقامةِ الدِّينِ والدُّنيا، ولا نقصُ بالعلمِ -الذي هو مِن ضروريِّ حفظِ العقلِ- الدِّينَ فقط؛ بل كلُّ ما أدَّى إلى نفعِ الأُمَّةِ وازدهارِها<sup>٥١١</sup>.

<sup>٥٠٦</sup> - الخطيبُ البغداديُّ، اقتضاءُ العلمِ العملَ: (ص/١٤).

<sup>٥٠٧</sup> - الخطيبُ البغداديُّ، اقتضاءُ العلمِ العملَ: (ص/١٥).

<sup>٥٠٨</sup> - ابنُ القيم، طريقُ المهجرتينِ ودارُ السَّعَادَتَيْنِ: (١/٥٢١)، وعدَّهم رسولُ الله ﷺ في قوله: (يحمل هذا

العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)، سبق تخريجه ص/..

<sup>٥٠٩</sup> - العزُّ بن عبد السلام؛ قواعد الأحكام: (٢/٢٠٥)، وفي معناه: ابن السَّمعاني، قواطع الأدلَّة:

(٢/٣٥٥)، والقرافيُّ، الفروق: (١/١٤٧)، والسُّيوطيُّ، الأشباه والنظائر: (ص/٤١٥).

<sup>٥١٠</sup> - السَّرْحَسِيُّ، المبسوط: (٣٠/٢٦٣).

<sup>٥١١</sup> - ينظر: الدُّرَيْبِيُّ، خصائص التَّشريع الإسلامي في السياسة والحكم: (ص/٢٣٠).



ولئن كان الاشتغال بالعلم الشرعي فرضَ كفايةٍ لحفظِ الشريعة؛ فإنَّ الاشتغالَ بسائر العلومِ الدنيويَّةِ النَّافعةِ التي هي من ضروريَّاتِ تحقيقِ الاكتفاءِ الذاتيِّ للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ في جميعِ المجالاتِ الحيويَّةِ-: من أهمِّ فروضِ الكفايات؛ حتَّى تتخلَّصَ الأُمَّةُ من ذلِّ التبعيَّةِ للغير، هذه التَّبعيَّةُ التي يَقصِدُها الغربُ في ظلِّ سياستهم الحضاريَّةِ القائمةِ على «نظريَّةِ البقاء» التي تُشخَّصُ بجلاءٍ واضحٍ سياسةَ الغزوِ الأوربيِّ المعاصر؛ والذي يتغيَّا الهيمنةَ الشَّاملةَ على الآخرين؛ بقصدِ دمجٍ وإذابةِ جميعِ خصائصه في الحضارةِ اللَّاتينيةِ الوليدةِ الجديدة، مع احتكارِ هذه الدُّولِ لعناصرِ القُوَّةِ المطلقة؛ العلميَّةِ والاقتصاديَّةِ والعسكريَّةِ والفكريَّةِ وغيرها، ويحكمُ تعاملُها مع الغيرِ قانونُ المنفعةِ القائمُ على مبدأِ إضعافِ الآخر، وربطه بِسلطةِ الجامعةِ الحضاريَّةِ اللَّاتينيةِ عن طريقِ التَّبعيَّةِ والخضوعِ<sup>٥١٢</sup>.

وفي المقابلِ تفجَّعكَ فكرةٌ قاتلةٌ دخيلةٌ بين أوساطِ بعضِ المحسوبينَ على الإسلام؛ ممَّن عثرت بهم الضَّحالةُ في أذيالها، يعتقِدُ بعضهم -بفخر؛ جهلاً منه وعجزاً- أنَّ اللهَ سَخَّرَ له الغيرَ يتعبون فيصنعون ويُنتجون؛ ونؤوِّمُ الضَّحى يَستهلك ذلك مرتاحاً!!

وكأنَّه ما سمعَ ولا قرأ قولَ الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>٥١٣</sup>، ولا قولَ رسوله ﷺ: (اليَدُ العُلْيَا خيرٌ من اليَدِ السُّفْلَى)<sup>٥١٤</sup>، فكيفَ تنتهزُ أُمَّةٌ بمثلِ هذه الفِكرِ الأعوجِ الأعرج؟ هؤلاءِ يناقِضون العقلَ والمنطقَ فضلاً عن مناقضتهم الشرعَ، وهم في غيبوبةٍ تامَّةٍ طويلةٍ الأمد؛ حتَّى يذكروا في نفاياتِ التَّاريخِ للأخلاف.

إنَّ مقصدَ الشَّريعةِ من نظامِ الأُمَّةِ أن تكون قويَّةً مرهوبةً الجانبِ مُطمئنَّةً البال، كما أشارت نصوصُ الكتابِ والسُّنةِ، ودلَّ له صنيعُ سلفِ هذه الأُمَّةِ، وقد قرَّرَ ذلك صراحةً الشيخُ العلَّامةُ الطَّاهرُ بن عاشور<sup>٥١٥</sup>، ولن تنعمَ الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ بالاطمئنانِ في ظلِّ هذه القُوَّةِ والعزَّةِ؛

<sup>٥١٢</sup> - أحمد العماري؛ نظريَّةُ الاستعدادِ في المواجهةِ الحضاريَّةِ للاستعمار؛ المغرب نموذجاً: (ص/٥)، نقلاً عن: عبد الباقي، إحياء الفروض الكفائيَّةِ سبيل تنمية المجتمع: (ص/٦٤).

<sup>٥١٣</sup> - [سورة المنافقون: ٠٨].

<sup>٥١٤</sup> - أخرجه البخاريُّ في «الصَّحيح»: (رقم: ١٣٦١)؛ كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى: (٢/٥١٨)، ومسلم في «الصَّحيح»: (رقم: ١٠٣٣)؛ كتاب الزكاة، باب بيان أنَّ اليَدَ العُلْيَا خير من اليَدِ السُّفْلَى: (٢/٧١٧).

<sup>٥١٥</sup> - ابن عاشور؛ مقاصد الشَّريعة الإسلاميَّة: (ص/٤٠٥)



حتى يُحقّق المسلمون اكتفاءهم الذاتي في جميع مجالات الحياة، فيتخلّصوا من هذه التبعية المهينة، ولن يتأتّى ذلك إلاّ باكتساح مجالات العلوم الدنيويّة بمختلف تخصّصاتها<sup>٥١٦</sup>، الاقتصاد والطب والرياضيات والعلوم السياسيّة والاجتماعيّة والإداريّة وغيرها؛ حتى يُبرزوا فيها ويكون لهم قصبُ السبق، ويتمكّنوا من تكوين مجتمع العلم والمعرفة.

فمن أهمّ الواجبات الكفائيّة الاجتماعية السّعي نحو نقل وتوطين المعرفة والتّقانة، وذلك يتطلبُ فعاليّة النظام التعليمي المناسب للقيم والثّقافة السّائدة في المجتمع، يقوم على إدارة تميّز بالكفاءة لنقل المعرفة والتّكنولوجيا من خارج المجتمع، واستيعابها في النسيج الاجتماعيّ، وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدّي إلى تحقيق تنمية حيويّة شاملة، كفيلة بتحقيق العزّة والقوّة للأمة الإسلاميّة<sup>٥١٧</sup>.

### الفصل الثاني: تعزيزُ البحث العلميّ وتطويره:

البحث العلميّ معيارٌ هامٌّ في ميزان الأمم والشّعوب والحضارات قوّة وضعفاً، وهو المعرّفُ بهويّة كل أمةٍ، والعصبُ الذي يمدّها بالحركة والتّفاعل، وإنّ أمةً تبدّل للبحث العلميّ جهداً ومالاً؛ أمةً واعية متحضّرة، وأخرى تُهمله ولا ترعاه وأهله؛ أمةٌ مخدولة قابلة للاحتواء والتّبعية<sup>٥١٨</sup>.

فالاهتمام بالبحث العلميّ وتحسين أدائه من المقومات الحضاريّة للأمة، ولتحقيق ذلك لا بدّ من العمل على إعداد الباحثين، وتعويدهم على آليات البحث العلميّ ومناهجه، حسب اختلاف أطوارهم التعليميّة خاصّة في المرحلة الجامعيّة ومرحلة الدّراسات العليا، من أجل

---

<sup>٥١٦</sup> - يقول ابن عاشور في تحديد العلوم المطلوبة: «وتعين العلوم المحتاج إليها يُسنَد إلى العلماء المتصدّين لبثها وولاة الأمور الموكول إليهم علم ما به قوام مصالح الأُمّة... وهذا المقدار من العلم منه ما لا يتحوّل مع تحوّل الأزمنة والأحوال، وذلك علوم الشريعة ووسائل إقامتها على الوجه الأتمّ، ومنه ما يتحوّل مع تحوّل الأزمنة والأحوال؛ وهو ما زاد على ذلك من العلوم الزمّنيّة، وهو غير مشمول لصريح هذه الآية، ولكنه مُندرج في القياس على ما تضمّنته من رعي المقاصد الشرعيّة في مصالح الجامعة الإسلاميّة»؛ أصول النظام الاجتماعيّ في الإسلام: (ص/١٥٣-١٥٤).

<sup>٥١٧</sup> - ينظر: عبد الباقي عبد الكبير، إحياء الفروض الكفائيّة سبيل تنمية المجتمع: (ص/٦٨).

<sup>٥١٨</sup> - قوفي عبد الحميد، واقع البحث العلميّ في مجال التراث الإسلاميّ: (ص/١٠١).



تطوير مهارات الطالب وقدراته على التحليل والتركيب؛ ثم المناقشات قصد استخلاص النتائج؛ كل ذلك يكفل تنمية للعقول وإقامة لها، حتى تستثمر طاقتها في نفع الأمة.

وإلى جانب إعداد الباحثين يلزم الاعتناء بإقامة مؤسسات البحث العلمي وتزويدها بالنظم التدريسية؛ الكفيلة بالتكوين الفاعل للعناصر المتخصصة اللازمة لتغطية احتياجات الأمة في المجالات التنموية، بما يضمن الازدهار والرقي للدولة. كل ذلك من شأنه تنمية العقول وتطويرها وتسديدها، وهو حفظ لها من جانب الوجود بإقامتها.

ولترشيد البحث العلمي وضمان فعالية نتائجه؛ ينبغي اعتبار احتياجات الأمة وتطوراتها الواقع معيارين هامين في تحديد المشاريع البحثية واختيارها<sup>٥١٩</sup>، وتوزيع ذلك على كافة المجالات الحيوية للأمة؛ لإحداث التكامل في نهضتها الشاملة، يستوجب ذلك قيام هيئة معينة بدراسات إحصائية تحدد مقادير الاحتياجات وتوزيعها على مختلف المجالات؛ ويكون الأحاد ملزمين بتوجيهات ونتائج تلك الدراسات؛ حتى يسهم الجميع في إحداث النهضة الشاملة لدولتهم ومن ثمة تحقيقها للأمة الإسلامية جمعاء.

وهذه الوظائف كلها واجبات كفاية تأثم الأمة بالتفريط فيها، لأنها تحقق مقصداً شرعياً وهو تحقيق التنمية الشاملة للأمة؛ حتى تكون قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال؛ فضلاً عن كون تطوير البحث العلمي وترشيده من وسائل إقامة العقول وحفظها من جانب الوجود، وهو من المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية<sup>٥٢٠</sup>.

ويلزم لتطوير البحث العلمي في الوطن الإسلامي والعربي التنسيق بين مراكز البحث العلمي والمؤسسات التطبيقية، على اختلاف وتنوع مجالاتها من زراعة وصناعات وهندسة وعلوم إدارية وغيرها؛ حتى يتم التواصل بين الجانب العلمي والعملي؛ وتكسو الأبحاث العلمية الواقعية والعملية، ويرعى ذلك تمويل هذه المشاريع البحثية يفي بتكاليفها ومستلزماتها؛ سواء من المؤسسات التطبيقية أو من جهات تُعنى بالبحث العلمي، فإن الدول التي تعرف للبحث

<sup>٥١٩</sup> - ويقرب منه ما يعرف بالضابط الشمولي أو الحضاري، وهو أحد ضوابط اختيار مواضيع الأبحاث العلمية، كما هو معروف في كتب مناهج البحث العلمي، ينظر: فريد الأنصاري، أبعاد البحث في العلوم الشرعية: (ص/٢٩-٣٠).

<sup>٥٢٠</sup> - ينظر في معناه: عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد إسلامي: (ص/٣٢).



العلمي قدره؛ تُخصَّصُ له ميزانيَّةٌ تليقُ به على خلافِ دولنا العربيَّة والمسلمة، فإنَّ توفير التَّمويلِ الكافي شرطٌ أساسيٌّ لازدهارِ البحثِ العلميِّ وتطوُّره؛ وقد جاء في تقريرِ التنميةِ الإنسانيَّةِ العربيَّةِ للعامِ ٢٠٠٢م: الدُّولُ العربيَّةُ تُخصَّصُ أقلَّ من ٠.٠٥% من ناتجها المحليِّ الإجماليِّ للبحثِ العلميِّ، وبالموازاةِ تُخصَّصُ لذلك الغرضِ الدُّولُ المتقدِّمةُ ٢% من ناتجها المحليِّ الإجماليِّ<sup>٥٢١</sup>، فلن تعتليَّ الدُّولُ الإسلاميَّةُ الرِّيادةَ والقيادةَ وتقومَ بدورها في الشُّهودِ الحضاريِّ، حتَّى تعرفَ لهذا المجالِ قدره.

### الفصل الثالث: رؤى الشُّبُهاتِ ورفعُ الأفكارِ الدَّخيليةِ:

إنَّ الشَّريعةَ الإسلاميَّةَ تقصِدُ إلى حفظِ العقولِ وإصلاحها، فشَرعتْ لذلك ما يُقيِّمها وينميها كما تَقَرَّر، وحرَّمتْ كلَّ ما يُدخِلُ الفسادَ عليها كالخمرِ وسائرِ المسكِراتِ من المفسِداتِ الحسيَّةِ، بينما نجدُ مفسِداتٍ أُخرى لا تُقلُّ خطراً عن سابقتها، وهي المفسِداتُ المعنويَّةُ، تشمُلُ كلَّ ما يدخُلُ على العقولِ من تصوُّراتٍ فاسدةٍ في الدِّينِ أو الاجتماعِ أو السِّياسةِ أو الثَّقافةِ أو التقاليدِ والعوائدِ وسائرِ أنشطَةِ الحياة؛ مفضٍ إلى تعطيلِ العقلِ عن التَّفكيرِ السَّليمِ المهتدي بنورِ الشَّريعة؛ فيصيرُ بذلك كالمعدومِ<sup>٥٢٢</sup>.

وهذا ما فقَّههُ أعداءُ الإسلامِ؛ فبعدَ فشَلِهِم في الغزوِ الاستعماريِّ للعالمِ الإسلاميِّ؛ شنُّوا غاراتٍ من الغزوِ الفكريِّ الخطيرِ الذي اكتسَحَ المجتمعاتِ العربيَّةَ والمسلمةَ بقوةٍ، وأثمرَ فساداً روحياً وانحلالاً أخلاقياً، وطمساً للقيمِ والتَّقاليدِ الشَّريفةِ، ووسَّعَ الهوَّةَ بينَ أفرادِ المجتمعِ المسلمِ وبينَ دينهم.

إنَّ نجاحَ الغزوِ الفكريِّ للعقولِ والقلوبِ المسلمةِ هو إجهاضُ نهائيٍّ وبطريقةٍ هادئةٍ على كلِّ أثرٍ يمكنُ أن يصنعه الإسلامُ في حياةِ الفردِ وحياةِ الأُمَّةِ، وذلك أقصى ما يطمحُ إليه الغزاةُ، لأنَّهم يُدركون مدى استمساكِ المسلمِ بدينه ولو عاطفياً، فهم يكتفون بشلِّ فاعليَّةِ الإسلامِ في حياةِ المسلمِ، ويتركونه لا هو مسلمٌ ولا هو غيرُ مسلمٍ، لأنَّهم أدركوا أنَّ أكثرَ البوادرِ دَلالةً على اتِّجاهِ مُجتمعٍ ما؛ هو اتِّجاهُ أفكارِهِ، فجعلوا إفسادَ الفكرِ المسلمِ أداةً رئيساً

<sup>٥٢١</sup> - ينظر: تقريرُ التنميةِ الإنسانيَّةِ العربيَّةِ للعامِ ٢٠٠٢م، برنامجُ الأممِ المتحدَّةِ الإنمائي: الصندوق العربي للإِنماءِ الاقتصادي والاجتماعي: (ص/٦٧).

<sup>٥٢٢</sup> - اليوبي، مقاصدِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ وعلاقتها بالأدلةِ الشَّرعيَّةِ: (ص/٢٤٣).



في معادلة الصراع؛ يُضاهي في الشناعة وشدة الفتك أسلحة الدمار الشامل، يصدّق ذلك ما وقع في إحدى المؤتمرات التنصيرية التي عُقدت لتقويم جهد الإرساليات التنصيرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ قام أحد الحضور واعترض بشدة على عمل المنصرين متهمًا إياه بالفشل؛ إذ لم ينجحوا في تنصير مسلم واحد في تلك الفترة، ردّ عليه المسؤول عن جهاز التنصير [زويمر] قائلاً: «تنصير المسلمين ليست هي غايتنا؛ لأننا لا نستطيع ذلك، وإنما هدّنا أن نُبعد المسلمين عن الإسلام، وذلك حسبنا وإن لم ينضموا إلينا»<sup>٥٢٣</sup>.

ومن هنا؛ كان من واجب العلماء المسلمين أن يتصدّوا لكل الأفكار الدخيلة على أوطانهم، الهادفة إلى إفساد عقولهم ودينهم؛ وما أكثر ما يُستورد اليوم من أفكار قاتلة قاضية على الأمة الإسلامية عبر التأليف ووسائل الإعلام وكذا سائر وسائل الاتصال المختلفة، لا سيّما مع سهولتها وتطورها، فدخل على الأمة ما أفسد عليها دينها وأخلاقها وعاداتها وناقض قيمها، وهنا ينبغي القيام بواجب حفظ عقول الأمة من هذا التضليل الفكري لا جرم بالنسبة للمستويات العقلية المحدودة:- فلا بدّ من استغلال كل الوسائل المتاحة لردّ هذه الأفكار والسُّموم المُميتة، ونشر التعاليم الإسلامية الحقيقية عبر الشبكة العنكبوتية ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، والاهتمام ببرامجها الأخلاقية والتربوية، والبرامج الأسرية الهادفة التي تنغّي إصلاح المنظومة الفكرية لأفراد الأمة الإسلامية، واستغلال هذه الوسائل في الاهتمام بأحوال الإسلام والمسلمين، والارتقاء باهتمامات الشباب المسلم من التفكير في تفاهات الأمور، وأتباع شهواته الحيوانية التي أوقعه فيها هذا الغزو المقيت؛ ليرتفع إلى غايات سامية تُميّز حياته عن حياة النوع الحيواني<sup>٥٢٤</sup>.

فالاهتمام بإصلاح المنظومة الفكرية للشعوب المسلمة؛ والتي تُعدّ مُقوّمًا استراتيجيًا هامًا في البناء الحضاري للأمم، وتخليتها من شوائب الفساد الذي طرأ عليها جرّاء الغزو الفكري الغربي، واعتماد كل الوسائل الفاعلة في تحقيق الاستنارة الفكرية للعقول:- من الواجبات الكفائية التي يقع الطلبُ بها على الأمة مُثَلَّةً في علمائها ودعاتها وقادتها، في سبيل تحقيق حفظ

<sup>٥٢٣</sup> - مرزوق عبد الصبور، الغزو الفكري أهدافه ووسائله: (ص/٠٨)، ومالك بن نبي، إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث: (ص/١٥)

<sup>٥٢٤</sup> - ينظر في معناه: عبد المنعم عفر، المتطلّبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد إسلامي: (ص/٣٢)، والدُرَيْني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم: (ص/٢٣٠).



العقل المسلم وصيانتَه من كلِّ ما يُلحقُ به الحرْمَ والخللَ، ويَشُلُّ طاقته الفكرية المتجدِّدة، التي  
يجبُ استثمارها لتحقيق النفعِ للأمةِ الإسلاميَّة؛ من هنا عُدَّ الحفاظ على العقولِ من الكليات  
الضرورية.



## المطلب الرابع:

### أثر الواجبات الكفائية في حفظ النسل:

أنشأ ربنا الحكيم الخلاق، وأبدعهم بلا مثال سابق، وقصد إلى بقاء النوع وتعاقب أفرادهِ؛ فجعل من نظام كونها ناموس التَّولُّدِ، أقامه على داعية جبليَّة تدفعُ أفرادَ النَّوعِ إلى تحصيله بدافع من أنفسها دون حاجةٍ إلى حدوٍ إليه أو إكراهٍ عليه؛ ليكون تحصيلُ ذلك مضموناً على كَرِّ الدُّهورِ ومرِّ العصورِ، وتلك هي داعية ميلِ الذَّكرانِ إلى الإناثِ، وكذلك الشَّأنُ عكساً.

وكرَّم المولى الكريمُ الإنسانَ بالعقلِ والتَّمييزِ بين شريفِ الخِصالِ ورذيلِ الخلالِ، فألهم أن تلك الدَّاعية بالنَّسبة لنوعه؛ ليست كحالها بالنَّسبة لباقي الأنواع التي لا يُسيِّرُها إلَّا اندفاعُ الشَّهوة والنَّزوة، وعلم أنَّ الغاية من ذلك فيه أسمى وأعلى؛ يفسِّرُ ذلك حكمةُ الله من أصلِ الوجودِ البشريِّ على وجهِ الأرضِ في أجياله المتعاقبة؛ والذي عبَّرَ عنه القرآنُ بقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾<sup>٥٢٥</sup>؛ أجيالا متعاقبةً يخلفُ بعضها بعضاً في تلقِّي هذه الرِّسالةِ تفهُماً وإدراكاً لمراميها، وتنفيذاً لها في واقع الحياة تحت ظلِّ العبوديَّةِ له ﷻ<sup>٥٢٦</sup>، فكان بذلك صونُ النِّسلِ والحفاظُ على إبقاءِ خِلْفَةِ أفرادِ النَّوعِ؛ من الضَّروريَّاتِ التي قصد الشَّارِعُ إلى حفظها؛ إذ لو تعطلَّ ذلك لم يكن في العادة بقاءً ولآل الأمرِ إلى اضمحلالِ النَّوعِ وانتقاصه<sup>٥٢٧</sup>، فلمَّا انبنى على ذلك قيامُ أمرِ الدُّنيا وترتيبُ أحوالِ الآخرة، قصدَ المولى ﷻ إلى تلْكُم المعاني السَّامياتِ، وشرعَ الوسائلَ المباحةَ الموصلةَ إلى ذلك، وحرَّم صرفَ هذه الشَّهواتِ في الحرامِ، ومن أهمِّ ما يتوسَّلُ به إلى الحفاظِ على النِّسلِ من المطلوباتِ الكفائيَّةِ المناكحاتُ.

<sup>٥٢٥</sup> - [سورة يونس: ١٤].

<sup>٥٢٦</sup> - ينظر: ابن عاشور، مقاصد الشَّريعة: (ص/٤٣١)، والدريبيُّ، من فلسفة أصول القانون الدَّوليِّ الإنساني في الإسلام: (ص/٠١).

<sup>٥٢٧</sup> - ينظر في معناه: الشَّاطيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١/١٤/٢)، ابن عاشور، مقاصد الشَّريعة: (ص/٤٣١).



## الفصل الأول: النكاح:

لما كانت الفطرة والجيلة تترعُ إلى ارتباط الذكران بالإناث، وكان الدين الإسلامي دينَ الفطرة؛ حثَّ على السَّبيلِ الحلالِ الطَّيِّبِ لصرف تلك النَّزعةِ الجليَّةِ، والفطرةِ البشريَّةِ؛ وهو النِّكاحُ، هذا النِّكاحُ الذي وصفه العلامةُ الإبراهيميُّ فقال: «الزَّواجُ عقدٌ بين قلبين، ووصلٌ بين نفسين، ومزجٌ بين روحيْن، -وهو في الأخير- تقريبٌ بين جسمين»<sup>٥٢٨</sup>.

إنَّ مجرد الالتقاءِ الجسديِّ فقَّههُ جميع أنواع المخلوقات ممَّا لم يُنعم عليه بالعقل والتَّمييز، بينما هذه المعاني التي امتازَ بتفهُّمها وإدراكها الإنسانُ في هذا العقدةِ الشَّريفةِ المُنيفةِ، تُثمرُ حبًّا ولطفًا ورحمةً، وتعاونًا وودادًا، فقد قال الباري ﷻ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْفُكُونَ﴾<sup>٥٢٩</sup>؛ فمن عظيمِ رحمةِ التَّشريعِ الرَّبَّانيِّ ببنِي البشرِ أن جعلَ لهم سبيلاً حلالاً لتصفوا نفوسُهم، وتخبوا به شهواتهم، وتعفُّ عن المحرَّماتِ أرواحهم<sup>٥٣٠</sup>.

فحثَّ النبيُّ ﷺ على النِّكاحِ وندبَ إليه، وحذَّر ونفَّر من العُزوفِ عنه؛ فقد رَوَى أنسٌ رضي الله عنه أنَّ رجلاً على زمنِ النَّبيِّ ﷺ عزمَ أن لا يتزوَّجَ أبداً؛ تقرُّباً إلى الله بذلك، فقال له رسولُ الله ﷺ: (أنتم الذين قلتم كذا وكذا أما والله إني لأحشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مِنِّي)<sup>٥٣١</sup>، قال الشُّوكاني: «المُرَادُ بالسُّنَّةِ الطَّريقةُ، والرَّغبةُ: الإعراضُ، وأراد النَّبيُّ ﷺ أن التَّاركَ لهُدْيِهِ القويمِ المائلَ إلى الرَّهبانيَّةِ، خارجٌ عن الاتِّباعِ إلى الابتداع»<sup>٥٣٢</sup>.

<sup>٥٢٨</sup> - الإبراهيميُّ، عيون البصائر: (ص/٣٢٨).

<sup>٥٢٩</sup> - [سورة الروم: ٢١].

<sup>٥٣٠</sup> - ينظر: الطَّاهر حذيري، المقاصد الشَّرعِيَّةُ المتعلِّقةُ بالأسرةِ ووسائلها: (ص/٢٥).

<sup>٥٣١</sup> - أخرجه أخرجه البخاري في «الصَّحيح»: (رقم: ٤٧٧٦)؛ كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح: (١٩٤٩/٥).

<sup>٥٣٢</sup> - الشُّوكاني؛ نيل الأوطار: (١٢٣/٦).



كما ندبَ إليه النَّبِيُّ ﷺ المستطيعين من الشَّبابِ فقال: (يامعشرَ الشَّبابِ من استطاعَ منكم الباءةَ فليتزوّج) <sup>٥٣٣</sup>، وما يؤكِّدُ شرفَ الزَّواجِ ورفعةَ شأنه؛ أنَّ كان من سننِ الرُّسلِ والنَّبِيِّينَ، قال ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمُ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ <sup>٥٣٤</sup>، ويقول النَّبِيُّ ﷺ مُبينًا عن فضلِ النِّكاحِ: (إذا تزوّجَ العبدُ فقد استكملَ نصفَ الدِّينِ، فليتَّقِ اللهَ في النِّصفِ الباقي) <sup>٥٣٥</sup>، وقال طاووس: (لا يتمُّ نُسكُ الشَّابِّ حتَّى يتزوَّج) <sup>٥٣٦</sup>.

وإنَّما شرَّعَ النِّكاحَ لتحقيقِ مقاصدهِ واستجلابِ خيورهِ ومصالحه، ومن أعظمها وأكدها التَّناسُلُ، بل عُدَّ المقصدَ الأصليَّ له، قال في ذلك الإمامُ الشَّاطِبيُّ: «للشَّارعِ في شرعِ الأحكامِ العاديَّةِ والعباديَّةِ مقاصدُ أصليَّةٌ ومقاصدُ تابعةٌ؛ مثال ذلك النِّكاحُ: فإنَّه مشروعٌ للتَّناسُلِ على القصدِ الأوَّلِ، ويليه طلبُ الموطأ والازدواج والتَّعاونِ على المصالح الدُّنيويَّةِ والأخرويَّةِ؛ من الاستمتاعِ بالحلال... والتحفُّظِ من الوقوعِ في المحظورِ من شهوةِ الفرجِ ونظرِ العينِ، والازديادِ من الشُّكرِ بمزيدِ النِّعمِ من اللهِ على العبدِ وما أشبه ذلك، فجميعُ هذا مقصودٌ للشَّارعِ من شرعِ النِّكاحِ» <sup>٥٣٧</sup>.

<sup>٥٣٣</sup> - أخرجه البخاريُّ في «الصَّحيح»: (رقم: ٤٧٧٨)؛ كتاب النِّكاح، باب قول النبي ﷺ من استطاع منكم الباءة: (١٩٥٠/٥)، ومسلم في «الصَّحيح»: (رقم: ١٤٠٠)، كتاب النِّكاح، باب استحباب النِّكاح لمن تافت نفسه إليه: (١٠١٨/٢).

<sup>٥٣٤</sup> - [سورة الرِّعد: ٣٨].

<sup>٥٣٥</sup> - أخرجه البيهقيُّ في «شُعَبُ الإِيْمَان»: (رقم: ٥٤٨٦)، كتاب النِّكاح: (٣٨٣/٤)، والطَّبْرانيُّ في «المعجم الأوسط»: (رقم: ٧٦٤٧): (٣٣٢/٧)، قال العجلوني: «ورواه الحاكم في «المستدرک»: (رقم: ٢٦٨١)، بلفظ قريب من هذا وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: (١٧٥/٢).

<sup>٥٣٦</sup> - أخرجه ابن أبي شيبَةَ في «المصنَّف»: (٢٧١/٣)، وسعيد بن منصور: (رقم: ٤٩٧) في «السُّنن»: (١٦٥/١)؛ وثُمَّةٌ كثيرٌ من النصوصِ الواردة عن السَّلَفِ المَنوَّهةِ بفضْلِ النِّكاحِ، فقد قال ابنُ عَبَّاسٍ ﷺ لسعيد بن جُبَيْرٍ: «تزوَّجْ؛ فإنَّ خيرَ هذه الأُمَّةِ أكثرُها نساءً»، وقال أحمدُ: «ليست العُزْبَةُ من أمرِ الإسلامِ في شيءٍ»، وقال: «من دعاكَ إلى غيرِ التَّزْويجِ؛ فقد دعاكَ إلى غيرِ الإسلامِ، ولو تزوّجَ بشرٌ كان قد تمَّ أمرُهُ»، ينظر: ابنُ قدامة المقدسيُّ؛ المغني شرح مختصر الحِرقي: (٥١٣٥/٧).

<sup>٥٣٧</sup> - ينظر: الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (٣٠١/٢/١).



فالتَّنَاسُلُ وإبقاء النَّوعِ الإنسانيِّ هو المقصِدُ الأصليُّ من المناكحاتِ، وَلَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ فِي حَقِّ أَحَادِ النَّاسِ مَدْبُوبًا إِلَيْهِ<sup>٥٣٨</sup>؛ فَإِنَّهُ فِي حَقِّ الْجَمْعِ وَاجِبٌ كِفَائِيٌّ يُطْلَبُ مِنَ الْأُمَّةِ إِقَامَتُهُ، وَلَوْ تَوَاطَفُوا عَلَى تَرْكِهِ أَجْبَرُوا عَلَيْهِ؛ لِتَحْقِيقِ مَقْصِدِ الشَّرْعِ الْعَظِيمِ مِنْهُ وَهُوَ حِفْظُ خَلْفَةِ أَفْرَادِ النَّوعِ وَإِبْقَائِهِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ إِجْبَاهِهِ عَلَى الْجَمْعِ كَوْنُهُ مَدْبُوبًا فِي حَقِّ الْآحَادِ مِنَ النَّاسِ؛ يَقَرُّ ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّاطِطِيُّ قَائِلًا: «إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَدْبُوبًا بِالْجُزْءِ كَانَ وَاجِبًا بِالْكَلِّ؛ كَالْأَذَانِ فِي الْمَسَاجِدِ الْجَوَامِعِ أَوْ غَيْرِهَا، وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ وَالنِّكَاحُ... أَلَا تَرَى أَنَّ فِي الْأَذَانِ إِظْهَارًا لَشَعَائِرِ الْإِسْلَامِ؛ وَلِذَلِكَ يَسْتَحِقُّ أَهْلُ الْمَصْرِ الْقِتَالَ إِذَا تَرَكَوهُ،... وَكَانَ ﷺ لَا يُغَيِّرُ عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُصْبِحَ؛ فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَغَارَ، وَالنِّكَاحُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِمَّا هُوَ مَقْصُودٌ لِلشَّارِعِ مِنْ تَكْثِيرِ النَّسْلِ وَإِبْقَاءِ النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ»<sup>٥٣٩</sup>، وَلِذَا عَدَّهُ فِي مَصَافِّ الْوَاجِبَاتِ جَمْعٌ، تَأْتُمُّ الْأُمَّةُ بِالتَّوَاطُفِ عَلَى تَرْكِهِ، وَفِيهِ يَقُولُ الْخَطِيبُ الشَّرِيبِيُّ - فِي مِعْرَاضِ ذِكْرِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي حُكْمِ النِّكَاحِ -: «وَقِيلَ: هُوَ فَرْضٌ كِفَايَةٌ عَلَى الْأُمَّةِ لَا يَسُوغُ لْجَمَاعَتِهِمُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ لِبَقَاءِ النَّسْلِ»<sup>٥٤٠</sup>، وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: «وَمِنْهَا - الْوَاجِبَاتُ الْكِفَائِيَّةُ - النِّكَاحُ؛ عَدَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَرْضَ كِفَايَةٍ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ مِنْهُ أَهْلُ قُطْرٍ أَجْبَرُوا»<sup>٥٤١</sup>.

وَإِنَّمَا لَمْ يُوَجِّهْ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ لِأَنَّهُ جَبَلَ النَّاسَ عَلَيْهِ، فَهَمَّ يَنْزَعُونَ إِلَيْهِ ضَرُورَةً، فَكَتَفَى بِدَاعِيَةِ الطَّبَعِ عَنْ إِجْبَاهِهِ؛ يَقُولُ الشَّاطِطِيُّ فِي ذَلِكَ: «فَلَمَّا كَانَ لِلْإِنْسَانِ فِيهِ حِطٌّ عَاجِلٌ وَبَاعَثُ مِنْ نَفْسِهِ يَسْتَدْعِيهِ إِلَى طَلَبِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَكَانَ ذَلِكَ الدَّاعِي قَوِيًّا جَدًّا بَحِثَ يَحْمِلُهُ قَهْرًا عَلَى ذَلِكَ -: لَمْ يُؤَكِّدْ عَلَيْهِ الطَّلَبَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْسِهِ؛ بَلْ جَعَلَ الْإِحْتِرَافَ وَالتَّكْسُّبَ وَالنِّكَاحَ عَلَى الْجَمْلَةِ؛ مَطْلُوبًا طَلَبَ التَّدْبِ لَا طَلَبَ الْوُجُوبِ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَأْتِي فِي مِعْرَاضِ الْإِبَاحَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾<sup>٥٤٢</sup>، وَقَالَ ﷺ: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾<sup>٥٤٣</sup>، وَمَا

<sup>٥٣٨</sup> - هَذَا الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ لِلنِّكَاحِ، وَأَمَّا إِذَا تَلَبَّسَ بِالشُّخُوصِ فَهُوَ إِضَافِيٌّ تَعْتَرِيهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ وَخَوْفِ الْفِتْنَةِ، كَمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ.

<sup>٥٣٩</sup> - الشَّاطِطِيُّ، الْمَوَافِقَاتُ فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ: (٩٤/١/١).

<sup>٥٤٠</sup> - الْخَطِيبُ الشَّرِيبِيُّ، مَغْنِي الْحَتَّاجِ: (٢٠٤/٤)، وَفِي مَعْنَاهُ: الزَّلِيلِيُّ، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَثَرِ الدَّفَائِقِ: (٩٥/٢)، الْعِطَّارُ، حَاشِيَةُ الْعِطَّارِ عَلَى شَرْحِ الْخَلِيِّ: (٣٦٢/٢).

<sup>٥٤١</sup> - السُّيُوطِيُّ؛ الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ: (ص/٤١٤).

<sup>٥٤٢</sup> - [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٧٥].

<sup>٥٤٣</sup> - [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٧٢].



أشبه ذلك، مع أننا لو فرضنا أخذ الناس له كأخذ المندوب بحيث يسعهم جميعا التَّرك لأثموا ... فهذا من الشَّارع كالحِوالة على ما في الجبلة من الدَّاعي الباعث على الاكتساب؛ حتَّى إذا لم يكن فيه حظٌّ، أو جهة نازع طَبْعِيٌّ؛ أوجبه الشَّرْعُ»<sup>٥٤٤</sup>.

على أنَّ القيام بهذا الواجب يَعْتَرِيهِ مشكلٌ معضِلٌ يَمْنَعُ الشَّبَابَ من هذا الخير العظيم، وجرَّ ذلك نتائج وخيمة جرَّاء تركه وتأخيرِه، وهو مصيبة المغالاة والمباهاة في المهور وتكاليف الأعراس، كلُّ ذلك نتيجة تحكيم سيِّء الأعراف والعوائد، وأتباع إشارات العجائز القواعد، فأضحى المُقبل على الزواج يتوجَّسُ خيفةً من دينٍ مُثْقِلٍ وفقرٍ أكيدٍ، تبع ذلك تعطلُّ الكثير من الشَّبَابِ والكثيرات من الشَّوَابِّ عن الزَّواج إلى سنٍّ متأخِّرٍ، فيضيعُ على الجنسين ربيعُ الحياة ونسمائِه، وأزهارُه وبسمائِه، ويضيعُ على الأُمَّة نباتُ ذلك الربيع وثمرائِه الخصبة الرِّكيَّة، ويستتبعُ ذلك ضياعُ أعراض وأخلاقٍ وأموالٍ؛ حتَّى صارَ الزَّواجُ الذي شرَّعَ سَكَنًا وألفةً ورحمةً؛ مصدرًا للقلق والبلاء والشَّقَاءِ، وأمسى اللِّقاء الذي جعله الله عمارة بيتٍ وبناء أسرة؛ خرابًا لَبِيتَيْنِ بما فرضته العوائد من مغالاة في المهور، وتفنُّن في النِّفقاتِ<sup>٥٤٥</sup>.

بينما نجدُ الشَّرْعَ الحنيفَ على عكسِ ذلك تمامًا؛ يأمرُ بالتَّيسيرِ والتَّعاونِ على كافَّةِ وجوه البرِّ، ويرغبُ في نكاحِ ذاتِ المؤنَّةِ اليسيرة، فعن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ قال: (أَعْظَمُ النِّسَاءِ بركةً أيسرهنَّ صداقًا)<sup>٥٤٦</sup>، فهلَّا اهتدى بذلك الأباءُ والأُمَّهاتُ، وأرفقوا بالأبناءِ والبناتِ. وليس معنى هذا عدمُ رعيِ مصلحةِ البنتِ وتضييعُ مُستقبلِها؛ في واقعٍ مليئٍ بالفِتَنِ؛ يكثرُ فيه الاحتيالُ والخِداعُ، وإن كانَ حُسْنُ الاختيارِ يُغني عن ذلك، لكنَّ الاحتياطَ لمصلحةِ الفتاةِ مطلوب، وجميلُ العَدْلُ في الأمورِ كُلِّها، وكلا طرفي الأمرِ ذَمِيمٌ، وخيرُ الأمورِ الوَسَطُ.

<sup>٥٤٤</sup> - ينظر: الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١/٢/١٣٨).

<sup>٥٤٥</sup> - ينظر: الإبراهيميُّ، عيون البصائر: (ص/٣٢٣).

<sup>٥٤٦</sup> - أخرجه الحاكم في «المستدرک على الصَّحَّيحين»: (رقم: ٢٧٣٢) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، (٢/١٩٤)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبری»: (رقم: ١٤١٣٢)؛ كتاب الصداق، باب ما يُستحبُّ من القصد في الصَّدَاق: (٧/٢٣٥)، وأحمد في «المسند» (رقم: ٢٥١٦٢)، وقال العجلوني: «رواه أحمد والحاكم والبيهقي عن عائشة، وفي رواية: مهورا وفي أخرى: صداق، وسنده جيّد»؛ كشف الخفاء: (١/١٦٤).



فينبغي تسهيلُ أمورِ النِّكاحِ للشَّبابِ والشَّوَابِ؛ حتَّى تَحْيَى الأُمَّةُ في سعادةٍ تعمُ كافَّةَ أفرادِها، وتنتشرُ الفضيلةُ وتختفي الرَّذيلةُ، ويتمَّ تحقيقُ مقاصدِ الشَّرْعِ في النِّكاحِ؛ من إحصانٍ للطَّرَفَيْنِ وتعاونٍ على أمورِ الدُّنيا والدِّينِ، وتكثيرٍ لسوادِ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بالتَّناسُلِ.

## الفصل الثاني: التَّغْيِيبُ فِي نِكَاحِ الْوَلَدِ وَتَكْثِيرِ النَّسْلِ:

ولأنَّ أعظمَ مقاصدِ النِّكاحِ الولدُ؛ جاءَ التَّغْيِيبُ في نِكَاحِ الْوَلَدِ الْوَلَدِ؛ فقد رَغِبَ النَّبِيُّ ﷺ في نِكَاحِ الْوَلَدِ، أو نِكَاحِ الْبِكْرِ خَاصَّةً، وَنَدَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُنَّ أَكْثَرُ اسْتِعْدَادًا وَقَبُولًا لِلْوِلَادَةِ مِنَ الثِّيبِ<sup>٥٤٧</sup>، فعن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ ﷺ قال: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: (تَزَوَّجْتَ يَا جَابِرُ؟) قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: (بِكْرًا أَمْ ثِيْبًا؟) قُلْتُ: ثِيْبًا، قَالَ: (أَفَلَا جَارِيَةً - وَفِي رِوَايَةٍ بَكْرًا - تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ)، قُلْتُ: «إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ؛ فَأُحِبِّبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمَشِطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، فَقَالَ ﷺ: (أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ؛ فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ)<sup>٥٤٨</sup>، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «عَنْ مُحَارِبٍ رَفَعَهُ: (اطْلُبُوا الْوَلَدَ وَالتَّمْسُوهَ؛ فَإِنَّهُ ثَمَرَةُ الْقُلُوبِ وَقُرَّةُ الْعَيْنِ) وَهُوَ مُرْسَلٌ قَوِيٌّ الْإِسْنَادُ»<sup>٥٤٩</sup>.

وَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَنْصِحُ النَّبِيَّ ﷺ فِي زَوَاجِهِ مِنْ امْرَأَةٍ عَقِيمٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ وَلَكِنَّهَا لَا تَلِدُ؛ أَفَأَتَزَوَّجُهَا؟ فَنَهَاهُ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ مِثْلَ

<sup>٥٤٧</sup> - ينظر: الطَّاهِرُ خَذِيرِي، الْمَقَاصِدُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأُسْرَةِ وَوَسَائِلُهَا: (ص/٣٢).

<sup>٥٤٨</sup> - أخرجه البخاريُّ في «الصَّحِيحِ»: (رقم: ١٩٩١)؛ كتابُ الْبَيُوعِ، بَابُ شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالْحُمَيْرِ: (٧٣٩/٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»: (رقم: ٧١٥)؛ كتابُ النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ الْبِكْرِ: (١٠٨٩/٢).

<sup>٥٤٩</sup> - ابنُ حَجَرٍ، فَتْحُ الْبَارِي شرح صحيح البخاريُّ: (٣٤١/٩).



ذلك فنهاه، ثم أتاه الثالثة فقال مثل ذلك، فقال ﷺ: (تزوَّجُوا الْوَلَدَ الْوَدُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ)<sup>٥٥٠</sup>.

وليس معنى ذلك أَنَّ الْعُقْرَ وَالْعُقْمَ لَا حَظَّ لَهُنَّ فِي الزَّوْاجِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قَسَمُ اللَّهِ وَحُكْمُهُ، فَيُتَلَى بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالْبَسْطِ وَالْمَنْعِ؛ فَقَدْ قَالَ ﷺ: ﴿وَيَجْعَلُ مِنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾<sup>٥٥١</sup>، وَفِي تَشْرِيعِ تَعْدُدِ الزَّوْجَاتِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْكَثِيرِ، مِنْهَا حَالَتُنَا هَذِهِ؛ فَقَدْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءُ الْوَلَدَ لِتَحْقِيقِ الْمَقْصِدِ الْأَصْلِيِّ مِنَ النِّكَاحِ؛ وَهُوَ تَحْصِيلُ الْوَلَدِ، وَيُثْنِي بِأُخْرَى وَلَا يَمْنَعُ كَوْنُهَا عَقِيمًا، لِتَحْصِيلِ الْمَقَاصِدِ الْآخَرَى لِلنِّكَاحِ مِنْ إِعْفَافٍ لِلطَّرْفَيْنِ وَتَحْصِينٍ لِهَمَّا، وَالْقِيَامِ بِشُؤْنِ الْمَرْأَةِ وَالسَّكَنِ النَّفْسِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ فَضْلِ تَكْثِيرِ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِحْصَانِ الْمُؤْمِنَاتِ الْعَفِيفَاتِ الطَّاهِرَاتِ.

فحاصل ما سبق أَنَّ الْإِسْلَامَ يَتَغَيَّرُ مِنَ النِّكَاحِ إِصْلَاحَ الْبُيُوتِ وَإِقَامَتِهَا عَلَى الْوُدِّ وَالتَّعَاوُنِ فِي سَبِيلِ تَرْبِيَةِ النَّشْءِ عَلَى أَقْوَمِ سَبِيلٍ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَنْعَمُ بِأَطْفَالِهَا صِغَارًا، وَلَا تَنْتَفِعُ بِهِمْ كِبَارًا؛ إِلَّا إِذَا نَشَأُوا مُتَقَلِّبِينَ فِي أَحْضَانِ الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ، مُتَلَقِّينَ دُرُوسَ الْعَطْفِ وَالْحَنَانِ مِنْ قَلْبَيْنِ مَاتَلِفَيْنِ، وَرُوحَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ، فَيُعَدُّ بِذَلِكَ أُنْسَالٌ وَأَجْيَالٌ وَأَعْقَابٌ عَلَى أَسْلَمِ نَهْجٍ وَأَقْوَمِ طَرِيقٍ، تَنْتَفِعُ الْأُمَّةُ وَتَتَّقُوهُنَّ بِهِمْ فِي إِقَامَةِ حَضَارَتِهَا<sup>٥٥٢</sup>.

### الفصل الثالث: إعانة الشباب على تكاليف النكاح

وَإِقَامَةُ لِلنَّوْعِ الْبَشَرِيِّ، وَحِفْظًا لِحُلْفَةِ أَفْرَادِ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْإِضْمَحْلَالِ؛ وَجَبَ وَجُوبًا كَفَائِيًّا عَلَى الْجَمْعِ؛ مُمَثَّلًا فِي أَغْنِيَائِهِ، أَنْ يَقُومُوا بِإِعْفَافِ الشَّبَابِ وَالشَّابَّاتِ الَّذِينَ أَعْوَزَتْهُمْ الْحَاجَاتُ، وَضَاقَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي أَوْلِيَائِهِمْ عَنْ نَفَقَاتِ الزَّوْاجِ؛ مِنْ مُهُورٍ وَوَلَائِمٍ وَتَبَعَاتٍ ذَلِكَ؛ لِيَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ مَقْصِدُ الشَّرْعِ فِي التَّنَاسُلِ، قَالَ ﷺ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ

<sup>٥٥٠</sup> - أخرجه ابن حبان في «الصحيح»: (رقم: ٤٠٢٨)؛ كتاب النكاح، باب ذكر العلة التي من أجلها نهى عن التبتل: (٣٣٨/٩)، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٢٦٨٦)؛ كتاب النكاح، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: (١٧٦/٢).

<sup>٥٥١</sup> - [سورة الشورى: ٥٠].

<sup>٥٥٢</sup> - ينظر: الإبراهيمي، عيون البصائر: (ص/٣٣١).



عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ<sup>٥٣</sup>، وقديماً في الدولة الإسلامية قام المياسير من المسلمين بأعمالٍ خيريةٍ كثيرةٍ في سبيل تحقيق ذلكم الإعفاف، وخصّصوا أوقافاً تعتني بتزويج الشباب والفتيات الذين لم يستطيعوا طويلاً للنكاح وتكاليفه؛ إعانة لهم على بناء بيت الزوجية؛ فأسهموا بذلك إسهاماً عظيماً في إعانة الشباب على النكاح الذي شرع ومن أسمى مقاصده حفظ النسل وإقامة النوع الإنساني<sup>٥٤</sup>.

### الفصل الثاني: رعاية شؤون الحوامل والأبناء الرضع:

ولأن محل النسل هم الولائد وأصلهم الأمهات؛ فإن الاعتناء بكلا الطرفين من لب الاعتناء بالأعقاب والأحلاف والأنسال، وهذا من واجبات الأمة تجاه غير القادرين من أفرادها، وذلك ما فقهه المسلمون الأوائل فانبروا يسارعون في بذل أوقافٍ خيريةٍ لإمداد الأمهات بما يصلحهن وأطفالهن، ومن أمثال ذلك صنع صلاح الدين الأيوبي الذي جعل في أحد أبواب قلعة دمشق ميزاباً يسيل منه الحليب، وآخر يسيل منه الماء المذاب بالسكر؛ فتأتي النساء مرتين في الأسبوع يأخذن ما يكفي أطفالهن من ذلك<sup>٥٥</sup>.

وهذا كله من الفروض الكفائية التي يجب إقامتها في الأمة لحفظ الأطفال ورعايتهن؛ ومن ثمة تكثير النسل وصيانته والحفاظ عليه، وهذا كان مناسباً لاحتياجات عصورهم، أمّا الآن فمن الواجب الاهتمام بالمصحات المختصة برعاية الحوامل ومتابعة أحوالهن الصحية بالفحص الدوري، وإمدادهن بالتصائح والتوجيهات التي تحفظ سلامتهن وسلامة صغارهن قصد تأمين الرعاية الصحية للأجنة، وكذا ينبغي تسهيل شؤون التوليد وتنظيمها<sup>٥٦</sup>، ورعاية الولدان، بتوفير

<sup>٥٣</sup> - [سورة النور: ٣٢].

<sup>٥٤</sup> - ينظر: منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته: (ص/٣٧-٣٨)، السباعي، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٣٣٥-٣٣٦).

<sup>٥٥</sup> - ينظر: السباعي، التكافل الاجتماعي في الإسلام: (ص/٣٣٥-٣٣٦)، السباعي، من روائع حضارتنا: (ص/١٢٧)، منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته: (ص/٣٨).

<sup>٥٦</sup> - يقول ابن خلدون -في معرض ذكر الضروريات من الوظائف والمهن-: «فأما التوليد فإنها ضرورة في العمران؛ إذ بها تحصل حياة المولود وتتم غالباً، وموضعها مع ذلك المولدون وأمهاهم»، ابن خلدون، المقدمة: (ص/٤٠٥).



الخدمات التابعة للولادة من تطعيماتٍ ومراجعةٍ دوريةٍ للمراكز الصحية؛ للاطمئنان على سلامة الوليد خاصةً في أطواره الأولى<sup>٥٥٧</sup>. على أنه ينبغي توفير ذلك للقادرين وغير القادرين على السواء، إمّا أن تُجعلَ تلكم الخدمات مجّاناً؛ حتّى يتأتّى ذلك للجميع، أو تتولّى توفير تكاليف ذلك للمحاويج جمعياتٌ ومراكزٌ خيريةٌ رسميةٌ تُقيمها السلطات المعنية أو أهل الخير من المحسنين، يدعمها الأغنياء من المسلمين، كلُّ ذلك من الفروض الكفائية اللازم إقامتها في المجتمعات المسلمة، تكافلاً وتسانداً مع هؤلاء الذين ضاقت أيديهم عن تكاليف هذه الرعاية اللازمة؛ لحفظ سلامة الحوامل والرضع، ومن ثمة الحفاظ على النسل والأعقاب وإبقاء النوع الإنساني، والذي يُعدُّ في مصافِّ الضروريات.

---

<sup>٥٥٧</sup> - ينظر قريب من هذا: الدُرَيْنيُّ، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم: (ص/٢٣٣).



## المطلب الخامس :

### أثر الواجبات الكفائية في حفظ المال

من المقرر عند أهل العلم أنَّ حفظَ الأموال من كُليَّات الشريعة الضرورية<sup>٥٥٨</sup>، وحفظه إنَّما هو بحفظ مال كلِّ فردٍ من أفرادهِ، علاوةً على حفظِ مالِ المجموعِ وثروات الأمة، من كل ما يتلفها ويلحق به الحرم والخلل، إلى جانب حفظها بإقامتها وتنميتها، فجاء التشريعُ بأحكام تُقيم هذه الثروات، وتكفلُ تنميةً شاملةً لأموال الأمة؛ بما يلبي الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع؛ سواءً في ذلك ما تعلّق بخصوص مال الأفراد أو الأموال العامة، قال ابن عاشور: «والمقصد الأهمُّ هو حفظ مال الأمة وتوفيره لها، وأنَّ مال الأمة لما كان كلاً مجموعياً؛ فحصول حفظه يكون بضبط أساليب إدارة عمومهِ، وبضبط أساليب حفظ أموال الأفراد وأساليب إدارتها، فإنَّ حفظ المجموع يتوقّف على حفظ جزئياته، وإنَّ معظم قواعد التشريع المالي متعلّقة بحفظ أموال الأفراد، وآيلة إلى حفظ مال الأمة؛ لأنَّ منفعة المال الخاصَّ عائدةٌ إلى المنفعة العامة لثروة الأمة»<sup>٥٥٩</sup>.

والحديث عن التنمية الاقتصادية في الإسلام وطرق ازدهارها ونمائها، هو عينُ حفظِ الأموال العامة والخاصة تبعاً:- لذا جاء الفصل الموالي يحوي في طياته تفصيلاً للتشريعات الإسلامية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والكفيلة بتغطية حاجات الأمة الضرورية، على أنَّ مجال البحث قصرته على التشريعات الكفائية منها وأوعية تطبيقها؛ لأنه محلُّ الدِّراسة، ولأجلِّ من خلاله دورَ الواجبات الكفائية في إحداث التنمية الاقتصادية للأمة.

<sup>٥٥٨</sup> - ينظر في ذلك: الغزالي، المستصفى من علم الأصول: (ص/١٧٤)، والشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: (٠٨/٢/١).

<sup>٥٥٩</sup> - ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٤٥٥).



# الفصل الثاني

## دور الواجبات الكفائية في تحقيق

### التنمية الاقتصادية

وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** التنمية الاقتصادية في الإسلام حقيقتها وأهدافها

**المبحث الثاني:** الحاجات الأساسية للمجتمع ومسؤولية تغطيتها بين

الأفراد والدولة

**المبحث الثالث:** تطبيقات عن دور فروض الكفايات في تحقيق

التنمية الاقتصادية



أوجد الله وَجْلكَ الإنسانَ، وبثَّ فيه دواعٍ جبليَّةً ونوازِعَ طَبِيعيَّةً، وجعل له شروطاً أساسِيَّةً لضمان عيشه سليماً معافى، يتمتع بصحَّةٍ جيِّدةٍ وراحةٍ بال؛ حتى يستطيع القيامَ برسالته في هذا الوجود، وتحقيقَ خلافةِ الله في مملكته، هذه الشُّروطُ مجمِلةٌ فيما يُعرَفُ في علم الاقتصادِ بالحاجاتِ الأساسِيَّةِ للفردِ والمجتمعِ، والتي قامتِ السِّيَّاساتُ الاقتصاديَّةُ للوفاءِ بها وتلبينِها.

هذا من جهةٍ؛ ومن جهةٍ أخرى فإنَّ المشكلات الاقتصاديَّةَ في العصر الرَّاهن تحتل الصِّدْارةَ، بالنسبة لغيرها من المشكلات، حتَّى أصبحت السِّيَّاساتُ الاقتصاديَّةُ أبرزَ العوامل في قيام الحكومات ونجاحها، أو سقوطها وإخفاقها، ذلك أنَّ الضعفَ الاقتصاديَّ لدولةٍ ما يعني مشكلة التبعيَّة، التي تجعل من المتبوع سيِّداً له مطلقُ الحقِّ في الأمرِ والنهي، وتخطُّ من التَّابع إلى درجة العبدِ المأمورِ المغلوبِ على أمره، بل وغدا هذا العامل من أهمِّ عوامل اشتعال الحروب، وأمسَّت الثَّرواتُ الاقتصاديَّةُ من أهمِّ معايير الاستدمارِ الظَّالم ومن أولى غاياته ومراميه.

ولذلك اعتبرَ التَّشريعُ الإسلاميُّ القوَّةَ الاقتصاديَّةَ للأُمَّة من أهمِّ الواجباتِ، وفي ذلك يقول ابن عاشور: «ما يُظنُّ لشرِعة جاءت لحفظ نظام الأُمَّة وتقوية شوكتها وعزَّتها؛ إلَّا أن يكون لثروة الأُمَّة في نظرها المكان السَّامي من الاعتبار والاهتمام، وإذا استقرينا أدلَّة الشَّريعة من القرآن والسُّنَّة الدَّالة على العناية بمال الأُمَّة وثروتها، والمشييرة إلى أن بها قِوامَ أعمالها وقضاء نوائبها-: نجدُ من ذلك أدلَّة كثيرة تُفيدنا كثرُثها يقيناً؛ بأنَّ للمال في نظر الشَّريعة حظاً لا يُستهان به»<sup>٥٦٠</sup>.

فلهذه الأسباب؛ كان وجود الوفرة الماديَّة في حوزة الأفراد والمجتمعات من الواجباتِ الكفائيَّةِ التَّضامنيَّةِ التي ينبغي على الأُمَّة أن تسعى متكاملةً الجهود في إيجادها، كما أنَّ حسن استغلاله لازمٌ أيضاً؛ بما يكفل سدَّ خلات المحتاجين وتلبية الحاجات الأساسيّة للفرد والمجتمع، وبذلك تعيش الأُمَّة تنمية اقتصاديَّة منشودة.

ومن هنا؛ جاءَ هذا الفصلُ لإبرازِ الأهميَّةِ الواقعيَّةِ للفروضِ الكفائيَّةِ إذا ما أدركت أبعادُها، وأحسنَت إقامتها؛ في إحداثِ إنماءٍ اقتصاديٍّ للأُمَّة المسلمة، وهذا إحدى المجالاتِ التَّنمويَّةِ، تمَّ اختياره للتدليلِ على أنَّ هذه الواجباتِ لها اليدُ الطُّولى في التَّنمية الشَّاملة للمجتمع.

<sup>٥٦٠</sup> - ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٤٥٠).





# التَّيْمِيَّةُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ

"حقيقتها وأهدافها"

وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** مضمون التَّيْمِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ

**المطلب الثاني:** خصائص التَّيْمِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ

**المطلب الثالث:** أهدافُ التَّيْمِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ



## المطلب الأول:

### مضمون التنبيه الاقتصادي:

لم يُغفل علماء الإسلام القُدَامَى قضية التنمية الاقتصادية؛ فقد كانت من أولى اهتمامات القائمين، وإن سَمَّوها بغير هذا الاسم المحدث، فقد عُرِفَتْ باسم عِمارة الأرض، فقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾<sup>٥٦١</sup>، يقول القرطبيُّ في بيان معنى الآية: «واستعمركم فيها أي جعلكم عُمَّارَهَا وَسكَّانَهَا...»، قال زيدُ بنُ أسلم: "أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار"، وقيل: المعنى ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار»<sup>٥٦٢</sup>، وعمارة الأرض بإحسان استغلالها حتَّى تفي بالاحتياجات الأساسية والضرورات المعيشية للفرد والمجتمع، وذلك فُصارى ما ترمي إليه التنمية الاقتصادية في جميع المناهج الوضعية.

بل لا عجب أن نجد المولى ﷺ أرشد إلى ما اصطُِّلح عليه حديثاً بالفائض الاقتصادي - والذي يعتبر اليوم معياراً من معايير التنمية الاقتصادية - في قوله ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>٥٦٣</sup>، قال القرطبيُّ: «فالمعنى أنفقوا ما فَضَلَ عن حوائجكم، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالةً، هذا أولى ما قيل في تأويل الآية وهو معنى قول الحسن وقتادة وعطاء والسُّدِّيِّ والقرطبيِّ محمد بن كعب، وابن أبي ليلى وغيرهم؛ قالوا: العفو ما فَضَلَ عن العيال»<sup>٥٦٤</sup>.

ولهذا وجدنا للمسلمين سابقةً في هذه الدِّراسات، وكتابُ الخراج الذي وضعه أبو يوسف - رحمه الله - لهارون الرشيد - رحمه الله - قَصَدَ تنظيم الخراج؛ هذا الأخير الذي يُعَدُّ واحداً من أهمِّ موارد الدولة الاقتصادية، وليسَ أحدٌ يَعِيبُ عنه في أمثال هذه المواضع؛

<sup>٥٦١</sup> - [سورة هود: ٦١].

<sup>٥٦٢</sup> - القرطبيُّ، جامع أحكام القرآن: (٥٦/٩).

<sup>٥٦٣</sup> - [سورة البقرة: ٢١٩].

<sup>٥٦٤</sup> - القرطبيُّ، جامع أحكام القرآن: (٦١/٣).



إسهاماتُ الرائد الاقتصادي والاجتماعي عبد الرحمن بن خلدون في كتابه: "المقدمة" أثناء حديثه عن "الحضارة وكيفية تحقيقها"، فقد عالج جملةً من قضايا التنمية الاقتصادية.

وعليه فالنظرية الإسلامية في التنمية الاقتصادية ليست وليدة الثورة الصناعية أو النهضة الحديثة، بل تمتد جذورها إلى زمنٍ متقدم، وكلُّ يعالج حسبَ معطياتِ زمنه ومستجداته، فالتنظيرُ صدى البيئة<sup>٥٦٥</sup>.

وهنا يعرضُ البحثُ إلى مفهوم التخلُّف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المناهج الوضعية، ليتبدى فيما بعد؛ مدى علاقتها بحقيقة هذا المفهوم في المنهج الإسلامي.

## الفصل الأول: التخلُّف الاقتصادي:

والحديث عن التنمية الاقتصادية يجرُّنا إلى الحديث عن التخلُّف الاقتصادي، ذلك أن علم الاقتصاد يمدُّنا بالسياسة الاقتصادية اللازمة لحلِّ المشاكل الاقتصادية، ومفادُ التنمية الاقتصادية انتقالٌ من مرحلة التخلُّف إلى مرحلة التقدُّم.

والتخلُّف الاقتصادي هو: نشاطٌ اقتصاديٌّ متعثِّر؛ يتمثَّل في انخفاض مستويات الدُّخول والمعيشة والرخاء لغالبية السُّكان، مع إمكانية وجودِ العوامل الكامنة المؤدية إلى التقدُّم والازدهار<sup>٥٦٦</sup>، فلا يرجع التخلُّف الاقتصادي لدولةٍ ما، بالضرورة إلى فقرٍ في الموارد الاقتصادية، فالكثير من الدول النامية تزخرُ بغنى في موارد الثروة، لكنها عُدِمَت الطُّرق الكفيلة

---

<sup>٥٦٥</sup> - ينظر: الفنجري، الإسلام والتنمية الاقتصادية: (بحثُ أُلقي في مؤتمر "الإسلام والتنمية" بعمَّان سنة ١٩٨٥م). ينظر: فاروق بدران، بحوث مؤتمر "الإسلام والتنمية": (ص/٢٢٣-٢٢٤)، عبد الحق شكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي: (ص/٤٦).

<sup>٥٦٦</sup> - ينظر: إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسة نظرية تطبيقية -: (ص/١١)، بكرى، التنمية الاقتصادية: (ص/١٠)



بالاستغلال الفعّال لثرواتها، فلو أنّها حُظِيَتْ باستخدام تلكم الثروات استخداماً فعّالاً مناسباً؛ لاستطاعت التغلّب على أسباب فقرها، ولتمتّع أفرادها بحياة أفضل<sup>٥٦٧</sup>.

### الفصل الثاني: بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي<sup>٥٦٨</sup>، فلا يكفي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بدّ أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، ممّا يستوجب علوّ نسبة النمو مقارنةً بالزيادة السكانية، مع لحظ كون هذه الزيادة على المدى البعيد وليست مؤقتة، إضافةً إلى كونها حقيقية وليست نقديةً فحسب؛ كما إذا زاد النمو مع زيادة النفقات المعيشية؛ فلا يعتبر زيادة الدخل الفرديّ معياراً وحيداً في النمو الاقتصاديّ، وعليه لا بدّ أن نستبعد معدّل التضخّم، أو أثر التغيّر في قيمة النقود<sup>٥٦٩</sup>.

أمّا التنمية الاقتصادية: فهي العملية التي من خلالها تتحقّق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقيّ خلال مدّة زمنية طويلة، ويحدث ذلك عن طريق تغييرات في كلّ من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، مع ضمان التوزيع العادل للدخل؛ فهي عملية التغيّر الشامل والمتواصل المصحوب بتحسين في مستوى الحياة، وإحداث آليات تضمن توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة<sup>٥٧٠</sup>.

<sup>٥٦٧</sup> - ينظر: كامل بكري، التنمية الاقتصادية: (ص/١٠-١١)

<sup>٥٦٨</sup> - متوسط دخل الفرد الحقيقي (per-capita income): - هو عبارة عن نصيب الوحدة من السكّان من مجموع الدخل القومي، ويتوصل إليه بالعملية الحسابية التالية: [متوسط دخل الفرد الحقيقي = الدخل القوميّ الحقيقي/عدد السكّان] ينظر: كامل بكري، التنمية الاقتصادية: (ص/٣٤)، عبد القادر عطية، اتّجاهات حديثة في التنمية: (ص/١١).

<sup>٥٦٩</sup> - ينظر في معناه: محمّد عجميّة، التنمية الاقتصادية - دراسة نظريّة تطبيقية -: (ص/٧٣-٧٤)، عبد القادر عطية، اتّجاهات حديثة في التنمية: (ص/١١).

<sup>٥٧٠</sup> - ينظر: محمّد عجميّة، التنمية الاقتصادية - دراسة نظريّة تطبيقية -: (ص/٧٦)، كامل بكري، التنمية الاقتصادية: (ص/٦٦-٦٧)، وعبد القادر عطية، اتّجاهات حديثة في التنمية: (ص/١٧).



فتتميز التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي أن هذه الأخيرة تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية؛ فبدلاً من استغلال الزراعة فقط، يوسع المجال ليشمل الصناعة أيضاً فتتوسع دائرة الإنتاج، وتزداد فرص العمل، مع ضرورة الاهتمام - حال السعي للإثراء الاقتصادي - بنوعية السلع والخدمات والتي تكفل الاحتياجات المعيشية لكل الفئات، خاصة الفقيرة منها؛ كالمواد الغذائية الضرورية، والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الصحية وكافة المرافق الاجتماعية؛ مما يستتبع تدخلاً توجيهياً للسلطات المعنية في الإنتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات الأساسية.

كل ذلك التغيير والتحسين لا بد أن تكتنفه آليات تكفل التوزيع العادل للدخل القومي بما يمنع كونه دولة بين الأغنياء، واستثارتهم به على حساب الفقراء<sup>٥٧١</sup>.

---

<sup>٥٧١</sup> - ينظر: محمد عجمية، التنمية الاقتصادية - دراسة نظرية تطبيقية -: (ص/٧٧ وما بعدها)، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية: (ص/١٨)



## المطلب الثاني:

### خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام:

من الخطأ النظر إلى مشكلة التنمية في منظور الإسلام من زاوية اقتصادية صرفة؛ لأنَّ النمط الإسلامي للتنمية يشمل مختلف مجالات الحياة، فينبغي إنماء عقلية الفرد المسلم في طريقة تناول المشكلات، والارتقاء بجميع مناحي الحياة الإنسانية والاجتماعية، إذ التركيز على البعد الاقتصادي فقط مرفوض في الإسلام؛ إذا طوعنا مفاهيم الإسلام الراقية ومعانيه السامية في فلسفته الشاملة للكون والإنسان والحياة-: للنزعات المادية التي تعاني منها الحضارة المعاصرة، فلا بُدَّ من أن يكون الحلُّ للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية حلاً شمولياً، وسيُتضح الأمر متجلياً أثناء الحديث عن خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام<sup>٥٧٢</sup>.

**فالتنمية الاقتصادية في الإسلام:** هي عملية استصلاح للموارد الاقتصادية بغية تحقيق الكفاية في الإنتاج بما يكفل الاحتياجات الحيوية لأفراد المجتمع، وزيادة الفائض الإنتاجي دون إسرافٍ أو تقتيرٍ، ممَّا يستتبع زيادةً في متوسط الدخل الفردي، مصحوبٌ بذلك كله بعدالة في التوزيع<sup>٥٧٣</sup>.

فوجود الوفرة المادية في حوزة الأفراد والمجتمعات ليس مطلباً مطلقاً عن القيود؛ قال ﷺ: (نعم المال الصالح للرجل الصالح)<sup>٥٧٤</sup>، فهذا الحديث يبعث لنا إشارات واضحة تُبين عن نظرة الإسلام للمال ووفرته، فالمال الحلال ممدوح حين يقع في أيادٍ صالحة تحسن استغلاله؛ بما يكفل

---

<sup>٥٧٢</sup> - ينظر: محمد أحمد صقر، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي: (ص/١١). بحث ألقى في مؤتمر "الإسلام والتنمية" بعمّان سنة ١٩٨٥ م.

<sup>٥٧٣</sup> - ينظر: عبد الحق شكري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي: (ص/٤٤)، محمد سنده: ضوابط المنافسة في التنمية المالية: (ص/١٥).

<sup>٥٧٤</sup> - أخرجه أحمد في «المسند»: (رقم: ١٧٠٩٦): (٤/١٩٧)، وابن حبان: (رقم: ٣٢١٠) في «الصحيح»: (٨/٠٦)، والبخاري: (رقم: ٢٩٨) في «الأدب المفرد»: (١/١١٢).



صلاح الفرد والأمة جمعاء، وسد خلات المحتاجين وتلبية حاجاتهم، مُسهماً في إحداث إثماء شاملٍ لثروات الأمة الاقتصادية<sup>٥٧٥</sup>.

فكانت التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي تتميز عن غيره من المناهج الوضعية، بجملة خصائص نذكر من أهمها:

### أولاً: الشمول:

اختلفت المناهج الوضعية عن الإسلام في تصوّر التنمية تبعاً للاختلاف الواقع في فلسفة كلٍّ منهما للكون والحياة والإنسان؛ فبينما ينظر هؤلاء إلى الكون أنّه ميدانُ تسابقٍ يطغى فيه القويُّ على الضَّعيف فالبقاء للأصلح-: ينظرُ الإسلامُ إلى الكون أنّه ميدانُ فسيح؛ فيه لكلِّ مخلوق نصيبه بقدر، على وجهٍ عدلٍ لا جورَ ولا ظلمَ، والكون بما فيه مسخرٌ للإنسان؛ قال تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾<sup>٥٧٦</sup>.

والحياة عند أصحاب المناهج الوضعية مادّة لا غير، فهم يشنون حرباً شعواء على الجانب الرُّوحيّ، والقانون وحده بنوده الحازمة هو الحاكم، ولا مجال فيه للتّرغيبات والإحسان البتّة، أمّا الحياة في نظر الإسلام فهي روحٌ ومادّة؛ لا ينفرد بها أحدهما، فالروح هي التي تُحيي في النفوس الضمائر، وتحرك فيهم استشعارَ مراقبةِ الله في سرّهم والعلن، يثمر ذلك استقامة في السُّلوك والتّصرفات.

والإنسان في نظر المناهج الوضعية هو ذلكم المالك المتصرّف في ملكه بكلِّ حرّية، أمّا في الإسلام فالمال مال الله والإنسان مستخلف فيه، قال ﷺ: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾<sup>٥٧٧</sup>، وهو قائم على عمارة الأرض وخلافتها؛ فله حقوقٌ مقيّدة بعدم التعسّف وبما يكفل النّفع له ولغيره<sup>٥٧٨</sup>.

<sup>٥٧٥</sup> - ينظر: بكّار، مدخل إلى التنمية المتكاملة - رؤية إسلامية -: (ص/٢٨٩).

<sup>٥٧٦</sup> - [سورة الإسراء: ٢٠].

<sup>٥٧٧</sup> - [سورة الحديد: ١٠٧].

<sup>٥٧٨</sup> - ينظر: سمير ستيتية، التنمية في الإسلام والنّظم الوضعية: (بحث ألقى في مؤتمر "الإسلام والتنمية" بعمّان سنة ١٩٨٥م): بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية: (ص/١١٣-١١٤).



ومن هذه الفلسفة الشاملة انبثقت نظرة الإسلام إلى التنمية؛ لتعمّ الجوانب الحيويّة جميعاً، يجمعها إطارٌ تنمويٌّ يستوعبُ جميعَ الاحتياجات الضرورية لحياة المجتمع، فالإسلام لا يُغفلُ خطورة المادّة وأثرها في حياة الإنسان تكييفاً وتوجيهاً، فأقرّها على أن تكتنفها الغايات السّامية والمعاني النبيلة التي تتغيّاها الشريعة، فدعا إلى إقامة عدالة اجتماعيّة يتساوى فيها الاهتمام بالبعد الروحي والماديّ معاً، ولا تعارض بينهما؛ فالإيمان الحقّ يحضُّ على العمل والإنماء في جميع مناحي الحياة، ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>٥٧٩</sup>؛ حتّى يحصل الارتقاء بالأُمّة في مختلف الجوانب؛ الاجتماعية والسياسيّة والاقتصاديّة والخلقيّة، كلّ ذلك على أساس من التّوازن والتّجانس الكليّ بين حاجيات المجتمع ضمن الإطار العامّ لمجتمع إسلاميٍّ، فالإسلام عالَج التنمية الاقتصاديّة بشكلٍ أوسع من توفير موادّ وخدماتٍ ماديّة تستهلك حتّى يحصل الرّخاء والرّفاهيّة، بل اعتنى بها على نطاقٍ أوسعٍ وجوهريٍّ لذا كانت غايته منها هو الإنسان، فوجّهه التّوجيه الصّحيح في إحداث تنميةٍ شاملةٍ رويّةٍ أخلاقيّة اجتماعيّة واقتصاديّة؛ فهي كلّ متكاملٌ لا يقبلُ التجزئة<sup>٥٨٠</sup>.

#### ثانياً: التّوازن:

إنّ التنمية التي يستهدفها الإسلام لا ترمي إلى زيادة الإنتاج وحسب، ما لم يكتنفها توزيع عادلٌ؛ بحيث يعمُ الخيرُ جميعَ البشر، فالتّمنية في الإسلام تقومُ على توازنٍ بين تحقيق الزيادة في الإنتاج؛ قال ﷺ: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُسْلِمُونَ﴾<sup>٥٨١</sup>، وعدالة في التّوزيع؛ قال ﷺ: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>٥٨٢</sup>، ذلك أنّ منهج الإسلام في التنمية يستهدفُ توفيرَ الاحتياجات المعيشيّة اللاّئقة لكلِّ فردٍ من أفراد الدّولة، حدّ الكفاية لا الكفاف فقط؛ فلا يرضى لرعايا الدّولة مُجرّد المستوى الأدنى للمعيشة، بل يهدفُ إلى توفير الحدّ اللاّئق للمعيشة، فهو قائمٌ على التّوازن بين وفرة الإنتاج وعدلِ التّوزيع.

<sup>٥٧٩</sup> - [سورة التوبة: ١٠٥].

<sup>٥٨٠</sup> - ينظر: عبد الحقّ شكيري، التنمية الاقتصاديّة في المنهج الإسلاميّ: (ص/٦٣-٦٤)، عبد المنعم عفر، التنمية الاقتصاديّة لدول العالم الإسلاميّ: (ص/٢٩).

<sup>٥٨١</sup> - [سورة التوبة: ١٠٥].

<sup>٥٨٢</sup> - [سورة المائدة: ٨].



ومن هنا؛ فهو لا يقبلُ تنميةً رأسماليَّةً تستهدفُ إغناءَ ثروةِ المجتمعِ دونَ نظرٍ إلى توزيعها، كما أنَّه لا يتوافقُ والتَّناميَّةُ الاشتراكيَّةُ التي تجعلُ نظامَ التَّوزيعِ رهنًى بكميَّةِ ونوعيَّةِ الإنتاجِ، فالإسلامُ يكفلُ لأفرادِ دولته حدَّ الكفاية، وهو حقٌّ للجميعِ ثمَّ يكونُ التَّوزيعُ عدلً بين الجُهدِ والجزاءِ، كلٌّ حسبَ عمله وجهده.

كما أنَّ هذه الخاصيَّةَ تقتضي توازنًا وتكاملاً بين عمليَّاتِ الإنتاجِ من زراعةٍ وصناعةٍ وغيرها دون استثناءٍ لجانِبِ على الآخرِ، ويقتضي توازنًا وتكاملاً في التَّناميَّةِ بينَ المُدنِ والقرى، وتوازنًا وتكاملاً في توفيرِ السِّلَعِ والخدماتِ خاضعًا ذلك إلى سُلَمِ الأولويَّاتِ؛ فيوازنَ بينَ الضروريَّاتِ والحاجيَّاتِ والتَّكميليَّاتِ-: كلُّ هذا من شأنه إحداثُ توازنٍ تنمويٍّ شاملٍ متكاملٍ فعَّالٍ<sup>٥٨٣</sup>.

### ثالثًا: الواقعيَّةُ والمثاليَّةُ:

إنَّ المناهجَ الاجتماعيَّةَ يلزمُها النَّظرُ إلى وقائعِ الحياةِ ومشكلاتها نظرةً واقعيَّةً، فالمثاليَّةُ غالبًا ما تكون بعيدةً عن إمكانِ التَّطبيقِ، تجدُ صعوبةً كبيرةً إذا ما نزلت إلى أرضِ الواقعِ، غير أنَّ الإسلامَ راعى في منهجه التَّنمويِّ هذا الملحظَ بل ارتفعَ بواقعيَّتهِ إلى المثاليَّةِ؛ لذا قيلَ واقعيتهِ مثاليَّةٌ ومثاليَّتهِ واقعيَّةٌ، يفسِّرُ هذه الخاصيَّةَ الرَّافِيةَ ربانيَّةَ الشَّريعةِ ذلك أنَّ مشرَّعها هو العليمُ بخفايا الإنسانِ و بملايساتِ القُوى الكونيَّةِ جميعًا، قال ﷺ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>٥٨٤</sup>، فاختار ﷺ لهم التَّشريعاتِ الأنسبَ والأكملَ والأفضلَ لعلَّه الواسعَ باحتياجاتهم ووقائعِ حياتهم على كَرِّ الدُّهورِ ومرِّ العصورِ.

وهذه الواقعيَّةُ ذاتُها اعتبرَها الإسلامُ في تناولِ المشكلاتِ الاقتصاديَّةِ ففرضَ الحلولَ المناسبةَ لها، بما يكفلُ عيشًا رغيدًا سعيدًا، ولنضربَ لذلكَ مثالًا: بمشكلةِ الفقرِ، وهي المشكلةُ التي شغلت أذهانَ الاقتصاديين وأعيَّتهم السُّبلُ في حلِّها.

<sup>٥٨٣</sup> - ينظر: الفنجريُّ، الإسلامُ والتَّناميَّةُ الاقتصاديَّةُ: بحثُ أُلقي في مؤتمرِ "الإسلام والتَّناميَّةُ" بعمَّان سنة ١٩٨٥م [بدران، بحوث مؤتمر الإسلام والتَّناميَّةُ: (ص/٢٠٤-٢٠٥)]، عبد المنعم عفر، التَّناميَّةُ الاقتصاديَّةُ لدول العالم الإسلامي: (ص/٢٩)، محمَّد صقر، خطوط رئيسيَّة في الاقتصاد الإسلامي: (ص/١٣). ضمن بحوث مؤتمر مؤتمر "الإسلام والتَّناميَّةُ".

<sup>٥٨٤</sup> - [سورة الملك: ١٤].



فنظرَ الإسلامُ إليها بواقعيَّةٍ وفرضَ حلَّها الزَّكاةَ المكتوبةَ؛ واجِبًا يُؤدِّيهِ الأغنياءُ من أموالهم للفقراءِ، تتولَّى الدَّولةُ إجبارَ الأغنياءِ على دفعِها عند الامتناعِ، وتعملُ على توزيعِها على مُستحقِّيها، بينما كانَ الإحسانُ الاختياريُّ هو منهجُ النُّظُمِ الوضعيَّةِ في حلِّه؛ فأسفرَ عن سُلبيَّاتٍ؛ جرَّاءَ كونه مَتْرُوكًا لاختيارِ الميسورين وحبِّ الخيرِ، وليسَ كلُّ النَّاسِ كذلك، ثمَّ إنَّ الغنيَّ إذ ذاك يشعُرُ بمَنَّةٍ وتفضُّلٍ على الفقيرِ، بينما جعلها منهجُ الإسلامِ حقًّا للفقراءِ في مالِ الأغنياءِ، تأخذها الدَّولةُ لتوصلها إلى أهلِها.

ومن جهةٍ أخرى، تبدَّى مثاليَّةُ الإسلامِ حينَ نظرَ إلى المُجتمعِ الإسلاميِّ على أنَّه لُحمةٌ متَّحدةٌ، ووَحْدَةٌ متماسِكةٌ متعاوِنةٌ، تعتري أفرادُه حقوقٌ وواجباتٌ تكفُلُ للجميع حدَّ الكفايةِ من احتياجاتِ الحياةِ؛ بحكمِ انتمائهم الواحدِ إلى ذلكمِ المُجتمعِ، هذا الذي ارتقى بالمُجتمعِ المسلمِ إلى أن ينعِدَمَ فيه المحاوِيجُ في فتراتٍ، اهتدى فيها المسلمون بهدي دينهم، وحَقَّقُوا التَّكافلَ الاجتماعيَّ والمعاشيَّ المطلوبَ منهم، يبدي لنا ذلك واقعيَّةً ممتزجةً بالمثاليَّةِ في المنهجِ التَّناميِّ الإسلاميِّ<sup>٥٨٥</sup>.

---

<sup>٥٨٥</sup> - ينظر: عبد الحقَّ الشُّكيريُّ، التَّناميَّةُ الاقتصاديَّةُ في المنهجِ الإسلاميِّ: (ص/٦٨-٦٩).



## المطلب الثالث:

### أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام:

يهدف المنهج الإسلامي من التنمية تحقيق خلافة الله في الأرض، قال ﷺ: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً»<sup>٥٨٦</sup>، يقول الألوسي: «ومعنى كونه خليفة الله خليفة الله تعالى في أرضه، وكذا كل نبي، استخلفهم في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم، وتنفيذ أمره فيهم»<sup>٥٨٧</sup>؛ فاستخلف الله الإنسان في أرضه لإصلاحها وعمارتها، يقول الله ﷻ: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا»<sup>٥٨٨</sup>، ومدار هذا الإعمار والاستخلاف هو الإنسان لذا كانت التنمية تنغياً توفير جميع احتياجاته الأساسية الحيوية التي تكفل له عيشاً رغيداً، يمكنه من تحقيق الإعمار والاستخلاف<sup>٥٨٩</sup>.

خلافًا لما نجده في التنمية الرأسمالية التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح، مما يستتبع انحرافاً واسعاً في الإنتاج؛ محققاً مطالب الأغنياء والمترفين من كماليات العيش، دون رعي للاحتياجات الأساسية والضرورية للحياة؛ مما هو من مطالب الفقراء. وأما الباعث في التنمية الاشتراكية؛ فهو سد احتياجات الدولة بما تحدده رغبات وأطماع القائمين، مما يجعل الفرد آلة وأداة تنفيذ معدومة الحرية والاختيار.

أما المنهج الرباني في التنمية الاقتصادية فيرمي إلى توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد الدولة وتلبية الحاجات الأساسية للفرد؛ كيما يُحرره من جميع أنواع العبوديات إلا عبادة الواحد الأحد، فلا هو عبدٌ للمال شأن الرأسمالية، ولا عبدٌ للحكم وأهله شأن الاشتراكية،

<sup>٥٨٦</sup> - [سورة البقرة: ٣٠].

<sup>٥٨٧</sup> - الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: (٢٢٠/١).

<sup>٥٨٨</sup> - [سورة هود: ٦١].

<sup>٥٨٩</sup> - ينظر: سمير ستيتية، التنمية في الإسلام والنظم الوضعية: (بحث ألقى في مؤتمر "الإسلام والتنمية": بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية: (ص/١١٥).



فيعيشُ محرراً مكرماً يعمُر الأرضَ ويحييها بالعملِ الصَّالحِ حتَّى يُحقَّقَ بذلك الاستخلافَ الحقَّ.<sup>٥٩٠</sup>

ولم يُهمل الإسلامُ احتياجَ الإنسانِ للضروراتِ الماديَّةِ من تحسينِ مستوى المأكلِ والمشربِ والمسكنِ وغيرها؛ بل هي من الضرورات التي يجعلها الإسلامُ حقاً لكلِّ فردٍ من أفرادِ المجتمع، حتَّى ينعمَ بحياةٍ سعيدةٍ تمكِّنه من أداءِ وظيفته الرِّساليَّةِ.

لهذا كلُّه؛ كان من أهدافِ التَّنميَّةِ الاقتصاديَّةِ في الإسلام:

## ١- رفعُ مستوى المعيشة:

إنَّ تحقيقَ ضروريَّاتِ الحياة من مأكَلٍ وملبسٍ وصحَّةٍ وتعليمٍ وثقافةٍ وغيرها؛ لا يمكنُ ما لم يرتفعَ مستوى المعيشةِ بدرجةٍ كافيةٍ لتحقيقِ هذه الغايات، ومن ثَمَّ لم تعتبر التَّنميَّةُ الاقتصاديَّةُ وسيلةً لزيادةِ الدَّخلِ القوميِّ فحسبُ، وإنَّما هي وسيلةٌ لرفعِ مستوى المعيشةِ الحقيقيَّةِ؛ لذلك كان معيارُ قياسِ التَّقدُّمِ الاقتصاديِّ عند كثيرٍ من الاقتصاديين هو متوسطُ الدَّخلِ الفرديِّ<sup>٥٩١</sup> إذ هو أقربُ المعايير لقياسِ مدى ازدهارِ المعيشةِ وتحسُّنها<sup>٥٩٢</sup>.

## ٢- التَّوزيعُ العادلُ للدَّخل:

وهو هدفٌ اجتماعيٌّ للتَّنميَّةِ الاقتصاديَّةِ، بفضلِهِ يسلمُ المجتمعُ من أضرارٍ جسيمةٍ جرَّاء انتشارِ الغنى المفرطِ نتيجة استحواذِ الأغنياءِ على أكبرِ قدرٍ من الدَّخلِ القوميِّ، ويقابله حتماً الفقرُ المدقع، يؤثِّر ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالسَّلبِ، من اضطرابٍ ملحوظٍ في المنتجاتِ من السَّلع والخدمات، فالغنيُّ غالباً ما تنصبُّ طلباته على الكماليَّات والتحسينيات نظراً للفائضِ والثَّرَفِ المتوفِّرِ عنده، بينما الفقراءُ لم يتمكَّنوا من الضروريَّاتِ المعيشيَّةِ، علاوةً عن

---

<sup>٥٩٠</sup> - ينظر: الفنجري، الإسلامُ والتَّنميَّةُ الاقتصاديَّةُ: بحثٌ أُلقي في مؤتمر "الإسلام والتَّنميَّة" [بدران، بحوث مؤتمر الإسلام والتَّنميَّة: (ص/٢٠٥-٢٠٦)]، عبد الحقِّ الشَّكري، التَّنميَّةُ الاقتصاديَّةُ في المنهج الإسلامي: (ص/٧٧-٧٨).

<sup>٥٩١</sup> - ينظر فيما سبق: (ص/١٩٤).

<sup>٥٩٢</sup> - ينظر: كامل بكري، التَّنميَّةُ الاقتصاديَّةُ: (ص/٧١-٧٢).



ما يُحدثه اكتنازُ المياسيرِ لجزءٍ كبيرٍ من الدَّخْلِ إلى ضَعْفٍ في قُدرةِ الجهازِ الإنتاجيِّ، وزيادة تعطلِّ العُمالِ، لأنَّ إعادةَ إنفاقه يفضي إلى تنشيطِ الأعمالِ ومن ثَمَّ زيادةَ فرصِ العملِ<sup>٥٩٣</sup>.

لهذا دعا الإسلامُ إلى الاعتدالِ في الإنفاقِ دونِ إسرافٍ ولا تقتير؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>٥٩٤</sup>، تفادياً لكلِّ هذه المخلّفاتِ التي تُهدّدُ البنيةَ الاجتماعيَّةَ والاقتصاديَّةَ للدَّولِ، والعدلُ خيرٌ كُلُّهُ، وشرعَ الزَّكاةُ والصَّدقاتُ التَّطوعيَّةُ، واتخذَ منهجاً تشريعياً في سياسةِ المالِ يكفلُ التَّوزيعَ العادلَ، وتوفيرَ الاحتياجاتِ المعيشيَّةِ لجميعِ أفرادِهِ.

فيريدُ الإسلامُ الارتقاءَ بالإنسانِ إلى مستوى عالٍ راقٍ، يتناسبُ وتكرّمُ اللهَ له، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾<sup>٥٩٥</sup>؛ فخلقه اللهَ جَلَّالَهُ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ، وسَخَّرَ له ما في السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ يَنعَمُ به ويسعدُ، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>٥٩٦</sup>.

فالإنسانُ مخلوقٌ من أسمى المخلوقاتِ في الوجودِ، رُزِقَ مكانةً شريفةً تفضّلُ بها الخالقُ الحكيمُ ﷻ عليه؛ لذا جاءت التَّشريعاتُ لتحقيقَ هذه المكانةِ وترعاها، تبع ذلك توسُّعٌ في نظريته للحياة اتَّساعاً لم تعرفه المناهجُ الوضعيَّةُ، فالإنسانُ في نظرِ الإسلامِ لم يُخلَقْ لحياةٍ هيميَّةٍ، شعارها قول القائل: إِنَّمَا الدُّنْيَا طَعَامٌ وَشَرَابٌ وَمَنَامٌ فإذا فاتكَ هذا؛ فعلى الدُّنْيَا السَّلَامُ.

بل هو إنسانٌ له حياةٌ كريمةٌ مختلفةٌ الجوانبِ؛ ومتنوعةٌ المتطلباتِ والاحتياجاتِ منها الأخلاقيَّةُ والاجتماعيَّةُ والرُّوحيَّةُ والتَّعليميَّةُ؛ وغيرها ممَّا هي من ضروراتِ الحياةِ الهنيئةِ<sup>٥٩٧</sup>.

<sup>٥٩٣</sup> - ينظر: كامل بكري، التَّناميَّةُ الاقتصاديَّةُ: (ص/٧٣-٧٤).

<sup>٥٩٤</sup> - [سورة الفرقان: ٦٧].

<sup>٥٩٥</sup> - [سورة الإسراء: ٧٠].

<sup>٥٩٦</sup> - [سورة الحاثيَّة: ١٣].

<sup>٥٩٧</sup> - ينظر: عبد الحقُّ الشَّكيريُّ، التَّناميَّةُ الاقتصاديَّةُ في المنهجِ الإسلاميِّ: (ص/٧٧-٧٨).





الحاجات الأساسية للمجتمع ومسؤولية تغطيتها

بين الأفراد والدولة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحاجات الأساسية للمجتمع المسلم

المطلب الثاني: تغطية الحاجات الأساسية في ضوء واجب الأمة والمجتمع



## المطلب الأول:

### الحاجات الأساسية للمجتمع المسلم

إنَّ ضمان استمرار الإنسان في هذه الحياة يقتضي توفير احتياجات لا يُتصوَّرُ عيشٌ من دونها، بخلاف بعض الكماليَّات والدُّوقيَّات التي شأنها أن تزيد من حسن الحياة ورونق المعيشة، ولكنَّ انعدامها لا يُعَدُّ الحياة رأساً، ولا يؤثرُ على بقاء أفرادها.

### الفصل الأول: مفهوم الحاجات الأساسية:

وهي جملة ما يحتاجه الإنسان من متطلَّباتٍ ضروريَّةٍ للحفاظ على حياته وأداء وظائفه فيها بكفاءةٍ واقتدارٍ<sup>٥٩٨</sup>.

ولأنَّ الإسلامَ منهجٌ ربانيٌّ واضعُه هو الخلاقُ العليمُ؛ كانت تعاليمُه كاملةً شاملةً، ففي اعتبارِ الاحتياجاتِ الضروريَّةِ للحياة لم يقصُرْها على الماديَّات بل كان في جميع أحواله موازناً بين الماديَّات والمعنويَّات كلٌّ بقدر، لأنَّه يتغيَّ فوز الإنسان في الدنيا والآخرة.

### الفصل الثاني: أنواع الحاجات الأساسية:

يلخِّص لنا النبي ﷺ جملةَ الاحتياجاتِ الأساسيَّةِ للمجتمع المسلم في حديثين:

١- عن عثمان بن عفَّانٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ليسَ لابنِ آدمَ حقٌّ في سِوى هذه الخصال: بيتٌ يسكنُه، وثوبٌ يوارِي عورَتَه، وجلفٌ خُبزٍ والماءُ)<sup>٥٩٩</sup>.

---

<sup>٥٩٨</sup> - ينظر: حسين نجم الدِّين، الحاجات الأساسية كحقٍّ من الحقوق الاقتصادية للإنسان في بلدان العالم الثالث: (ص/١٠)، محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي: (ص/٩٦)، فهد العصيمي، خُطَّة الإسلام في ضمان الحاجات الأساسية لكلِّ فردٍ: (ص/١٤).

<sup>٥٩٩</sup> - أخرجه الترمذي في «السنن»: (رقم: ٢٣٤١)؛ كتاب الزُّهد، باب ما جاء في الزَّهادة في الدنيا، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»: (٥٧١/٤)، والبزار في «المسند»: (رقم: ٤١٤): (٧٠/٢).



٢- وقول النبي ﷺ: (من أصبح آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما زويت له الدنيا) ٦٠٠.

أجمل النبي ﷺ في هذين الحديثين أهم الحاجات الأساسية؛ من مأكَلٍ ومشربٍ، وملبسٍ ومسكنٍ، وأمنٍ ورعايةٍ صحيّةٍ، وهذه هي التي يعدها الاقتصاديون الحاجات الأساسية للمجتمع. وفيما يلي عرضٌ لها بشيءٍ من الشرح والتفصيل:

### أولاً: الغذاء والشراب

إنَّ الله خلق الإنسان وجعله مفتقراً إلى ضروريات تقيم بنيته ومن أهمها الغذاء أو المأكَلُ والمشربُ، فلو انقطع الإنسان عن الأكلِ لأدَّى ذلك إلى فواتٍ مُهَجَّتِهِ ٦٠١، فقد أمره الله ﷻ بذلك فقال: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ٦٠٢، وقال أيضاً: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ ٦٠٣، بل جعل في داعية الجبلة ضرورةً تترعُ بالمرءِ إلى المأكَلِ والمشربِ، لدفعِ غائلةِ الجوعِ وألمِ العطشِ ٦٠٤، وإذا نحنُ جعلنا المأكَلِ والمشربِ من ضروريات الحياة فإنما القصدُ ما كان لازماً لإقامة الحياة، وليس الترفُّ والبذخُ والإسرافُ، بل إنَّ النَّفْسَ إذا تعاطت قدراً زائداً عن حدِّ الاعتدالِ، عادَ ذلك على الجسدِ بالضَّرَرِ والأمراضِ، فصارَ على نقيضِ قصده الأصليِّ؛ لهذا أعقب الله الأمرُ بالأكلِ والشُّربِ نهيًا عن الإسرافِ فقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ٦٠٥، فتقرَّرَ أن أخذَ الجسمِ ما يحتاجه من مأكَلٍ ومشربٍ ضروريٌّ في بقاءِ حياته لذا عُدَّ من الحاجات الأساسية.

---

٦٠٠- أخرجه الترمذي في «السنن»: (رقم: ٢٣٤٦)؛ كتاب الزهد، باب في التوكل على الله، وقال الترمذي: «حسنٌ غريب»: (٥٧٤/٤)، وابن ماجه في «السنن»: (رقم: ٤١٤١)؛ كتاب الزهد، باب القناعة: (١٣٨٧/٢).

٦٠١- ينظر في معناه: الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم: (١ص/٣٤٧)، محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي: (ص/٩٦).

٦٠٢- [سورة البقرة: ١٧٢].

٦٠٣- [سورة الأعراف: ٣١].

٦٠٤- ينظر: الشَّاطِئِيُّ، الموافقات في أصول الشريعة: (١٣٦/٢/١)؛ فقد قرَّرَ أنَّ ما كان من ضروريات المعيشة جعل الله في نزع الطَّبع وداع الجبلة ما يحمل عليه ضرورةً.

٦٠٥- [سورة الأعراف: ٣١].



### ثانيًا: اللباسُ:

المرءُ في هذه الحياةِ بحاجةٍ إلى لباسٍ؛ يستُرُّ عورته ويقيه من حرِّ الصيفِ وقرِّ الشتاءِ، يتَّخذُ في البيتِ شكلاً وفي الخارجِ شكلاً آخرَ، يقول الله ﷻ: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كلِّ مسجدٍ﴾<sup>٦٠٦</sup>، وقال أيضاً: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يُؤاري سوءاتكم وريشاً﴾<sup>٦٠٧</sup>، قال الجوينيُّ: «فأما الملابسُ... فأما سترُ العورة فهو ملتحقٌ بما يدفع استعماله للضررِ من المطاعمِ والملابسِ؛ فإنَّ تكليفَ التَّعَرِّي عظيمُ الوقع، وهو أوقعُ في النفوسِ من ضررِ الجوعِ والضعفِ، ووضوح هذا يُغني عن الإطنابِ فيه... ومن أفلسَ وأحاطتْ به الدُّيون، واقتضى رأيُ القاضي ضربَ حجرٍ عليه عند استدعاء غرمائه؛ فإنَّا نُبقي له دَسْتَ ثوبٍ يستر عورته»<sup>٦٠٨</sup>، فالملبسُ من الحاجاتِ الأساسيَّة للإنسانِ والتي يُحدثُ غيابُها خللاً عظيماً، وحرماً في سلامة واستمرارِ حياته<sup>٦٠٩</sup>.

### ثالثًا: المسكنُ:

يحتاجُ بدنُ الإنسانِ إلى أخذِ قِسْطٍ من الرَّاحةِ، حتَّى يتمكَّن من الاستمرارِ في أشغاله وأعماله، ولا أنسَبَ لحُصولِ تلكم الرَّاحةِ من بيتٍ يُؤوي المرءَ ويجمعُ أهله، فلائنه يعيشُ في كَدَحٍ ودأبٍ طوالَ اليومِ؛ يلزمه مكانٌ يستطيعُ فيه أن يخلدَ إلى الهدوءِ النفسيِّ والاطمئنانِ، يقول الله ﷻ: ﴿وجعل لكم من الجبالِ أكنائاً﴾<sup>٦١٠</sup>، قال الشَّوكانيُّ: «وجعل لكم من الجبالِ أكنائاً وهي جمعُ كِنٍّ، وهو ما يُستَكَنُّ به من المطرِ،... جعلها الله سبحانه عُدَّةً للخلقِ يأوونَ إليها،

<sup>٦٠٦</sup> - [سورة الأعراف: ٣١].

<sup>٦٠٧</sup> - [سورة الأعراف: ٢٦].

<sup>٦٠٨</sup> - الجوينيُّ، غياثُ الأمم في التياثِ الظلم: (ص/٣٤٨).

<sup>٦٠٩</sup> - ينظر: محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي: (ص/٩٦-٩٧).

<sup>٦١٠</sup> - [سورة النحل: ٨١].



ويتحصّنون بها ويعتزلون عن الخلق فيها»<sup>٦١١</sup>، وقال أيضا: ﴿اللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ يُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾<sup>٦١٢</sup>.

فهذه المساكن يجدُ فيها السُّكون والهدوء، وتحميه من أذى الحرِّ والبرد، فيصون نفسه بذلك من الأضرار، ويأمن عليها المخاطر حتّى يتمكّن من الاستقرار في حياته، وفي ذلك قال الجويني: «فأما المساكنُ فإنّي أرى مسكنَ الرَّجلِ مِنْ أظهرِ ما تمسُّ إليه حاجته، والكنُ الذي يُؤويه وعائلته وذريته؛ ممّا لا غناءَ عنه... فإذا تقررَ التحاقُ المساكنِ بالحاجاتِ»<sup>٦١٣</sup>، فانتظم أمر السكنى من ضروريّات العيشِ وأساسيات الحياة<sup>٦١٤</sup>.

#### رابعاً: الرّعاية الصّحيّة والعلاجُ:

غيرُ خافٍ ما للرّعاية الصّحيّة والتّداوي من أثرٍ في إقامة البنية وسلامة الأبدان وبقائها، فهي من الضروريّات الأساسيّة للحياة، وينبغي على الإنسان أن يتعدّ عن أسباب الأمراض، وإن أصابه مكروه فلا بدّ أن يسرّع في اتّخاذ أسباب معالجته، وقد ندب إلى ذلك النبي ﷺ في قوله: (يا عباد الله تداووا؛ فإن الله لم يضع داءً إلّا وضع له شفاءً)<sup>٦١٥</sup>، وأرشد إلى كثيرٍ من طرق العلاج النّافعة للبدن؛ وفي الإبانة عن حتميّة الرّعاية الصّحيّة يقول ابنُ خلدون: «هذه الصّناعة -أي

<sup>٦١١</sup> - الشّوكاني، فتح القدير: (١٨٥/٣)، وفي معناه: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (١٥٩/١٠-١٦٠)، والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: (٢٠٥/١٤).  
<sup>٦١٢</sup> - [سورة النحل: ٨٠].

<sup>٦١٣</sup> - الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/٣٤٨).  
<sup>٦١٤</sup> - ينظر: محمّد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي: (ص/٩٧)، حسين نجم الدّين، الحاجات الأساسيّة كحقّ من الحقوق الاقتصاديّة للإنسان في بلدان العالم الثّالث: (ص/٢٥ وما بعدها).  
<sup>٦١٥</sup> - أخرجه الترمذي في «السنن»: (رقم: ٢٠٣٨)؛ كتاب الطب، باب ما جاء في الدّواء والحثّ عليه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»: (٢٠٣٨)، وابن حبان في «الصحيح»: (رقم: ٦٠٦١)؛ كتاب، باب ذكر الأمر بالتداوي؛ قال سفيان: «ما على وجه الأرض اليوم إسناد أجود من هذا»: (٤٢٦/١٣).



الطَّبُّ - ضروريَّةٌ في المدن والأُصْصَارِ؛ لما عُرِفَ من فائدتها؛ فإنَّ ثمرتها حفظُ الصَّحَّةِ للأصْحَاءِ، ودفعُ المرضِ عن المرضى بالمداوَةِ؛ حتى يحصلَ لهم البُراءُ من أمراضهم»<sup>٦١٦</sup>.

وفي نفس المعنى يقول الجويني: «وأما الأدوية والعقاقير التي تُستعمل؛ فمَنعُ استعمالها مع مَسِيَسِ الحاجةِ إليها يجرُّ ضراراً»<sup>٦١٧</sup>.

فتوفير الرِّعايةِ الصَّحِّيَّةِ؛ بامتلاكِ مستشفياتٍ ومراكزٍ صحِّيَّةٍ لتطوير الرِّعايةِ الصَّحِّيَّةِ وتحسينها؛ من ضروريَّاتِ حياةِ الفردِ والمجتمعِ حتَّى تُصانَ النفوسُ والأرواحُ وتُحفظَ<sup>٦١٨</sup>.

### خامساً: التَّعليمُ:

العلمُ نورٌ يضيءُ حياةَ صاحبه ويميزُه عن غيره من المخلوقات؛ بل هو السَّبيلُ القويمُ لتنظيمِ الحياةِ، والحصولِ على سائرِ الاحتياجاتِ الضَّروريَّةِ الأخرى، فكيفَ ينعمُ مجتمعٌ بعيشٍ رغيدٍ والجهلُ يعمُّ أفرادَهُ، ويسبُطُ ثوبَهُ في أرجائه، إلَّا أن يكون مجتمعاً بهيمياً لا مكانَ للإنسيِّ فيه، لذا كان التَّعليمُ من الحاجاتِ الأوليَّةِ والأساسيَّةِ في المجتمعِ المسلم.

قال ابنُ خلدون: «العلمُ والتَّعليمُ طبعيٌّ في العمرانِ البشريِّ: وذلك أنَّ الإنسانَ قد شاركته جميعُ الحيواناتِ في حيوانيّتهِ من الحسِّ والحركةِ والغذاءِ والكنِّ وغير ذلك، وإنَّما تميَّزَ عنها بالفكرِ الذي يهتدي به لتحقيقِ معاشه، والتَّعاونِ عليه بأبناءِ جنسه، والاجتماعِ المُهيَّءِ لذلك التَّعاونِ، وقبولِ ما جاءت به الأنبياءُ عن الله تعالى، والعملِ به وأتباعِ صلاحِ أخراه فهو مفكر في ذلك كلِّه دائماً لا يفتر عن الفكر فيه طرفة عين، بل اختلاج الفكر أسرع من لمح البصر، وعن هذا الفكر تنشأ العلومُ وما قدمناه من الصَّنائع،... وتتشَوَّفُ نفوسُ أهل الجليل النَّاشيءِ إلى تحصيلِ ذلك فيفزعون إلى أهلِ معرفته، ويجيءُ التَّعليمُ من هذا، فقد تبَيَّنَ بذلك أنَّ العلمَ والتَّعليمَ طبعيٌّ في البشر»<sup>٦١٩</sup>، ولذلك حثَّ الإسلامُ على العلمِ والتعليمِ وأعلى من شأنه،

<sup>٦١٦</sup> ابن خلدون، المقدمة: (٤١٥/١).

<sup>٦١٧</sup> - الجويني، غياثُ الأمم في التياثِ الظلم: (ص/٣٤٧).

<sup>٦١٨</sup> - ينظر في معناه: محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي: (ص/٩٧)، رفيق المصري، الفكر الاقتصادي

عند إمام الحرمين الجويني: (ص/٦٥).

<sup>٦١٩</sup> - ابن خلدون، المقدمة: (٤٢٩/١-٤٣٠).



وجعله من الفروض المكتوبة<sup>٦٢٠</sup>، حتى يعلو شأن الأمة والمجتمع ويعيش أفرادُه في حياةٍ لائقةٍ مستقيمة.

### سادساً: الأمن العام:

من دواعي استقرار المجتمع وسلامة أفرادِه وبقاء حياتهم؛ توفيرُ الأمن العام، فهو من ضروريات حياة المجتمعات؛ كيما يتمكن أفرادُها من السعي في اجتلاب أرزاقهم، ومزاولة أعمالهم وأشغالهم بصفةٍ لائقةٍ بحياةٍ إنسانيةٍ، تسبح في أمنٍ وسلامٍ واستقرارٍ، وتنعم بالسعادة وحسن العيش والقرار، ومن ثمة كان انتشارُ الأمن وإقامته من مقاصد التشريع، يقول ابن عاشور في ذلك: «الزواجر والعقوبات والحدود ما هي إلا إصلاحُ لحال الناس... ذلك أن من أكبر مقاصد الشريعة حفظ نظام الأمة، وليس يحفظ نظامها إلا بسد ثلمات المهرج والفتن والاعتداء»<sup>٦٢١</sup>.

ومجتمع لا أمن فيه مجتمعٌ غايي، لا تتوفر فيه أدنى ضمانات استمرار الحياة، فإذا ساد الأمن والسلام في أمة؛ عرف أفرادها الطريق إلى الاطمئنان والسكون والارتياح، حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم والتمتع بالعيش السوي الهنيء، ولذلك اعتبر النبي ﷺ من عاش في أمن؛ سعيداً بجليل أنعم الله ﷻ، فقال ﷺ: (من أصبح آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما زويت له الدنيا)<sup>٦٢٢</sup>، فمن عظيم إنعام الله وجليل إفضاله على الأمم والمجتمعات؛ أن يمتن عليها بالأمن والسلام؛ لذلك قال ﷻ: «وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا

<sup>٦٢٠</sup> - ينظر في ذلك: السرخسي، المبسوط: (٢٦٣/٣٠)، ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام: (ص/١٥٣-١٥٤).

<sup>٦٢١</sup> - ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٥١٥).

<sup>٦٢٢</sup> - أخرجه الترمذي في «السنن»: (رقم: ٢٣٤٦)؛ كتاب الزهد، باب في التوكل على الله، وقال الترمذي: «حسنٌ غريب»: (٥٧٤/٤)، وابن ماجه في «السنن»: (رقم: ٤١٤١)؛ كتاب الزهد، باب القناعة: (١٣٨٧/٢).



يَصْنَعُونَ<sup>٦٢٣</sup>، فكانت في نعمة جلية؛ لكنّها لم تؤدّ حقّها بالشّكر والإيمان؛ فسُلبت تلك المنّة العظيمة.

هذه هي جملة الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة الأفراد والمجتمعات، وتلك هي أنواعها، وهي حقٌّ لكلِّ فردٍ من أفراد الدولة. مطلوبٌ من الدولة أن يتّجه نظامها الاقتصاديُّ، وكذا القوانينُ والخططُ الاقتصاديّةُ إلى إقامة هذه الحاجاتِ وتوفيرها لمواطنيها، وهي كذلك مسؤوليّةٌ جماعيّةٌ تضامنيّةٌ، يقومُ بها المجموعُ للمجموع، فيحصل بذلك الانتفاع للجميع.

---

<sup>٦٢٣</sup> - [سورة النحل: ١١٢].



## المطلب الثاني:

تكييف واجب تنظية الحاجات الأساسية في ضوء مسؤولية الدولة والمجتمع:

إن المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تهدف إلى توفير الاحتياجات الضرورية لكل فرد من أفراد المجتمع؛ مبناه أساساً على التكامل والتعاون بين الأفراد والدولة معاً، بحيث يكمل كل منهما الآخر، ولا غناء بأحدهما عن الآخر، ومن هنا اعترف الإسلام بالملكية العامة والخاصة، يتحملان مسؤولية التنمية معاً على قدم المساواة، فاعتراف الإسلام بالملكية بقسميها -الخاصة والعامة، القطاع الخاص والعام- وتنظيمه لها؛ إنما كان باعتبارها وسيلة إنمائية، فهو يعمل على توجيه رؤوس الأموال نحو زيادة طاقة المجتمع الإنتاجية.

ففي الاقتصاد الاشتراكي مسؤولية التنمية على الدولة أو القطاع العام، وفي الاقتصاد الرأسمالي هي مسؤولية الفرد أساساً أو القطاع الخاص، وفي المنهج الإسلامي المسؤولية مزدوجة؛ يتكامل في تحقيقها القطاع الخاص والعام، تزداد وتنقص حجم المسؤولية في كل منهما على حسب أولويات ومتطلبات التنمية مما يجعل تحديد ذلك إضافي يختلف باختلاف المجتمعات<sup>٦٢٤</sup>.

### الفصل الأول: مسؤولية الملكية الخاصة على تحقيق التنمية الاقتصادية الإسلامية:

كثير هي نصوص الكتاب والسنة الداعية إلى العمل والإنتاج، والمشي في مناكب الأرض؛ سعياً للاستزاق، فالمنهج الرباني في تربية أفراد المجتمع الإسلامي ذو معالم واضحة، وتوجيهات بيّنة تهدف إلى تنمية روح المسؤولية الفردية عند الجميع على إنماء اقتصادي في دولتهم، بغية توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

والانتهاض بالإنماء الاقتصادي وتعزيز التوظيف الكامل للطاقات البشرية في تطوير القطاع الخاص قصد توفية الحاجات الأساسية:- من أهم الواجبات الكفائية على الأمة، فيتوجه القطاع الخاص في ظل ما يراه نظار التخطيط الاقتصادي للدولة المسلمة محققاً لأولويات التنمية الاقتصادية، وما يرسمونه من سياسات اقتصادية تنموية، بما يناسب ظروف الدولة والاحتياجات

<sup>٦٢٤</sup> - ينظر: شوقي الفنجرى، الإسلام والتنمية الاقتصادية: (ص/٢٠٧). [مؤتمر الإسلام والتنمية].



الأساسية لأفرادها؛ يستوجب ذلك كله احترام القطاع الخاص لما تراه الهيئات المكلفة بالتنظيم والتخطيط الاقتصادي؛ ليتكامل الجميع في إحداث تنمية اقتصادية منشودة لدولتهم، فيسهموا في رقيها وازدهارها.

ومن هنا؛ اتجهت كثير من نصوص الكتاب والسنة ترغيب في الأعمال الإنمائية وتندب إليها بالترغيب في الأجر تارة، وبالترهيب من الضد أخرى، ومن ذلك:

### أولاً: نصوص ترغيبية في العمل والإنتاج:

يقول ﷺ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>٦٢٥</sup>، وقال أيضاً: ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>٦٢٦</sup>، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من أمسى كالا من عمل يديه أمسى مغفوراً له)<sup>٦٢٧</sup>، وعن المقدم رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده)<sup>٦٢٨</sup>، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «دخل النبي ﷺ على أمّ معبد حائطاً فقال: (يا أمّ معبد، من غرس هذا النخل أمّ مسلم أمّ كافر؟) فقالت: بل مسلم، فقال ﷺ: (فلا يغرس المسلم غرساً فيأكل منه إنسان، ولا دابة ولا طير؛ إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة)»<sup>٦٢٩</sup>.

<sup>٦٢٥</sup> - [سورة التوبة: ١٠٥].

<sup>٦٢٦</sup> - [سورة الجمعة: ١٠].

<sup>٦٢٧</sup> - أخرجه الطبراني: (رقم: ٧٥٢٠) في «المعجم الأوسط»: (٢٨٩/٧)، قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم»؛ معجم الزوائد: (٦٣/٤)، وهو عند المنذري، الترغيب والترهيب: (٣٣٥/٢). قال المناوي: «قال الحافظ الزين العراقي: سنده ضعيف، وقال تلميذه الهيثمي: فيه جماعة لم أعرفهم»: (٨٨/٦).

<sup>٦٢٨</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ١٩٦٦)؛ كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمل يده: (٧٣٠/٢).

<sup>٦٢٩</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ١٥٥٢)؛ كتاب المساقاة، وباب فضل الغرس والزرع: (١١٨٩/٣).



هذه نصوصٌ من كتابِ الله وسنّةِ نبيّه ﷺ، تُرغِبُ في استغلالِ الطّاقاتِ والعملِ والإنتاج؛ لأنّ ذلك عائدٌ بالنّفعِ على صاحبه وعلى الأمّةِ أجمعها، إذ العملُ والإنتاجُ من الفروضِ الكفائيّةِ المُسهِمةِ في تنميةِ اقتصادِ الأمّةِ، وهو العنصرُ الأكثرُ فاعليّةً في عناصرِ الإنتاجِ، وبازدهارِ هذا الأخيرِ تُلبّى الحاجاتُ الأساسيّةُ لأفرادِ المجتمعِ المسلم؛ بما يحقّقُ لهم العيشَ الرّغيدَ، فاعترافُ الإسلامِ بالملكيّةِ الفرديّةِ إنّما هو باعتبارها وسيلةً إنمائيّةً، لذا نجدهُ وضعَ تشريعاتٍ وقوانينَ تحفّظُ الملكيّةَ الخاصّةَ وتحرمُ الاعتداءَ عليها بغيرِ رضاٍ من صاحبها، قال ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>٦٣٠</sup>، وقال ﷺ: (إِنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ أَخٌ لِلْمُسْلِمِ، الْمُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِمَرِيءٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا أَعْطَاهُ عَنْ طَيِّبِ نَفْسٍ، وَلَا تَظْلَمُوا...) <sup>٦٣١</sup>.

### ثانيًا: نصوصٌ تحرمُ اكتنازَ المالِ وعدمِ استثماره:

جاءَ في التّنزيلِ هيّ شديدٌ عنِ اكتنازِ المالِ، وحبسِهِ عنِ الإنتاجِ والتّداولِ، يقولُ الباري ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنِرُوا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾<sup>٦٣٢</sup>، وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (ومن رفعَ دنائيرَ، ودراهمَ، أو تبراً وفضّةً،... ولا يُنفقُها في سبيلِ الله؛ فهو كنزٌ يُكوى به يومَ القيامةِ)<sup>٦٣٣</sup>.

<sup>٦٣٠</sup> - [سورة النساء: ٢٩].

<sup>٦٣١</sup> - أخرجه الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: (رقم: ٣١٨) وقال: «وقد احتجّ البخاريُّ بأحاديثٍ عكرمة، واحتجّ مسلمٌ بأبي أُويس، وسائر رواته متفق عليهم»: (١/١٧١)، وقريب منه الدّارقطني في «السنن»: (٢٦/٣)، وابن عبد البر، التمهيد: (١٠/٢٢٢).

<sup>٦٣٢</sup> - [سورة التوبة: ٣٥].

<sup>٦٣٣</sup> - أخرجه البيهقي: (رقم: ٧٣٨٩): كتاب تازكاة، باب ما لا زكاة فيه من الذهب والفضّة: (١٤٧/٤)، وقال ابن حجر: «هذا إسناد لا بأس به»: التلخيص الحبير: (١٧٩/٢).



ذلك أَنَّ الملكيةَ الفرديةَ أُقرَّت في الإسلام باعتبارها وظيفةً اجتماعيةً تحقِّق التنمية، وما يزيد ذلك بَيَانًا وَاَضْحَاً؛ أَنَّ من لم يحسنِ التَّصَرُّفَ في المالِ وصار شأنه التَّبذِيرَ والإسرافَ يُحجَرُ عليه<sup>٦٣٤</sup>.

ومن أُعطيَ أرضًا لإحيائها ثمَّ عجز عن عمارتها، يحتفظُ بما يستطيعُ إصلاحه، ويرُدُّ الباقي لِيَسْتَمِرَّه غيره ويتنفع به، فإنَّ تجميدَ المصادر الطَّبيعيةِ واحتجازها دون نفعٍ ممنوعٌ في الشَّريعةِ، وتجميدها قاضٍ بفقدانِ الملكيةِ، ولذلك قال عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه - لما احتجز بعضُ الرِّجالِ من الأراضين ما لا يَعْمُرُونَ - رضي الله عنه: «من أحيأ أرضًا ميتةً فهي له، وليسَ لمُحتجزٍ حقٌّ بعدَ ثلاثٍ»<sup>٦٣٥</sup>، فالملكيةُ الخاصَّةُ في المنهج الاقتصاديِّ الإسلاميِّ وسيلةٌ إنمائيةٌ<sup>٦٣٦</sup>، إذ أنَّ من مقاصدِ التشريعِ الإسلاميِّ في المالِ رواجهُ وعدمُ حبسه وَاكْتِنَازِهِ، قال ابنُ عاشور: «والمقصدُ الشرعيُّ في الأموالِ كُلِّها خمسةُ أمورٍ: رواجُها.... فالرَّواجُ دورانُ المالِ بينَ أيدي أَكْثَرِ مَنْ يمكنُ مِنَ النَّاسِ بوجهٍ حقٍّ، وهو مقصدٌ شرعيٌّ عظيمٌ... فتيسيرُ دورانِ المالِ على آحادِ الأُمَّةِ، وإخراجُه عن أن يكونَ قارًا في يدٍ واحدةٍ، أو منتقلًا من واحدٍ إلى واحدٍ؛ مقصدٌ شرعيٌّ، فُهِمَّتِ الإشارةُ إليه من قوله تعالى - في قسمةِ الفيءِ -: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾<sup>٦٣٧</sup>، فالدُّولةُ تداولُ المالِ وتعاقبه»<sup>٦٣٨</sup>.

فانتظمت القواعدُ والأحكامُ الشرعيةُ ضابطًا وموجهًا للملكيةِ الخاصَّةِ حتَّى تؤدِّي دورَهَا الإنمائيَّ، وتوصَّلت إلى ذلكم المقصدِ بطريقةٍ ترغيبيةٍ لطيفةٍ؛ فأباحَت للمالكِ حريةَ التَّصَرُّفِ في مُلكِهِ واختصاصه به مدَّةَ حياته؛ حثًّا للنَّاسِ على الاكْتِسَابِ والسَّعيِ في الأرضِ؛ لتوفيرِ ثروةِ الأُمَّةِ، وإبعادِ العجزِ عنها<sup>٦٣٩</sup>؛ من هنا كانت الملكيةُ الخاصَّةُ وظيفةً اجتماعيةً، يتوجَّبُ على

<sup>٦٣٤</sup> - ينظر: المواق، التَّاجُ والإكليلُ شرحُ مُختَصَرِ خَلِيلٍ: (٦/٦٣١).

<sup>٦٣٥</sup> - ينظر: أبو يوسف، الخراجُ: (ص/١٨٣).

<sup>٦٣٦</sup> - ينظر: شوقي الفنجرى، الإسلام والتنمية الاقتصادية: (ص/٢٠٨). [مؤتمر الإسلام والتنمية]، عبد الحقِّ الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي: (ص/٨٤ وما بعدها).

<sup>٦٣٧</sup> - [سورة الحشر: ١٠٧].

<sup>٦٣٨</sup> - ابن عاشور؛ مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٤٦٤-٤٦٦).

<sup>٦٣٩</sup> - ينظر في معناه: ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٤٦٧).



المسلمين وجوبًا كِفائيًا تفعيلها وتعزيز أساليبها ووسائلها ونشاطاتها، كي تؤدي دورها التَّمويّ للارتقاء باقتصاد الأمة والمجتمع.

### الفصل الثاني: ضرورة المشاركة الشعبية في إحداث التنمية الاقتصادية:

إنَّ بلوغَ أهدافِ التنمية الاقتصادية لا يتأتَّى بمجردَ تهيئةِ خططٍ تنمويَّةٍ ثمَّ تنفيذها لدى القطاع الخاصِّ أو العامِّ، ما لم تُكَلَّل هذه العملياتُ بدعمٍ شعبيٍّ جماهيريٍّ، تتخلَّلهم إرادةُ التنمية والارتقاء باقتصادهم المحليِّ، إذ العمليةُ التَّنمويَّةُ في أساسها عمليةٌ جماهيريةٌ، ليسَ لأحدٍ أن يقوِّد تنميةً لصالحِ الشعبِ دونِ إسهامٍ حقيقيٍّ منهم، بل تحتاجُ هذه الأخيرةُ لنجاحها تعبئةً جماهيريةً حتَّى تكونَ مطلبًا شعبيًّا، يفقه كلُّ فردٍ من أفرادِ المجتمعِ دورهَ ومسؤوليَّته، ولهذا ارتقت التنمية الاقتصاديةُ في الإسلامِ إلى مرتبتينِ هما غايةُ المتزلةِ والشَّرَفِ، العبادةُ والجهادُ<sup>٦٤٠</sup>.

فاعتبرَ الدِّينُ الحنيفُ هذا العملَ ممَّا يُتَعَبَّدُ به ويُتَقَرَّبُ به إلى الله، قال الله ﷻ: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>٦٤١</sup>، بل قد جعلها من أرفعِ العباداتِ وأسنائها، حتَّى عادِلَ في الجزاءِ الجهادَ في سبيلِ الله، فعن كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَرَأَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ جِلْدَهُ وَنَشَاطَهُ؛ فَقَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَقَالَ ﷺ: (إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يَعْفُهَا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى رِبَاءً وَمُفَاخَرَةً؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ)<sup>٦٤٢</sup>، فالسَّعيُّ في طلبِ الرِّزْقِ قد يعدِلُ الجهادَ في سبيلِ الله، في بعضِ المواضعِ، وهذا لرفعة شأنه وعلو منزله.

<sup>٦٤٠</sup> - شوقي الفنجرى، الإسلام والتنمية الاقتصادية: (ص/٢١٣).

<sup>٦٤١</sup> - [سورة التوبة: ١٠٥].

<sup>٦٤٢</sup> - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٢٩/١٩)، وفي «المعجم الصغير»: (١٢٢/٢)، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصَّحيح»؛ مجمع الزوائد: (٣٢٥/٤)، وهو عند المنذري في «الترغيب والترهيب»: (٣٣٥/٢).



وفي ظلّ ما نشهده اليوم من تحدّيات حضاريّة واسعة النطاقٍ مختلفِة المجالات، يتوجّب أن تتّجه وسائلُ الإعلام بكافّة أنواعها من إذاعات وقنوات وصحفٍ ومجلاّت؛ إلى تعبئة جماهيريّة لأفراد المجتمع المسلم، وتوعيتهم بدورهم ومسؤوليّتهم في تحقيق التّمنية الشّاملة، ومنها التّمنية الاقتصاديّة، كلّ على ثغره ومجاله الذي هو فيه، يؤدّيه بكفاءة وإتقان، فهو قائمٌ على واجبٍ كفائيٍّ يمثّلُ الأُمّة فيه، وهو مطلوبٌ بإحسان القيام عليه، ومسؤولٌ عنه في الدّنيا والآخرة، هذه الدّعاية الإعلاميّة والتّوعية من فروض الكفايات؛ يتّجه الخطابُ بها إلى كلّ قادرٍ على إقامة ذلك باختلاف الوسائل وتنوعها؛ وهكذا يتكاملُ أفرادُ الدّولة في تحقيق إنماء اقتصاديّ واجتماعيّ وثقافيٍّ وسياسيّ... مُسهمين في الانتهاض بدولتهم والارتقاء بها؛ لتعتلي الرّيادة والقيادة<sup>٦٤٣</sup>.

### الفصل الثالث: دور الدولة في التّمنية الاقتصاديّة:

إنّ للدولة مهامًا ووظائفَ مُنطرةً بها، وهي مسؤولّة عن توفيرها، فكما أنّها مسؤولّة على أمن الوطن والمواطنين والدّبّ والدّفاع عن كافّة ثرائها، هي أيضًا مطلوبةٌ بالإنماء الاقتصاديّ، وتوفير الحاجات الأساسيّة لرعاياها، فانتظم واجبُ التّمنية الاقتصاديّة مسؤوليّةً متكاملةً بين الدّولة والمجتمع.

فوظيفةُ الدّولة في التّمنية الاقتصاديّة هامٌ، لا تصوّر لارتقاء العمليّة التّنمويّة إلا بتوجيهها وضبطها للقطاع الخاصّ في هيكله العامّ، فلا بُدّ من إشراف الدّولة على إعداد الخطط والسيّاسات الاقتصاديّة؛ على ضوء الدّراسات الإحصائيّة لعمليّة تقييم الموارد الطّبيعيّة والفعاليّات والكفاءات البشريّة، ومن ثمّ رَسْمُ السيّاسات العمليّة الكفيلة بالتّمنية الاقتصاديّة؛ مُستعينين بأهل الخبرة العلميّة والعمليّة، للوفاء بالحاجات الاقتصاديّة الأساسيّة لأفراد المجتمع، ذلك أن أوضاع الدّولة الاقتصاديّة؛ قد تقتضي الاستثمار في أنواعٍ مخصّصةٍ من المحاصيل الزراعيّة أو الصّناعات المحدّدة، ولا ريبَ أن ترك الاختيار لآحاد العمّال والمواطنين لا يُساعد على سدّ تلّكم الحاجات، لعدم علمهم بها أو لسوء تقديرهم؛ ذلك أن آحاد النّاس غالبًا لا يهتمون

<sup>٦٤٣</sup> - ينظر قريب منه: شوقي الفنجري، الإسلام والتّمنية الاقتصاديّة: (ص/٢٠٨). [مؤتمر الإسلام والتّمنية].



بالمصلحة العامة بقدر ما ينظرون في مصالحهم وأرباحهم الخاصة، هنا تظهر أهمية الإدارة العامة، وتوجيهاتها للسياسات الاقتصادية؛ بما يُلبّي الحاجات الأساسية للأمم<sup>٦٤٤</sup>.

إلى جانب رسم السياسات الاقتصادية وتحديد الأطر العامة للهيكل الإنتاجي، فإن من وظائف الدولة تهيئة فرص العمل ومناصب الشغل، وتيسيرها لرعاياها ومواطنيها؛ حتى يتسنى لأفراد الدولة المشاركة في الإنماء الاقتصادي وزيادة ثروتها وطاقاتها الإنتاجية، كما أن من وظائفها إقامة المشاريع الكبرى التي يتسع نطاقها وتتطلب رؤوس أموال كبيرة، يعجز الأفراد عن توفيرها؛ كإنشاء الموانئ وإقامة المشاريع الصناعية الكبرى، أو أنهم يعزفون عنها لأنها لا تدرّ لهم ربحاً مباشراً وسريعاً؛ كتعبيد الطرقات وشقّ السدود والأهبار وغيرها من المرافق الهامة التي تُسهم في بناء صرح الدولة، وتعزيز إنمائها الاقتصادي<sup>٦٤٥</sup>.

هذا ودور الدولة في التنمية الاقتصادية أوسع مجالاً وأكثر مهاماً، ولكن تعرّض البحث بإجمال لأهم وظائفها، وخاصة ما تعلق منها بتوجيه مسؤولية الأفراد وتفعيل قيامهم بالواجبات الكفائية في هذا المجال:- حتى يتضح التكامل بين دور الأفراد والموارد الخاصة -وهو صلب البحث- وبين دور الإدارة العامة في دفع العملية التنموية للارتقاء باقتصاد الدولة إلى مستوى لائق من الازدهار والتحضّر.

---

<sup>٦٤٤</sup> - ينظر قريب منه: الدُرَيْني، بحوث مقارنة: (٥٠٩/١)، ويسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام: (ص/٢٢)، حسن صالح، التخطيط ودوره في التنمية الاقتصادية في الإسلام: (ص/٣٣٦-٣٣٧). [بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية].

<sup>٦٤٥</sup> - ينظر في معناه: عبد الحق الشكري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي: (ص/٩٧-٩٨)، يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام: (ص/٢٢)،





# تطبيقاتٌ عن دورِ فروضِ الكفايات في تحقيق التَّمية الاقتصادية

المطلب الأول: العمل وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: أثر المواردِ الخاصةِ في تمويلِ عَجَنةِ الميزانيةِ العامَّةِ.

المطلب الثالث: أهيةُ المجتمعِ المدنيِّ في إقامةِ فروضِ الكفاياتِ الكفيلةِ  
بتحقيقِ إنماءٍ اقتصاديٍّ



## المطلب الأول:

### العمل وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الإسلامية في المقام الأول إلى تنمية الموارد البشرية، من خلال تكوين الشخصية السوية، والتدريب على المهارات المطلوبة في الأنشطة المختلفة، وتطوير وسائل المشاركة الفعالة في الأنشطة الإنمائية؛ ومن ثمة كانت التنمية الاقتصادية في الإسلام تقوم أساساً على الاستثمار في الإنسان، وترشيد قوة العمل المتاحة الفاعلة في إحداث التنمية، ومعلوم دور هذا الأخير في الاستفادة من عناصر الإنتاج وتفعيلها؛ إذ هو وسيلة استخراج معظم منافع الأرض؛ للانتفاع بها في سائر النشاطات الاقتصادية المتنوعة؛ لذا جاء الاعتناء بالعمل في الشريعة الإسلامية وأنزل منزلة رفيعة، بل ارتقى إلى مصاف الواجبات الكفائية، على الأمة الإسلامية إقامته، باختلاف مراتبه وأنواعه، كل في مجاله وتخصصه، كما سيأتي مفصلاً في هذا المبحث<sup>٦٤٦</sup>.

### الفء الأول: منزلة العمل في التشريع الإسلامي:

لقد كرم الله بني البشر ورفع منزلتهم، بالتعقل والتمييز، وتسخير خيرات الأرض ومنافعها؛ قصد الانتفاع بها، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾<sup>٦٤٧</sup>، يقول الزمخشري في تفسيرها: «كرمهم الله بالعقل والتطقي والتمييز، والخط والصورة الحسنة، وتدبير أمر المعاش والمعاد... ويتسلطهم على ما في الأرض وتسخيرهم لهم»<sup>٦٤٨</sup>، ففي الآية توجيه جليل لتحقيق التفضيل والتكريم بالإفادة من خيرات الأرض المستخرجة، واستخراج كنوز الأرض وطيباتها، بالعلم والعمل<sup>٦٤٩</sup>.

<sup>٦٤٦</sup> - ينظر: عبد المنعم عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي: (ص/٤٨)، وقريب من ذلك: ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية: (ص/٤٦٢-٤٦٣).

<sup>٦٤٧</sup> - [سورة الإسراء: ٧٠].

<sup>٦٤٨</sup> - الزمخشري، الكشاف: (٢/٦٣٥-٦٣٦).

<sup>٦٤٩</sup> - ينظر: إبراهيم الكيلاني؛ الأسس العقدية والأخلاقية للتنمية في الإسلام: (ص/٣٠)، [مؤتمر الإسلام والتنمية].



والآيات والأحاديث كثيرةٌ مستفيضةٌ تحضُّ على العملِ وتُشيدُ بفضله، ومَّا جاءَ في التَّغْيِبِ والحِصِّ على السَّعيِّ في الأرضِ والعملِ، قوله ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾<sup>٦٥٠</sup>، قال القرطبي: «أشار إلى التمكن من الزرع والغرس وشقَّ العيون والأَنْهَارِ، وحَفَرَ الْآبَارِ، فامشوا في مَنَاكِبِهَا، هو أمرٌ إباحةٍ، وفيه إظهارُ الامتنانِ، وقيل: هو خبرٌ بلفظِ الأمرِ أي لكي تمشوا في أطرافِها ونواحيها وأَكَامِهَا وجبالِها»<sup>٦٥١</sup>، وقال ﷺ: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>٦٥٢</sup>، فالعملُ هنا عامٌ يشملُ جميعَ الأعمالِ مما افترضه الله على عباده من عباداتٍ، وكذا ما هو من قبيلِ المعاملاتِ، والعملُ في النشاطِ الإنتاجيِّ ينبغي أن يكونَ في سبيلِ الله، وتحقيقًا لأمرِهِ، وسعيًا في طاعته، يدلُّ لذلك ما مرَّ من حديثِ كعب بنِ عَجْرَةَ ؓ، وفيه أنَّ بعضَ الصَّحَابَةِ رَأَوْا رجلاً جَلَدًا قَوِيًّا؛ فقالوا: ليت نشاطه وقُوَّتُهُ في سبيلِ الله، فقال ﷺ: (إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صَغَارًا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يَعْفُهَا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)<sup>٦٥٣</sup>، فبيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أن من يعملُ محتسبًا عمله في سبيلِ الله، وطاعةً له؛ فهو كالجَاهِدِ في سبيله، ومعلومٌ فضلُ هذا الأخيرِ ورفعةُ منزلته، وهذا رسولُ الله ﷺ يقول -منوَّهاً بفضلِ العملِ وجزيلِ أجره-: (إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذَنْبًا لَا يَكْفُرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ... لَكِنْ يَكْفُرُهَا الْهُمُومُ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ)<sup>٦٥٤</sup>، وقال ﷺ: (مَنْ أَمْسَى كَالْأَنْمِ عَمَلٍ يَدِيهِ أَمْسَى مَغْفُورًا لَهُ)<sup>٦٥٥</sup>، وعن المقدمِ ؓ عن رسولِ الله ﷺ قال: (مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا

<sup>٦٥٠</sup> - [سورة الملك: ١٥].

<sup>٦٥١</sup> - القرطبي، جامع أحكام القرآن: (٢١٥/١٨).

<sup>٦٥٢</sup> - [سورة التوبة: ١٠٥].

<sup>٦٥٣</sup> - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٢٩/١٩)، وفي «المعجم الصغير»: (١٢٢/٢)، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصَّحِيح»؛ مجمع الزوائد: (٣٢٥/٤)، وهو عند المنذري في «التَّغْيِبِ والترهيب»: (٣٣٥/٢).

<sup>٦٥٤</sup> - أخرجه الطبراني: (رقم: ١٠٢) في «المعجم الأوسط»: (٣٨/١)، وقال ابن حجر: «وإسناده إلى يحيى واه»؛ التلخيص الحبير: (١٥٩/٤)، وقال المناوي: «قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف»؛ فيض القدير: (٥٢٦/٢)، ينظر: الهيثمي، مجمع الزوائد: (٦٣/٤).

<sup>٦٥٥</sup> - سبق تخريجه، ص/٢١٢.



قطٌ خيراً من أن يأكلَ من عملِ يده، وإنَّ نبيَّ الله داودَ عليه السَّلام كان يأكلُ من عملِ يده<sup>٦٥٦</sup>، كلُّ هذه النُّصوصِ وغيرها كثيرٌ ترغَّبُ في العملِ وتُبَيِّنُ عن فضله ومترلته؛ إذ هو من الواجباتِ الكفائيَّةِ التي لها أهميَّةٌ كبرى في تحقيق التَّنامي الاقتصاديَّة.

ذلك أنَّ الإسلامَ يحرصُ على الإفادةِ من جميعِ قُوَى العملِ المتاحةِ للمُجتمعِ على خيرِ سبُلِ الاستخدامِ الممكنةِ، بالحرصِ على الكفاءةِ والقدرةِ الإنتاجيَّةِ الكاملةِ لكافةِ الأفرادِ، بتوفيرِ الحوافزِ الدنيويَّةِ والأخرويَّةِ، وتأمينِ مشاركتهم في الإنتاجِ واشتراكهم في عوائده<sup>٦٥٧</sup>.

### الفصل الثاني: العَمَلُ واجبٌ كفائيٌّ باختلافِ مراتبه:

إنَّ العملَ واحدٌ من عناصرِ الإنتاجِ الهامَّةِ<sup>٦٥٨</sup>، وهذا العنصرُ الفَعَّالُ متى كان واعياً هادِفاً ومُوجَّهاً؛ أضحى كفيلاً بأنَّ يحققَ الأهدافَ المحدَّدةَ بكفايَّةٍ وفعاليَّةٍ، وبه يرتفع شأنُ صاحبه ويعلو؛ قال ابن خلدون مُبيناً عن أهميَّةِ هذا الواجبِ الكفائيِّ: «إنَّ الكسبَ الذي يستفيدُه البشرُ إنما هو قِيمُ أعمالهم، ولو قُدِّرَ أحدٌ عطلَ عن العملِ جُملةً؛ لكانَ فاقداً الكسبِ بالكلِّيَّةِ، وعلى قدرِ عمله وشرفه بينَ الأعمالِ، وحاجةِ النَّاسِ إليه؛ يكونَ قدرُ قيمته، وعلى نسبةِ ذلك نُموُّ كسبه أو نُقصانه»<sup>٦٥٩</sup>، بيدَ أنَّه يجبُ أن يخضعَ تقسيمُ العملِ وتوزيعُه إلى دراساتٍ إحصائيَّةٍ وفَقَ احتياجاتِ الأُمَّةِ وعددِ الكفاءاتِ والفعاليَّاتِ الموجودةِ فيها، كما أنَّ اختيارِ الكفاءاتِ لا بدَّ أن يخضعَ إلى ميزانِ العدلِ والحقِّ دونِ محاباةٍ؛ فلا يقدَّمُ من حقِّه التأخير ولا العكسُ، خاصَّةً في القطاعِ العامِّ، وذلك للاستفادةِ من مزايا التخصُّصِ والمواهب لزيادةِ الإنتاجِ وتحسينِ نوعيَّته<sup>٦٦٠</sup>.

<sup>٦٥٦</sup> - أخرجه البخاري في «الصحيح»: (رقم: ١٩٦٦)؛ كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمل يده: (٧٣٠/٢).

<sup>٦٥٧</sup> - ينظر: عبد المنعم عفر، التَّنامي الاقتصاديَّة لدول العالم الإسلامي: (ص/٥١).

<sup>٦٥٨</sup> - وعناصرُ الإنتاجِ ثلاثة: الأرضُ والعملُ ورأسُ المالِ، كما هو دارجٌ عند علماء الاقتصاد: ينظر: عبد السميع المصري، عدالة توزيع الثروة في الإسلام: (ص/١١٠).

<sup>٦٥٩</sup> - ابن خلدون: المقدِّمة: (٣٩٠/١).

<sup>٦٦٠</sup> - القريوتي، دور الإدارة العامَّة في التَّنامي بين المذاهبِ الوضعيَّة المعاصرة وبين الإسلام: (ص/٢٥٦).

[مؤتمر التَّنامي والإسلام]، عبد الرَّحمن يُسري، التَّنامي الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة ومشكلاتهما: (ص/١٧٢).



والعملُ الإنسانيُّ طاقاتٌ مختلفةٌ؛ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُحْسِنُ إِلَّا عَمَلًا يَدَوِيًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحْسِنُ عَمَلًا فَنِيًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمُو عَقْلَهُ وَفِكْرَهُ فَيُحْسِنُ الْأَعْمَالَ الْعَقْلِيَّةَ وَالتَّنْظِيمِيَّةَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى فِكْرٍ مُسْتَقِيمٍ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَاجِبَاتٌ كِفَائِيَّةٌ، يَقُومُ بِهَا كُلُّ مُتَخَصِّصٍ فِي مَجَالِهِ<sup>٦٦١</sup>، فَجَمَلَةُ الْأَعْمَالِ تَحْتَاجُ إِلَى خَبْرَاءَ فَنِيِّينَ وَمُتَخَصِّصِينَ؛ حَتَّى يُحْكَمَ بِنَاءُ حَضَارَةِ الْأُمَّةِ، وَتُكَامَلَ فِي تَشْيِيدِ هَذَا الْبِنَاءِ أَيَادِي أَفْرَادِهَا.

ولهذا يقولُ ابنُ خلدون: «مَنْ حَصَلَتْ لَهُ مَلَكَةٌ فِي صِنَاعَةٍ؛ فَقَلَّ أَنْ يُجِيدَ بَعْدُ فِي مَلَكَةٍ أُخْرَى؛ وَمِثَالُ ذَلِكَ الْخِيَّاطُ إِذَا أَجَادَ مَلَكَةَ الْخِيَّاطَةِ وَأَحْكَمَهَا وَرَسَخَتْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يُجِيدُ مِنْ بَعْدِهَا مَلَكَةَ النِّجَارَةِ أَوْ الْبِنَاءِ؛ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلَى لَمْ تَسْتَحْكَمْ بَعْدُ وَلَمْ تَرَسَخْ صِبْغَتُهَا، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ؛ أَنَّ الْمَلَكَاتِ صِفَاتٌ لِلنَّفْسِ وَالْوَأْنِ، فَلَا تَزْدَحِمُ دَفْعَةً، وَمَنْ كَانَ عَلَى الْفِطْرَةِ كَانَ أَسْهَلَ لِقَبُولِ الْمَلَكَاتِ وَأَحْسَنَ اسْتِعْدَادًا لِحَصُولِهَا، فَإِذَا تَلَوَّنَتْ النَّفْسُ بِالْمَلَكَاتِ الْأُخْرَى وَخَرَجَتْ عَنِ الْفِطْرَةِ؛ ضَعُفَ فِيهَا الاسْتِعْدَادُ بِاللَّوْنِ الْحَاصِلِ مِنْ هَذِهِ الْمَلَكَاتِ، فَكَانَ قَبُولُهَا لِلْمَلَكَاتِ أَوْضَعَفَ، وَهَذَا بَيِّنٌ يَشْهَدُ لَهُ الْوُجُودُ، فَقَلَّ أَنْ تَجِدَ صَاحِبَ صِنَاعَةٍ يُحْكِمُهَا ثُمَّ يُحْكِمُ مِنْ بَعْدِهَا أُخْرَى، وَيَكُونُ فِيهِمَا مَعًا عَلَى رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْإِجَادَةِ، حَتَّى أَنْ أَهْلَ الْعِلْمِ الَّذِينَ مَلَكَتْهُمْ فِكْرِيَّةٌ هُمْ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ»<sup>٦٦٢</sup>.

وهذه المواهبُ توزيعةٌ رَبَّانِيَّةٌ وَاجْتِهَادُ الْأَفْرَادِ يَكْمُلُهَا وَيَنْمِيهَا، وَبِاحْتِرَامِ التَّخَصُّصَاتِ، وَإِتْقَانِ كُلِّ فِرْدٍ فَنَّهُ، وَالِافْتِنَانِ فِيهِ؛ يَتَكَامَلُ صَرْحُ الدَّوْلَةِ وَتَرْقَى حَضَارَتُهَا وَيَعْلُو مَجْدُهَا.

وَمِثْلُ الْأَعْمَالِ فِي بِنَاءِ صَرْحِ الدَّوْلَةِ كَمِثْلِ الْبِنَاءِ الْهَرَمِيِّ؛ يَشْكُلُ الْعَمَّالُ الْيَدَوِيُّونَ قَاعِدَةَ الْهَرَمِ وَهِيَ أَوْسَعُهُ؛ فَهُمْ يَقِيمُونَ الْعِمْرَانَ بِأَيْدِيهِمْ؛ فَيَرْفَعُونَ بِنَاءَ الدِّيَارِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ، وَيَزْرَعُونَ الْأَرْضَ وَيَحْرَثُونَهَا، وَيَقُومُونَ بِشَقِّ الْعَيُونِ وَالْأَنْهَارِ، وَحَفْرِ الْآبَارِ، بَلْ قَدْ يُتَصَوَّرُ مَجْتَمَعٌ بَسِيطٌ يَعِيشُ بِالْعَمَلِ الْيَدَوِيِّ فَحَسَبُ، وَلَا قِيَامَ لِمَجْتَمَعٍ بَغِيرِهِمْ.

ثُمَّ إِذَا عَلَوْنَا قَاعِدَةَ الْهَرَمِ قَلِيلًا؛ وَجَدْنَا عَمَّالًا فَنِيِّينَ مُتَخَصِّصِينَ فِي بَعْضِ الصَّنَاعَاتِ، يَقُومُونَ بِوَاجِبِ كِفَائِيٍّ هَامٍّ فِي تَشْيِيدِ حَضَارَةِ الْأُمَّةِ، فَالْعَامِلُ الْيَدَوِيُّ الَّذِي يَعْمَلُ بِالْيَدِ أَوْ

<sup>٦٦١</sup> - ينظر: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٦٦).

<sup>٦٦٢</sup> - ابن خلدون، المقدمة: (ص/٤٠٥).



بالوقوف على متابعة الآلة؛ يقوم بفرض كفايَّ حثَّ عليه الإسلامُ وحَبَّ إليه كما مرَّ في الآيات والأحاديث السابقة.

حتَّى إذا توسَّطنا الهرمَ ألفينا مساعدي المهندسين والقائمين على توجيه الأعمال السابقة، وحسن أداء أفرادها ومتابعتهم، وهم أيضاً بصدِّ واجب كفايَّ لا تخفى أهميَّته في بناء العمران.

فإذا اقتربنا من أعالي البناء الهرميَّ وجدنا المفكرين والنُّظَّارَ الموجهين للمجتمع الإنسانيَّ، وكلِّما ارتقينا سلَّم الهرمِ علونا في مراتب الثُّبوغ والفطنة، وإعمال الفكر والتعقُّل، وهكذا؛ كلِّما زدنا اعتلاءً قلَّ العدد وكثُر النَّفع، وهؤلاء الذين يعتلون القِمَم هم الذين تهتدي الإنسانية باختراعاتهم، وابتكاراتهم لنواميس الكون، وعلى قدر نبوغهم وتضلُّعهم، وقوَّة تعقُّلهم وتفكيرهم؛ يكون تقدُّم الأمة وارتقاؤها في سلَّم الحضارات ومصافِّ الأمم<sup>٦٦٣</sup>.

### الفصل الثالث: تكييفُ مسؤوليَّةِ الدولة والمجتمع على واجب العمل:

إنَّ الأعمالَ باختلافِ مراتبها فروضُ كفايةٍ، يجب على الأمة جميعها أن توفرَّ هؤلاء العاملينَ باختلافِ تخصُّصاتهم، وعلى هؤلاء المؤهلين أن يؤدُّوا واجبهم ويتقنوا أداء وظائفهم المناطة بهم، فإن لم يُعدَّ القادرون الأكفيا في كلِّ مجالات العمل؛ تأثَّم الأمة جميعها، أمَّا إن أوجدوا وهيئت لهم الظروفُ وكان التقصيرُ منهم فلم يؤدُّوا عملهم؛ اختصُّوا هم بالوزر؛ كلُّ مسؤولٍ على عمله ومجاله، فإذا مات مريضٌ جرَّاءَ تفريطٍ مجموعةٍ من الأطباء في علاجه وإقامة الرعاية الصحية، اختصَّ بالإثم هؤلاء الأطباء<sup>٦٦٤</sup>.

فواجبُ الأمة مُمثَّلةً في قادتها وسلطاتها أن تعملَ على إعداد وإظهار ذوي الكفاية من أصحاب الأعمال والمهن والخبرات المختلفة؛ في الطبِّ والهندسة والبناء والزراعة وأنواع الصناعات وغيرها، وأن تقومَ بسدِّ حاجاتهم، وتكفلَ لهم الراحة والاطمئنان<sup>٦٦٥</sup>؛ حتَّى يتفانوا في

<sup>٦٦٣</sup> - ينظر: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٦٦-٦٧).

<sup>٦٦٤</sup> - ينظر: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٦٢).

<sup>٦٦٥</sup> - بل إنَّ الشَّاطِطِيَّ في خلال كلامه على مسألة واجب الكفاية، وتكييف مُتعلِّقِ الخطاب فيها، أدرَج فصلاً هاماً، في ضرورة الاعتناء بتربية الأبناء وتكوينهم، وإنماء مهاراتهم ومواهبهم، وتوزيعها على حسب



أداء وظائفهم ويُتقنوها، وواجب هؤلاء الخبراء والمهنيين والعمال بذل الأعمال والخبرات وإتقان أدائها، قال أبو زهرة: «والعامل في كل أبواب النَّفع يقوم بفرض كفاية يجب تحقيقه، ولو ترك كان على الجماعة كلها مغبة تركه بالنسبة للمجتمع، وعليها الإثم أمام الله إذا قصرت في إقامة فرض الكفاية، ويُرفع الإثم عنها جميعاً بالقيام به، ويشترك الجميع في الوزر إن قصروا فيه»<sup>٦٦٦</sup>. وأجل ذلك الدريُّ بقوله: «كلُّ ما لا تقوم مصالح الأمة أو الدولة إلاَّ به، فواجب تحصيله وبذله»<sup>٦٦٧</sup>.

فبهذا تقسَّطت المسؤولية على الواجب الكفائي - أعني العمل بكافة مراتبه وأنواعه - بين السلطات وأفراد المجتمع، كلُّ يتحمَّل نصيباً من المسؤولية، حتَّى يتكامل الجميع ويتعاونوا في أداء هذا الواجب الفعَّال في إحداث إنماء اقتصاديٍّ شاملٍ<sup>٦٦٨</sup>.

## الفصل الثاني: أثر المفهوم الإسلامي للعمل في تحقيق التنمية الاقتصادية:

التَّـنْـمِـيَّة هي إحداثُ تطوُّرٍ وازدهارٍ في المجتمع، تقوم به المواردُ البشريَّةُ باختلافِ نشاطاتها، في ظلِّ تحقيقِ الاستخلافِ وعمارةِ الأرضِ، تحت رايةِ عبادةِ الواحدِ الأحدِ، فليست الماديَّات هي التي تحرِّك في المسلم داعيةَ العمل؛ كالحالِ في النُّظَريَّاتِ الوضعيَّة؛ إذ الفردُ فيها يعملُ مستهدفًا للحصولَ على الدَّحلِ، ولا شكَّ أنَّ الإسلامَ يعترفُ بكونِ العملِ من أسبابِ الكسبِ،

مبولاهم وقدراتهم، أخذًا بعينِ الاعتبارِ احتياجاتِ الأمَّةِ وأفرادها، وفي أطوارِ تربيتهُم يتوقَّفُ كلُّ على قدرِ مؤهلاته؛ في مرتبةٍ من مراتبِ الفروضِ الكفائيَّة التي بيَّناها؛ فمنهم العاملُ اليدويُّ ومنهم المهنيُّ والحرفيُّ، ومنهم العالمُ باختلافِ أنواعِ العلومِ، ومنهم النُّظارُ الاجتماعيُّون، كلُّ ومستواه ودرجةُ تميزه ونوعه، وكما قال الإمام: «فأنت ترى أنَّ فرضَ الكفاية ليسَ على ترتيبٍ واحدٍ... بل لا يصحُّ أن يُنظرَ فيه نظرٌ واحدٌ؛ حتَّى يفصلَ بنحوٍ من هذا التفصيلِ، ويوزَّعَ في أهلِ الإسلامِ بمثلِ هذا التَّوزيعِ»، الموافقات: (١٣٠/١/١)، فمسؤوليةُ الأمَّة؛ مُمثَّلةٌ في أولياءِ الأمورِ على هذا الواجب؛ تمتدُّ إلى الصَّغَرِ في توجيه الأبناءِ خلالِ أطوارِ التَّربيةِ والتَّكوينِ، ليُثمِرَ ذلكِ فعاليَّاتٍ وطاقاتٍ تُسهمُ في تنميةِ المجتمع.

<sup>٦٦٦</sup> - ينظر: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٦٢).

<sup>٦٦٧</sup> - الدريُّ، بحوث مقارنة: (١/٤٤٨).

<sup>٦٦٨</sup> - ينظر: أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٦٣)، وفي معناه: الشَّاطِبيُّ، الموافقات في أصول

الشريعة: (١/١٢٨-١٢٩).



ولكن ثمة محفزات عقدية وجزائية تدفع بالمسلم إلى العمل؛ هي أقوى في النفس المؤمنة من انتظار الدّخل، وما ذُكر من آثار شاهد على صدق ذلك<sup>٦٦٩</sup>.

وهذا المفهوم الإسلامي للعمل يجعلها وسيلة فعالة تُعطي دفعا قويا للعملية التنموية، فالمسلم يفضل ويختار العمل على البطالة لما له من جليل الفضل والأجر، وهو بذلك حريص على إتقان عمله وإحسانه مما يرتقي به إلى مستوى عالٍ في الأداء والكفاءة، وهو وإن سعى إلى الأعمال التي تدرّ ربحاً وفيراً؛ إلا أنه يرضى برزق الله الذي قسمه له ويقنع به دون أن يُنقص الجهد في أعمال لم تحقق له أمانيه ومبتغاه؛ لأن عمله أولاً وأخيراً عبادة مكلف بأدائها، هذا الدافع كفيل بأن يصل بالقوة العاملة للمجتمع إلى أعلى مستويات الكفاءة والأداء، فيزداد الناتج القومي بأعلى المعدلات الممكنة، فقد أجمعت كثير من النظريات أن التنمية الاقتصادية تعتمد اعتماداً كبيراً على ما سُمّته بدافع الإنجاز لدى الأفراد achievement motivation، وفي إحداها وهي نظرية [ماكلياند] ومفادها أن اختلاف معدل النمو الاقتصادي مرده إلى البيئة الاجتماعية والثقافية؛ التي تؤثر في زيادة هذا الدافع لدى أفراد المجتمع، ويؤكد صاحب النظرية أن هذا الدافع لا يتولد من الجوائز وسائر الحوافز المادية الشائعة، وأصحاب هذه الصفات الهامة لا تستهويهم الأعمال ذوات الأرباح السريعة والمضمونة مقابل أتعاب قليلة، بل يميلون إلى النظرة الموضوعية في اختيار شركائهم ومشاريعهم، وهم حُسن الإنجاز وإتقان العمل ولو كلّفهم ذلك أتعاباً ومخاطر<sup>٦٧٠</sup>.

إنّ التفسير الوحيد لمفاد هذه النظرية وغيرها، هو أن التمسك بقيمة العمل ومفهومه في الإسلام، يسهم إسهاماً فاعلاً وفعالاً في تكوين الدافع القوي لتحسين مستوى الأداء، والكفاءة الإنتاجية، مما يؤكد العلاقة بين العقيدة والقيم الإسلامية وبين دافع الإنجاز والعمل الذي يعتبر دافعاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية<sup>٦٧١</sup>.

---

<sup>٦٦٩</sup> - ينظر: يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام: (ص/٣٠)، عبد المنعم عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي: (ص/٥٣-٥٤).

<sup>٦٧٠</sup> - ينظر: يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام: (ص/٣٣-٣٤).

<sup>٦٧١</sup> - ينظر: يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام: (ص/٣٣-٣٤).



من خلال هذا المبحث تبدى لنا بجلاء؛ مدى إسهام هذا الواجب الكفائي؛ -والذي يُعدُّ  
أهمَّ عناصرِ الإنتاجِ وأكثرَها فعاليَّةً، باختلافِ مراتبه وأنواعه- في إحداثِ الإنماءِ الاقتصاديِّ  
وإقامةِ صرحِ الأُمَّةِ وازدهارها، وبناءِ مجديها وحضارتها.



## المطلب الثاني:

### أثر الموارد الخاصة في تمويل عجز الميزانية العامة:

إنَّ من خصائص الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع؛ تجددُها وازديادُها باختلافِ العصور، وحجمِ التطوُّرِ الحادثِ في الأممِ والشُّعوبِ؛ ممَّا يستتبعُ ارتفاعَ تكاليفِ تلبّيتها وتوفيرِها، وقد لا يستطيعُ مدخولُ الخزينة العامةِ مجاراةَ هذه الزَّياداتِ، وقد تضيقُ إيراداتُ الدَّولةِ عن الوفاءِ بهذه النفقاتِ العامةِ، التي تخضعُ للتجدُّدِ والازديادِ الحادثِ في الحاجاتِ الأساسيةِ للأفرادِ، يتبعُ ذلكُ بدهاءٌ عجزٌ في ميزانيةِ الدَّولةِ.

كما أنَّ الدُّولَ جميعَها قد تمرُّ بظروفٍ مُحرِجةٍ؛ كحالاتِ الحروبِ وأيامِ الكوارثِ في الزلازلِ والفيضاناتِ والإعصاراتِ، أوسنين القحطِ والمجاعاتِ وغيرها، ممَّا يجعلُ خزينةَ الدَّولةِ غالباً؛ غيرَ قادِرةٍ على اجتيازِ هذه المرحلةِ العصيبةِ، نظراً لاحتياجاتِ أفرادِها إلى زيادةٍ في النفقاتِ مع ضيقِ يدِ الدَّولةِ عنها. فعجزُ الميزانيةِ هو قُصورُ إيراداتِ الدَّولةِ عن الوفاءِ بنفقاتِها العامةِ<sup>٦٧٢</sup>.

### الفرد الأول: سدُّ عجزِ الميزانيةِ واجبٌ كفائيٌّ على القادرين

في مثلِ هذه الحالاتِ الحرجةِ، يصيرُ واجباً على جميعِ أفرادِ الدَّولةِ القادرين؛ البذلُ والإسهامُ في الإعانةِ والتَّضامُنِ مع المحتاجين؛ لاجتيازِ هذه الطُّروفِ الطَّارئةِ، وهذه من جملةِ الواجباتِ الكفائيةِ في أموالِ الأغنياءِ والميسورين؛ وفيه يقول الجويني: «وإذا كان تجهيزُ الموتى من فروضِ الكفاياتِ؛ فحفظُ مُهجِ الأحياءِ وتداركُ حشاشةِ الفقراءِ أتمُّ وأهمُّ، ... فإذا تقرَّرَ ما ذكرناه فالوجهُ عندي إذا ظهر الضُّرُّ وتفاقمَ الأمرُ، وأنشبتِ المنيةُ أظفارَها، وأشفى المضرورونَ واستشعرَ الموسرونَ-: أن يستظهرَ كلُّ موسرٍ بقوتِ سَنَةٍ، ويُصرفَ الباقي إلى ذوي الضُّرورِ

<sup>٦٧٢</sup> - ينظر في معناه: مراد حلمي، الميزانية العامة: (ص/٣٤)، وحسين ريان، عجزُ موازنة الدولة وعلاجه في الفقه الإسلامي: (ص/٦٠).



وأصحاب الخصاصات»<sup>٦٧٣</sup>، وقال الإمام القرطبي: «وأنفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها، قال مالك - رحمه الله -: يجب على الناس فداء أسراهم، وإن استغرق ذلك أموالهم، وهذا إجماع أيضاً»<sup>٦٧٤</sup>.

ولهذا عُدَّت الملكية الخاصة في الإسلام ذات وظيفة اجتماعية، فالشريعة أقرت هذا الحق ورُتبت عليه واجبات، على وجه عدل يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، ففي الظروف الحرجة تكثُر الواجبات وتنكمشُ صلاحيات الملكية الخاصة؛ لأن المصلحة العامة باتت في خطر، يروي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كُنَّا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ فقال: (مَنْ كان معه فضلٌ ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومَنْ كان له فضلٌ من زاد فليعد به على من لا زاد له، قال فذكر من أصناف المال ما ذكر؛ حتَّى رأينا أنه لا حقَّ لأحدٍ منَّا في فضلٍ»<sup>٦٧٥</sup>.

ويقول الإمام أبو زهرة: «والذي نُقرُّه في هذا المقام؛ أن الحقوق التي تجبُّ على الملكية، تتزايد في بعض الأحوال على درجة تقارب سلبها، أو نقصها خاصة في حال السفر أو في حال المجاعة»<sup>٦٧٦</sup>، فبذل المسورين في حالات الاحتياج العام، وعجز الدولة عن الوفاء بذلك؛ من فروض الكفاية، يتساند الجميع ويتعاونون على اجتياز هذا الظرف العصيب.

### الفصل الثاني: التشريعات المسببة في سدِّ عجز الموازنة العامة

لقد تقرر أن سدَّ خللات الفقراء والمحاويج، وتوفير احتياجاتهم الأساسية؛ من الفروض الكفائية التي يُطلب بتوفيرها المياسر والأغنياء، يقول ابن حزم: «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويُجبرهم السُّلطان على ذلك إن لم تقم أموال الزكوات

<sup>٦٧٣</sup> - الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/١٧٤-١٧٥).

<sup>٦٧٤</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٢/٢٤٢).

<sup>٦٧٥</sup> - أخرجه مسلم في «الصحيح»: (رقم: ١٧٢٨)؛ كتاب اللقطة، باب استحباب المؤاساة بفضول المال: (٣/١٣٥٤)، وابن حبان في «الصحيح»: (رقم: ٥٤١٩)؛ كتاب اللباس وآدابه، باب ذكر البيان بأن أثر النعمة يجب أن ترى على المنعم عليه في نفسه، ومواساته عما فضل إخوانه: (١٢/٢٣٨).

<sup>٦٧٦</sup> - أبو زهرة، محاضرات في المجتمع الإسلامي: (ص/٢٨).



هم... فيُقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بدَّ منه، ومن اللباس للشتاء والصيف. بمثل ذلك،  
ومسكن يُكْنَهُم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة»<sup>٦٧٧</sup>.

وذكرنا أنَّ من التشريعات التي سنَّها الإسلام تحقيقاً لهذه الغاية وذلك المطلب، قوانين  
التكافل الاجتماعي، بما يشملُه من قيام بشؤون الفقراء والمحتاجين، ورعاية المرضى والمستنَّين،  
واليتامى والمكرويين، وهذه الوظائف وإن كانت من مهام الدولة، إلا أنَّ هذه الأخيرة قد تضيقُ  
يُدها عن استيعاب جميع المحتاجين والمُتضرِّرين، وهو ما يُعرَف بعجز الميزانية -: فهنا يقع  
واجب التكافل المعاشي على ذوي اليسار من أفراد الأمة؛ واجبا كفاً عليهم إقامته، وهذا ما  
أكَّده إمام الحرمين في قوله: «ولا أعرَفُ خلافاً أنَّ سدَّ خلَّاتِ المضطَّرين في سني المجاعات؛  
محتومٌ على المُوسرين»<sup>٦٧٨</sup>، فالقيام بسدِّ حاجات المضطَّرين وإغاثة المكرويين والعاجزين فرضٌ  
كفاية، يجبُ على الأمة - ممثلةً في مياسيرها - إقامته.

و لعلَّ الأوقافَ والوصايا من التشريعات الهامة التي تخفِّفُ العبءَ على خزينة الدولة في  
الإسلام، وما عرفه التاريخ الإسلامي من نفع الأوقاف خير دليل على ذلك؛ إذ أنَّ فكرة الوقف  
الخيرِي امتدَّت إلى البرِّ العام الذي يطولُ الخدمات الاجتماعية وتقدِّم السلع الضرورية؛ وإقامة  
المدارس والمكتبات، وخصَّصَت أوقافٌ تُنفقُ عليها، كما عُرِفَت أوقافٌ مخصَّصة للخدمات  
الصحيَّة وأخرى لتطوير الأدوية، والقيام بالمستشفيات والمصحَّات، والإنفاق على الأطباء  
والممرِّضين وسائر العاملين، مُسهمًا كلُّ ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة<sup>٦٧٩</sup>،  
فصار الوقفُ مساعداً للدولة في وظائف مُنَاطة بها، كتقديم الخدمات العامة، وتوفير الضروريات  
المعيشية للمحتاجين من الفقراء والعاجزين.

غير أنَّ ترك باب التطوُّع الاختياري مفتوحاً لآحاد الميسورين في أوقات عصيبة؛ كأيَّام  
الكوارث والمجاعات والحروب، مع عجز ميزانية الدولة على الوفاء بضروريات تحسين  
الأوضاع -: من شأنه أن يُتلفَ مُهجاً وأرواحاً، فليس كلُّ النَّاس يُحرِّكُه داعي النَّدب،

<sup>٦٧٧</sup> ابن حزم، المحلَّى بالآثار: (٤/٢٨١).

<sup>٦٧٨</sup> الجويني، أبو المعالي: غياث الأمم في آيات الظلم؛ (ص/٢٠٥)

<sup>٦٧٩</sup> ينظر: منذر قحف، الوقف الإسلامي؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/٣٢-٣٣).



والمسابقة في الخيرات؛ فصارَ حتمًا لازمًا على وليِّ الأمرِ أن يوظِّفَ على القادرين ذوي الوسعِ واليسرِ ضرائبَ وأموالًا؛ على قدرِ الحاجةِ بوجهٍ عدلٍ لا إسرافٍ فيه ولا تقتيرٍ، ليصرفَ في المصالحِ العامَّةِ، والوفاءِ باحتياجاتِ المضرورين، ومن الواجبِ على هؤلاءِ المياسيرِ إجابتهِ إلى ذلك، فإنَّه فرضُ كفايةٍ يأثمون جميعًا بتركه، يقولُ الجويني: «وإذا كان تجهيزُ الموتى من فروضِ الكفاياتِ؛ فحفظُ مُهجِ الأحياءِ وتداركُ حُشاشةِ الفقراءِ أتمُّ وأهمُّ»<sup>٦٨٠</sup>.

وهنا يلزمُ الحديثُ عن الاقتراضِ، وتوظيفِ الضَّريبةِ الاستثنائيةِ في حالِ عجزِ الميزانيةِ العامَّةِ عن الوفاءِ بالتَّفَقَّاتِ العامَّةِ، وغالبًا ما يكونُ هذا في حالاتٍ طارئةٍ وضائقاتٍ صعبةٍ، تحتاجُ معها الخزينةُ العامَّةُ إلى مثلِ هذه المدخولاتِ الاستثنائيةِ لاجتيازِها، وكما تقرَّر سابقًا أنَّ إجابةَ الدَّولةِ إلى ذلك من الفروضِ الواجبةِ على الأغنياءِ، إذ سدُّ عجزِ الخزينةِ العامَّةِ من فروضِ الكفاياتِ.

ولكن متى تلجأُ الدَّولةُ إلى الاقتراضِ ومتى تُضطرُّ إلى الضَّرائبِ الاستثنائيةِ على ذوي اليسارِ؟ وهل ثمةُ فرقٌ بينهما؟

### الفصل الثالث: الاقتراضُ وتوظيفُ الضَّرائبِ الاستثنائيةِ:

رغم وجود شيء من التَّباينِ في وجهات كبار نظَّار الفقهاء وعلماء سياسة الشَّريع في هذه المسألة؛ إلَّا أنَّ الذي يتوجَّه في هذا المقام-: هو تفصيلُ ذهبِ إليه الإمام الشَّاطبي؛ حيث قال: «أنَّ الاقتراضَ في الأزماتِ إنَّما يكون حيثُ يُرجى لبيتِ المالِ دخلٌ يُنتظرُ، وأمَّا إذا لم يُنتظرَ شيءٌ، وضعُفت وُجوهُ الدَّخْلِ بحيثُ لا يُعني؛ فلا بُدَّ من جريانِ حكمِ التَّوظيفِ»<sup>٦٨١</sup>.

فإذا ما أصابَ موازنةُ الدَّولةِ عجزٌ عن الوفاءِ بالتَّفَقَّاتِ العامَّةِ، فلا تخلو من حالين: إمَّا أن تُرحَّجَ حصولُ غنًى آجلٍ إذا ما استعادت نشاطاتها الاقتصادية، بعد اجتيازِ هذه المرحلةِ الطَّارئة؛ فهنا تأخذُ ما تحتاجه من الميسورين على أنَّه قرضٌ مُستردُّ، وأمَّا إذا لم تكن لها إيراداتُ ترجو حصولَ فائضٍ يزيدُ عن الاحتياجاتِ العامَّةِ، فإنَّ ما تأخذُه من الأغنياءِ لسدِّ عجزِ ميزانيَّتها، يأخذُ حكمَ التوظيفِ الضَّريبيِّ فلا يكونُ مستردًّا.

<sup>٦٨٠</sup> - الجويني، غياث الأمم في التياثِ الظُّلُم: (ص/١٧٤).

<sup>٦٨١</sup> - الشَّاطبي، الاعتصام: (٣٣٧/٢/١)، وينظر: أبو زهرة، مالك: (ص/٣٢٠).



## الفصل الثاني: توظيف الضرائب الاستثنائية أداة لسد عجز الميزانية

إنَّ توظيفَ الضرائب يرمي إلى تعزيز إيرادات الدولة بما يفي بتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، ويغطي النفقات العامة، وهو أيضًا يتغيًا أهدافًا اجتماعية إضافةً إلى الأهداف الاقتصادية المذكورة، فالضرائب أداة لإعادة توزيع الدخل بما يُحقِّق مصلحة الفقراء والمحتاجين<sup>٦٨٢</sup>، لذا لا تفرض الضريبة إلا لمن يفضل ماله على حاجاته الأصلية<sup>٦٨٣</sup>، إذ لا يُعقل في ميزان العدل وقانون الحق أن تفرض على من لا يمتلك ما يكفي لاحتياجاته الأساسية، فغاية توظيفها توفير هذه الضرورات المعيشية، فلا ينبغي أن تعود على أصلها بالإبطال، والزكاة خير مثال على ذلك؛ فهي تؤخذ من الأغنياء لتُصرف إلى المحاييج والفقراء، وهذا هدف اجتماعي لها، كما أنَّها لا تُؤخذ إلا في ما بلغ النصاب؛ باعتباره معيارًا لحد الكفاية المطلوب توفيرها لكل فرد من أفراد الدولة الإسلامية.

ولأنَّ موضوعَ الضرائب ليس من صلب البحث، ولا هو مقصودٌ بتفصيلات أنواعها، وضوابطها وأفانين أحكامها، فكتبُ المالية العامة استوفت ذلك؛ استغيتُ عن ذكره، وإنَّما يتعلَّقُ بحدِيثنا في هذا الموضع نوعٌ منها، وهو توظيفُ الضريبة الاستثنائية على المال المملوك.

فإذا مرَّت الدولة بعجزٍ في ميزانيتها، لظروف الحروب والأزمات؛ جازَ لوليِّ الأمر أن يُوظِّفَ ضرائبَ على الأغنياء، لاجتياز تلك المضايق والأزمات، وهذا ما أفقَى به الإمام الشَّاطِبيُّ في بناء سورِ مدينة الأندلس، وكان خراجُ بناء السور في بعض مواضع الأندلس في زمانه، مُوظَّفًا على أهلِ الموضع، فسئل عنه فأفقى بسوِّغه وجوازه، مُستندًا فيه إلى المصلحة المرسله، معتمدًا في ذلك على المصلحة التي إن لم يَقم بها النَّاس، فيعطونها من عندهم؛ ضاعت<sup>٦٨٤</sup>.

وقال -رحمه الله- مبينًا عن مُدركه في ذلك: «إذا قدَّرنا إمامًا مطاعًا مفتقرًا إلى تكثير الجنود لسدِّ حاجة الثُّغور، وحماية الملك المتَّسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات

<sup>٦٨٢</sup> - ينظر: زكريَّا بيومي، المالية العامة الإسلامية: (ص/٩٧).

<sup>٦٨٣</sup> - ينظر في معناه: بدائع الصَّنائع في ترتيب الشَّرائع: (١١/٢)، ابن عابدين، ردُّ المختار على الدرِّ المختار: (٢٦٢/٢).

<sup>٦٨٤</sup> - نقل فتواه ابنُ الحسين المالكي، تهذيب الفروق: (١٤١/١-١٤٢).



الجندي إلى ما لا يكفيهم؛ فلإمام إذا كان عدلاً؛ أن يُوظَّفَ على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال بيت المال... -ثم يبين سبب عدم تطرُّق السالفين لمثل هذا- وإنَّما لم ينقل مثل هذا عن الأولين لتَّساع مال بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا، -ثمَّ يُعربُ عن مُدركه قائلاً:- ووجه المصلحة هنا ظاهرٌ، فإنَّه لو لم يُفعل ذلك النَّظام؛ لبطلت شوكة الإمام، وصارت ديارنا عُرضةً لاستيلاء الكفَّار... فإذا عُوِّضَ هذا الضَّررُ بأخذ البعض من أموالهم، فلا يتمارى في ترجيح الثاني عن الأوَّل، وهو ممَّا يُعلم من مقصود الشَّرع قبل النَّظر في الشَّواهد»<sup>٦٨٥</sup>.

ومثله ما وقع للشيخ المالقي إذ قال: «توظيف الخراج على المسلمين؛ من المصالح المرسلة، ولا شكَّ عندنا في جوازه، وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن؛ لكثرة الحاجة...، وضعف بيت المال الآن عنه-: فهذا يُقطع بجوازه الآن في الأندلس، وإنَّما النَّظر في القدر المحتاج إليه من ذلك، وهو موكولٌ إلى الإمام»<sup>٦٨٦</sup>.

ولكنَّ هذا التَّوظيف ينبغي أن يخضع لضوابط؛ حتى يكون موزوناً بميزان العدل :

١ - فلا توظَّفُ الضَّرائبُ إلا على الأغنياء والمياسير؛ إذ أنَّ الفقهاء نصُّوا أنَّ التَّوظيف لا يُفرضُ إلا على من زادَ ماله عن حدِّ الكفاية<sup>٦٨٧</sup>، ولذلك يؤخذُ من الأغنياء ما زادَ عن حاجتهم، ويتركُ لهم ما يفي بضروريَّاتهم المعيشية، كما قال إمام الحرمين: « فإذا تقرر ما ذكرناه؛ فالوجه عندي إذا ظهر الضَّرُّ وتفاقم الأمرُ، وأنشبت المنية أظفارها، وأشفى المضرورون واستشعر الموسرون-: أن يستظهر كلُّ موسرٍ بقوت سنة، ويصرف الباقي إلى ذوي الضَّرورات وأصحاب الخصاصات»<sup>٦٨٨</sup>، وإنَّما ذهب الجويني إلى الاستظهار بقوت السنة، وقوفاً على ظاهر ما روي عن النَّبي ﷺ أنَّه كان يدخِرُ لأهله قوت سنة، لكنَّ هذا محمولٌ على حالة السَّعة والرِّخاء، أمَّا في حالة الضَّرورة فلإمام أن يقدر ما يراه مناسباً، فحقُّ العامَّة في مال الخاصَّة غيرُ

<sup>٦٨٥</sup> الشَّاطِئِي، الاعتصامُ: (٣٣٦/٢/١).

<sup>٦٨٦</sup> - نقل ذلك ابنُ الحسين المالكيُّ، تهذيب الفروق: (١٤١/١-١٤٢).

<sup>٦٨٧</sup> - ينظر في معناه: بدائع الصَّنائع: (١١/٢)، ابن عابدين، ردِّ المحتار على الدرِّ المختار: (٢٦٢/٢).

<sup>٦٨٨</sup> - الجويني، غياث الأمم في التياثِ الظُّلم: (ص/١٧٥).



مشروط بمدّة مُعيّنة، بل يَخْتَلِفُ باختلافِ الطُّروفِ ضيقًا وسعةً، على أنّ حاجاتهم الأساسيّة محفوظةً على كلّ حالٍ، وهو وجه الشّاهد هنا<sup>٦٨٩</sup>.

٢- لا توظّف الضّرائبُ إلّا بعدَ خلوّ الخزينة العامّة، وعجزها عن الوفاء بالنّفقات العامّة، قال الغزالي: «لا سبيلَ إليه -توظيف الضّرائب- مع كثرة الأموال في أيدي الجنود، أمّا إذا حلت الأيدي من الأموال، ولم يكن من مال المصالح، ما يفي بخراجات العسكر...؛ فيجوز للإمام أن يوظّف على الأغنياء مقدارَ كفاية الجند...؛ لأنّا نعلمُ أنّه إذا تعارضَ شرّان أو ضرران؛ قصّدَ الشرُّ دفعَ أشدّ الصّررين وأعظمِ الشّررين، وما يؤدّيهِ كلّ واحدٍ منهم قليلٌ بالإضافة إلى ما يُخاطرُ به من نفسه وماله؛ لو حلت خُطّة الإسلام عن ذي شوكة يحفظُ نظامَ الأمور، ويقطّعُ مادّة الشُّرور»<sup>٦٩٠</sup>، وهذا في حالِ الحروبِ وعليه يُقاسُ حالات الجذبِ والفيضانات وغيرها ممّا هو في معناها.

٣- أن تكون بوجهٍ عدلٍ على قدرِ الاحتياج، دون إضرارٍ بالأغنياء، فإنّ التشريع الإسلاميّ يهدفُ إلى إغناء الفقراء وكفاية المحتاجين، بمختلفِ التشريعات كالزكاة المفروضة والصدقات المنشورة، والتكافل الاجتماعيّ والأوقاف وغيرها، لكنّه لا يتغيّا إفقارَ الأغنياء، وإنّما يأخذ الإمامُ قدرَ ما يكفي سدّ هذا العجزِ في موازنة الدولة، وفيه قال أبو المعالي: «فإذا ساسَ المسلمين وال، وصفرت يده عن عُدةٍ ومالٍ؛ فله أن يعيّن بعضَ الموسرين لبذل ما تقتضيه ضرورة الحال»<sup>٦٩١</sup>، وقال الشّاطبي -بعدما أوردَ وجه المناسبة للمصلحة في التّوظيف، وأنها تتلاءم مع مقاصد الشرع-: «فهذه ملائمةٌ صحيحةٌ إلّا أنّها محلُّ ضرورةٍ فتقدّر بقدرها، فلا يصحُّ هذا الحكم إلّا مع وجودها»<sup>٦٩٢</sup>.

وإذا مرّت الدولة بضائقةٍ وصفرت خزينتها، أو عجزت عن الوفاء بمتطلّبات النّفقات العامّة؛ فحقّ على وليّ الأمر أن يُوظّف على ذوي اليسارِ والرّخاء أموالاً وضرائبَ تفي بسدّ العجزِ القائم، وتلبية الحاجات العامّة للمجتمع، فإنّ ذلك من المصالح المرسلّة، إذ ليست الأموال

<sup>٦٨٩</sup> - ينظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ: (١٦/٥-١٧)، الدّريّ، بحوث مقارنة: (٤٨٨/١).

<sup>٦٩٠</sup> - الغزالي، المستصفى: (١٧٧-١٧٨).

<sup>٦٩١</sup> - الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/١٩٩).

<sup>٦٩٢</sup> الشّاطبي، الاعتصام: (٣٣٧/٢/١).



بأعزَّ من المَهج والأرواح، لا جرمَ وحفظُ النفوسِ مقدَّمٌ على حفظِ الأموالِ كما هو مقررٌ في علمِ مقاصدِ الشريعة<sup>٦٩٣</sup>، بل تُعدُّ الأموالُ خادِمةً للأنفسِ والأرواح، ومعلومٌ كما حرَّرَ علماءُ القواعدِ الفقهيةِ أنَّه إذا تعارضَ ضررانِ ارتكَبَ أهونُهُما، فيُحمَلُ أهونُ الشرِّينِ وأخفُ الضَّرَرَيْنِ<sup>٦٩٤</sup>، ولا مريَّةَ في أنَّ فواتَ الأرواحِ أعظمُ من فواتِ الأموالِ، بل إنَّ أموالَ الدنيا لو وُزِنَتْ جميعُها لم تزنِ روحَ نفسٍ مؤمنةٍ يقولُ إمامُ الحرمين: «فأيُّ مقدارٍ للأموالِ في هجومِ أمثالِ هذه الأهوالِ، لو مسَّتْ إليها الحاجة، وأموالُ الدنيا لو قُبِلَتْ بقطرةٍ دَمٍ لم تُعدْ لها ولم تُوازِها... فإذا كانت الدِّماءُ تسيلُ على حدودِ الطُّبَاتِ، فالأموالُ في هذا المقامِ من المستحقَّاتِ، وأجمعُ المسلمونَ أجمعونَ؛ على أنَّه إذا اتَّفَقَ في الزَّمانِ مُضَيِّقُونَ، فقراءُ مُملِّقُونَ؛ تَعَيَّنَ على الأغنياءِ أن يَسْعَوْا في كفايتهم»<sup>٦٩٥</sup>.

ثمَّ إنَّ المصلحةَ العامَّةَ مُقدَّمةٌ على المصلحةِ الخاصَّةِ، فيُحمَلُ الضَّررُ الخاصُّ لدفعِ الضَّررِ العامِّ<sup>٦٩٦</sup>، وفي توظيفِ الضَّرائبِ في حالاتِ الاحتياجِ العامِّ وعجزِ خزانةِ الدولة؛ ضررٌ على آحادِ الأغنياءِ، بينما يقابله ضررٌ عامٌّ يهدِّدُ سلامةَ أفرادِ المجتمعِ، بل يطولُ أموالَ الأغنياءِ في بعضِ الأحوالِ كالحروبِ مثلاً، فلا شكَّ في تقدُّمِ المصلحةِ العامَّةِ، ويُحمَلُ الضَّررُ الخاصُّ لأجلِها.

على أنَّ تلكمِ التوظيفاتِ من قبيلِ الضَّروراتِ فتقتصرُ على محالِّها، وتقدرُ بقدرِها على وزانِ العدلِ والقسطِ، لا جورٍ فيها ولا إسرافٍ، فتُفَرِّضُ على المُوسرينَ الأغنياءِ بقدرِ الحاجةِ والضرورةِ، وتُصرفُ في سدِّ الاحتياجاتِ الأساسيةِ والنفقاتِ العامَّةِ الضَّروريةِ، على حسبِ الحالاتِ الواقعةِ.

وإجابةُ الأغنياءِ قادتهم إلى ذلك لصدِّ عجزِ الميزانيةِ، وتجاوزِ الظروفِ العصيبةِ، التي قد تُتلفُ نفوساً وأرواحاً؛ من الفروضِ اللازمةِ، إذ أنَّ الاعتناءَ بالفقراءِ، وسدِّ احتياجاتِ المضرورينَ أيامَ القحطِ والجذبِ والكوارثِ الطبيعيةِ؛ واجبُ الدولةِ، فإن هي عجزت عن ذلك لشُغورِ

<sup>٦٩٣</sup> - ينظر: الشَّاطِئُ، الموافقات في أصولِ الشريعة: (١/٢٠٨) مع الحاشية للشيخ دراز.

<sup>٦٩٤</sup> - ينظر: السُّيوطيُّ، الأشباه والنظائر: (ص/٨٧).

<sup>٦٩٥</sup> - الجوينيُّ، غياث الأمم في التياثِ الظُّلُم: (ص/١٩١).

<sup>٦٩٦</sup> - ينظر: ابنِ نجيم، الأشباه والنظائر بشرحه غمز عيون البصائر: (١/٢٨٠).



حزبنتها؛ صارَ واجبًا كفائيًّا على الأغنياءِ، كما أنَّ تجهيزَ الجندِ عند عجزِ الخزينةِ من الواجباتِ الكفائيةِ على القادرينَ من ذوي اليسارِ والوسعِ.

هذا وإنَّ جميعَ وظائفِ الدولةِ عند غيابِ الحاكمِ أو عجزه -وهو غيابٌ حكميٌّ- يجري مجرى فروضِ الكفاياتِ، وهو منوطٌ حينها بالقادرينَ من الأغنياءِ والموسرينَ، قال إمام الحرمين «للتَّانِ حالتان: إحداهما أن يُعَدِّموا قُدوةً وأُسوةً وإمامًا يجمعُ شتاتَ الرَّأي، ويرُدُّ إلى الشَّرْعِ المجرَّدِ، مِن غيرِ داعٍ وحادٍ. فإن كانوا كذلك؛ فموجبُ الشَّرْعِ والحالةُ هذه في فروضِ الكفاياتِ؛ أن يَحْرَجَ المكلفونَ القادرونَ لو عَطَّلُوا فرضًا واحدًا، ولو أقامه من فيه كفايةً؛ سقط الفرضُ عن الباقيينَ،... فإذا تَقَرَّرَ ذلكَ بنينا عليه أمرَ المالِ قائلين: لو شَعَرَتِ الأيَّامُ عن قيامِ بأمورِ المسلمين والإسلامِ، ومَسَّتِ الحاجةُ في إقامةِ الجهادِ إلى مالٍ وعتادٍ، وأُهَبَ واستعداد؛ كانَ وجوبُ بذله عند تحقيقِ الحاجاتِ؛ على منهاجِ فروضِ الكفاياتِ؛ فليست الأموالُ بأعزَّ من المهجِ التي يجب تعريضُها للأغرارِ المؤدية إلى الرَّدَى والتَّوَي -الهلاك-،... فإذا ساس المسلمين وال، وصَفَرَت يَدُه عن عُدةٍ ومالٍ؛ فله أن يَعيِّنَ بعضَ الموسرينَ لبذل ما تقتضيه ضرورةُ الحالِ لا محالة... فلا ينبغي أن يستبعد المرءُ حكمَ الإمامِ في فلسِه، مع نفوذِ حُكمِه في روحِه ونَفْسِه، ولست أقولُ ذلكَ عن حُسابٍ ومُخالِجةٍ رَيبٍ، بل أقطعُ به على الغيبِ»<sup>٦٩٧</sup>، ولذلك يَأْتُمُّ القادرونَ جميعهم إن فاتت روحٌ واحدةٌ بين ظهرائهم بسببِ نقصِ التغذيةِ وضعفِها، قال عليٌّ عليه السلام: «إنَّ اللهَ تعالى فرضَ على الأغنياءِ في أموالهم بقدرٍ ما يكفي فقراءَهم، فإن جاعوا أو عَرَوْا وجَهِدُوا فبمنعِ الأغنياءِ، وحقُّ على اللهِ تعالى أن يحاسبهم يومَ القيامةِ ويعذبُهم عليه»<sup>٦٩٨</sup>.

وبعدَ هذا البيانِ وتلكم الدلائلِ استقرَّ في القلبِ يقينٌ لا يَخْتَلِجُه ريبٌ ولا شكٌّ، أنَّ توظيفَ وليِّ الأمرِ ضرائبَ وأموالاً في حالاتِ عجزِ ميزانيةِ الدولةِ عن الوفاءِ للاحتياجاتِ الأساسيةِ من النَّفقاتِ العامةِ، من المصالحِ المرسلَةِ التي يستقيمُ بها نظامُ الأمةِ، حفظًا للأرواحِ والنُّفوسِ، ولذا قال المحدثُ المُلهمُ عمرُ عليه السلام في آخرِ حياته: «لو استقبلت من أمري ما

<sup>٦٩٧</sup> - الجويني، غياثُ الأممِ في التياثِ الظُّلُمِ: (ص/١٩٨-١٩٩).

<sup>٦٩٨</sup> - ابن حزم، المحلى بالآثار: (٢٨٣/٤).



استدبرت؛ لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء»<sup>٦٩٩</sup>؛ فمن الواجبات الكفائية على الأغنياء بذل فضول أموالهم لإنقاذ مُهَج إخوانهم، ولو أدّى ذلك إلى فناء أموالهم جميعاً، قال الجويني: «وأجمع المسلمون أجمعون، على أنّه إذا اتَّفَق في الزمان مُضَيِّقون، فقراء مُمْلِقون، تعيّن على الأغنياء أن يسعوا في كفايتهم. وكذلك اتَّفَقوا كافّة على وجوب بذل الأموال في تجهيز الموتى وغيره من جهات فروض الكفايات، فلاح على أبلغ وجه في الإيضاح؛ أنّه يجبُ على الأغنياء في هذا القسم أن يبذلوا فضلات أموالهم»<sup>٧٠٠</sup>، فمتى احتاج الحاكم العدلُ إلى الأموال وعجزت عن ذلك خزينة الدولة؛ جاز له أن يفرضَ على الأغنياء ما يراه كافياً؛ لأنّه بذلك يسعى إلى إقامة المصلحة العامة، وهذا من أسمى غايات التشريع السّامية، وأحكم مقاصده العالية.

---

<sup>٦٩٩</sup> أورده ابن حزم وقال: «هذا إسنادٌ في غاية الصّحّة»، المحلّى بالآثار: (٢٨٣/٤).

<sup>٧٠٠</sup> - الجويني، غياث الأمم في التياث الظُّلم: (ص/١٩١-١٩٢).



## المطلب الثالث:

### أهية المجتمع المدني في إقامة فروض الكفايات الكفيلة بتحقيق إنماء اقتصادي

إن أصل فكرة "المجتمع المدني" في الأدبيات الغربية الأجنبية يرجع إلى عصر النهضة الأوروبية، والتحول الحادث في الفكر السياسي الغربي، خلال القرن السابع عشر والثامن عشر؛ للتخلص من أزمة العصور الوسطى عندهم، وإعلان القطيعة مع النظام القديم المبني على الربط بين السلطة والقدسية الدينية، وجذور الفكرة مرتبطة بأطروحات أصحاب العقد الاجتماعي؛ "جون لوك" و"جاك روسو" وغيرهم، مروراً بالثورة الفرنسية، ووصولاً إلى تحولات وتطورات القرنين السابقين<sup>٧٠١</sup>.

على أن هذا المصطلح لم يلقَ رواجاً وشيوعاً في الفكر العربي إلا في العقدين الأخيرين من القرن السابق، ثم انتشر المصطلح وراج، على المستوى العربي والغربي؛ حتى غدا في الوقت الراهن من أكثر المصطلحات شهرةً وذيوً في أوساط أهل العلوم الاجتماعية<sup>٧٠٢</sup>.

كما يحسن التنبيه هنا إلى أن ظاهرة المجتمع المدني ليست حكراً على الغرب الرأسمالي، شأنه شأن جميع الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى، عرفت مجتمعات وأمم عديدة، غير أن الاختلاف والفرق يكمن في درجة توضيح المجتمع المدني وتبلوره باختلاف المجتمعات<sup>٧٠٣</sup>.

إن التاريخ الإسلامي يذكر لنا أن الحياة الإسلامية عرفت مؤسسات شبيهة بتنظيمات المجتمع المدني، تتمتع بالاستقلالية التسيية عن السلطة السياسية، فقد عرفت جماعة الحل والعقد من لدن الخلفاء الراشدين، وكان لها دورٌ بالغٌ في مراقبة السلطة السياسية وتصويبها، كما كان

---

<sup>٧٠١</sup> - ينظر: متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: (ص/٢٦ وما بعدها)، وفهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية: (ص/١٩٣)، ومصطفى حمارة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: (ص/١٠ وما بعدها).

<sup>٧٠٢</sup> - ينظر: عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع مدائح الأسطورة: (ص/١١)، أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي: (ص/١١). متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: (ص/٢١-٢٢).

<sup>٧٠٣</sup> - ينظر: أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي: (ص/٢٨).



للمساجد وظيفه هامة في الوعي الديني والفكري، ففيها تُعقد الندوات والدروس، كما عرفت مجموعات اضطلعت بوظائف منفصلة عن الدولة نسبياً فالمجتمع الإسلامي كان يعج بتلك الكيانات والمؤسسات بدءاً بجماعات القضاة والعلماء إلى نقابات الحرف والصناعات، إلى شيوخ القبائل والعشائر، انتهاءً إلى رؤساء الطوائف والفرق، كما كانت مؤسسة الوقف خير دليل للبنية الاقتصادية التطوعية، المستقلة عن الدولة، أدت دوراً كبيراً في توفير المستلزمات الضرورية.

هذا؛ وإن هذه المؤسسات وإن لم تكن بالمعنى الحقيقي للمجتمع المدني على ما حدده فقهاء الفكر السياسي والاجتماعي في القرن الأخير، بيد أنه لا يُخالف منصف خبر التاريخ أن تلك المؤسسات كانت بدايات أولية لإقامة مجتمع مدني قائم على العدل والحرية والمساواة، يسوسه قانون الحق وميزان العدل<sup>٧٠٤</sup>.

## الفصل الأول: مفهوم المجتمع المدني:

وعلى الرغم من شيوع مصطلح "المجتمع المدني" عبر فترات زمنية طويلة؛ إلا أن ثمة اتجاهات عديدة في ضبط حقيقته وحدوده، وبعيداً عن الالتزام بتضييق الحدود، والضوابط التدقيقية، والخلافات الاصطلاحية، فإن الذي يهمننا؛ فكرة المجتمع المدني كمُسهم في القيام بالإلغاء الاقتصادي في ضوء مسؤولية الواجب الكفائي، فنختار منها مفهوماً مناسباً مُتفقاً على عناصره المتمثلة في النقاط الآتية:

١ - المجتمع المدني رابطة اختيارية إذ يقوم الأفراد بتنظيمات ومؤسسات حرة، طوعية دون إجبار عليها، ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم، إيماناً منهم بصلاحيّة تلکم التنظيمات، وفعاليتها في خدمة مصالحهم.

---

<sup>٧٠٤</sup> - أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي: (ص/٥٠-٥١).



٢- يشمل المجتمع المدني العديد من الهياكل التنظيمية منها: المؤسسات الإنتاجية، والمدارس والمعاهد التعليمية، والاتحادات المهنية والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية والأندية الاجتماعية والثقافية.

٣- مؤسسات المجتمع المدني من حيث المبدأ تتمتع باستقلالية نسبية، من الناحية المالية والإدارية والتنظيمية، فإنه يجسد فكرة تنظيم الأفراد لنشاطهم بعيداً عن تدخل الدولة<sup>٧٠٥</sup>.

### فبإجمال المجتمع المدني هو:

مجموعة المؤسسات والفعاليات والمنظمات الحرة، التي تمارس أنشطة تطول جميع مرتكزات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يكسوها طابع الاستقلالية النسبية، إذ أنها لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، فيربطها بالسلطة رابط يضيّق ويتسع بحسب المصالح والظروف، يعرض الأفراد من خلال هذه المؤسسات إبداعاتهم وتعاونهم في إحداث الإنماء الشامل للدولة بما يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع<sup>٧٠٦</sup>.

فهي في مجملها تنظيمات تطوعية حرة، يتمكن أفراد المجتمع من خلالها أن يديروا أنفسهم بأنفسهم، بما يحقق المصلحة العامة والخاصة<sup>٧٠٧</sup>.

فإن أفراد المجتمع المسلم يستطيعون القيام بالواجبات الكفائية بمختلف أبعادها، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره، عن طريق هذه المنظمات والمؤسسات ليسهموا في العملية الإصلاحية والتنموية الشاملة، وبالأخص في مجالها الاقتصادي.

---

<sup>٧٠٥</sup> - ينظر قريب منه: أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي: (ص/٢٤-٢٥).

<sup>٧٠٦</sup> - ينظر: المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: (ص/١٩٥)، نقلاً عن: أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي: (ص/٣٢).

<sup>٧٠٧</sup> - ينظر: مصطفى الحمارنة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي -تقديم لسعد الدين إبراهيم-: (ص/٥٠)، الكيلاني، فرض الكفاية وأثره في بنية المجتمع المدني: (ص/٢٢٨).



## الفصل الثاني: الأهمية الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني.

إنَّ منظَّمات المجتمع المدني تتصدَّرُ وسائلَ تحقيقِ التنميةِ الاقتصاديَّةِ للأممِ والدُّولِ، ذلك أنَّ العملَ التطوُّعيَّ المؤسَّسيَّ أضْحَى مِنْ أَهَمِّ وسائلِ التَّهْوِضِ بِحضارةِ المجتمعاتِ وازدهارِها في العصرِ الرَّاهنِ، فهناك قاعدةٌ مسلَّمةٌ بها، تقضي بأنَّ الحكوماتِ سواءَ في البلدانِ المتقدِّمةِ أو النَّاميةِ، لم تعد قادرة على سدِّ الحاجاتِ الأساسيَّةِ لأفرادِ مجتمعاتِها، نظراً لتعقُّدِ الظروفِ الحيَّاتيَّةِ وتوسُّعِ مجالاتها، ممَّا استتبع تغيُّراً وتجدُّداً في الاحتياجاتِ الأصليَّةِ.

ومن هنا؛ كان لا بدَّ من وجودِ جهةٍ أخرى موازيةٍ للجهاتِ الحكوميَّةِ ومتكاملةٍ معها، تقومُ بملءِ المجالِ العامِّ، وتكمِّلُ الدَّورَ الذي تقومُ به الجهاتُ الحكوميَّةُ في تلبيةِ الاحتياجاتِ الأساسيَّةِ، وفي أحيانٍ كثيرةٍ يعتبر دورُ المنظَّماتِ التطوُّعيَّةِ الحرَّةِ دوراً سبَّاقاً في معالجة بعض القضايا الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ والثقافيَّةِ<sup>٧٠٨</sup>.

وهذه الوظائفُ تدخلُ ضمنَ التَّكليفِ بالواجباتِ الكفائيَّةِ التي تُطلبُ الأُمَّةُ بسدِّها وإقامتها، فقد أوجَدَتِ مؤسَّساتُ المجتمعِ المدنيِّ مجالاً رحيباً لإقامة تلك الفروضِ، لمشاركةِ الدَّولةِ في إقامةِ الإنماءِ الاقتصاديِّ.

بيِّنَ الأستاذُ روبرت دوتنام أنَّ قوَّةَ المجتمعِ الاقتصاديَّةِ مرتبطةٌ بقوَّةِ المجتمعِ المدنيِّ، معلِّلاً ما قرَّره بأنَّ مؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيِّ تزوِّدُ أعضائها بمجموعةٍ كبيرةٍ من المهاراتِ، وشبكةٍ واسعةٍ من الاتِّصالاتِ، تفتحُ لهم مجالاتٍ عديدةٍ وفرصاً كبيرةً لممارسةِ مشروعاتٍ اقتصاديَّةٍ<sup>٧٠٩</sup>.

---

<sup>٧٠٨</sup> ينظر: بحثُ لأيمن ياسين، ورقة عمل قدمت لنادي بناء المستقبل، ٢٠٠١م، عمان، الأردن بعنوان: الشباب والعمل الاجتماعي التطوُّعي منشور على الشبكة العنكبوتيَّة، موقع مركز التميز للمنظمات غير الحكوميَّة: [WWW.NGOCE.ORG](http://WWW.NGOCE.ORG).

<sup>٧٠٩</sup> - جاء معنى ذلك ضمن مقال لسعد الدِّين إبراهيم بعنوان: مصر والشفافيَّة، في صحيفة الدستور الأردنيَّة (ص/١٧)، الصادرة بتاريخ: ٢٤-٠٤-١٩٩٧م. هذا نقلاً عن: عبد الله الكيلاني وعبد الرَّحمن الكيلاني، فرض الكفاية وأثره في بناء المجتمع المدني: مقال منشور في مجلَّة الدراسات التي تصدرها الجامعة الأردنيَّة، عدد ٥٠، سنة: ١٩٩٨م: (ص/٢٣٠).



فالحديث عن الدور الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني يقودنا ضرورة إلى الحديث عن العمل التطوعي، إذ أن أساس المجتمع المدني وهياكله مبني على الحرية والتطوع.

إن العمل التطوعي صار ركيزة أساسية في إحداث التنمية المتكاملة للمجتمع، ونشر التماسك الاجتماعي بين أفراد، فهو ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح، عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل، وفي ذلك قال ﷺ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾<sup>٧١٠</sup>، وهي إشارة إلى الفائدة النفسية التي يُلقيها المتطوع في نفسه، فقد وجد العلماء أن من يقوم بالأعمال التطوعية أشخاص نذروا أنفسهم لمساعدة الآخرين بطبعهم واختيارهم؛ بهدف خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه، ولكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى.

**فمن حيث الحجم:** يكثر في حالات الطوارئ والحن الكوارث عنه في الحال العادية، **ومن حيث الشكل:** فقد يكون جهداً يدوياً وعضلياً أو مهنيّاً، أو تبرعاً بالمال أو غير ذلك، **ومن حيث الاتجاه** فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنمية.

والعمل التطوعي المؤسسي هو موضوع المجتمع المدني، وهو أكثر تقدماً من العمل التطوعي الفردي وأدق تنظيمياً وأوسع تأثيراً في المجتمع، تمارسه مؤسسات خيرية متعددة، وجمعيات أهلية تسهم في أعمال تطوعية كبيرة؛ لخدمة المجتمع وإنمائه اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً<sup>٧١١</sup>.

إن التطوع كعمل خيري وسيلة هامة من وسائل القيام بفروض الكفايات؛ المتعلقة بالمجالات التنموية جميعها، وبالأخص في بعدها الاقتصادي. ويمكن لأفراد المجتمع ممارسة العمل

<sup>٧١٠</sup> - [سورة البقرة: ١٥٨].

<sup>٧١١</sup> مقال للدكتور بلال عرابي، بعنوان: دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع منشور على الشبكة العنكبوتية،



التطوعيّ من خلال المؤسسات الأهليّة كالجمعيّات والنوادي والهيئات الثقافيّة، ومؤسسات الوقف وغيرها.

### أولاً: مؤسسة الوقف:

وهنا ينتقلُ بنا الحديثُ إلى مؤسسة الوقف التي عُرِفَت عبر التاريخ الإسلاميّ وكان لها دورٌ تنمويٌّ هامٌّ في المجال الاقتصاديّ.

فإنّ مؤسسة الوقف مؤسسةٌ كبرى مستقلة، أقامها المسلمون بعطائهم، وهي تقوم على فكرة تنمية قطاع ثالثٍ متميّزٍ عن القطاع العامّ والقطاع الخاصّ.

فلا هي خاضعةٌ للتصرّف السلطويّ شأن القطاع العامّ، ولا هي من القطاع الخاصّ الذي يحكمه دافع الربح، فهو قطاعٌ يدخلُ في البرّ العامّ والإحسان والرحمة والتعاون<sup>٧١٢</sup>.

هذه المؤسسة العظمى عُرِفَت من عهد الثبوة الطيّبة، لتتوسّع في عهد الخلافة الراشدة، وتزداد اتساعاً وتطوُّراً في العهد الأمويّ والعباسيّ وما بعده، هذه الأوقاف أدّت دوراً هامّاً في توفير الاحتياجات الأساسيّة ولا تزال، بدءاً بالمدارس التعلّيميّة إلى المستشفيات والمراكز الصحيّة، التي تقوم بتوفير العلاج والرعاية الصحيّة، كما عُرِفَت أوقافٌ لعقارات وبيوت للسكنى، ومثلُ ذلك كثيرٌ، هذه الخدمات المباشرةُ تمثّلُ المنافع الفعليةَ لأعيان الأموال الوقفيّة، التي تعتبرُ الأصول الثابتةَ الإنتاجيّة لهذه المنافع.

فالأوقاف رأسُ مالٍ إنتاجيّ يهدفُ إلى تقديم سبلٍ أو فيضٍ من المنافع للأجيال المقبلة، كان قد اقتطعه جيلٌ سابقٌ من دخله طواعيةً، لأجلِ بناءِ إنماءٍ مستقبليٍّ شاملٍ، وأجرٍ جزيلٍ وثوابٍ آجلٍ<sup>٧١٣</sup>.

<sup>٧١٢</sup> ينظر: محمّد أبو زهرة، محاضرات في الوقف: (ص/٢٤-٢٦)، وأحمد الصبيحيّ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربيّ: (ص/٥٠-٥١)، منذر قحف؛ الوقف الإسلاميّ؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/٧٠).

<sup>٧١٣</sup> ينظر: منذر قحف، الوقف الإسلاميّ؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/٣٣-٣٤).



لقد أقرَّ النظامُ الإسلاميُّ هذه المؤسسةَ الاقتصاديةَ الاجتماعيةَ باعتبارها إخراجاً لثروة إنتاجية في المجتمع، من دائرة المنفعة الخاصة الشخصية إلى المنفعة العامة المستقبلية، التي تضطلعُ بمهام اجتماعية واقتصادية كفيلة بتوفير الضروريات الأصلية للمجتمعات.

ونظراً لأهميتها؛ بلغت الأوقافُ الإسلاميةُ مقداراً هائلاً من الثروة الإنتاجية في مختلف البلدان الإسلامية، فاحتلت أملكُ الوقفِ عقارات رئيسية وسطَ المدن، وفي قلب مركزها التجاري، كما حوت جزءاً كبيراً من خيرة أراضيها الزراعية؛ ففي مطلع القرن التاسع عشر، بلغت مساحة الأراضي الزراعية الوقفية ثلثي الأراضي المزروعة بمصر، كما أنَّ الأوقافَ السكنية والتجارية، والمستشفيات والمساجد ودور الأيتام؛ بلغت حدّاً كبيراً بتلك البلاد<sup>٧١٤</sup>.

وكذلك الحال في باقي الأقطار العربية، ففي تركية بلغت مساحة الأوقاف الزراعية ما يزيد عن ثلث الأراضي المزروعة في أوائل القرن السابق، وبلغت أملكُ الأوقاف التي أتاح لها تتابع السنين فرصةً للتراكم؛ حدّاً كبيراً من مجموع الثروة العامة، في سورية والعراق والجزائر والمغرب والحجاز وغيرها<sup>٧١٥</sup>.

غير أنَّ تقصير الحكومات في مسؤوليتها تجاه حماية ممتلكات الأوقاف زهاء قرن ونصف من الزمن؛ أدّى إلى ضياع ونهب الكثير منها، إن على يد النظار الذين ضعفت ضمائرهم وعُدموا الرقابة الفعلية على تصرفاتهم، أو على يد المتطفلين من المسؤولين في الحكومات المتعاقبة، في عهد الاستعمار وبعده.

فلتفعيل دور الأوقاف يجبُ على الحكومات حماية هذه الأموال الوقفية من مبانٍ وعقارات وأموال منقولة من اعتداء المعتدين، بالغصب والنهب والتعطيل، كما ينبغي أن تُرسم سياساتٌ تهدفُ إلى تنمية الأوقاف واستعادة صحتها؛ في ضوء مستجدات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي الراهنة، وتشجيع فكرة الأوقاف وتنميتها، وإعداد خطة نهضوية من

---

<sup>٧١٤</sup> ينظر: محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف: (ص/٢٦)، ومنذر قحف؛ الوقف الإسلامي؛ تطوره، إدارته، تنميته: (ص/٣٣-٣٤).

<sup>٧١٥</sup> ينظر: ثروت أرمغان، "لمحة عن الأوقاف في تركيا" من كتاب إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، نقلاً عن منذر قحف؛ الوقف الإسلامي؛ تطوره، إدارته، تنميته: (ص/٣٣-٣٤).



أجل استئناف عملية التراكم للأُملاك الوقفية، وهو مجالٌ حقيقٌ بالبحث والدراسة، وإن ألفت فيه كُتُبٌ ومقالاتٌ وأبحاثٌ؛ لكنّه لا يزالُ مجالاً رحيباً للاجتهاد والإبداع؛ كلُّ ذلك حتّى تتكامل جهودُ الأفراد التطوّعيّة مع الجهودِ الحكوميّة؛ لإحداثِ تسانُدٍ وتعاونٍ في تنمية اقتصادية، كفيلةٌ برخاءٍ وعيشٍ سعيدٍ لأفرادِ المجتمع<sup>٧١٦</sup>.

### ثانياً: الجمعياتُ الخيريّةُ ومؤسساتُ الإغاثة:

إنّ مؤسساتَ العملِ الخيريّ هي تجمُّعٌ لجهودِ مُجتمعيّةٍ تضمُّ متطوّعينَ مؤمنينَ بضرورة عملهم ذلك؛ مساعدةً لدولهم في توفيرِ الحاجاتِ الأساسيّة لأفرادِ مجتمعاتها، وتنميةً كافّةِ القطاعاتِ، وخاصّةً القطاعَ الاقتصاديّ.

وإنّ المتصدّي لدراسةِ العملِ الخيريّ يجد له امتداداً تاريخياً طويلاً، يرجعُ منشأ جذوره إلى البُعدِ الدينيّ وفكرةِ الإحسانِ، ومفهومِ الرّكاةِ والصّدقاتِ المنشورة في الإسلام، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، ورعاية الضّعفاء والعاجزين.

فالمبادرات في القيام بتلك الوظائف -وهي في غالبيتها تطول الفروض الكفائيّة-؛ كان جانبٌ منها يقوم على مؤازرة السُلطات الرّسميّة في شكل بيت المال قديماً، وحديثاً في شكل الوزارات المعنيّة، وظلّ الجانب الآخر والأهمُّ يقوم به نفر من المتطوّعين على أساسٍ فرديّ، ومع الوقت انتظموا في جمعيّاتٍ أو مُنظّماتٍ اجتماعيّةٍ لتقديم الخدمات المتنوّعة وأخذت في التبلور والتّطور؛ حتى وصلت إلى شكلها الحالي، وهو مجموعة الجمعيات والمنظّمات الخيريّة التي نظمت أعمالها وفق التّشريعات الوطنيّة، ومع تطوّر العملِ الجمعويّ الخيريّ؛ برزت في المجتمعات أشكال تنظيمية أخرى، كانت كروابطاً للفئات المختلفة؛ كالتّشكيلات العماليّة ونقاباتّها، والنّوادي الرّياضيّة والأحزاب السّياسية وغير ذلك.

وتبلورت التّنظيمات الأهليّة بصفّتها وثيقة الصّلة بالمجتمع، ومع ثورة الاتّصالات وتعدّد مناحي الحياة؛ برزَ إلى الوجود ما يُسمّى بالقطاع المدنيّ؛ ليشمُل كل تلك التّنظيمات والأعمال، وهو المجتمع المدنيّ بكلّ تشكيلاته. لكنّ الجمعيات الأهليّة ذات الجذور الأصيلة التي شكّلت

<sup>٧١٦</sup> - ينظر: منذر قحف، الوقف الإسلاميّ؛ تطوّره، إدارته، تنميته: (ص/٧٣-٧٤).



البدايات، والتي اتّسمت أعمالها بالخيريّة والغيريّة واعتبار المصالح الإنسانيّة، بلا طائفيّة أو تحزّب أو توجه مصنوع-: أصبحت جزءاً من المجتمع المدني<sup>٧١٧</sup>.

فأصبح من الحتم اللازم الاهتمام بالدور الاقتصادي للجمعيات الخيرية ومؤسسات الإغاثة وغيرها من النوادي والمنظمات، وذلك بتشجيعها على إقامة المشروعات الخدميّة والإنتاجيّة، والأسواق الخيريّة والمعارض، إلى غير ذلك من السبل التي توفر موارد ماليّة تقدّم سلعاً وخدمات للفقراء، وذلك من شأنه إحداث تنمية اقتصاديّة ذات جودة عالية وكفاءة اقتصاديّة.

كما ينبغي تطوير القوانين والتشريعات المنظّمة للعمل التطوعيّ المؤسسيّ بما يكفل إيجاد فرص حقيقيّة لمشاركة الأفراد في التنمية الاقتصاديّة.

وغير خافٍ أهميّة التوعية الجماهيريّة بضرورة المشاركة الشعيّة في العملية التّنويّة، فينبغي أن تمارس وسائل الإعلام والمدرسة والجامعة والمساجد دوراً أكبر في دعوة المواطنين إلى العمل التطوعيّ، والتّعريف بالنشاطات التطوعيّة التي تقوم بها المؤسسات الأهليّة بمختلف هياكلها<sup>٧١٨</sup>.

فإنّ الكثير من تكاليف الواجبات الكفائيّة -والأمة جميعها مخاطبة بها باختلاف مراتبها، وأنواعها، على سبيل الكفاية- كفيّة بأن تنتظم في العمل الخيريّ للجمعيات والمؤسسات الأهليّة، وتتوجّه هذه الجهود لخدمة المجتمع وتلبية الاحتياجات الأساسيّة، وتستهدف في الأساس نهضة المجتمع وتقدمه، وإحداث تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة شاملة، فلا بدّ أن تكون المشروعات مصمّمة بشكل يتناغم ويتساق مع الاحتياجات الأصليّة، وهذه الأخيرة ينبغي أن تتسق فيما بينها، وتُنسق مع سياسات الدولة؛ حتى تتعاون الجهود الحكوميّة والأهليّة وتتكامل في تلبية الحاجات الأساسيّة والارتقاء بالعملية التّنويّة.

---

<sup>٧١٧</sup> - ينظر معناه في: مقال للدكتور سامي عصر، بعنوان: حماية العمل الخيري العربي، ألقى في وقائع مؤتمر الخير العربي الثالث: ٢٢-٢٤ يونيو / حزيران ٢٠٠٢م. منشور على موقع مركز التّميز للمنظّمات غير الحكوميّة: [WWW.NGOCE.ORG](http://WWW.NGOCE.ORG).

<sup>٧١٨</sup> - ينظر قريباً منه: بحث لأمين ياسين، بعنوان: الشّباب والعمل الاجتماعيّ التطوعيّ، منشور على الشبكة العنكبوتيّة، موقع مركز التّميز للمنظّمات غير الحكوميّة: [WWW.NGOCE.ORG](http://WWW.NGOCE.ORG).



إن العمل الخيري سيظل مطلوباً ما وجدت حياة، وسيبقى قائماً ما بقي في الأمة أحياناً محسنون، يقول الله ﷻ: ﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى﴾<sup>٧١٩</sup>، وقال ﷻ: ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾<sup>٧٢٠</sup>.

### الفرد الثالث: مسؤولية الواجب الكفائي في ظل مؤسسات المجتمع المدني

تقرر في الفصل الأول عند ذكر أقسام الواجبات الكفائية وأنواعها؛ أن هذه الأخيرة واسعة النطاق كثير أفرادها، تشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والإعلامية وغيرها؛ فمن الواجبات الكفائية إقامة المعاهد والكتليات التعليمية، ومؤسسات البحث العلمي، وتعزيز الرعاية الصحية وفتح المستشفيات والمصحات، ومنها إقامة الحرف والصناعات وما به قوام المعاش، وبذل مختلف المهن والخبرات؛ قصد تحقيق التنمية الاقتصادية؛ وتوفير الضروريات المعيشية، مما يوجب إقامة المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية في إطار الشريعة ووفق مبادئها؛ كل هذا حتى يكفل الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي للدولة<sup>٧٢١</sup>.

كل هذه الواجبات الكفائية مكفول تطبيقها من خلال مؤسسات المجتمع المدني؛ فلأفراد أن ينظموا أنفسهم بعيداً عن التدخل التام للدولة، فالأغنياء المياسير يقع عليهم الطلب بالوظائف الضرورية، من توفير الحاجات الأساسية، في حال غياب الدولة أو عجزها، فهم مسؤولون عن توفير هاتيك الضروريات<sup>٧٢٢</sup>، والمجال مفتوح لهم لإقامة ذلك الفرض عبر مؤسسات المجتمع المدني، فهي تفسح المجال الرحيب لذلك.

<sup>٧١٩</sup> - [سورة المائدة: ٠٢].

<sup>٧٢٠</sup> - [سورة المزمل: ٢٠].

<sup>٧٢١</sup> - ينظر: ص/٤١ وما بعدها.

<sup>٧٢٢</sup> - يأثمون جميعاً إن فاتت نفس وقضى صاحبها من جرأ عدم توفير حاجة من الحوائج الأصلية، قال علي ﷻ: «إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا = فبمنع الأغنياء، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه» ابن حزم، المحلى بالآثار: (٢٨٣/٤)، وفي معناه: الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم: (ص/١٩٨-١٩٩).



بيد أن الحرية في تلکم المؤسسات لا تعني استقلاليتها التامة، لذا توصف هياكل وبنى المجتمع المدني بالاستقلالية النسبية؛ فلو فتح هذا الباب لضاعت المصالح العامة بقصد أو من غير قصد، إذ آحاد الناس لا يمتلكون الرؤية الشاملة والمتكاملة التي تتكون للإدارة العامة للحكومة من خلال الإحصائيات المتوفرة لديها، فضلا عن أنها تصدر عن خبراء متخصصين وأكفاء.

فمن حق الدولة أن ترسم سياساتها الاقتصادية في أطرها العامة على نحوٍ يحقق للمصالح العامة، وفق دراساتها الإحصائية الشاملة، إذ الجهد الفردي يعتريه النقص في الغالب، بينما يكفل الجهد الجماعي بالنجاح، فينبغي أن يكون ثمة جهد جماعي يجمع مؤسسات المجتمع بإشراف الدولة من أجل إقامة تنمية اقتصادية متكاملة، تلبى فيها احتياجات الأفراد الأساسية، ويحقق الازدهار والرفق للأمة الإسلامية، وتحررها من ذل التبعية، بتوفير الاكتفاء الذاتي<sup>٧٢٣</sup>.

ومن هنا؛ يتجلى بوضوح أن لمؤسسات المجتمع المدني أثراً هاماً في إقامة فروض الكفايات التي تكفل تحقيق تنمية اقتصادية للدولة، والبحث وإن اقتصر على المجال الاقتصادي، فلائنه موضوع الحديث، لا لخصر أو قصر لمؤسسات المجتمع المدني في الأهمية على البعد الاقتصادي، بل هو مجال فسيح رحيب لإقامة كافة الوظائف المندرجة في التكليف بفروض الكفايات، والتي تنظم جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والسياسية وغيرها، فإقامة الفروض الكفائية سبيل لإحداث إنماء شامل متكامل الأبعاد واسع النطاق، يكفل إحياء الأمة وبعثها من جديد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة الإسلامية في جميع المجالات الحيوية.

---

<sup>٧٢٣</sup> - ينظر في معناه: الدريني، بحوث مقارنة: (٥٠٩/١)، يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام: (ص/٢٢)، حسن صالح، التخطيط ودوره في التنمية الاقتصادية في الإسلام: (ص/٣٣٦-٣٣٧). [بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية]، عبد الله الكيلاني وعبد الرحمن الكيلاني، فرض الكفاية وأثره في بناء المجتمع المدني: (ص/٢٣٧).



## خاتمة: أهم النتائج والتوصيات:

وقبل أن نبرح هذه الدراسة يجملُ بالباحث أن يخلصَ إلى نتائج وتوصياتٍ، تُجملُ ما توصلَ إليه البحثُ في نقاطٍ مركزةٍ، وفيما يلي عدُّ هاتيك النتائج والخلاصات:

١-: أن دعوى قصر الواجبات الكفائية على الدينية فقط، والاكتفاء في الدنيوية منها بحث الطبع وداعية الجبلّة؛ فتعدُّ في مصافِّ المندوبات أو المباحات-: غير صائبة البتّة.

والحقُّ أن كلا النوعين من الواجبات الكفائية -الدنيوية والدينية- مطلوبة طلب الواجب، والاكتفاء بنزع الطبع قد يُجدي نفعاً في واقع بسيط كالحال في العصور المتقدمة، أمّا في واقعنا الراهن الذي اتسعت مجالاته، وتشابكت صورته، ومع التطوُّر المشهود في مختلف المناحي الحيوية؛ لا يستقيم تركُّ إقامة الواجبات الكفائية وتنظيمها لنوازع الطباع، بل لا بُدَّ من توزيع للمسؤوليات على حسب اختلاف المؤهلات والقدرات، وفقاً لدراسات إحصائية تجمع بين الحاجة العامة للأمة وما تحويه من طاقات وفعاليات، مع توزيع ذلك على شتى المجالات التنموية لتحقيق الازدهار والرفق للأمة.

٢-: أن مجالات الواجبات الكفائية مجرّلاً ساحل له؛ يطول كل المناحي الحيوية؛ فخطأ أن يُحصَر ويُقصر على الجهاد أو أحكام الجنازات، كما هو شائع ذائع؛ فإحداث إنماء شامل للأمة؛ بما يكفل لها تحقيق الاكتفاء الذاتي المستوجب لعزّها وقوتها-: فرض على الأمة جمعاء، والتكليف به يجري على سنن فروض الكفايات؛ فيتوزع بين أفراد الأمة على حسب القدرات والمؤهلات، والمواهب والكفاءات.

٣-: من الخطأ أن يُظنَّ أن التكليف بالفرض الكفائي متّجه إلى البعض فقط؛ بل تقع المسؤولية في إقامة فروض الكفايات على الأمة جميعها، تنقسط بحسب اختلاف الكفاءات والقدرات والتخصّصات، بما يحدّد توزع المسؤوليات؛ كما أن هناك امتدادات للواجب الكفائي تُفسّر توجه الخطاب بها ابتداءً لجميع الأمة -مُمثلةً في مؤسساتها المختلفة وآحاد أفرادها- وهي مساندة وإعانة المباشرين لفروض الكفايات، وكذا متابعة أدائها وتقويم ما فيها من أودٍ واعوجاج-: لأجل تحقيق الكفاية في جميع المجالات التنموية؛ التي تتوخى تحقيق



الاكتفاء الذاتي للأمة الإسلامية الكفيل باسترجاع سيادتها. فتتقسط المسؤولية عن إقامة فروض الكفايات من هذا الوجه تارة، وباعتبار الأول أخرى.

٤-: إن من أهم الواجبات الكفائية والتي لها تعلق بجميع أبواب الشريعة، كما أنها وسيلة لحفظ الكليات الخمس الضرورية جميعها، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذا الأصل العظيم الذي يعد شرطاً أساسياً لخلود الشريعة، واستدامة أحكامها شرعة في كل زمان ومكان، ولا يقصر على الشرعيات وحسب، بل المجال فيه رحب فسيح فيدخل فيه إنشاء مؤسسات المتابعة والتقويم من منظمات و نقابات وأندية، تسهر على متابعة إقامة الفروض الكفائية في المجالات التنموية المختلفة، فهذا عين الأمر بالمعروف الذي تحتاجه الأمة في واقعنا الحاضر.

٥-: لقد توجه بعض الدارسين للواجبات الكفائية إلى التعرض بقوة إلى مسألة المفاضلة بين فرض الكفاية وفرض العين؛ غير أن الذي يلوح لي أنه لا وجه للمفاضلة بينهما باعتبار ذاتهما؛ فمعلوم فضل العيني على الكفائي - من حيث الاقتضاء الأصلي - لكن تصور التعارض والتزاحم بينهما في حق المكلف الواحد؛ إنما يتصور حال تعيينهما عليه؛ وهنا يخضع الترجيح والأولوية بينهما - بالاقتضاء التبعية - إلى حافات القرائن، وملابسات الظروف، التي تختلف من حال لأخرى، فقد يكون لأحدهما بدل فيصار إليه، وقد يتسع وقت أحدهما فيؤخر عن قسمه - كما هو مسطور في ثنايا البحث -؛ وعليه فلا يستقيم حكم عام بالأفضلية بينهما؛ إذ الحكم في ذلك كما اتضح إضافي.

٦-: أن غاية الواجبات الكفائية تحقيق المصالح العامة للأمة، فلذا وجدناها تكفل تحقيق المصالح الضرورية، التي يترتب عليها إقامة أحوال الدنيا وأهلها - كما تبدى من أفانين الفصل الثاني -، هذه المصالح الضرورية تنظم المجالات التنموية جميعها، فبالإقامة الحقيقية لفروض الكفايات تتحقق التنمية الشاملة للأمة، بما يكفل قوتها واكتفاءها الذاتي - الذي يؤهلها للاقتدار على أداء الوظيفة الرسالية السامية التي أنيطت بها؛ من الاستخلاف وعمارة الأرض، وتحقيق الشهود الحضاري.

**ومن التوصيات الهامة التي تخلصت من هذه الدراسة ما يلي:**

١-: إن هذا البحث قد قصر إبراز دور الواجبات الكفائية وأهميتها في المجال الاقتصادي؛ للأسباب المذكورة، غير أنه حري بأن يدرس موضوع الواجبات الكفائية وإجلاء أهميتها في



المجالات الأخرى؛ كالمجال الاجتماعي والسياسي والعسكري والعلمي والثقافي وغيره، ما دامت فروض الكفايات تنغيا للتنمية الشاملة على كافة الأصعدة-: حتى تكتمل الصورة الحقيقية لأهمية الواجبات الكفائية في واقع الناس وحياتهم، وتظهر ثمرتها متجليةً مُتبديةً.

٢-: كما أنه من الضروري الحتمي أن تتوجه الجهود والأبحاث إلى دراسات تُبين عن آليات تطبيق فروض الكفايات، ووسائل تحقيق التنمية الشاملة في ظل إقامة هذه المطلوبات؛ على ما يفرضه الواقع الراهن من اعتبارات؛ كما يلزم أن تكون هذه الدراسات موزعةً على مختلف المجالات، مبنيةً على إحصاء حاجات الأمة وفعاليات أفرادها وطاقاتها؛ لتُكَيِّف التَّكْيِيفَ الصَّحِيحَ الذي يكفل النفع والمقاصد المتوخاة من وراء تشريع هذه الواجبات.

٣-: إنَّ الشعورَ المنتشرَ لدى الكثيرين بضمور مجالات فروض الكفاية وانكماش أبعادها، إلى جانب اعتقادهم أنَّ الخطابَ بها لا يعمُّهم؛ بل هو متعلِّقٌ بغيرهم!! وهو في حقهم إلى النوافل أقرب؛ وحتى القائمون ببعض الواجبات الكفائية يغيبُ عنهم استشعارُ فرضيتها-: أدَّى ذلك إلى ضياع مصالح الأمة، وتضرُّرها البالغ جرأاً تخلي أفرادها عن إقامة الواجبات الكفائية المناطة بهم؛ جهلاً أو تقصيراً وتواكلاً.

فمن توصيات هذه الدراسة أنَّه يتوجَّبُ على أهل العلم والدعاة تصحيح هذا المفهوم، ونشر الوعي الحقيقي بين أفراد الأمة، لأهمية هذه الواجبات واتِّساع مجالاتها، وتحسيسهم بمسؤوليتهم الجماعية التضامنية على إقامة هذه الفروض الهامة التي تنتظم جميع مصالح الأمة الحيوية العامة-: حتى يتفانى الجميع في إقامتها، ويفتنون في درك مقاصدها ومصلحتها، فتكون بذلك جهود أفراد الأمة على تواعدٍ وتلاقٍ في سبيل الارتقاء بحضارة الأمة، وضمان قوتها؛ لتحقيق غاية ربِّها الذي استخلفها في عمارة الكون؛ للانتهاض بأعباء الرسالة وتأدية الأمانة؛ حتى يعمَّ شرعه القويم كافة أرجاء مملكته في الأرض.

وختاماً: أسأل الله العظيم، أن يستعملنا حيث يرضى عنا، وأن يُبرِّم لهذه الأمة رشاداً لأمرها، وأن يرزقنا التوفيق والإخلاص والسداد، في القول والعمل والاعتقاد؛ إنه بكلِّ جميلٍ كفيلاً، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين. والله الحمد من قبلُ ومن بعدُ.



# الفهارس:

ويحتوي على الفهارس التالية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس المصادر والمراجع.



## ١-: فهرس الآيات القرآنية:

الآية	السورة	الصفحة
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ﴾	[سورة البقرة: ٣٠]	٢٠٢
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	[سورة البقرة: ٤٣]	١٤
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾	[سورة البقرة: ١٤٣]	١٠١
﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾	[سورة البقرة: ١٥٨]	٢٤٣
﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾	[سورة البقرة: ١٧٢]	١٨٣-١٦٤-٢٠٧
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	[سورة البقرة: ١٧٩]	١٤١-١٠٧
﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	[سورة البقرة: ١٩٣]	١٣٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾	[سورة البقرة: ٢٠٨]	١٣٧
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾	[سورة البقرة: ٢١٦]	٤٦
﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾	[سورة البقرة: ٢١٧]	١٣٨-١٠٥
﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾	[سورة البقرة: ٢٢٢]	١٦٣
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾	[سورة البقرة: ٢٣٣]	١٤٤
﴿مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾	[سورة البقرة: ٢٦١]	١٦٠
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾	[سورة البقرة: ٢٧٥]	٢٧٧-١١٣-١٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ﴾	[سورة البقرة: ٢٧٨]	١١٣
﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾	سورة آل عمران: ١٩	١١٨
﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾	سورة آل عمران: ٨٥	١١٨
﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾	سورة آل عمران: ١٠٤	٩٨-٩٤-٩٩-١٢١
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ﴾	سورة آل عمران: ١١٠	١٠١-١٠٢-١٢١
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾	سورة آل عمران	٣٩



	عمران: ١٨٧	
١١٠	[سورة النساء: ٠٣]	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾
٢٢	[سورة النساء: ١٠]	﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾
٢١٥-١١٣	[سورة النساء: ٢٩]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ﴾
١٣٧	[سورة النساء: ٣٤]	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾
١٤٨-١٥٤-٢٤٨	[سورة المائدة: ٠٢]	﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى﴾
١٩٩	[سورة المائدة: ٠٨]	﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾
١٤١-١٠٦	[سورة المائدة: ٣٢]	﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾
١٧١	[سورة المائدة: ٩٠]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ﴾
١٣٢	[سورة الأنعام: ١١٢]	﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾
١٤٥	[سورة الأنعام: ١٦٤]	﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾
٢٠٨	[سورة الأعراف: ٢٦]	﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾
١٤٠-١٠٦-٢٠٧-١٦٤	[سورة الأعراف: ٣١]	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾
١٠٦	[سورة الأعراف: ٣٢]	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾
١٦٤	[سورة الأعراف: ١٥٧]	﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾
١٠٨	[سورة الأعراف: ١٨٥]	﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ﴾
٤٦	[سورة التوبة: ٢٩]	﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
٢١٥	[سورة التوبة: ٣٥]	﴿وَالَّذِينَ يَكْتَرِنَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾
١٣٩	[سورة التوبة: ٥٢]	﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بَنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾



١٩٩-٢١٤-٢٢٢	[سورة التوبة: ١٠٥]	﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾
١٠٣-٤٨-٣٨	[سورة التوبة: ١٢٢]	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً﴾
١٨٠	[سورة يونس: ١٤]	﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾
٢٠٢-١٩٣-٠١	[سورة هود: ٦١]	﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾
١٣٦	[سورة يوسف: ٤٠]	﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾
١٢٠	[سورة يوسف: ١٠٨]	﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾
١٧٠	[سورة الرعد: ٠٣]	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾
١٨٢	[سورة الرعد: ٣٨]	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ﴾
٢٩	[سورة الحجر: ٩٥]	﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾
٨٧	[سورة النحل: ٠٩]	﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾
١٢٠-١٠٠	[سورة النحل: ٣٦]	﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾
٢٠٩	[سورة النحل: ٨٠]	﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾
٢١٢	[سورة النحل: ١١٢]	﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾
١٠٦	[سورة النحل: ١١٤]	﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ﴾
١٩٨	[سورة الإسراء: ٢٠]	﴿كُلًّا نَّمُدُّهُ هَوْلًا وَهَوْلًا مِّن عَطَاءِ رَبِّكَ﴾
١١٢	[سورة الإسراء: ٣٢]	﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى﴾
١٤١	[سورة الإسراء: ٣٣]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
٢٢١-٢٠٤	[سورة الإسراء: ٧٠]	﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾
١١٠	[سورة الكهف: ٤٦]	﴿الْمَالِ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
٢٠	[سورة الحج: ٣٦]	﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا﴾
١٣٧	[سورة الحج: ٣٩]	﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْنَهُمْ ظَلَمُوا﴾
١١١	[سورة المؤمنون: ٥-٦]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾



١١٢	[سورة النور: ٣٠-٣١]	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾
١٨٧	[سورة النور: ٣٢]	﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ﴾
١٥٦	[سورة النور: ٣٣]	﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾
٢٠٤	[سورة الفرقان: ٦٧]	﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾
١٢٦	[سورة العنكبوت: ٦٩]	﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾
١٨١	[سورة الروم: ٢١]	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾
٠١	[سورة فاطر: ٣٩].	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾
١٠٨	[سورة الزمر: ٢١]	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾
١٢٦	[سورة فصلت: ٣٣]	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا﴾
١٣١	[سورة الشورى: ٣٨]	﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾
١٨٦	[سورة الشورى: ٥٠]	﴿وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾
٩٣	[سورة الزخرف: ٣٢]	﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾
١٣٥	[سورة الزخرف: ٨٤]	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾
٢٠٤	[سورة الجاثية: ١٣]	﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ﴾
١٣	[سورة الذاريات: ٤٧]	﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾
١٩٨	[سورة الحديد: ٠٧]	﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾
١٥٦	[سورة الحديد: ٠٨]	﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا﴾
١٦١	[سورة الحديد: ١١]	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرض الله قرضًا حسنًا﴾
١٠٩-١٢٥-١٧٢	[سورة المجادلة: ١١]	﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾
١٧٠	[سورة الحشر: ٠٢]	﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾
١٥٨-١٥٩	[سورة الحشر: ٠٧]	﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ﴾



٢١٦		
٢١٤	[سورة الجمعة: ١٠]	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾،
١٧٤	[سورة المنافقون: ٠٨]	﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾
٢٠٠	[سورة الملك: ١٤]	﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾
٢٢٢	[سورة الملك: ١٥]	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾
١١٨	[سورة القلم: ٣٣]	﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلِعَذَابِ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ﴾
٢٤٨-١٢٦	[سورة المزمل: ٢٠]	﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾
١٦٣	[سورة المدثر: ٠٤]	﴿وَتِيَابِكَ فَطَهَّرَ﴾
١٦١	[سورة الإنسان: ٠٨]	﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾
١٤٦	[سورة الضحى: ٠٩]	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾
١٥٦	[سورة العاديات: ٠٨]	﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾



## ٢-: فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٨٤	أعظمُ النساءِ بركةً أيسرُهنَّ صداقاً
١٨٥	اطلبوا الولدَ والتمسوه؛ فإنه ثَمَرَةُ القلوبِ وقرَّةُ العينِ
١٨٢	إذا تزوّجَ العبدُ فقد استكملَ نصفَ الدِّينِ
١٧٢	إذا مات ابنُ آدمَ انقطعَ عمله إلا من ثلاثٍ
١٦٤	إذا سمعتم به بأرضٍ فلا تقدّموا عليه
١٤٨	أفضلُ الأعمالِ إدخالُ السُّرورِ على المؤمنِ
١٤٦	أنا وكافل اليتيمِ في الجنةِ هكذا
١٨١	أنتم الذين قُلتم كذا وكذ
١٦٥	أنزلَ الدَّواءَ الذي أنزلَ الأدويةَ
١٧٢-١٠٩	إنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ
٢٢٢-٢١٧	إن كان خرجَ يسعى على ولده صِغاراً
١٦٥	إنَّك مفوَّودٌ، أنتِ الحارثُ بنَ كِلْدَةَ أخا ثَقِيفٍ فَإِنَّهُ يَتَطَبَّبُ
٢١٥	إنَّ كلَّ مسلمٍ أخٌ للمسلمِ
١٤٨	إنَّ لله خلقاً خلقهم لحوائجِ النَّاسِ
٢٢٢	إنَّ من الذُّنوبِ ذنوباً لا يكفرُها الصَّلَاةُ والصَّيَّامُ
٨١	إيمان بالله، قيل: ثُمَّ ماذا
١٠٧	أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ
١٢١-١٠٤	بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً
١٨٥	تزوَّجتَ يا جابرُ؟
١٨٦-١١٠	تزوَّجوا الولودَ الودودَ
١٤٧	الخلقُ كلُّهم عيالُ الله
١٠٢	خيرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ
٨٢	خيرُ أعمالكم الصَّلَاةُ
١٧٠	رُفِعَ القَلَمُ عن ثلاثٍ: عن النَّائمِ حتَّى يستيقظَ
١٠٣	سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ المَطْلَبِ



٢٣	الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا
٤٧-٣٩	طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
١٦٤	فِرٌّ مِنَ الْمَجْذُومِ مَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ
١٢١	فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْعَائِبَ
١٧١	كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ
١٣٢	لَا تَجْتَمِعْ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ
١٨٢	لَا يَتِمُّ نُسُكُ الشَّابِّ حَتَّى يَتَزَوَّجَ
١١٢	لَا يَخْلُونَ أَحَدُكُمْ بِامْرَأَةٍ
١٦٤	لَا يوردن مُمْرَضٌ عَلَى مُصَحٍّ
٢٠٦	لَيْسَ لِابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ
١٦٥	لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ؛ فَإِنْ أَصَابَ الدَّاءُ الدَّوَاءُ؛ بَرِيءٌ بِإِذْنِ اللَّهِ
١٦٣	الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ
١٦٢-١٥٤	الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ
١٧١-١٠٨	مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ
٢٢٣-٢١٤	مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكَلَ
١٠٨	مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانٍ؛ وَجَارَهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ
٢١١-٢٠٧	مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مَعَاذِي فِي جَسَدِهِ
٢٢٢-٢١٤	مَنْ أَمْسَى كَالًا مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ أَمْسَى مَغْفُورًا لَهُ
١٦٦	مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ طَبٌّ؛ فَهُوَ ضَامِنٌ
١٠٠	مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنَكْرًا فَلْيَغْيِرْهُ
١٠١	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ
١٥٣	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ
٢٣٠-١٥٩	مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ
١٤٨	مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كَرْبَةً
١٧٢	مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
١٥٧	النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ
١٩٧	نِعَمَ الْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ



١٦١	نعم يا أبا الدّحادح
١٤٠-١٦٥- ٢٠٩	نعم يا عباد الله تداووا
١٤٩	نفقته علينا وهو حرّ
٤٩	وأنا الآن أنّماك
١٠٩	وإنّ العالم ليستغفر له
١٦٤	وليحلل المصحّ حيث شاء
٧٨	وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ ممّا افترضته عليه
٢١٥	ومن رفع دنانير، ودراهم
٤٩	يا أبا ذرّ إنّي أراك ضعيفاً
٢١٤	يا أمّ معبدٍ، من غرس هذا النّخل
١١١	يا عياض؛ لا تزوجنّ عجوزاً ولا عاقراً
١١٠-١٨٢	يا معشر الشّباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
١٠٥	يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوّه
١٧٤	اليّد العليا خير من اليّد السفلى
١٦١	يقول العبدُ مالي مالي



### ٣- فهرس المصادر والمراجع

#### فهرس المصادر والمراجع

- الإبراهيمي، محمد البشير، (ت: ١٩٦٥م)، عيون البصائر، (ط١)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧١م.
- الأخضرى، عبد الرحمن بن محمد الصغير، السلم المنورق، (ط١)، مطبعة الحلبي، مصر.
- الإسنوي، جمال الدين، (ت: ٧٧٢هـ)، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، (ط١)، (تح: شعبان اسماعيل)، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
- أبو عبيد، القاسم بن سلام، (ت: ٢٢٤هـ)، كتاب الأموال، ط٢، (تح: محمد خليل هراس)، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٧م.
- الألوسي، أبو الفضل محمود، (ت: ١٢٧٠هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأمدي، سيف الدين، (ت: ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، (ط١)، (تح: عبد الرزاق عفيفي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.
- ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير شرح التحرير، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أمير باد شاه: تيسير التحرير، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنصاري، زكريا بن محمد، (ت: ٩٢٦هـ): أسنى المطالب شرح روضة الطالب، (ط١)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- الأنصاري، فريد، (١٩٩٢م)، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، (ط١)، دار الكلمة، المنصورة.
- الأنصاري، نظام الدين، (١٩٩٨م) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الإيجي، عضد الدين، (٢٠٠٠م)، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، (ط١)، (تح: فادي نصيف وطارق نصيف)، دار الكتب العلمية، بيروت.



- الباجي، سليمان بن خلف، (ت: ٤٧٤هـ)، المتقى شرح الوطأ، (ط ١)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الصحيح، (تح: محمد ديب البغا)، دار ابن كثير، بيروت، (د ت).
- البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار على أصول البزدوي، (ط ١)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- ————— الأدب المفرد، (ط ٣)، (تح: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- بدران، فاروق عبد الحليم، (١٩٩٢م)، بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية، عمان: (١٩٨٥م)، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية عمان:
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف النمرى، (ت ٤٦٣هـ)، التمهيد، (ط ١)، (تحقيق، مصطفى العلوي، محمد البكري)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب: ١٣٨٧هـ.
- البعلي الحنبلي، علي بن عباس، (ت: ٨٠٣هـ)، القواعد والفوائد الأصولية، (ط ١)، (تح: محمد حامد الفقي)، مطبعة السنة الحمديّة، القاهرة: ١٩٥٦م.
- البغا، محمد الحسن مصطفى، (١٩٩٠م)، الواجب عند الأصوليين وأثره الفقهي، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- البغدادى، الخطيب أبو بكر أحمد بن عليّ، (ت: ٤٦٣هـ)، اقتضاء العلم العمل، (ط ٤)، (تح: الشيخ ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٣٩٧هـ.
- بكار، عبد الكريم، (٢٠٠١م). مدخل إلى التنمية المتكاملة - رؤية إسلامية-، (ط ٢)، دار القلم، دمشق.
- ————— (٢٠٠١م)، مقدّمات للنّهوض بالعمل الدّعوي، (ط ٢)، دار القلم، دمشق:
- بكري، كامل، (١٩٨٦م)، التنمية الاقتصادية، (ط ١)، دار النّهضة العربيّة، بيروت.



- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت: ٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، (ط ١)، (تح: رضوان محمد رضوان)، دار الكتب العلمية بيروت: ١٤٠٣هـ.
- بلقزّيز، عبد الإله، (٢٠٠١م)، في الديمقراطية والمجتمع المدني. مراثي الواقع مدائح الأسطورة، (ط ١)، دار أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء: ٢٠٠١م.
- البلوي، سلامة الهرفي، (٢٠٠٣م)، صور من التكافل الاجتماعي، (ط ١)، مكتبة الصحافة، الشارقة، الإمارات.
- بهشتي، محمد حسين، (١٩٨٦م)، الاقتصاد الإسلامي، (ط ١)، (المترجم: عبد الكريم محمود)، معاونية الرئاسة للعلاقات الدوليّة في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، (ط ١)، (تحقيق، محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكّة: ١٩٩٤م.
- بيومي، زكريّا محمد، (١٩٧٩م)، المالية العامة الإسلاميّة، (ط ١)، دار النهضة العربية، بيروت.
- الترمذي، محمد بن عيسى، (ت ٢٧٩هـ)، الجامع، (ط ١)، (تحقيق، أحمد محمد شاكر وآخرين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح التلويح على التّوضيح، (ط ١)، مكتبة صبيح، مصر.
- ابن تيمية، أبو العباس أحمد عبد الحليم، (ت: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، (ط ١)، (اعتنى به: أنور الباز، وعامل الجزائر)، دار الجيل، بيروت: ١٩٩٧م.
- ————— الجهاد، (تح: عبد الرحمن عميرة)، دار الجيل، بيروت: ١٩٩١م.
- ————— الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (ط ١)، (تح: صالح المنجد)، دار الكتاب الجديد، بيروت: ١٩٧٦م.
- آل تيمية، عبد السلام وعبد الحليم وأحمد ، المسوّدة، (تح: محمد محي الدين عبد الحميد)، دار المدني، القاهرة.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (ت: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، (ط ٣)، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٤هـ.



- الجوهرِيُّ، إسماعيل نصر بن حماد الفارابيُّ، (ت: ٤٠٠هـ)، تاج اللُّغة وصَحاح العربيَّة، (تح: شهاب الدِّين أبو عمرو)، دار الفكر، بيروت: ١٩٩٨م.
- الجوينيُّ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، (ت: ٤٧٨هـ)، غياث الأُمم في التياث الظُّلم، (تح: فؤاد عبد المنعم، ومصطفى حلمي)، دار الدعوة، الإسكندرية: ١٩٧٩م.
- — البرهان، (ط ٤)، (تح: عبد العظيم ديب)، دار الوفاء، مصر: ١٤١٨هـ.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ)، منتهى الوصول والأمل، (ط ١)، دار الكتب العلميَّة، بيروت: ١٩٨٥م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، (ت: ٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحيحین، (ط ١)، (تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٠م.
- ابن حبان، أبو حاتم البستي، (ت: ٥٤٣هـ)، الصحيح، (تح: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (تحقيق، عبد الله يماني)، المدينة النبوية: ١٩٦٤م.
- — الإصابة في تمييز الصحابة، دار الجليل، بيروت: ١٩٩٢م.
- — فتح الباري شرح صحيح البخاري، (تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت: ١٣٧٩هـ.
- — نصب الرّأية تخريج أحاديث الهداية، (تح: عبد الله اليمني)، دار المعرفة، بيروت.
- ابن حزم؛ علي بن أحمد، (ت: ٤٥٦هـ)، المحلّى بالآثار، دار الفكر، بيروت.
- أبو الحسين البصري، محمد بن علي بن الطَّيِّب، (ت: ٤٣٦هـ)، المعتمد في الأصول، (ضبط: خليل الميس)، دار الكتب العلميَّة، بيروت: ١٤٠٣هـ.
- ابن الحسين المالكي، محمد علي، تهذيب الفروق، ومعه أنوار البروق في أنواء الفروق، للقرافي، دار عالم الكتب، بيروت.
- الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد المغربيُّ، (ت: ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت.



- ابن عبد الحكم، عبد الله أبو محمد، (ت: ٢١٤هـ)، سيرة عمر بن عبد العزيز، (ط ١)، (تح: أحمد عيد)، المطبعة الرحمانية، مصر: ١٩٢٧م.
- الحموي، أحمد بن محمد، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، (ط ١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن حميد، عبد الله بن نصر، (٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، (ط ١)، (تح: صبحي السامرائي، محمود الصعيدي)، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- الحمارنة، مططفى، (١٩٩٥م)، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي -الأردن-، (ط ١)، دار الأمين، القاهرة.
- ابن حنبل، أحمد أبو عبد الله، (ت ٢٤١هـ)، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر.
- حوى، سعيد، (١٩٥٨م)، الأساس في التفسير، (ط ١)، دار السلام، القاهرة.
- حذيري، الطاهر الأزهر، (٢٠٠٢م)، المقاصد الشرعية المتعلقة بالأسرة ووسائلها، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الحرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل، (ط ١)، دار الفكر، بيروت.
- الخضري، محمد، (١٩٦٢م)، علم أصول الفقه، (ط ٤)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- ——— (١٩٦٠م)، تاريخ التشريع الإسلامي، (ط ٧)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- خلاّف، عبد الوهاب، (١٩٧٨م)، علم أصول الفقه، (ط ١)، ٢، دار القلم، مصر.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، (ت: ٨٠٧هـ)، المقدمة، ط ٥، دار القلم، بيروت: ١٩٨٤م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، (ت ٢٧٥هـ)، السنن، (تح: محمد محي الدين عبد الحميد)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت).
- الدريني، محمد فتحي، (١٩٩٧م)، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، (ط ٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت.



- \_\_\_\_\_ (١٩٨٢م)، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، (ط١)، مؤسّسة الرسالة، بيروت.
- \_\_\_\_\_ (١٩٩٤م)، بحوث مقارنة، (ط١)، مؤسّسة الرسالة، بيروت.
- الرّازي، فخر الدّين (ت: ٥٠٥هـ)، المحصول من علم الأصول (ط١)، (تح: علي معوّض و عادل عبد الموجود)، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٩م.
- الرّاغب، الأصفهاني، (ت: ٤٢٥هـ)، المفردات في غريب القرآن، (تح: صفوان داودي)، دار القلم، دمشق: ١٩٩٢م.
- الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم القزويني، (ت: ٦٢٣هـ)، فتح العزيز شرح الوجيز، (ط١)، (تح: علي معوض، وعادل عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٧م.
- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٥٠هـ)، القواعد، (ط١)، دار الكتب العلمية. بيروت.
- \_\_\_\_\_ جامع العلوم والحكم، دار المعرفة، بيروت: ١٤٠٨هـ.
- ابن رشد «الجد»، أبو الوليد محمد بن أحمد: (ت: ٥٢٠هـ)، (ط١)، البيان والتحصيل والتعليل في مسائل المستخرجة، (تح: محمد حجي، وعبد الله إبراهيم الأنصاري)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٩٨٦م.
- ابن رشد، القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد، (ت: ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (تح: ماجد الحموي)، دار ابن حزم، بيروت: ١٩٩٥م.
- الرّفاعي عبيد، منصور، (١٩٩٨م)، المفهوم الإسلامي للتكافل الاجتماعي، (ط١)، مكتبة العربيّة للكتاب، القاهرة.
- ريان، حسين راتب يوسف، (١٩٩٧م)، عجز موازنة الدولة وعلاجه في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الريسوني، أحمد، (١٩٩٥م)، نظريّة المقاصد عند الإمام الشاطبي، (ط١)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا.



- الزركشي، بدر الدين بن محمد بهادر، (ت: ٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، (ط ١)، (تعليق: محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٠م.
- \_\_\_\_\_ المنشور في القواعد الفقهية، (ط ١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت: ٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق التزويل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (ط ١)، (اعتنى به: عبد الرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- أبو زهرة، محمد، (ت: ٩٧٣هـ)، محاضرات في المجتمع الإسلامي، (ط ١)، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة.
- \_\_\_\_\_ العلاقات الدولية في الإسلام، (ط ١)، الدار القومية، القاهرة: ١٩٦٤م.
- \_\_\_\_\_ محاضرات في الوقف، (ط ١)، معهد الدراسات العربية، القاهرة: ١٩٥٩م.
- \_\_\_\_\_ تاريخ المذاهب الإسلامية، (ط ١)، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٧٦م.
- \_\_\_\_\_ مالك، (ط ٣)، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٩٧م.
- \_\_\_\_\_ الشافعي، (ط ١)، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٤٨م.
- \_\_\_\_\_ علم أصول الفقه، (ط ١)، دار المعارف، القاهرة.
- الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦٢هـ)، نصب الرأية في تخريج أحاديث الهداية، (ط ١)، دار الحديث، مصر.
- الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (ط ١)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- سانو، قطب مصطفى، (٢٠٠٠م)، أدوات النظر الاجتهادي المنشود في ضوء الواقع المعاصر، (ط ١)، دار الفكر بيروت، لبنان.
- السباعي، مصطفى، (١٩٩٨م)، التكافل الاجتماعي في الإسلام، (ط ١)، دار الوراق للنشر والتوزيع، بيروت.
- \_\_\_\_\_ (١٩٨٢م)، من روائع حضارتنا، (ط ٣)، المكتب الإسلامي، دمشق:.
- السبت، خالد عثمان، (١٩٩٥م)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (ط ١)، المنتدى الإسلامي، لندن.



- السَّبْكِيُّ، تقي الدين وتاج الدين، (ت: ٧٥٦هـ، ٧٧١هـ)، الإبهامُ شرحُ المنهاج، (ط١)، دار الكتب العلميّة، بيروت: ١٩٨٤م.
- سحنون، عبد السلام سعيد التنوخي، (ت: ٢٤٠هـ)، المدوّنة، (ط١)، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- السَّرْحَسِيُّ، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، (ط١)، دارالمعرفة، بيروت.
- ——— أصول السَّرْحَسِيِّ، (ط١)، (تح: أبو الوفاء الأفعاني)، دار المعرفة، بيروت.
- سعد محمود توفيق، محمد، (١٤١٥هـ)، فقه تغيير المنكر، كتاب الأمة، الدّوحة.
- السَّعِيد، عبد الله مسعود، (٢٠٠٠م)، الإسلام ومؤسساته التعليمية الطبية، (ط١)، دار عمار، عمان.
- ——— (١٩٩٨م)، الطبُّ ورائدته المسلمات، (ط١)، مكتبة المنار، الزّرقا.
- ابن السَّمْعَانِي، أبو المظفر منصور بن محمّد، (ت: ٤٨٩هـ)، قواطع الأدلّة في الأصول، (تح: محمد حسن إسماعيل الشّافعي)، دار الكتب العلميّة، بيروت: ١٩٩٧م.
- سنده، محمد تيسير، (٢٠٠٢م)، ضوابط المنافسة في التنمية المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- السنوسي، عبد الرحمن بن معمر، (١٤٢٤هـ)، اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات، (ط١)، دار ابن الجوزي، الدّمام.
- ——— (٢٠٠٥م)، الاجتهاد بالرّأي في عصر الخلافة الرّاشدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان، الأردن.
- السيّوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللّخميّ الغرناطي، (ت: ٧٩٠هـ)، الاعتصام، (ط١)، (أعد فهارسه: رياض عبد الهادي)، دار إحياء الثّراث العربي، بيروت: ١٩٩٦م.
- ——— الموافقاتُ في أصول الشريعة، (ط١)، دار الكتب العلميّة، بيروت.



- الشَّافِعِيُّ، أبو عبد الله محمد بن إدريس، (ت: ٢٠٤هـ)، الرسالة، (ط ١)، (تح: أحمد محمد شاكر)، باي الحلبي، القاهرة: ١٩٣٩م.
- الأُمُّ، (ط ٢)، دار المعرفة، بيروت: ١٣٩٣هـ.
- الشَّرْبِينِيُّ، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، (ط ١)، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- شعبان، إسماعيل، (١٩٩٨م)، الاجتهاد الجماعيُّ ودور المجامع الفقهيَّة، (ط ١)، دار البشائر، بيروت.
- الشكيري، عبد الحق، (١٤٠٨هـ)، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينيَّة، قطر.
- شلي، محمد مصطفى، (١٩٨٣م)، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، (ط ١)، دار النهضة العربيَّة، بيروت.
- الشوكانيُّ، محمد بن علي، (ت: ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار، (ط ١)، دار الحديث، القاهرة.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، (ط ١)، دار الفكر، بيروت.
- الشَّهرستاني، محمد بن عبد الكريم، (ت: ٥٤٨هـ)، كتاب الملل والنحل، (ط ١)، (تح: محمد سيد الكيلاني)، دار المعرفة، بيروت: ١٤٠٤هـ.
- الصُّبَيْحِيُّ، أحمد شكر، (٢٠٠٠م)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (ط ١)، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت.
- صقر، محمد أحمد، (١٩٨٠م)، بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة ١٩٧٦م. (لجنة تحت إشراف: محمد صقر)، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز.
- الطبريُّ، محمد بن جرير أبو جعفر، (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت: ١٤٠٥هـ.



- \_\_\_\_\_ تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلميّة، بيروت: ١٤٠٧هـ.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم: (٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، (ط ١)، (تح: حمدي بن عبد المجيد)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل: ١٤٠٤هـ.
- \_\_\_\_\_ المعجم الأوسط، (تح: طارق عوض الله)، دار الحرمين، القاهرة: ١٤١٥هـ.
- \_\_\_\_\_ المعجم الصغير، (ط ١)، (تح: محمد أمير)، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٥هـ.
- ابن عابدين، محمد أمين، (١٣٨٦هـ)، ردُّ المختار على الدرِّ المختار، (ط ٢): دار الفكر، بيروت.
- ابن عاشور؛ محمّد الطّاهر، (ت: ١٩٧٣م)، مقاصد الشريعة الإسلاميّة، (ط ٢)، (تح: محمّد الطاهر الميساوي)، دار النفائس، عمان، ٢٠٠١م.
- \_\_\_\_\_ أصول النّظام الاجتماعيّ في الإسلام، (ط ١)، (تخريج: محمد الطاهر الميساوي)، دار النفائس، عمان ، ٢٠٠١م.
- \_\_\_\_\_ التحرير والتنوير، (ط ١)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٠م.
- العجلوني، اسماعيل بن محمد الجراحي (١١٦٢هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، (ط ٤)، (تح: أحمد القلاش)، مؤسسة الرّسالة، بيروت: ١٤٠٥هـ.
- عجميّة، محمد عبد العزيز و ناصف، إيمان عطية، (٢٠٠٣م)، التنمية الاقتصاديّة دراسة نظريّة وتطبيقية، (ط ١)، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر.
- عجميّة محمد عبد العزيز ، وعبد الرحمن يسري أحمد، (١٩٩٩م)، التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومشكلاتها، (ط ١)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (ت: ٥٤٣هـ)، أحكام القرآن، (ط ١)، (تح: عبد الرزاق المهدي)، دار الكتاب العربي، بيروت: ٢٠٠٠م.
- العزُّ بن عبد السلام، عبد العزيز السلمي، (ت: ٦٦٠هـ)، شجرة المعارف والأحوال وصالحُ الأقوال والأفعال، (اعتنى به: حسان عبد المنان)، بيت الأفكار الدولية، عمّان.
- \_\_\_\_\_ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (ط ١)، دار الكتب العلمية، بيروت.



- العطار، حسن بن محمد بن محمود، حاشية العطار على شرح المحلّي على جمع الجوامع، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- عطية، جمال، (١٤٠٧هـ)، قراءة معاصرة لفروض الكفاية، مجلّة المسلم المعاصر، العدد: ٤٩، سنة: ١٤٠٨هـ.
- عطية، عبد القادر، (١٩٩٩م)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدّار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- العصيمي، فهد حمود، (١٩٧٨م)، خُطة الإسلام في ضمان الحاجات الأساسيّة لكلّ فرد، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة.
- عفر، عبد المنعم، (١٩٩١م)، المتطلّبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد إسلامي، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرمة.
- ——— (١٩٨٠م)، التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، (ط١)، دار المجتمع العلمي، جدة.
- علوان، عبد الله ناصح، (١٩٨٣م)، التّكافل الاجتماعيّ في الإسلام، (ط٤)، دار السّلام.
- عمر عبد الله الشنقيطي، (١٩٨٢م)، الحكم ذو الكفاية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المدينة النّبوية، المدينة المنورة، المملكة العربيّة السّعوديّة.
- الغزالي، محمّد أبو حامد، (ت: ٥٦٠هـ)، الوجيز، (ط١)، (تح: علي معوّض و عادل عبد الموجود)، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٧م.
- ——— المستصفى من علم الأصول، (ط١)، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ——— الوسيط، (ط١)، (تح: أحمد إبراهيم ومحمّد سامر)، دار السّلام، مصر: ١٩٩٧م.
- ——— إحياء علوم الدين، (ط١)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن فارس، أحمد أبو الحسين، (ت: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، (اعتنى به: محمد عوض، وفاطمة أصلان)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٠٠١م.



- الفاسي، علال، (١٩٧٩م)، مقاصد الشريعة ومكارمها، (ط٢٠)، مطبعة الرسالة، المغرب.
- الفاكهي، محمد بن إسحاق، (ت: ٢٧٥)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، (ط٢)، (تح: عبد الملك دهيش)، دار الخضر، بيروت: ١٤١٤هـ.
- الفالح، متروك، (٢٠٠٢م)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، (ط١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الفتوحي، تقي الدين ابن النجار، (١٩٩٣م)، شرح الكوكب المنير، (ط١)، (تح: محمد الزحيلي، ونزيه حماد)، مكتبة العبيكان، الرياض.
- فضل إلهي، (١٩٩٩م)، الحسبة تعريفها مشروعيتها، (ط٧)، مؤسسة الحريشي، الرياض.
- الفيروزآبادي، أبو يعقوب محمد الدين الشيرازي، (ت: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، (اعتنى به: حسّان عبد المنان)، بيت الأفكار الدولية، لبنان: ٢٠٠٤م.
- الفيومي، حمد بن محمد المقرئ، (ت: ٧٧٠هـ)، المصباح المنير، (اعتنى به: الشيخ حمزة فتح الله)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر: ١٩٠٦م.
- قحف، منذر، (٢٠٠٠م)، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، (ط١)، دار الفكر، دمشق.
- ابن قدامة المقدسي، موفق الدين، (ت: ٦٢٠هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر، ط٢، (تح: عبد العزيز السعيد)، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض: ١٣٩٩هـ.
- ————— المغني شرح مختصر الحرقى، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، (ت: ٦٨٤هـ)، شرح تنقيح الفصول، (ط١)، دار الفكر، بيروت: ١٩٩٧م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ت: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، (ط٢)، (تح: أحمد عبد العليم البردوني)، دار الشعب، القاهرة: ١٣٧٢هـ.
- القرضاوي، يوسف، (١٩٩٩م)، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء الكتاب والسنة، (ط٢٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت.



- \_\_\_\_\_ (١٩٨٥م)، الخصائص العامة للإسلام، (ط٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، (٤٥٤هـ)، مسند الشهاب، (ط٠٢)، (تح: حمدي بن عبد المجيد)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٧هـ.
- قطب، سيّد، (ت: ١٩٦٥م)، العدالة الاجتماعية في الإسلام، (ط٠٦)، دار الشروق، بيروت: ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- \_\_\_\_\_ في ظلال القرآن، (ط٠٥)، دار الشروق، القاهرة: ١٩٧٧م.
- القنوجي، صديق حسن خان، (ت: ١٣٠٧هـ)، أجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، (ط١)، (تح: عبد الجبار زكار)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٧٨م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر الدمشقي، (ت: ٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، (ط١٤)، (تح: عبد القادر وشعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٦م.
- \_\_\_\_\_ الصلاة وحكم تاركها، (تح: بسام الجابي)، دار ابن حزم، بيروت: ١٩٩٦م.
- \_\_\_\_\_ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- \_\_\_\_\_ مدارج السالكين بين مناول إياك نعبد وإياك نستعين، تح: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٠٢: ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- \_\_\_\_\_ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، (ط١)، (تح: محمد غازي)، مطبعة المدني، القاهرة.
- \_\_\_\_\_ طريق المهجرتين ودار السعادتين، (ط٠٢)، (تح: عمر بن محمود أبو عمر)، دار ابن القيم، الدمام: ١٩٩٤م.
- الكاساني، مسعود بن أحمد، (ت: ٦٩٩هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.



- عبد الكبير، عبد الباقي، (١٤٢٦هـ)، إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع، كتاب الأمة، العدد: ١٠٥، قطر، سنة: ١٤٢٦هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي أبو الفداء، (ت: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت: ١٤٠١هـ.
- الكناني، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، (٨٤٠هـ)، مصباح الزجاجاة، (ط ٢٠)، (تح: محمد المنتقى الكشناوي)، دار العربية: ١٤٠٣هـ.
- الكيلاني، عبد الله، وعبد الرحمن، (١٩٩٨م)، فرض الكفاية وأثره في بناء المجتمع المدني، مقال منشور في مجلّة الدراسات، الجامعة الأردنية، عدد ٥٠.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد (ت ٢٧٥هـ)، السنن، (اعتنى به محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- مالك، ابن أنس (ت ١٧٩هـ)، الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، (اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مالك، بن نبي، انتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث، (ط ١)، دار الإرشاد، بيروت.
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري، (ت: ٤١٣هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (ط ١)، (تح: محمد فهمي السرجاني)، المكتبة التوفيقية، مصر.
- محمد الأمين، الشنقيطي، (١٩٩٥م)، نثر الورود على مراقبي السُّعود، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة.
- ——— (١٩٩٩م)، مذكرة أصول الفقه، (تح: أبو حفص سامي)، دار اليقين ، المنصورة.
- مراد، محمد حلمي، (١٩٦٠م)، الميزانية العامة قواعد إعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- مرزوق، عبد الصبور، الغزو الفكري أهدافه ووسائله، مؤسسة مكة، (د.م).
- المصري، رفيق يونس، (٢٠٠١م)، الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين الجويني، (ط ١)، دار الفكر المعاصر، بيروت.



- المصري، عبد السميع، (١٩٨٦م)، عدالة توزيع الثروة في الإسلام، (ط١)، مكتبة وهب، القاهرة.
- المطوع، عبد الله، (١٩٩٩م)، الاحتساب وصفات المحتسبين، (ط١)، دار الوطن، الرياض.
- المكتب الإقليمي للدول العربية، (٢٠٠٢م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م. الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان، دار الشروق.
- المناوي، عبد الرؤوف، (١٣٥٦هـ)، فيض القدير، (ط١)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- المنجور، محمد بن علي، (ت: ٩٩٥هـ)، شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، (ط١)، (تح: محمد الشيخ محمد الأمين)، مطبعة عبد الله الشنقيطي، الرياض.
- المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (ت: ٦٥٦هـ)، الترغيب والترهيب، (اعتنى به: ابراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٧هـ.
- ابن منصور، سعيد، (ت: ٢٢٧هـ)، سنن سعيد بن منصور، (ط١)، (اعتنى به: سعد بن عبد الله آل حميد)، دار العصيمي، الرياض: ١٤١٤هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الرويفعي، (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، (ط٢)، دار إحياء التراث العربية، بيروت: ١٩٩٣م.
- المواق، محمد بن يوسف العبدري، (٨٩٧هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، (١٩٩٦م)، فقه الدعوة إلى الله، وفقه النصح والإرشاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دار العلم، دمشق.
- النّووي، يحيى بن شرف الدّين، (ت: ٦٧٦هـ)، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ط ٠٢: ١٣٩٢هـ
- ——— روضة الطالبين وعمدة المفتين، (ط٢)، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.



- ————— المجموع شرح المذهب، (ط ١)، (تح: محمود مطرحي)، دار الفكر، بيروت: ١٩٩٦ م.
- النّجار، عبد المجيد، (١٩٩٠م)، مقتضيات المنهجية لتطبيق الشريعة في الواقع الإسلامي الراهن، (ط ١)، دار المستقبل، الجزائر.
- ————— (١٤١٠هـ)، فقه التّدين فهمًا وتزيلاً، كتاب الأمة، قطر، عدد ٢٢.
- نجم الدين، حسين، (١٩٨٤م)، الحاجات الأساسية كحق من الحقوق الاقتصادية للإنسان في بلدان العالم الثالث، جامعة الزقازيق، مصر.
- النسائي، أحمد بن شعيب، (ت ٣٠٣هـ)، السنن "المجتبى"، (ط ١)، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ابن هشام، عبد الملك بن أيوب الحميري المعافري، (ت: ٢٥٨هـ)، (ط ١)، السيرة النبوية، (تح: طه سعد)، دار الجيل، بيروت: ١٤١١هـ.
- هويدي، فهمي، (١٩٩٣م)، الإسلام والديمقراطية، مركز الأهرام، القاهرة.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر، (٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد، (ط ١)، دار الكتاب العربي، القاهرة: ١٤٠٧هـ.
- الولاقي، محمد يحيى، (١٤١٢هـ)، فتح الودود على مراقبي السعود، (ط ٢)، دار عالم الكتب، الرياض.
- يسري أحمد، عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، (ط ١)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم، (ت: ١٨٢هـ)، كتاب الخراج، (ط ١)، (تح: إحسان عباس)، دار الشروق، بيروت: ١٩٨٥م.
- اليوبي، محمد سعد بن أحمد، (١٩٩٨م)، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، (ط ١)، دار الهجرة، الرياض.



# **THE ADEQUACY PRESCRIPTION AND IT'S RULE ON THE ECONOMICAL AUGMENTION ACHIEVEENT**

by

OMAR MOUNA

Supervisor

Dr. MAHMOUD SALEH DJABER

Abstract

This topic is very important and has multiple important related sides, which deserve to be studied; especially it will be very helpful in all sides in if we perform these mandatories. So that this thesis has participated in studying some of those sides,

1-the researcher has completely unveiled of the adequate mandatories and the responsible for performance them all.

2-Also he touched the conditions must be available to be rightly performance, the cases in which they are dropped, and what to be performed first in case more one have to be performed in same time.

3- This thesis has showed the relation between the adequate mandatories and the religious objectives, and how that can preserve the general thoughts.

4-the researcher showed the important roll these mandatories play in the economic enhancement due to its importance, and this proofs that performing all types of the adequate mandatories can help augmentation in all aspects of life.



## الديباجة

الحمد لله على ما وهبَ من الهدى إلى شرعه ومنهاجه، وألهم من استخراج مقاصده وتنسيق حجاجه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الذي أقام به صرح الإصلاح بعد ارتجاجه، وعلى آله وصحبه، نُجوم الإسلام وجواهر تاجه، وأئمة الدين الذين بهم أضحى أفق العلم، إثر بزوغ فجره وانبلاجِه.

ثمَّ أمَّا بعدُ: يقول المولى تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾؛ فالإنسان بما وهبه الله من استعداداتٍ تكريميةٍ متنوعة، وما فَطَرَهُ عليه من مُرتكزاتٍ فطريةٍ؛ هيأته لتوحيد الله والإيمان به، ومعرفة الحق وقبوله، وبما مُنِحَ مِنْ حُسْنِ الإدراك والتعقل للأمور، وبما سَخَّرَ اللهُ لَهُ مِنْ خَيْرَاتِ هَذَا الْكَوْنِ-: كَانَ مُؤَهَّلًا لِيَكُونَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، أَمِينًا مَسْئُولًا عَنْ تَحْقِيقِ مَشْرُوعِ الْإِسْتِخْلَافِ الْإِنْسَانِيِّ بِكُلِّ أبعادِه؛ ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ، وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾<sup>٧٢٤</sup>؛ تَعْمُرُونَهَا تَبَاعًا؛ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، وَخَلَفًا بَعْدَ سَلَفٍ-: كَيْمَا تَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ عِبُودِيَّةُ اللَّهِ وَحَدَهُ، وَسِيَادَةُ شَرْعِهِ فِي مَمْلَكَتِهِ الْأَرْضِيَّةِ.

كُلُّ هَذِهِ التَّهْيِئَاتِ وَالتَّسْخِيرَاتِ؛ دَلَّتْ عَلَى أَحَقِّيَّةِ الْجَمَاعَةِ الْبَشَرِيَّةِ، فِي التَّقَدُّمِ عَلَى نُظَرَائِهَا مِنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لِلْإِشْرَافِ عَلَى رِعَايَةِ شُؤُونِ عَالَمِ الْحَيَاةِ، وَتَدْبِيرِ أَمْرِ الْإِنْسَانِ، وَالسَّيْرِ بِالْبَشَرِيَّةِ فِي الطَّرِيقِ الْمَرْسُومِ لِلْخِلَافَةِ الرَّبَّانِيَّةِ الْحَقَّةِ؛ الَّتِي تَحْفَظُ التَّوَازُنَ الْكَوْنِيَّ، وَتُضَمِّنُ اسْتِقْرَارَ الْحَيَاةِ، وَتَهَيِّئُ شُرُوطَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِمَا فِيهَا، مِنْ مُنْعِ مَادِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ لَا حَدَّ لَهَا، لِكُلِّ مَنْ انضَبَطَ بِقَوَانِينِ الْإِسْتِخْلَافِ، وَالتَّزَمَ شُرُوطَهُ فِي فَهْمِهِ وَسُلُوكِهِ، وَحَرَكَتِهِ فِي الْحَيَاةِ، وَحَرَّصَ عَلَى تَجَنُّبِ مُضَادِمَةِ سُنَنِ اللَّهِ فِي الْآفَاقِ وَالْأَنْفُسِ، وَالْهَدَايَةِ وَالتَّأْيِيدِ.



فكان بذلك إنجاز مشروع الاستخلاف الإنساني واجباً من أكد الواجبات، يتطلب أدائه-: تضامناً وتضافراً بين مهارات متنوعة، ومواهب مختلفة، وقدرات متكاملة، تكون جميعها على تواعد وتلاق؛ لإقامة هذا الواجب الكفائي الديني الرفيع.

ومن تأمل في صنع الله، وتوزيعه للمواهب في الخلق؛ أدرك تفاوتهم في القدرات، وتنوعهم في المواهب والمهارات؛ حتى تتكامل فيهم مجمل تلکم الصفات؛ فيضطلعوا بمجموعهم بتنمية مختلف نواحي الحياة، ويحصل بالمجموع الاقتدار على النهوض بوظيفة تعمير الكون، وخلافة الله في مملكته، هذا هو سنن فروض الكفايات، التي تنغيا إقامة الصلاح العام، والإنماء الشامل المتكامل، الكفيل بسعادة الإنسانية جمعاء.

على أنه من المؤسف حقاً-: أن نعيش زماناً تضرر فيه هذه الواجبات؛ لتقصر على قضايا الأموات!! هذا الضمور والانحسار الذي قعد بهذه الفروض العظام، عن النهوض بالتنمية الشاملة في جميع المناحي الحيوية، وأقصاها عن مقتضيات الحياة العامة، وأداء وظيفتها في عمارة الكون؛ التي لن تتأني إلا بانتهاض أفرادها، بإنماء شامل لجميع مجالات الحياة-: لإحداث الرقي والازدهار الذي يمكنها من تقويم حياة الناس، وتسييرها وفقاً لشرع ربهم، ويعت الأمة من جديد لتستعيد قوتها، في سيادة الأمم وقيادتها؛ حتى تتأهل للقيام بوظيفة الشهود الحضاري؛ التي أنيطت بها.

ومن المستغرب أن تتخلف أمتنا وتراجع، حين يدرك أعداؤها أهمية إتقان شتى التخصصات العلمية والعملية، ويتنبهوا إلى دورها في بناء حضارتهم، والترويج لرسالتهم، ونشر قيمهم وأفكارهم.

فمن أدرك هذه الحقيقة، واستشعر عظيم الخطر الذي استتبع الغياب الحضاري للأمة الإسلامية في واقعنا الراهن-: تقرر لديه أن البحث في بحر فروض الكفايات: تأصيلاً وتفرعاً، نظيراً وتطبيقاً-: من أوجب الواجبات، وخير ما تنصرف إليه الجهود والأبحاث.

ومن هنا؛ جاءت هذه الدراسة التي أرجو أن تكون لبنة، في سلسلة دراسات جدية، تسعى إلى بيان حقيقة الفروض الكفائية وأحكامها، وأبعادها ومجالاتها، ودورها في توزيع



الوظائف والمسؤوليات؛ بُغية تحريك الهمم والجهود؛ للانتهاض بهذه الفروض العظام، التي تطول جميع المجالات الحيوية، قصداً لوصل الدين بالحياة، والحضور الفاعل لقيمه وشرائعه، الكفيلة ببناء مجتمع متطور راق.

فكان هذا البحث مركزاً؛ على بيان مجموعة من الجوانب الهامة، في الواجبات الكفائية، أجملها فيما يلي:

**أولاً: حقيقة الواجبات الكفائية، ومدى المسؤولية عنها، لا جرم وقد انطبع في** مكنونات النفوس، إذا ما حدث أحدٌ عن فروض الكفايات؛ أن الخطاب فيها يتعلق بالغير، وينسلخ هو عن المسؤولية رأساً، فلا يستشعر ذنباً في تركها-: تبع ذلك بداهةً تواكل جماعي؛ أدى إلى تفريط بالغ في هذه الواجبات العظام؛ فغابت أمتنا عن الركب الحضاري زمناً.

ولأن الواجبات الكفائية، لها درجة كبيرة من الحركية والتطبيق، لآزم أن نعتريها أحوال ساعة إقامتها-: فتعرضت هذه الدراسة لما يعترى تطبيق هذه الواجبات: من أحوال توجب تعيُنها أو إسقاطها، أو دفع التراحم الحادث بينها وبين غيرها.

هذا بإجمال ما تعرّض له الفصل الدراسي الأول؛ فهو فصل نظري تأصيلي: يبين عن حقيقة هذه الواجبات وحكمها وما يعترىها من أحوال.

ولبيان أهميتها في إقامة الحياة الإنسانية-: ناسب أن أنني بفصل يبين علاقتها بالمقاصد الشرعية، وأثر فروض الكفايات في إقامة المصالح الخمس الضرورية، والتي لا يرتاب عاقل في أنها أساس قيام الدين والدنيا؛ لذا لم تخلُ شريعة عن اعتبارها، بل ولا قانون مُحترَم، يتغيّاً صلاح الفرد والمجتمع<sup>٧٢٥</sup>. وهذا ما أبان عنه الفصل الدراسي الثاني؛ فهو يمثل أهميتها في إقامة مصالح الحياة الضرورية، وهذا من كنه حقيقتها.

<sup>٧٢٥</sup> - لقد قرّر الإمام الشاطبي والغزالي وغيرهم كون المصالح الخمس هي أساس صلاح أمر الدين والدنيا؛ ينظر: الموافقات في أصول الشريعة: (١٤/٢/١).



٤- أنّها تُخرجُ هذا الموضوعَ من طابعه التقليديّ إلى طرحٍ جديدٍ يكشفُ عن أهمّيّته في الواقع، ويظهرُ ثمارَه العمليّةَ في المجالاتِ التّنمويّةِ، وبالأخصّ في مجالِ التّنمية الاقتصاديّةِ، ولا امتراء ولا شكّ؛ في أنّ ثَمَرَةَ الموضوعِ تبدّى في حلّةٍ كاملةٍ؛ عند دراسة: الواجبِ الكفائيِّ ودوره في جميع المجالاتِ التّنمويّةِ، ولكنّ المقامَ اقتضى قصرَه، على جانب واحدٍ منها؛ لسببينِ اثنين:

**السببُ الأوّلُ:** ضيقُ المجالِ المقدّرِ للبحثِ، على ما هو معهودُ الرّسائلِ الجامعيّةِ.

**السببُ الثّاني:** لما استوجبَ هذا السببُ الموضوعيُّ، قصرَ البحثِ على أحدِ المجالاتِ التّنمويّةِ؛ لاح لي أنّ الجانبَ الاقتصاديَّ من أهمّ تلك المجالات؛ فقد غدت القوّة الاقتصاديّةُ في العالمِ اليوم؛ أهمّ الأبعادِ والمعايير؛ في تصنيفِ الدّولِ قوّةً وضعفاً، وصار التخلّفُ الاقتصاديُّ مُوجِباً للتبعيّةِ المقيّنة، لا جرمَ والعالمِ اليوم؛ تحكّمه قاعدةٌ قطعيّةٌ -ثبوتاً ودلالةً-؛ هي البقاءُ للأقوى؛ ولهذا كان من مقاصدِ التّشريع أن تكون هذه الأُمّةُ قويّةً مُطمئنّةً البال، مرهوبةَ الجانبِ<sup>٧٢٦</sup>، حتّى تسوسَ هذا العالمَ بقانونِ إلهيٍّ، قوامه جلبُ المصالح وإقامةُ الحقِّ والعدلِ.

هذه الأسبابُ: هي التي وجّهت الاختيارَ إلى البُعدِ الاقتصاديِّ، فجاء الفصلُ الثّالثُ في ثناياه: مُدّلاً على صدقِ الدّعوى المقرّرة؛ من كَوْنِ إقامةِ فروضِ الكفایاتِ، كفيلاً بتحقيقِ الإنماءِ الشّامِلِ المتكاملِ للأُمّةِ.

وقد ارتكزتُ خطّةُ البحثِ: على فصلٍ تمهيديٍّ؛ في الحكمِ الشرعيِّ وأقسامه، وثلاثةِ فصولٍ دراسيّةٍ، موزعةٍ على التّفصيلِ المذكورِ قريباً. وخُتِمَ البحثُ بمجموعةٍ من التّوصيَّاتِ والنّتائجِ، التي تَخَلَّصَت مِن هذه الدّراسة.

<sup>٧٢٦</sup> - ولقد قرّر هذا المقصدُ العلّامةُ الطّاهرُ بن عاشور في كتابه «مقاصد الشريعة الإسلامية»: (ص/٤٠٥).



كما أنّي اتبعتُ في تصارييفِ البحثِ، منهجاً علمياً التزمت السَّيرَ عليه غالباً، على ما هو مبسوطٌ في مُقدِّمته.

وفي الختام؛ أحمَدُ اللهَ وأشكرُهُ، على ما أنعمَ به مِن إتمامِ هذا العملِ، كما أقدمُ خالصَ شكري وامتناني؛ لسماحةِ أستاذي الفاضل: الأستاذِ الدكتور: محمود صالح جابر -حفظه الله-، الذي نلتُ شرفَ إشرافِهِ على هذه الرِّسالةِ، وعلى ما حَبَّاني به من سديدِ التَّوجيهاتِ والنَّصائحِ.

كما أرفعُ -بامتنانٍ وإجلالٍ كبيرين-، خالصَ تقديري، لفضيلةِ الأساتذةِ المناقِشين؛ الذين أشرفُ اليومَ بالثُّولِ بين أيديهم؛ في هذا اللِّقاءِ العلميِّ الكريمِ، شاكرًا لهم جهدهم في الإسداءِ بجليلِ نصائحهم، وملاحظاتهم المكمِّلةِ للجهدِ المبذولِ في هذا البحثِ-: فرفعَ اللهُ قدرَهم، ونفعَ أُمَّةَ الإسلامِ بعلمهم.

والشُّكرُ مَوْصولٌ إلى الجامعةِ الأردنيَّةِ؛ مُمثِّلةً في سائرِ القائمين عليها؛ خاصةً كُليَّةَ الشَّريعةِ، ومَن فيها من الأساتذةِ الأجلاءِ.

ثم الصلاة والسلامُ تترى	على نبيٍّ جاءنا بالبشرى
محمدٌ مَن حازَ أعلى الرُّتبِ	ونالَ مِن مَولاهِ أقصى الأربِ
وأسألُ اللهَ تعالى النَّفعا	بها لِمَن ألقى إليها السَّمعا
وأن يكونَ خالصاً لذاته	ومُوجِباً للفوزِ مع مرضاته

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.